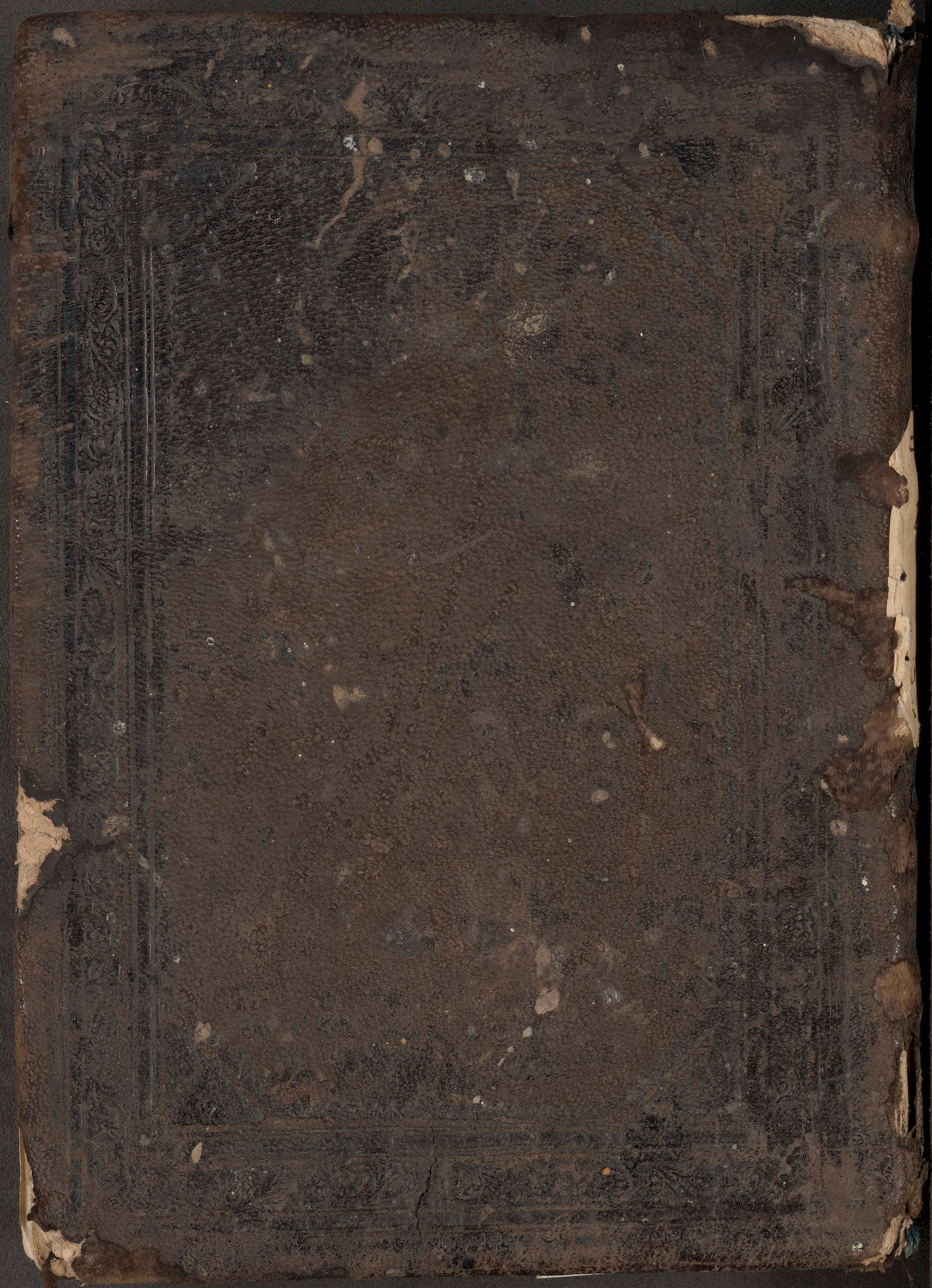


٢٧٩ ٤١٠/
١٠٨٢

١٥ صحيفه

ابجده

سم حطادی

ا ب ج د ه و ز ح ط ی ک ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ذ ض ظ غ
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١

# كتاب المنطق

تأليف الخوري يوكيم مطران البعلبكي الباسيلي الحناوي

بسم الآب

Michel Hourri

حلمي الخوري



تعريف الاقنوم انه جوهر فهمي قايم بذاته وكذلك انه الاقنوم لا يقال
الا لذي فهم لان الحجر والفرس لا يقال لهما اقنوم بل سند فيحصل
من ذلك كل اقنوم ذو سند اي يقال له ذو سند ولا ينعكس
اي السند لا يقال له اقنوم هذا تعريف الاقنوم

# بسم الاب والابن والروح القدس الاله الواحد امين

## فاتحة الكتاب

الحمد لله الذى اوجد بكلمته الناطقة الجوهرية ماهيات الكاينات بالابداع • وكونها بنظام عجيب تحت عموم الاجناس وخصوص الانواع • واقام لها فصولاً تمتاز بها انواع جواهرها وتتحدد كما يحد الحد المحدود • بما انه فوق كل حكمة وصانعة الصنايع • والحق بها الاعراض الخاصة والعامة لفعل مفاعيلها فصولها فى عالم الكون والوجود لبقاء عين انواعها بالتسلسل والاتباع • وذلك فضل منه بمقتضى السخا والجود المذاع • فله ينبغى التسبيح والسجود • لانه الحق المعبود واليه المآب والارتجاع امين

اما بعد فيقول العبد الفقير الى ربه الغنى • المنزه عن ندٍ ومساوٍ • والذليل الحقير اسير كل وصمة ومساوي • يواكيم القس الراهب القانونى المنضوى تحت لواء القديس مار فاسيليوس العظيم من جمع رهبان مار يوحنا • اننى لما رايت بعضاً من الطلبة يتوقون جداً الى العلم المنطقى • لانه العلم السامى والفضل المرتقى • ولكن اما انه يصدهم عنه اجحاف بعض المولفين الموزن بالخلل • واما انه يردعهم اسهابهم فيه لما فى الاسهاب من الملل • وقد

كان

٢

الجزء الثانى فى اقسام الخاصة
الفصل الخامس فى العرض العام

# الفن الثانى

## فى المحمولات اى المقولات العشر

الباب الاول فى سوابق المحمولات وفيه خمسة فصول
الفصل الاول فى المتواطية الاسماء
الفصل الثانى فى الاسما المشتركة
الفصل الثالث فى الاسما المتشابهة والمشككة
الفصل الرابع المناسبة
الفصل الخامس فى المتباينة والمترادفة والنعوت اى الاوصاف
الباب الثانى فى المحمولات اى المقولات العشر وهو احد عشر فصلاً
الفصل الاول فى الجوهر
الفصل الثانى فى العرض
الفصل الثالث فى الكمية
الفصل الرابع فى الكيفية
الفصل الخامس فى الاضافة
الفصل السادس فى الفاعلية
الفصل السابع فى المفعولية
الفصل الثامن فى مقولة متى
الفصل التاسع فى الاين

# الفن الثالث

## فى الحدود والقسمت



فى ماهيت الحد

الجزء الرابع في تقسيم الغرض الحقيقي الى مفرد وكلي
الجزء الخامس في تقسيم الغرض الصوري الى حملي معين وغير معين وموزع
الجزء السادس في تقسيم الغرض الصوري الموزع تام وغير تام
الجزء السابع في تقسيم الغرض الصوري الى بسيط ومخصص ومطلق
الجزء الثامن يتضمن التنبيه فيما يجب التحرز منه في اخذ الغرض
المذكورة في الفصل
الفصل الثاني في الحال والعدول والتوسيع وفيه جزءان
الجزء الاول في الحال والعدول
الجزء الثاني في التوسيع والانتشار
الفصل الثالث في الباقي والملحقات المحدودة وفيه ثلثة اجزاء
الجزء الاول في الحصر
الجزء الثاني في عطف البيان والبدل
الجزء الثالث في النعت والتأكيد
الباب الثالث في اللفظ وانواعه وينقسم الى اربعة فصول
الفصل الاول في تعريف اللفظ واقسامه
الفصل الثاني في الاسم
الفصل الثالث في الكلمة
الفصل الرابع في الاداة
الباب الرابع في القول وفيه ٣ اربعة فصول
الفصل الاول في القول اجمالاً
الفصل الثاني في القول الشارح وفيه جزءان
الجزء الاول في الحد

الجزء

الجزء الثانى فى الرسم
الفصل الثالث فى التقسيم

# القسم الثانى

فى التصديق الى الى الحكم وما يتعلق به وهو ثلث مقالات

# المقالة الاولى

فى ماهية القضية وصورتها وكميتها وكيفيتها وخواصها وتقسيمها وهى عشر ابواب:

# المقالة الثانية

في لواحق القضايا واحكامها وفيه ثلثة ابواب



الفصل

# المقالة الثالثة

في النوع الثالث من نوعي الحكم وهو الفن والنظام



# القسم الثالث

فيما يتعلق بالفعل الثالث من العقل وهو الانتقال الفكري

# المقالة الاولى

فى القياس اجمالاً وهى خمست ابواب



# المقالة الثالثة

فى القياس البرهانى والجدلى والمغالطى وتشمل على اربعة ابواب

الباب

ثم فهرس الكتاب
والله والله المهدى
الى الصواب

# المقدمة

## في تعريف المنطق واقسامه وموضوعه وجنسه وفي الافعال الثلثة العقلية ويشتمل على خمسة فصول

# الفصل الاول

## في تعريف المنطق واقسامه

المنطق يرسم عند عامة الفلاسفة بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر. ولفهم هذا التعريف. لا بد من ان تبسط مقدمة لايضاح مفهومه. نقول ان المراد من الآلة هي الواسطة بين الفاعل والمنفعل عند في ايصال اثره اليه كالقدوم والمنشار للنجار فانهما واسطة بينه وبين الخشب في وصول اثره اليه والقانون يراد به امرًا كليًا اي اسًّا وقاعدة كلية منطبقة ومصدورة على جميع جزئيات ذلك الشيء المؤسس على هذا القانون حتى ان جميع جزئيات الموضوع تعرف من هذا القانون كقول النحاة الفاعل مرفوع فان ذلك امر كلي منطبق على جميع جزئيات الفاعل وتعرف احكام جميع افراده منه حتى يعرف ان زيدًا مرفوع في قولنا ضرب زيدٌ فاذا عرفت ذلك نقول. ان المنطق دعي آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة اي الذهن النطقي وبين المطالب الا

الاكتسابية الى العلوم الرياضية. حيث انه واسطة والة
لاكتسابها موصل اثر القوة العاقلة وهو الادراك الى
المطالب المذكورة. فمن ثم كان واسطة بين الذهن والعلوم
الاكتسابية. وبالتالى التى منهاجا لجميع العلوم لانه
بابها ومدخلها وموضح مناقبها وبه تحد وتقسم و
تستنتج وترتب مقاصدها وموضوعاتها وانما دعى
قانونا لان مسايله قوانين كلية منطبقة على جميع
جزئياتها كما اذا عرفنا السالبة الكلية وهى قولنا لاشى
من الانسان بحجر تنعكس سالبة دايما عرفنا منه بان
قولنا المذكور وهو لاشى من الانسان بحجر ينعكس الى
لاشى لحجر بانسان دايما والمراد من العصمة هو عصم
افعال الذهن الثالثة عن الخطا فى التصور والحكم
والتصديق كمن يتصور متوهما بان كل موجود مشار
اليه والى جهته. وان الاجسام اما تتناها او تنتهى
الى فضاء محدود لا يتناها ويعتقد بذلك ويحكم به
مصدقا مع انه فاسد. فالقانون الصناعى المذكور
اى المنطق يعصم افعال الذهن عن مثل هذا الخطا
والذلل. لانه يقيد الغلط مما يخوله من الرشد لتميز
الراى الصايب عن الكاذب والحق من الباطل وانما قيد
بقوله تعصم بقوله مراعتها اشارة الى ان المنطق ليس
هو نفسه يعصم عن الخطا فى الفكر. بل مراعاة افعاله

اى

اى استعماله بمراعات افعاله وقوانينه هى الذهن
وتقييد الغلط والخطا فى صواب الفكر لا المنطق نفسه
والا لم يعرض للمنطيقى خطا وذلل فى الفكر. وليس
كذلك لان ربما يعرض له الزيغان عن الصواب والميل
الى الخطا لاهمال الالة المذكورة ويعتقد غير الحق
حقًا وما ليس بخير خيرًا. وما ليس بصواب صوابًا
وهكذا يضل بفكره فهذا هو مفهوم التعريف واما احترازاته
فقوله الة جنس يشمل كل الة كيف ما كانت وقوله
قانونية يخرج الالة الجزئية لارباب الصنايع واما قوله
تعصم مراعتها الذهن عن الخطا فى الفكر يخرج العلوم
القانونية التى لا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا
والزيغ فى الفكر. بل فى المقال كالنحو والصرف والفصا
وامثالها. حيث ان المنطق انما هو دُعى منطقًا لاشتقاقه
من النطق العقلى لا الخارج من الفم. لانه يعصم النطق
الباطن الذهنى عن الخطا ويرسم قواعد لصحته وانما
كان هذا التعريف رسمًا لان كونه الة عارض من عوارضه
فان الذاتى للشى انما هو يكون فى نفسه والالية للمنطق
ليست له فى نفسه بل بالنسبة الى غيره من العلوم
اوكان رسمًا لانه تعريف بالغاية اذ غاية المنطق هى معرفة
الرسوم فى عمل الاقوال المنطقية لعصم الذهن عن الغلط
الخطا بالفكر فى تكميلها وتركيبها. وغاية الشى هى شى خارج

عن الشي والتعريف بالخارج رسم وعرفه اخرون بانه علم يعصم افعال الذهن عن الخطا والمنطق قسمان طبيعي وصنايعي المنطق الطبيعي ويدعى منطقاً ذاتياً هو العقل البشري نفسه والنور الطبيعي المغروس في كل انسان من الطبع حيث انه به يقدر العقل ان يحد الشي ويقسمه ويقايسه وينظمه بدليل الطبيعة قايدته. وذلك دون معرفة قوانينه الحد والتقسيم والقياس والنظام. المنطق الصناعي ويدعا عمليًا ايضًا هو ملكة التحديد والتقسيم والاستدلال والترتيب

# الفصل الثاني

## في علل المنطق

للمنطق اربع علل كل لغالب المعلولات. غايية وهي ما يصير لاجلها المعلول وهي في البنا مثلاً كانشراح السكنى الذي لاجلها يصير البنا وعلة فاعلية وهي المبدا او السبب الموجود لذلك المعلول كالبنا بالنسبة الى البنا. وعلة مادية وهي على الخصوص ما يتركب منها ذلك المعلول ويقوم. كالحجارة والطين والخشب بالنسبة الى البنا وعلة صورية وهي ما تقيم الشي في نوع وجوده كالهيئة والاتقان بالنسبة الى المكان. وانما قلنا غالب المعلولات لا كلها احترازًا من المادة والصورة لان المادة ليس لها علة

مادية

مادية والصورة علة صورية اذ لا يوجد مادة للمادة ولا
صورة للصورة والا للزم التسلسل. فاذا تقرر ذلك نقول
اولاً ان علة المنطق الغائية هى معرفة الرسوم فى عمل
الاقوال المنطيقية اى معرفة الامور لتكميل الحد
والتقسيم والاستدلال والنظام مستقيماً ثانياً علته
الفاعلية هى الفلاسفة الذين اخترعوا طرايق هذا
العلم بمراعات افعال العقل وامتيازاتها واخصهم ارسطو
ثالثاً علة المادية هى الحدود والاقوال المنطيقية التى
يشتغل بها هذا العلم. الصناعى ويتبصر بها ايضاً
المنطق الطبيعى اى العقل البشرى نفسه رابعًا علته
الصورية التى تقيمه فى نوع وجوده المنطيقى هى تركيب
الاقوال المنطيقية بحسب رسوم هذه الصناعة وقوانينها
على انه اذ كانت العلة الصورية هى ما تقيم الشى فى
نوع وجوده كالنفس الناطقة التى هى علة صورية
للانسان لكونها تقيمه فى نوع وجود الانسان فمن ثم كانت
استقامة تركيب الاقوال المنطيقية. اعنى الحد والقسمة
والاستدلال والترتيب وتاليفها بحسب رسوم الصناعة
المنطيقية علة صورية جارية لها. لانها تقيمها فى وجودها
المنطيقى

## الفصل الثالث

فى موضوع المنطق المادى والصورى

اعلم ان موضوع كل علم هو ما يبحث فيه ذلك العلم والية
تنسب جميع الامور التي ينظر فيها وهو نوعان مادى
وصورى فالمادى هو ما يبحث عنه ذلك العلم ولا يمنع ان يبحث
عنه علم اخر. وذلك كالجسم الطبيعى الذى يبحث عنه العلم
الطبيعى. ومع ذلك يبحث عنه العلم الطبى ايضاً ويكون
بالنسبة الى العلم الصناعى يصنفين بعيد وقريب فالقريب
هو على المخصوص المراد باسم الموضوع المادي وهو ما تحكم
عليه الصناعة العملية قوانينها حال الفعل والعمل
ففى النجارة مثلاً هو كالخشب المعد لصناعة النجارة
والبعيد هو ما تتعلق به مهمات الصناعة كجميع الخشب
بالنسبة الى الصناعة المذكورة الصوري هو ما يتعين
لواحد وهو حالة نوعية ينتظر تحتها الموضوع المادي
ومن عادته ان يعلم بتعين الموضوع المادى. وتقيده بالفاظ
الحيثية نحو من حيث هو. مثلاً الجسم الطبيعى هو موضوع
الطب صوريًا بحسبما هو قابل الشفا ومن حيث هو قابل
الشفا. اما نظراً الى العلم الصناعى فهو الصورة الواجبة
الادخال على الموضوع المادى عن رسوم ذلك العلم
وقوانينه فاذا تقرر ذلك نقول. انه لقد اختلف الفلا
سفة فى موضوع المنطق المادى القريب، والاصح
ان موضوعه المادى القريب هو المعقولات الثانية
اى ماهيات الاشيا ~~كافة~~ بحسبما هى معقولة ~~اولى~~.
~~ثانيا~~ وليبان

وبحسبما هو ثانياً بمعنى موضوع ومحمول وكلى
وملزوم وغير ذلك مما تتركب منه
الاولى اى ماهيات الاشيا كافة بحسبما

وجزء وجنس ونوع وحد اكبر واصغر ~~وملزوم~~
الاقوال المنطيقية. واما البعيد فهو المعقولات
هى معقولات اولى وليبان.

ولبيان ذلك اعلم ان الذهن يعقل الاشيا اولاً • ثم يتصرف
فيها بان يحكم على بعضا ويجرد بعض حقايقا عن
بعضها وعن عوارض خارجة عن حقيقتها ويقايسها
ويناسبها • وهكذا يعقل البعض موضوعًا والبعضا
محمولاً والبعض كلاً • والبعض جزءاً والبعضا حداً
اكبر والبعض حداً اصغر . وغير ذلك • فتكون هذه
الاشيا بحسب التعقل الاول معقولات اولى وبحسب
التعقل الثاني معقولات ثانية • وهي هذه اي المعقولات
الثانية التي ينظر اليها المنطق لذاته وترسم عليها
الصناعة قوانينها ويتركب منها القول المنطيقي لبيان
الحق ونفي الغلط • فهي اذاً بحسب التعقل الاول
موضوع المنطق المادي البعيد وبحسب التعقل الثاني
موضوعه القريب

اما موضوعه الصوري فهو استقامة القول المنطيقي
الواجب ادخالها على هذا القول من رسوم المنطق
الدليل على ذلك كون موضوع العلم العملي الصوري
هو الصورة الواجبة الادخال على الموضوع المادي
عن رسوم ذلك العلم مثلاً موضوع النحو الصوري
هو حسن الاعراب الواجب الدخول على القول من
رسوم النحو . فاذاً موضوع المنطق الصوري هو
استقامة القول المنطيقي العملية الواجب ادخالها على

هذا القول من رسوم المنطق وهى القوة المبينة للحق ومنافية الغلط فى الحكم. على انه اذا كان القول المنطيقى من حيث انه متصف بالاستقامة عن رسوم المنطق. وموضح الحق. فينفصل المنطق من ساير العلوم. فتكون اذاً هذه الاستقامة موضوعه الصورى

## الفصل الرابع

### فى بيان جنس المنطق

انّنا ما تقدم بيانه فى الفصل السابق. قد اتضح لنا فصل المنطق حيث ان المنطق كساير الملكات. ياخذ الفصل بالنظر الى الموضوع فيكون فصله الذى يفصله ويميزه من الملكات العلمية هو موضوعه الصورى اى استقامة القول المنطيقى الواجب ادخالها على هذا القول من رسوم المنطق هو اما ما هو جنسه فنقول ان الجميع يعترفون ان المنطق هو ملكة عقلية لكونه قسماً من اقسام الفلسفة ولكن اية ملكة من ملكة العقل هو حيث ان الملكة تكون فى العقل على ثلثة انواع اولاً صادقة دايماً وتدعى فضيلة العقل. وهذه تميل بالعقل دايماً الى الصدق كالفهم والعلم ثانياً كاذبة دايماً وتدعى رذيلة العقل وهذه ملكة تميل بالعقل دايماً الى الكذب كالبدعة والغلط ثالثاً

غيرة

٢١

مخبرة اومتوسطة مابين الصدق والكذب اي مخبرة
الى الامرين بالسوية . وتدعى قوة العقل . وذلك
كالراى والايمان البشرى (الراى هو كلما نعلم علمًا
غير يقيني) ثم ان فضيلة العقل امّا ان تستكن
فى معرفة موضوعها . امّا لا تستكن فان كان الاول
فتدعى فضيلة نظرية . لان الفضيلة النظرية هى
التى تستكن فى معرفة موضوعها ولا تمتد الى
العمل . وان كان الثانى فهى عملية لان فضيلة العملية
هى ما لا تستقر بمعرفة موضوعها بل تمتد الى العمل .
وفضايل العقل عند الفلاسفة خمسة وهى اولًا
الفهم ثانيًا الحكمة ثالثًا العلم رابعًا الصناعة خامسًا .
الفطنة . فاذا تقرر ذلك فنقول ان المنطق ليس هو قوة العقل بالحرى ليس
هو رذيلة العقل . بل هو فضيلة عقلية . لانه ملكة يميل
بالعقل دايمًا الى الصدق لكونه يقدم قوانين اذا تبعناها
ندرك الحق دايمًا فيكون اذا فضيلة العقل ولكن الى
اية فضيلة من الفضايل . العقلية الخمس يرجع نجيب
انه . ليس هو فهمًا ولا حكمة . ولا فطنة . بل علم وصناعة
اما انه علم فلانه ملكة برهانية والبرهان ~~العقل~~ العلم . مولد
كقول الفيلسوف واما انه صناعة فلانه الصناعة
ملكة فعل بمعيار اى بدستور راهن . واما هل هو
علم نظرى ام عملى فنقول انه يصدق عليه الامران وذلك

. ولما كان ان المنطق يحد ويقسم ويقايس مقاصده وموضوعه بمعيار راهن

بين مما اوردنا التمييز الفضيلة النظرية عن العملية
والحال ان المنطق اذ يسلمنا احكامًا فى تركيب الحد
والتقسيم والاستدلال لا يسلمها ذلك لنقف بها لنعمل .
واذ يعلمنا قايلاً الحد والمحدود ولا يمتزان فى العيان .
والجنس اعم من الفصل . وامثالها لا يعلمنا ذلك لنعمل
بالتعلم فهو اذاً علم نظرى وعملى معًا و و و و و و

# الفصل الخامس

## فى الافعال العقلية الثلثة

اعلم ان الغرض من المنطق هو ادراك المجهولات اى
معرفة صحة الفكر بتحصيل المجهولات . التصويرية
والتصديقية . وهذا لا يمكن ان يحصل عليه الانسان
الا بعد علمه بحقايق الاشيا . والحال ان العلم بحقايق
الاشيا انما يحصل ويتصل اليه بافعال العقل الثلثة
حيث ان الانسان يعلم ما كان يجهله من حقايق الاشيا
بهذه الافعال . فلذلك نورد هاهنا بكلام وجيز
قبل ان نتكلم بموضوع كل بحث منها و و و
فنقول ان فعل الذهن اجمالاً هو معرفة روحانية وهى
اى هذه المعرفة على ثلثة انحا تصور ؛ وتصديق ؛
وانتقال فكرى ؛ فالتصور هو فعل عقلى يصل الى
العقل موضوعه بنظر بسيط خالٍ من كل حكم اى

بغير

٣

بغير ان يحكم على الموضوع بشى او يسلب عنه شيأ
كتصور الحيوان بغير ان يحكم عليه انه ناطق او غير
ناطق. التصديق هو فعل عقلى يحكم به العقل بشى
ما انه كذا اما ايجابًا او سلبًا كقولك انه يحكم ان هذا
حيوان ناطق او ليس ناطق الانتقال الفكرى هو فعل
عقلى يستلزم به الذهن منه شيأ شيأ اخر كقولك كل
حيوان ناطق قابل العلم والانسان حيوان ناطق.
فالانسان قابل العلم. وانما دعى انتقالًا فكريًا. لان
العقل ينتقل به من تصديق الى تصديق اخر لانه من
صدق ان كل حيوان ناطق قابل العلم وصدق ان
الانسان حيوان ناطق صدق ايضًا ان الانسان قابل العلم
اعلم ان كلًا من المجهول التصوري والتصديقي يدرك
ويعلم بمعلومات سابقة عليه تناسبه بحيث ترتب
ترتيبًا مخصوصًا لها لاجله يتادى العلم بهذا المجهول
اي بواسطة هذا الترتيب المخصوص يتوصل العقل
الى معرفة الشى المجهول. وهذا الترتيب بالاصطلاح هو
جعل الاشيا المتعددة يسمى برتبت اى تقديم ما يجب
تقديمه وتاخير ما يجب تاخيره بحيث يكون لبعضها
نسبت الى بعض بالتقدم والتاخر اى يكون بحيث
يصح ان يقال هذا مقدم وذاك موخر. كتقدم الجنس على
الفصل فى التصورات. والكبرى على الصغرى عند عامة

الفلاسفة او الصغرى على الكبرى عند فلاسفة العرب
في التصديقات. فمن ثم اذا حاولنا معرفة صحة الفكر بتحصيل
المجهول التصوري من المعلومة التصورية. مثلاً اذا
رمنا تحصيل معرفة تصور الانسان. وعرفنا الحيوان الناطق
اي عرفنا ان الحيوان هو جسم نامٍ حساس متحرك
بالارادة. وان الناطق هو ما كان ذا نفس ناطقة روحية
عاقلة متفهمة طبعاً. ورتبناهما بان قدمنا الحيوان واخرنا
الناطق وذلك ان الحيوان ما به الاشتراك والناطق ما به
الامتياز. وما به الاشتراك مقدم على ما به الامتياز. فمن
هذا الترتيب يتوصل الذهن الى صحة تصور الانسان
وهكذا اذا رمنا معرفة الفكر بتحصيل المجهول التصديقي
من المعلومات التصديقية. مثلاً اذا رمنا التصديق
بان العالم محدث وسطنا لفظ المتغيرين طرفي المطلوب
وحكمنا بان كل متغير محدث والعالم متغير فيحصل
لنا التصديق بحدوث العالم

فنظر المنطقي اذاً متوجه في هذه المعلومات وكيفية تا
ليفها. وتاديها الى هذه المجهولات المطلوبة. وقد جرت
العادة عند الفلاسفة بان يسمى الامر المولف من المعلومات
التصورية على هيئة التاليف الخاص المتقدم بيانه
الموصل الى التصور قولاً شارحاً وهذا على اقسام منه حد
ومنه رسم والمولف من المعلومات التصديقية على هيئة

التاليف

تاليف الخاص المتقدم بيانه الموصل الى التصديق حجة
وهذا على اقسام ايضًا فمنه قياسا ومنه استقرا او
تمثيل وغير ذلك • وقد يقع الخلل فى كل احدٍ من
الامرين اعنى القول الشارح والحجة • تارة من جهة
المعلومات التى يكون منها التاليف • تارة من جهة تاليفها
وتارة جهيتهما • فقصارى المنطق ان يعرفنا المعلومات
المناسبة لمطلوب مطلوب • وهيئة تاليفها الموصل
اليه اى الى ادراك المطلوب وانواع الخلل الواقع فيها
وعلى هذا النحو يحصل لنا المنطق اولًا العلم بالتصور
والمواد التى منها يكون الحد الحقيقى • الذى يفيد ما هيت
تصور الشى والشبيه به القريب منه الذى يسمى
رسما • والفاسد الذى لا فايدة في معرفته الا اجتنابه
ثانيًا يحصل لنا العلم ايضًا بالقياس البرهانى الذى
يفيد التصديق الحقيقى بالشى • وبالقريب منه الذى
يسمى قياسًا جدليًا والبعيد عنه الذى يسمى خطا بيًا •
والفاسد الذى يسمى مغالطيًا الذى انما الفايدة منه
هي اجتنابه ووو ومما تقدم ذكره اعلم اولًا ان حصول
صورة الشى فى الذهن يقسم الى قسمين احدهما القول
الشارح والاخر الحجة والمعلوم فقسمان ايضًا احدهما
معلوم تصورى والاخر معلوم تصديقى والمجهول كذلك
اى ينقسم الى قسمين اى الى مجهول تصورى ومجهول

تصديق وان الغرض من المنطق هو تحصيل المجهولات
تصوّرية كانت او تصديقية. وان الاولى تكتسب بالقول
الشارح. والثانية بالحجة. ولهذا كان المنطقي مدفوع
الى النظر فيها ومن هذا التلخيص علم ثانياً ان المنطق
طرفين تصورات وتصديقات لكل منهما مبادى ومقاصد
فمبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول
الشارح ومبادى التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها
القياس ومن هذا اعلم ثالثاً وجه تقديم باب الكليات بالوضع
على القول الشارح والقضايا على الحجة لانها مبادى
وما كان ~~مبادى~~ مبادى يجب تقدمه على ما هو مبداه
واما وجه تقدم القول الشارح على الحجة. فلان القول
الشارح تصور محض اى خالى من حكم العقل. والحجة
تصور يعتبر معه الحكم العقلى فهو تصديق والاول
مقدم على الثانى طبعاً فوجب تقدمه وضعاً ليوافق
الوضع فهذه هى اذا الامور المطلوب ابانة معرفة صحتها
والعلم بها بالافعال العقلية الثلثة ولهذا يجمع هذا
المؤلف الى ثلثة اقسام طبق الافعال المذكورة. بادين
اولاً من اول فعل من افعال العقل وهو تصور ثم نتدرج
منه الى غيره وبالله الاعانة والتوفيق وو و و و و

# القسم الاول

فى

في الامور المتعلقة بالتصور وفيه ثلثة فنون

اننا اذا اوردنا بطريق الايجاز بيان ماهية المنطق واقسامه وعلله وموضوعه وجنسه والغرض منه والافعال العقلية الثالثة فالان ناخذ بايراد ما يخص هذا العلم نفسه مما يتعلق بالافعال العقلية الثلثة المذكورة وذلك في ثلثة اقسام اولها هذا القسم الذي نبحث به الامور المتعلقة بالتصور اولاً يجمع الاشيا المتشابهة لتفهم سريعًا وهذا يفعله في التكلم عن الكليات ثانيًا يميز ويفصل الاشيا المختلفة لئلا تلتبس وذلك في شرحه عن المجهولات ثالثاً يسلم رسوم التحديد والتقسيم بتعليمه الحد والقسمة فمن ثم وجب نجزي هذا القسم الى ثلثة اقسام او فنون حسب هذه الافعال الثلثة المنسوبة للتصور

اذ كان المنطق كما بينّا في الحقيقة بارشاد التصور

# الفن الاول

فيما يخص التصور من معرفة الكليات وشرحها وفيه بابان

## الباب الاول

في الكليات اجمالاً وينقسم الى فصلين

### الفصل الاول

## في تقسيم الكلي اجمالاً وتعريفه

الكلي اجمالاً هو ما يطلق او يدل على كثيرين كالانسان
والفرس وينقسم الى قسمين مولف وبسيط. فالكلي المولف
هو ما يورد بالفاظ متعددة ويوجد في كثيرين كالحيوان
الناطق واما الكلي البسيط فهو ما يورد بالفاظ بلفظة
واحدة كانسان وفرس يطلق على كثيرين من وجه ما
الوجوه الاتية ولذلك يكون بخمسة اصناف اولاً كلي
بالعلية كالعلة المبدعة الطبيعة ويراد به الباري
تعالى الذي هو العلة الاولى الضرورية لجميع الكاينات
وغيره من العلل الثانية كالشمس وامثالها ثانياً كلي
بالتمثيل ويراد به الشبح المماثل كثيرين. وذلك كاشباح
المصنوعات في عقل المعمار او في عقل الصانع مثلاً
كشبح البيت في عقل البنا وكاشباح جميع البرايا في
عقل الباري على مذهب افلاطون ثالثاً كلي بالدلالة
ويراد به اللفظ الدال على كثيرين سواء كان دالاً بالاشتراك
كلفظ الكلب بالنسبة الى البري والبحري والكوكبي
او بالمناسبة كذي صحة بالنسبة الى الانسان
المعافى والنبض الطيب والدوا المصح. او بالمشابهة
كالرجل بالنسبة الى الحيوان والجبل كما سياتي تفصيل
ذلك في الفن الثاني من الباب الاول في سوابق المحمولات
رابعاً كلي بالوجود وهو ما كان وجوده منقسماً في

كثيرين

كثيرين كالطبيعة الانسانية فى بطرس وبولس وغيرها
ويدعى كليًا بالتصوير ايضًا وذلك لان العقل يتصوره
موجودًا فى كثيرين خامسًا كلى بالتحميل او بالقول وهو
ما يقال على كثيرين بالتواطى والتعدد كالانسان فى
بطرس وبولس وقد رجع عامة الفلاسفة اقسام الكلى
الخمسة المذكورة الى ثلثة اقسام اى اولًا الى الكلى
قبل كثيرين وهو الشبح العام المتقدم على افراد
الطبيعة كلها . وهذا هو عين الكلى بالتحليل والتمثيل
لكون الذات الالهية الماخوذة هكذا تصدر اشيا
كثيرة اى تبرزها مماثلة وشبهة بالشبح والمثال
المتصور فى العقل الالهى ثانيًا الى كلى بعد
كثيرين وهو المعنى او اللفظ العام على افراد كثيرة
متشابهة . حيث ان هذا الكلى يتصوره العقل
بعد ابراز افراد كثيرة متشابهة . وهذا هو عين
الكلى بالدلالة ثالثًا الى كلى فى كثيرين وهو
الطبيعة الكاينة فى افراد كثيرة متشابهة وهذا
هو نفس الكليين الاخرين من الخمسة المذكورة
وهما الكلى بالوجود والكلى بالتحميل ويو
فهذه هى الاقسام الثلثة التى ترجع اليهما الاقسام
الخمسة والقسم الاخير منها هو المراد . وهذا
المبحوث عند الحكما ويتبحث به عندهم بوجهين

٣٠

اولاً نظراً الى كونه موجوداً فى كثيرين ويدعى كلياً بالوجود وكليلاً الهياً ثانياً الى كونه مقولاً ومحمولاً على كثيرين ويدعى كلياً بالتحميل وكلياً منطيقياً ويعرف بانه واحد قابل ان يقال على كثيرين ام يوجد فى كثيرين متواطياً وشياً قشياً فقوله واحد لكون الكلى يجب ان يكون واحداً لا متعدداً . ويكون هذا الواحد قابل الاشتراك مع كثيرين حيث ان الكلى بحسب اللفظ هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه . واما قوله قابل ان يكون الخ . ليكون التعريف جامعاً الكلى الوهمى كالشمس والقمر لانه ليس من شرط لوازم تصور الكلى ان يكون بالفعل فى كثيرين . او ان يقال عليهم بالفعل . بل يكفى امكانية وجوده او قوله ولذلك طبيعة الشمس هى كلية كونه يمكن وجودها بمشية البارى تعالى فى شموس كثيرة وان تقال على شموس كثيرة وقوله متواطياً الى ان يقال ويوجد بمعنى واحد فى كثيرين . وبهذا يخرج الكلى بالدلالة اعنى المشتركة بالاسم وامثالها لانها لا تقال على كثيرين بمعنى واحد كما ستقف على ذلك فى مكانه وانما قيد الكلى بقوله ان يكون مقولاً شياً قشياً الذى معناه ان يقال على كثيرين او يوجد فى كثيرين بالتعدد والتقسم ليكون الحد مانعاً دخول الطبيعة الالهية التى لا يصدق

عليها

عليها تعريف الكلى وبالتالى ليست بكلية. وانما
كانت فى كثيرين وتحمل على كثيرين وهم الاقانيم
الالهية الثلثة من حيث انها ليست منقسمة فيهم بل
واحدة فى الجميع كما يحقق ذلك الايمان. ومن هذا عرفت
ان الكلى يستدعى له اربعة شروط اولا الوحدانية
ثانيا قابلية الوجود فى كثيرين او التحمل على كثيرين
ثالثا التواطى رابعا التقسيم والتعدد

# الفصل الثانى

## فى تقسيم الكليات الخمس بطريق الاجمال

ان برفيريوس قد ردّ الكلى المعرف انفاً وحصره فى خمسة
اقسام وهى جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض
عام. وانما انحصر فى العدد المذكور ولم تكن زايدة
ولا ناقصة وذلك لان الكلى المذكور اذا نسبناه الى
ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون تمام ماهيتها او
داخلاً فيها او خارجًا عنها فان كان الاول فهو النوع
كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما فانه تمام
ماهيتهم. وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون
مقولًا فى جواب ما هو اولا. الاول الجنس كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس والاسد. والثانى
الفصل كالناطق بالنسبة الى زيد وعمرو. وان

كان الثالث فلا يخلو اما ان يكون فى جواب اى شى
هو اولا . الاول هو الخاصة كالضاحك بالنسبة
الى زيد وعمرو والثانى العرض العام كالماشى بالنسبة
اليهما ومن ذلك تعلم ان الثلاثة الاول ذاتيات . والاثنتان
الاخيرات عرضيات فالكلى الذاتى هو مالا يمكن بدونه
وجود الشى ولا فهمه . وقد عرفت ان هذا اما انه
الطبيعة كلها فيدعى نوعًا كالانسانية . واما انه
قسم الطبيعة الاعم فيدعى جنسًا كالحيوانية .
اما من الطبيعة الاخص والمميز فيدعى فصلاً كالناطقية
والكلى العرضى هو ما يمكن فهم الشى بدونه وهو
ضربان اولًا ضرورى يدعى خاصة كقوة الضحك
فى الانسان ثانيًا ممكن ويدعى عرضًا عامًا كالعلم
بالنسبة الانسان اعلم انه قد يعرف الذاتى بانه ما
يفتقر اليه الشى فى ذاته وماهيته مثل الحيوان
للانسان فان الانسان لا يتحقق فى ماهيته الا ان
يكون حيوانًا . واما ما يفتقر اليه الشى فى وجوده
لا فى ماهيته فليس بذاتى . مثل كون الجسم متناهيًا
وكون الانسان مولودًا فان الجسم لا يفتقر فى
جسميته الى ان يكون متناهيًا ولا الانسان
فى انسانيته الى ان يكون مولودًا . ولذلك يمكن
ان يسلب التناهى عن الجسم والولادة عن
الانسان

في التصور فيتصور جسم غير متناهي وانسان
غير مولود. ولا يمكن ان يتصور انسان ليس بحيوان

# الباب الثاني

## في الطليات الخمس تفصيلاً وفيه خمسة فصول

# الفصل الاول

## في الجنس وشجرة برفيريوس

الجنس يعرّف كما عرفه برفيريوس والفيلسوف
بانهُ واحد قابل ان يقال على كثيرين مختلفين بالحقايق
في جواب ماهو قوله واحد بمنزلة جنس يتناول
الطليات الخمس والباقي فصل لان قوله مقول يميز
الجنس المنطقي من الجنس الالهي الذي يعرف
بانه موجود لا مقول وقوله مختلفين بالحقايق يخرج
النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله
في جواب ماهو تنبيه اعلم ان الفرق ما بين الجنس
الالهي والمنطقي فالجنس المنطقي هو ما يورد بلفظٍ
مولف من موضوع وصورة كقولك حيوان ولون. والجنس
الالهي هو ما يورد بلفظ مجرد دال على الصورة فقط
كقولك حيوانية ولونية. فانتج اذا من ذلك ان كل شي
ذاتي وجوهري. مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق

يخرج الطليات الباقيت لانها ليست بمقولات في جواب ماهو

كالحيوان واللون والشجر والنجم وامثالها هو جنس
منطقي. وكل شي بجرد موجود في كثيرين مختلفين با
لحقايق هو جنس الالهي كالحيوانية واللونية وقس
على هذا في باقي الكليات والجنس ينقسم اولاً الى
ثلثة اضرب اولاً الى جنس اعم ويدعى جنساً
اعلى او جنس الاجناس او ما ليس فوقه جنس
كالجوهر ثانياً الى جنس تحت غيره ويدعى ايضاً
جنساً وسيطاً او متوسطاً. وهو ما كان نوعاً لما فوقه
وجنساً لما تحته. كالحي فانه جنس بالنسبة الى
الحيوان والنبات ونوع بالنسبة الى الجسم ثالثاً
الى جنس اخص ويدعى جنساً سافلاً وحطيطاً
او منحطاً تحت الغير وهو ما لا يكون تحته جنس
اخر البتة بل انواع فقط كالحيوان بالنسبة الى
الانسان والفرس وبقية انواع الحيوان ينقسم ثانياً
الى بعيد وقريب فالجنس البعيد هو ما توسط
بينه وبين جنس اخر كالحي مثلاً فانه جنس
بعيد للانسان لكون الحيوان يتوسط بينه وبين الانسا
واما الجنس القريب فهو ما لا يتوسط بينه
وبين انواعه جنس اخر البتة كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس وغيرهما. فانه لا يوجد بينه
وبينهما جنس البتة ولكي تفهم ذلك فهماً جيداً
عليك

عليك بهذا الجدول المنقوش امامك الضروري
جداً للطالب لكال فهم الكليات والمجهولات ويدعى

الدرج الالهية وشجرة برفيوريس




واما لماذا تدعى هذه الشجرة بالتسميات المذكورة
فنقول ان المراد بالدرج الالهية هي الاوصاف الذاتية
المحمولة على كل موجود. ولكون هذه الاوصاف الذا تيت
هي غير متساوية بالرتبة بل مندرجة بالرتبة
حيث ان البعض فوق اي ان درجة اعلى من البعض
الاخر. وهذه الدرجة فوق تلك الدرجة كما يبان
مثلاً في الحيوان الذي هو اعلى من الانسان والحي

هو فوق الحيوان او اعلى منهُ . فمن ثم هذه الرتبة المتابهة
وضع رتبة الدرج تدعى درجًا ولكون هذه الاوصاف و
الكمالات الذاتية تطلق لا على الامور المادية فقط .
بل على الروحية الالهية ايضًا تدعى الهية ولكونها
متشابهة تفريع الشجرة تلك تتضمن اصلاً ويفرع عنهُ
فروع واغصان وعن الاغصان اوراق والاوراق تفرع
الازهار والاثمار هكذا هذه الشجرة الرمزية فانها
تتضمن اصلاً وهو الجوهر وعنه تفرع الفروع المذكورة .
فلهذه المشابهة تدعى شجرة ولكون اول من وضعها
برفيريوس الفيلسوف فى الايصاغوجى الذى صنفهُ فى
الكليات فتنسب اليه وتدعى شجرة برفيريوس

## الفصل الثانى

### فى النوع

النوع هو درجة تحت الجنس بالاستقامة وبلا وسيط
كالحيوان بالنسبة الى الحى لان الحيوان مندرج تحتهُ
قولهُ تحت الجنس بالاستقامة ليميز النوع من *
المفرد لانه تحت الجنس بواسطة النوع كزيد فانهُ
تحت الحيوان بواسطتهِ كما يبان فى شجرة برفيريوس
النوع ينقسم الى مشترك والى نوع اخص الانواع
فالنوع المشترك هو ما كان نوعًا وجنسًا معًا الى نوعًا

* الفصل الذى هو تحت الجنس بالاعوجاج اما قوله بلا واسطة ليميز النوع من

لما

لما فوقه وجنسًا لما تحته مثلًا كالجسم والحي . فان كل
واحد من المذكورات يدعى نوعًا مشتركًا . فالجسم نوع
مشترك لكونه نوعًا بالنسبة الى الجوهر وجنسًا بالنسبة
الى الحي . والحي كذلك فانه نوع بالنسبة الى الجسم
وجنس بالنسبة الحيوان . وقل هكذا في الحيوان
فانه بالنسبة الى الحي وجنس بالنسبة الى
الانسان والحيوانات الخرس واما النوع الثاني
اي نوع اخص الانواع ويدعى ايضًا النوع الخطيط
والذي ليس تحته نوع فهو ما كان نوعًا بالنسبة
لما تحته ولما فوقه كانسان فانه نوع سواءً نسبته
لما فوقه اي الحيوان او لما تحته كالافراد مثل بطرس
وبولس وغيرهما . فدايمًا هو نوع . وغير ممكن ان
ينقسم الى انواع اخر . وهذا هو الذي يقيم الكلي
الثاني . ويعرف بحسبما هو كلي منطيقي بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد . فقط في جواب
ما هو فقوله كلي جنس يشمل الكليات قوله مقول
يخرج النوع الالهي لانه موجود لا مقول كما مر اما قوله
على كثيرين فصل يخرج الجزئي وقوله مختلفين
بالعدد فقط يخرج الجنس لانه مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق وقوله في جواب ما هو يخرج
بقية الكليات وهو ملحق وهو بالمرد وهو لما كان

النوع كليًّا ومن حيث انه كذلك يضاف الى افراد كثيرة. لان
الاشيا المضافة تحصل معرفتها بالعقل جملة فيجب
شرح المفرد لفهم النوع حسنًا المفرد قد يرد على انواع
لانه اما ان يكون مفردًا باللفظ وكليًّا بالمعنى كالانسان
واما ان يكون مفردًا بالمعنى دون اللفظ كعبد الله علمًا.
واما ان يكون مفردًا باللفظ والمعنى معًا كزيد فالنظر
فى هذا الملحق انما يكون عن المفرد بالمعنى سواءً كان
مفردًا بالمعنى واللفظ . او بالمعنى دون اللفظ. فاذ
قد عرفت ذلك نقول ان المفرد بالمعنى سُمى مفردًا لانهُ
لا يمكن انقسامه الى كثيرين مثله ولا يمكن ان يحفظ
بعد تجزيه نوعه الاول كبطرس مثلًا فانه وان
قُسِمَ الى نفس وجسد والى راس وصدر واقدام
فلا يكون كل قسم منها بطرسا بعينه وهكذا نفسه لا تدعى
على انفرادها انسانًا كاملًا او بطرسا تامًّا لانهُ مقسم من
جملة اعراض ممتنع وجودها فى غيره. ومن ثم يدعى
ايضًا المحتجب ان يكون متجزئًا وجزئيًّا واحدًا بالعدد
ورسمه بورفيريوس بانه ما يقال على واحد فقط والفيلسوف
بانه ما لا يقال على كثيرين وهو صنفان معين ويسمى محصلًا
ومحدودًا ثانيًا مبهم ويدعى مجهولًا وغير محدود فالمفرد
المعين هو ما يقال على واحد معروف اى هو ما دل على
واحد مميز بالتعيين كقولك ارسطو معلم الاسكندر رييس
المشائين

مثاين الفيلسوف والمفرد المبهم المجهول هو ما يقال
على واحد غير معين اى ما دل على شى غير معروف
دلالة مبهمة حتى انهُ لا يعرف بقوة اللفظ عمن هو
الكلام كقولك عين ضرورية للنظر وبعض الانسان
ماشى او كاتب • وبالتالى كل لفظ مسور هو مفرد مجهول
كبعض الافلاك واحد الناس وما ماثل ذلك تنبيه اعلم
انهُ لقد يحصل الفرد الغير المحصل والمعين محصلاً
ومعيناً باربعة امور اولها بالعلمية كبطرس وبولس
ثانيها بصفة مشاعة اختصت لواحد كالفيلسوف
لارسطو والحكيم لسليمان والنبى لداود ثالثاً بجملة
اختصت لواحد كسوف الامم لبولس وفم الذهب
ليوحنا بطريرك القسطنطينية وجرى الذهب للدمشقى
رابعها باسما الاشارة كهذه الفرس وهذا الانسان
وذلك الاسد واسدنا وامثال ذلك ووو و ووو هذا

# الفصل الثالث

## فى الفصل وفيه جزات

# الجزء الاول

## فى اسم الفصل وتحديده

الفصل حسب قوة لفظه هو ماينفصل به شى
من شى واذ يوخذ بهذا المعنى فيكون على ثلثة اوجه
اى عام وخاص واخص ٭ فالفصل العام هو مايكون
عن عرض مفارق يتميز به جوهر عن غيره او عن ذاته
وبذلك ينفصل المعافى من المريض والجالس من
الواقف والصامت من المتكلم وما اشبه ذلك الفصل الخاص
هو مايكون عن عرض ملازم او خاصة لا تنفك عن
الجوهر ٭ وبذلك ينفصل الزنجى من الروى الفصل
الاخص هو مايكون عن الذات ومتى اقترن
بجنس كون نوعًا ومميزا عن غيره من الانواع وهو
الناطق بالنسبة الانسان حيث انه به يتميز الانسان
وينفصل عن الفرس والاسد والبقر وغيرها من
الحيوانات الخرس ٭ ومن ثم قال بوفيريوس ان كل فصل
ماخوذ هكذا يصنع خلفاً اى يصنع شيًا مختلفاً بالطبع
اما الفصل العام والخاص فيصنعان تغيرًا فقط
لا اختلافاً ٭ ولهذا يجوز القول ان بطرس غير بولس
اومتميز عن بولس ولا يجوز القول انه مختلف عن
بولس ٭ لان الاختلاف يعنى عن اختلاف الشى من
غيره بالطبيعة لا بالعرض وهذا انما هو مختص بالفصل
الاخص الذاتى ٭ ولذلك هذا الفصل وحده هو الذى
يقيم

اوليس بولس

يقيم الطبيعة الثالثة وبحسبها انه فصل منطقي
يُعرف بانه كلي مقول على كثيرين في الجواب اي
شيء في ذاته فقولنا كلي جنس شامل الطبايع
الخمسة الالهية والمنطقية قولنا مقول يخرج الكلي
الالهي كالنطق وغيره الذي هو موجود لا مقول ولا

حاشية

قوله موجود لا مقول لان الفصل الالهي لا يحمل
على الانواع . لانه مثلاً لا يقال الانسان نطق بل
ناطق اي ذو نطق فهذا ثم هو موجود ومن حيث
انه موجود فيعد العقل لان يقوله ويحمله على
كثيرين لانه اذا ما تصور العقل النطق ولاحظه كشيء
موجود في كثيرين فيكون وجود النطق في كثيرين
هو الفصل الالهي . معقولية وحمله هي الفصل المنطقي
وقس على هذا غيره من الطبايع الخمس قولنا
على كثيرين يخرج المفرد . وانما اكتفى بقوله على
كثيرين بدون زيادة بالعدد او بالحقايق ليكون التعريف
شاملاً الفصول الجنسية كالمتنفس والحساس
والدموي وامثالها . والنوعية كالناطق والصاهل
والنابح والزاير وامثالها . والتعريف المذكور يمكن
ان يجعل لكل واحدة منها فان جعل تعريفاً للفصل
الجنسي فيراد به مختلفين بالحقايق او بالنوع وان

فهذه الا بملاحظة الموجودية تعده لان يحمل على كثيرين

جعل تعريفاً للفصل النوعى يزاد ولو قولنا
فى جواب اى شى هو فصل يخرج به الجنس والنوع
لانهما يقالان فى جواب ما هو والعرض العام ايضاً
لعدم مقولته فى جواب اصلاً قولنا فى ذاته اى فى جوهره
يخرج به الخاصة لانها تقال على الشى فى جواب
اى شى هو فى عرضه ٠ وبالتالى انها تميز الشى لكن
لا فى جوهره وذاته بل عرضه ٠ ولبيان ذلك اعلم
ان السوال باى شى هو على ثلثة اقسام اولها ان
لا يزاد على اى شى هو فى قيد اخر ثانيها ان
يزاد عليه قيد اخر وهو فى ذاته فيقال اى شى
هو فى ذاته ثالثها ان يزاد عليه قيد اخر وهو فى
عراضه فيقال اى شى هو فى عرضه فان كان الاول
كان الجواب بما يميز الشى سواءً كان فصلاً قريبًا
او بعيداً او خاصة كما اذا سئل عن الانسان باى
شى هو فيصح ان يقال فى الجواب انه ناطق او
حساس او ضاحك لان كلاً منه يميزه من غيره فى
الجملة وان كان الثانى كان الجواب بالفصل وحده لان
المميز الذاتى هو الفصل القريب كما اذا سُئِلَ عن
الانسان باى شى هو فى ذاته فيصح ان يقال فى الجواب
انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك ٠ وان كان
الثالث كان الجواب بالخاصة وحدها كما اذا سُئِلَ

عن

عن الانسان بما هو فی عرضه فالجواب بالخاصة م
كالضاحك وانما قلنا العرض العام لا يقال فی جواب
اصلا لان المقول فی جواب ما هو هو الماهية المختصة كالنوع او الماهية
المشتركة كالجنس والمقول فی جواب ای شی هو
المميز الذاتی ولحال ان العرض العام ليس كذلك
فلا يكون مقولا فی الجواب اصلا وقيل ان هذا الجواب
فيه نظر لان العرض العام يصلح ان يكون جوابا
لای شی هو فی عرضه نحو ای شی اذ ان المطلوب به
المميز فی الجملة سواء كان جميع اغيار او بعضها

# الجزء الثانی

## فی تقسيم الفصل

الفصل ينقسم اولا بطريق الاجمال الی الاقسام الثالثة
المتقدم ايرادها فی الجزء السابق ينقسم ثانيا بطريق
التفصيل الی ما يكون عن عرض مفارق وبذلك ينفصل
العالم من الجاهل والی ما يكون عن فصل ما لازم غير
منفك وهذا اللازم ينقسم تكرارا الی ما يطابق الشی
بالذات ويدعی ذاتيا ايضا كالناطقة بالنسبة الی الانسان
وای ما يطابق الشی بالعرض ويدعی عرضيا كقوة
الضحك فی الانسان والسواد فی الزنجی ثم ان الفصل
الذاتی ينقسم تكرارا ايضا الی فاصل ومقسم فالفصل

حاشية فلما . مما الحيوان ناطق وغير ناطق فالفصل يقسم الانسان حيث احدهما ای الناطق والثانی اعلم

الفاصل هو ما يفصل الجنس والفصل المقيم هو ما
يقيم النوع ولقد يمكن اجتماع الامرين في فصل واحد
اي ان يكون الفصل الواحد فاصلاً ومقيماً معاً كما قال
برفيريوس ولكن بنسبة مختلفة كالناطق مثلاً فانه فاصل
الحيوان ومقيم الانسان ومن ثم يدعى فصلاً مميزاً ايضاً
ولهذا كان لكل فصل ثلث وظايف وثلث تسميات
الاول هي ان يقسم الجنس وبسبب وظيفته يدعى
قاسماً الثانية هي انه يقيم النوع ولاجل هذه الوظيفة
يدعى مقيماً الثالثة هي انه يفرق النوع ويميزه فاصلاً
اياه من ساير الانواع ولاجل هذه الوظيفة يدعى مميزاً.
وفارقاً وفاصلاً. مثال ذلك في الناطق فانه اولاً يقسم
الحيوان لقسمين ثانياً يقسم الانسان احد قسمي
الحيوان ثالثاً يميز الانسان ويفصله ذاتياً من الفرس
والاسد والنمر وغيرها من البهايم الخرس. وهكذا
الحساس فانه يقسم الحي اولاً ويقيم الحيوان ثانياً
ويفصل الحيوان من النبات ثالثاً ومن ذلك اعلم ان
الفصل المميز والفاصل والمقيم هي شي واحد
بالذات لان المبدا فيها واحد لا متعدد. وانما يدعى بتسميات
مختلفة لاجل وظايفه المختلفة ولقد يقسم الفصل
المقيم تكراراً الى كلي وجزئي فالكلي هو ما يقيم
درجة ما كلية متمكنة مستقيماً في المحمولات. ومن حيث

ان

ان الدرجة الطلية المقامة تكون بصنفين اى جنسية
ونوعية فمن ثم كان هو بصنفين اى جنسيًا ونوعيًا
فالفصل الجنسي ويدعى فصلاً متوسطاً ايضاً هو
ما يقيم الجنس كالحساس بالنسبة الى الحيوانات الفصل
النوعي يدعى فصلاً اخيراً وهو ما يقيم النوع كا
ناطق بالنسبة الى الانسان والصاهل بالنسبة الى
الفرس واعلم ان الفصل الجنسي بالنسبة الى
الدرجة النوعية يدعى فصلاً بعيدًا لان الفصل البعيد
هو ما يميز الشي عما يشاركه في جنسه البعيد
كالحساس مثلاً بالنسبة الى الانسان فانه يميزه عن
مشاركته في الجسم النامي اى يفصله عن مشاركاته
النباتية والعادمة للحس ولكن لا عن مشاركاته الحيوا
والفصل النوعي فيدعى فصلاً قريباً كالناطق للا
نسان فانه يميزه عن جميع مشاركته في الحيوانا
حيث انه لا يوجد له مميز ذاتي سواه في هذا الجنس
الجنس الفصل الجزئي ويدعى فصلاً عدديًا
ايضًا فهو ما يقيم المفرد كالبطرسية بالنسبة الى
بطرس والجوادية بالنسبة الى الجواد و و و و و و

# الفصل الرابع

## في الخاصة

اذ قد نطقنا فيما تقدم بالكليات الثلث الذاتية . فلنتكلم
في الكليتين العرضيتين . فنقول ان الكلي العرضي هو
ما كان خارجا عن حقيقة جزئياته وهو صنفان
احدهما ملازم وهو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية اما
من حيث هي هي كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان
وكالفردية للثلاثة او من ~~حيث هي هي لا~~ بل من
حيث وجودها الخارجي كالسواد للحبشي لان
السواد ليس بملازم لماهيته من حيث هي هي بل من
حيث وجودها في الخارج هكذا . والا لكان كل انسان
اسود ثانيهما مفارق وهو الممكن انفكاكه كالكاتب
بالفعل بالنسبة الى الانسان وهكذا كل عرض
يمكن انفكاكه سواء كان سريعا كحمرة الخجل وصفرة الوجل
او بطيئا كالشيب او لا يقع انفكاكه ابدا مع امكانه
كالفقر الدائم فيمن يمكن غناه وكالفراق الدائم ممن لم
يمكن وصاله . ثم ان كل واحد من الصنفين لعلى ضربين
خاصة وعرض عام . لانه اما انه يختص بحقيقة واحدة
او لم يختص فان اختص فهو الخاصة سواء كانت
لازمة كالضاحك بالقوة للانسان او المفارقة كالضاحك
بالفعل للانسان . فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا
ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي
ماهية الانسان . والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك

عن

عن ماهية الانسان والمختص به ومعنى قولنا بالقوة
هو امكان الشي مع عدم حصوله بالفعل او امكانه
مطلقاً سواءً كان حاصلاً بالفعل او لم يكن وان لم
يختص كل واحد منهما بحقيقة واحدة بل يعم حقايق
فوق واحدة فهو العرض العام سواءً كان اللازم كالمتنفس
بالقوة للانسان وغيره من الحيوانات • او المفارق
كالمتنفس بالفعل بالنسبة الى المذكورين فان المتنفس بالقوة
عرض لازم غير منفك عن ماهيات الحيوانات غير
مختص بماهية واحدة • والمتنفس بالفعل عرض مفارق
ينفك عن ماهيات الحيوانات غير مختص بواحدة فلنشرحن
هنا اولاً الخاصة في هذا الفصل وذلك بجزئين واما
العرض العام ففي الفصل الثاني

## الجزء الاول

### في اسم الخاصة وتعريفها

اعلم ان معنى الخاصة هو ما ليس باجنبي ولذلك
تدعى خاصة بهذه التسمية لانها هكذا اي غير اجنبية
عما هي مختصة به • وترد على اربعة اصناف
كما قال برفيريوس اولاً ما تختص بنوع وليس وحده
كله وليس وحده كالماشي على قدميه بالنسبة الى الا
نسان حيث ان هذه تطلق على كل انسان ولكن

كالمهندس والحكيم فعلاً بالنسبة
الى الانسان ثانياً ما تطلق على نوع كله

مع ذلك تطلق على غيره ايضًا كالطاير ثالثًا هى ما تختص
بنوع كله ووحده ولكن لا دايمًا كالضحك بالفعل بالنسبة الى
الانسان والشيب الذى يعرض للنوع الانسانى كله ويلايمه.
ولكن ليس دايمًا بل فى شيخوخته رابعًا هو ما تنتظم
فيه الاصناف الاربعة. اى انه يوجد فى نوع كله ووحده
دايمًا وينعكس عليه مطلقًا كالضاحك بالقوة بالنسبة
الى الانسان لانه وان لم يكن ضاحكًا بالفعل دايمًا
ولكنه ضاحك بالقوة دايمًا. وهذه هى المعبر عنها عنها
بالخاصة وهى التى تقيم الكلى الرابع واما البقية
التابعة العرض العام وتعرف بانها كلية تقال على
ما تحت حقيقية واحدة فقط. قولًا عرضيًا قوله
كلية يشمل الكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس
والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقايق
قوله قولًا عرضًا يخرج النوع والفصل لانهما مقولان
على تحتهما قولًا ذاتيًا ذاتيًا لا عرضيًا. اما الفيلسوف
فقد عرفها بانها شى كلى لا يدخل ذات الشى بل يلتحق
به اى بالذاتى ويتبعه وينعكس معه قوله يلتحق به
لانها ليست بشى ذاتى بل يلتحق بالذاتى ويتبعه بعد
تقومه ذاتًا كاملة لان الفصل يقترن بالجنس اولًا
فيقومه نوعًا موجودًا بالفعل مستعدًا للحوق
الخواص به. ثم ان الخاصة والعوارض الازمة تعرضا
عليه

عليه بعد تقومه نوعًا فتكون اذا شيئا لاحقاً وتابعًا
للذات بعد تقوم الذات اما قوله وينعكس معه لان
من الخاصة ما تلازم الاجناس كالكمي للجسم الطبيعي
ومنها ما تلازم الانواع وتتبعها كالضاحك للانسان
وكل منهما تنعكس على ما تتبعه فقط صفة تطلق
بالضرورة على الشي ولا تكون صفة لذاتيه فهي
خاصة كالضاحك والمتعجب بالنسبة الى الانسان
ومن ذلك علم اولاً ان الذاتي يختلف عن الضروري
لان الذاتي هو ما لا يمكن وجود الشي وفهمه بدونه
كالنفس للحي . اما الضروري فهو ما لا يمكن
طبيعيًا وجود الشي بدونه سواء امكن فهمه
بدونه اولا . كالكمية للجسم . والضحك للانسان
ولذلك ومن هذا القبيل كل ذاتي هو ضروري ولا
ينعكس . فالثلثة الكليات الاولى هي ضرورية
وذاتية معًا وهذه اي الرابعة ضرورية فقط واما
الكلي الاخير اي العرض العام ليس بذاتي
ولا ضروري بل اتفاقي ويدعى ممكناً ولذلك يجب
ان تعلم ثانيًا ان العرض والممكن مختلفان فالعرض
هو ما كان لا يكون في الذات سواء طابق الضروري
او الاتفاقي واما الممكن هو ما يطلق على العرض
الاتفاقي الحادث فقط ولذلك كل اتفاقي عرضي

ولا ينعكس. فالخاصة عرضية لا اتفاقية ووووودو

# الجزء الثاني

## في اقسام الخاصة

الخاصة تقسم اولاً الاهية وطبيعية فالخاصة الالاهية هي ما تتميز من الذات بالتصور اي بالوهم فقط وذلك كالخواص الالاهية كالابوة والبنوة والنفخ الفاعلي والانفعالي وبالتالي كل خاصة تمتاز من الذات الصادرة عنها تميزاً وهميًا تدعى الاهية ولو كانت غير لاهوتية بل في الطبيعيات كما يبصر في الوجود وخواصه الثلث اي الوحدانية والحق والصلاح فالخاصة الطبيعية هي ما تتميز من الذات الصادرة عنها تميزاً حقيقيًا وذلك كالكمية الصادرة عن الجسم والامتداد المكاني اللازم لكل جسم كمي وكالحرارة للنار والبرودة للما وامثال ذلك واعلم انه مستحيل حتى على القدرة المحض امكان رفع للخواص الالاهية وانفكاكها عن الذات الصادرة منها حتى في الاشيا الطبيعية. لانه مثلاً لو امكن انفكاك خاصة الوحدانية من الوجود لما كان واحدًا بل كان اما متعددًا واما جزءًا اي الواحد وذلك لان المراد بالواحد هو ما لا يتجزى بالذات وله شرطان اولهما الا يكون متجزءًا بالذات. والا فليس يكون واحدًا بل جمعًا ثانيهما ان يكون نفس تصوره مانعًا من وقوع الشركة فيه بين كثيرين والا فيكون ليس

واحدًا

واحدًا بل جزء الواحد و هكذا متى ارتفع الصدق عن
الوجود فيكون كاذبًا و الصلاح عند فيكون طالحًا واما
الخواص الطبيعية المتميز عن الذات حقا فانه فان كانت
تفتقر اليها الذات دايمًا وتقتضيها فقد يمكن مع . ذلك
رفعها عنها وانفكاكها بالقدرة الالهية كما فقدت قديمًا
حرارة النار الاتون البابلي بل كما نعتقد الان في جسد
الرب المحوى في القربان المقدس المفقود بالقدرة الا
لهية خاصتين طبيعيتين . يقتضيها كل جسم
وهما الكمية والامتداد المكاني المراد به وجود كل جزء
في اين يخصه الازم لكل جسم كمي . نقسم الخاصة
ثانيًا الى جنسية و نوعية فالجنسية هي ما تصدر
عن الجنس كالمشي من الحيوان و القوة الغاذية من
من الحي والكمية من الجسم وهذه تكون في كثيرين
مختلفين بالنوع عرضيًا وضرورة كما يرى في الامثلة .
والنوعية هي ما تصدر في درجة نوعية كقوة الى
الضحك في الانسان وقوة النبح في الكلب وهذه
تقال قولاً عرضيًا ضروريًا على كثيرين مختلفين
بالعدد فقص

## الفصل الخامس

### في العرض العام

العرض على الاطلاق ماخوذ من العروض لانه

عرضا يعرضا على الزات فلا عرضا لا يختص بحقيقة
واحدة بل يعم حقايق متعددة اى انواعا مختلفة فهو
عرضا عام • والاولى ان يقال ان كل شى يطلق على
كثيرين اتفاقاً اى ينفق ان يوجد وان لا يوجد هو
عرضا عام كالبياض والعلم والفضيلة والرزيلة و
الجلوس والقيام والصحة والمرض والمتنفس فعلا
نحو عرضا عام العرض العام يوخذ بمعنيين اولهما
من حيث انه يقابل الجوهر ويسمى عرضا طبيعيا ثانيهما
والتكلم عنه يختص من حيث انه يقابل لا كل شى
ضرورى سواءً كان ذلك الضرورى ذاتيا كالجنس
والفصل • او لم يكن ذاتيا بل ضرورى عرضى كالخواص
الضرورية ويسمى عرضا منطقيا وهذا المبحوث عنه هنا
ويعرف بانه كلى يقال على ما تحت حقايق مختلفة قولاً
عرضيا قوله على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع
والفصل والخاصة • وقوله عرضيا يخرج الجنس • الا ان ١٠ ولا
~~النوع والفصل والخاصة • وقوله عرضيا يخرج الجنس~~
البعض قد اوردوا الطعن على هذا التعريف واوجبوا
فساده من انه ليس بمانع دخول الاغيار اذ قد توجد حيث
خواص تلازم الجنس وتقال على حقايق مختلفة
كالكم للجسم والمتنفس بالقوة للحيوان • ومن ثم يرسم
العرض على مذهب الفيلسوف بانه هو ما امكن
دخوله

دخوله وعدم دخوله على شي واحد كالبياض والعلم
وهذا الرسم جيد لانه يفصل العرض العام عن الخاصة
سواءً كانت النوعية ام الجنسية . لان هذا يدخل على
موضوعات بالامكان والاتفاق . وتلك بالضرورة
ذاك يمكن ان يكون هو بعينه والا يكون . وبالتالى
يوجب ويسلب عن علية بغير تناقضا والخا صح
بخلاف ذلك لانه لابد من ان تكون هى هى ولا توجب
ولا تسلب عن علها بغير تناقض لانه مثلاً يمكن
ان يكون زيد عالما وغير عالم وبالتالى يمكن سلب
الجهل عنه ولكن لا يمكن ان يكون غير متعجب
او يوجب ويسلب عنه التعجب قوة بغير تناقض
والعرض العام ينقسم اولاً الى مفارق وملازم فالمفارق
هو ما امكن انفكاكه طبيعيا عن المحل الحال فيه كالسواد
من الشعر وهذا ينقسم تكراراً الى سريع الزوال كغضب
الحليم والى عسر الزوال كحلم الحليم والملازم هو
مالا يمكن انفكاكه عن المحل طبيعيا كالسواد بالنسبة
الى الزنجى وهذا ينقسم تكراراً ايضا الى ما يلزم
الشى فى ماهيته كالزوجية للاربعة فانه متى
تحققت ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية
عنها وكذلك الفردية للثلاثة وكون الانسان مستعداً
لقبول العلم . والى ما يلزم الشى بسبب امر خارجى

كالقيام والقعود والى بطي الزوال كالشيب والكهل
الزوال

كالسواد للزنجي فانه لازم لوجوده وشخص لا الماهية
ثم ان العرض العام من حيث انه كلى ينقسم ثانيا الى
جنسى وهو ما يطلق اتفاقا على كثيرين مختلفين
بالنوع والى نوعى وهو ما يطلق بالاتفاق على افراد كثيرة
متفقة بالنوع كالعلم والفضيلة بالفعل بالنسبة الى
الانسان • وقد يمكن ان ينقسم العرض ثالثا من حيث
انه مقول ومحمول الى باطن وخارج فالباطن هو
ما يلتحق بالموضوع باطنا ويلتصق به كالبياض
بالنسبة الى الجدار والعلم للنفس والخارج هو ما يلتحق
بالموضوع من خارج كالنظر للمنظور والثياب للبس
وغيرهما • وليكن هنا نهاية الشرح وهذا القدر كاف
فى بيان الكليات الخمس ... تنبيه ...
اعلم ان الغرض من الكليات الخمس هى تسهيل فهم المقولات
العشر ومعرفة تركيب الاقوال المنطقية قلت
اولاً تسهيل فهم المقولات العشر على انه لما كانت
المحمولات هى نظام الاجناس والانواع والافراد •
فلذلك رتب الفلاسفة الكليات حتى يتهيا لهم التمثيل
بها تسهيلاً على المتعلم المبتدى فوضعوا الانسان
ثم الحيوان ثم الجسم النامى اى الحى ثم الجسم المطلق
ثم الجوهر • وما ذاك الا لانه بهذه الامثلة تانس
طباع المبتديين بالعلم ويسهل عليهم دركها بالنظر
فى

في نفس الامور اى في الخارج لان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة يعسر جدًا على الطباع الغير المروضة بعد في العلوم قلت ثانيا فهم الطبيات مفيد كتركيب الاقوال الشارحة والتقسيم والاستدلال اى القياس والنظام ⁕ وذلك لان القول الشارح يشرح النوع بالجنس والفصل او بالخاصة او بجملة اعراض واما القسمة فانها تقسم الجنس الى الانواع بالفصول او بالخواص

من الاجناس والانواع ثم ان الفن يبرز من الجنس الى النوع او من الافراد الى الجنس ولهذا السبب تتقدم هذه الطبيات في التعليم على المقولات العشر بل على جميع اعمال المنطق ⁕ ثم الفن الاول في الطبيات ويتلوه الفن الثاني في المحمولات

المنطقية وذلك لكثرة نفعها وعمومها فايدتها بالنسبة الى تعلم الاقوال

صح واما الاستدلال فانه يبنى على الخواص

# الفن الثاني

## في المحمولات اى المقولات العشر

اعلم ان لفظة المقولات او المحمولات تعني عن شى واحد عند الفلاسفة وهو الاجناس والتشكيك ولها اى المقولات سوابق تتقدمها ولواحق تتبعها والامران يفيدان فهمها ولذلك نقسم هذا الفن الى ثلثة ابواب

## الباب الاول

## في سوابق المحمولات

سوابق المحمولات هي بعضا اشيا ضرورية لفهم المحمولات
وهي على اربعة انواع الاول الحد الثاني التقسيم اي
تقسيم السوابق الثالث القوانين السابقة المحمولات
الرابع عدد المحمولات . واما هنا فانما نتكلم عن النوعين
اي في النوع الاول ونشير الى الرابع اشارة جزئية
وسنتكلم عن النوعين الاخرين في كتاب اخر ان
وفق الله . فالنوع الاول اي الحد يراد به الحقايق الثابتة
المقترنة اي المتواطية الاسما والمتشابهة والمشككة
والمشتركة الاسم والمناسبة والمتباينة والمترادفة
والنعوت ولذلك نقسم هذا الباب الى خمسة فصول

الى النوع الرابع

# الفصل الاول

## في المتواطية الاسما

المتواطية الاسما هي ما كان اسمها واحدا والمعنى
المدلول عليه بالاسم واحدًا وهي ما اتفقت بالاسم
والحقيقة سواء كانت الحقيقة جنسية كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس والاسد وامثالها او
نوعية كالانسان بالنسبة الى بطرس وبولس وحنا
وغيرهم وتنقسم بحسب مقولتها الى نوعين بالحصر
والفساحة فتقال بالحصر وذلك يصدق فيما يقال

قولاً

قولاً ذاتياً على كثيرين يقبلون الاسم وحده. كالحيوان
والحى بالنسبة الى الانسان والفرس وغيرهم وتقال
بالفساحة فيما يصدق عليه مدلول اللفظ عرضياً
كالابيض للحليب والثلج والسكر وغيرهما ..

# الفصل الثانى

## فى الاسما المشتركة

الاسما المشتركة هى ماكان اسمها واحد يطلق
على كثيرين والمعنى المدلول عليه بالاسم مختلفاً.
او هى مادلت على كثيرين متفقين بالاسم مختلفين
بالحقيقة كالقطب بالنسبة الى البرى والبحرى
والكوكبي. والعين بالنسبة الى القوة الباصرة والنبع
والدينار وقد تطلق الاسماء المشتركة على مسميا تها
بنوعين. اما اتفاقيًا بطريق الصدفة وذلك حينما
يطلق الاسم الواحد على مسميات كثيرة دون اس
حقيقى صايب كالعين بالنسبة الى ماذكرنا اما
تعمدًا حينما تسمى اشيا كثيرة باسم واحد ويكون
لذلك اس حقيقى وذلك اما لغرض ما حينما.
يسمى الفقير ابنه اسكندر ليحصل سعيد الحظ والاقبال
نظيره واما لوجد فعل حينما تسمى مدينة ما باسم
بانيها كالاسكندرية باسم اسكندر وقيسارية باسم

قيس وامالتبر ماكتسميتنا البليد حمارًا والخبيث ثعلبًا

# الفصل الثالث

## في الاسما المتشابهة والمشككة

الاسما المتشابهة والمشككة هي مادلت على كثيرين
مشتركين بالاسم لامرٍ ما معنوي كذي صحة بالنسبة
الى الانسان المعافى والنبض الطيب والدوا المصحح.
وكالموجود بالنسبة الى الجوهر والعرض ودعيت
متشابهة لتشابهها بالمتواطية. والمشتركة فتشابه
المتواطية من حيث انها تدل على حقيقة لا هي
متباينة ولا هي بعينها بل متقاربة وتشابه المشتركة
لانها تدل على الاشيا التي لها اسم واحد فمن حيث
تقارب الحقيقة تشابه بنوع ما المتواطية ومن حيث
تباينها تشابه المشتركة. وتقسم بحسب دلالتها الى
قسمين الى اي خاص ومجازي. فالتشابه الخاص
هو مادل على حقيقة واحدة موجودة وجودًا حقيقيًا
في كثيرين ولكن ليس حصولها فيهم على السوية
بل حصولها في البعض اولى واقدم وذلك كالموجود
بالنسبة الى الجوهر والعرض لان الموجود هو في
الجوهر اولى واقدم بالطبع وهذا النوع من التشابه
هو الذي يدعى لفظًا مشككًا على الخصوص. ودعي
مشككًا

مشككاً لان افراده مشتركة في اصل المعنى ومختلفة
باحد الوجوه المذكورة اى الاولية والتقدم. فالناظر
فيه الى المعنى الاول اوهمه متواطيًا لتوافق افراده
فيه واذا لاحظه بالمعنى الثاني خيله مشتركاً لا
ختلاف المعنى واشتراك الاسم فلذلك دعى مشككاً
والتشابه المجازى هو ما دل على حقيقة كاينة في
كثيرين لا بالحقيقة بل بالمجازية والاستعارة وذلك
يكون اما لوجود نسبة كذى صحة بالنسبة الى
النبض والدوا. واما لمشابهة كالضحاك المقول على
الانسان الضاحك بالفعل حقاً وعلى صورته الضا حكة
بظاهر الشكل لا حقاً ولا كذبا و و و و و و و و و

# الفصل الرابع

## فى المناسبة

الاشيا المناسبة هى ما كان اسمها عاماً والمعنى يطابق
الاسم وقسم منه يكون شيئاً واحداً كذى صحة بالنسبة
الى الانسان المتعافى والنبض والدوى وكالرجل بالنسبة
الى الحيوان والجبل والكرسى وتقسم الى قسمين اى
الى مناسبة اختصاص وهى ما كان اسمها عاماً و
المعنى المدلول عليه بالاسم واحداً حسب اللفظ
ومختلفاً حسب الاضافة كالمثال الاول والى مناسبة

الصحة

النسبة وهي ما كان اسمها عاماً ومعناها المطابق للاسم واحداً حسب اللفظ ومختلفاً حسب المعنى الحدود بعكس تلك كما في المثال الثاني حيث ان ذوات الصحة في المثال الاول كالدوا والنبض والانسان المتعافي هي مناسبة كونها نلاحظ حداً واحداً اي الصحة ولكن امتلاكها هذه المناسبة بالنسبة الى ليست بواحدة بل تمتلك لذلك اضافات متعددة. ومناسبة مختلفة لان الدوا يضاف الى الصحة باضافة سببية والنبض ينتسب اليها باضافة العلامة والانسان له اضافة المحل واما في مناسبة النسبة فالاضافة واحدة والحدود مختلفة لان الرجل في الجميع لها اضافة المسند فيما ان الحدود مختلفة كما هو ظاهر

# الفصل الخامس

## في المتباينة والمترادفة والنعوت اي الاوصاف

المتباينة هي ما كانت اسماوها مختلفة وتدل ايضاً على اشيا مختلفة. كالحجر والفرس والزيت والما والسيف والقلم وامثال ذلك والتباين صنفان ذاتي وعرضي ذاتي كتباين هو تباين بشي من شي او من اشيا اخر بشي ذاتي كالتباين الكاين بين الانسان والفرس والحجر والعرضي هو ما تتباين به بعض الاشيا عن بعضها بشي

بشى عرضى اما باطن كالتباين الكاين فيما بين شيئين
غير متساويين بالكميت اى احدهما الكبر والاخر
اصغر او غير متشابهين بالكيفيت اى يتباين احدهما
عن الاخر بان هذا ابيض وذاك اسود او بعرض خارج
كالتباين الكاين فيما بين جنديين احدهما متسلح و
الاخر غير متسلح والمترادفت هى ما كانت اسماوها مختلفة
ومتعددة ومعناها واحد كالثوب واللباس والخمر
والسلافت والعقار والقرقف لابنت العنب اى للشراب
المسكر المختص من الكرمت • واما النعوت اى الاوصاف
فهى ما تقبل التسميت من الشى كالعادل من العدل
والفيلسوف من الفلسفت وامثال ذلك فكل شى ما
كانت صورته عرضية كالحكيم والحليم والعادل والفاضل
واشباه ذلك فهو من قسم النعوت والاوصاف واعلم انه
قد يجب فى النعوت تمييز ثلثت اشيا اولاً • الصورة
الواصفة ثانيا المحل الموصوف ثالثا الصفت مثال ذلك
فى قولنا داود شجيع فالصورة الواصفة هى الشجاعة
المحل الموصوف هو داود والصفت والوصف هو الاسم
المولف عرضياً كالشجيع فى المثال المذكور والوصف
ضربان باطن وهو ما لاصق المحل الموصوف باطناً
كالعالم والابيض وخارج وهو ما لاحق بالمحل عن
شى عرضى خارج كالمحبوب والمنظور ••••

# باب ثالث

## في المحمولات اي المقولات العشر

المحمولات هي نظام طبيعي للاجناس والانواع والافراد. المتضمنة تحت احد الاجناس العالية كما يبان في شجرة برفيريوس وهي بالعدد عشرة وهي اولاً

زيد ثانياً طويل ثالثاً حاراً رابعاً ابن خامساً عرق

جوهر كميت كيفيت اضافت فاعليت

سادساً عروق سابعاً في السوق ثامناً متى غدا

مفعوليت اين متى

تاسعاً قايم عاشراً مزين

وضع ملك

وانما انقسمت المقولات الى هذا العدد العشوري وذلك لان الاستفهام في كل شي يجري على افواه الجمهور بعشرة سوالات على هذا النسق مثلاً : وما هو الشي وكم طوله وكيف هو وعند من هو

جوهر كميت كيفيت اضافة

وماذا يفعل وماذا يفيد واين هو ومتى ياتي

فعل انفعال اين متى

وباية حال هو في المكان وماذا لابس

الوضع الملك

فيجاب السوال الاول بالصفات الذاتية كقولك حيوان انسان وما بقيت السوالات فيجاب عنها بالصفات العرضية

ولذلك

ولذلك نقسم هذا الباب الى احد عشر فصلاً ففى الاول نتكلم بالجوهر وفى الثانى فى العرض وفى الفصول الاخر نتكلم فى المقولات التسع العرضيت

# الفصل الاول

## فى الجوهر

الجوهر يجى بمعنى الوجود الثابت الغنى المفتقر الى محل يقوم فيه. ويرد عند الفلاسفت على انواع سوف نذكرها ان شا الله تعالى فى كتابنا الثالث ودعى جوهرًا لكونه وجودًا ثابتاً قايمًا بذاته لا بغيره كالاعراض ويحد عند عامت الفلاسفت بانه موجود قايم بذاته كالله والملاك والانسان والفرس والحجر وامثالها فقولنا موجود بمنزلت جنس يشمل الجوهر والعرض قولنا قايم بذاته يقوم مقام الفصل ومعناه انه لا يلزم للجوهر محل يستند عليه كما يلزم للعرض ولبيان ذلك اعلم ان المراد بالمحل على الاطلاق هو ما يقبل فيه الشى عرضًا كان ذلك او جوهرًا الشى وهو صنفان محل التلازم ومحل التصوير فمحل التلازم او الالتزام هو ما يقبل فيه شى عرضي كالجدار بالنسبت الى البياض وغير ذلك من الالوان ويسمى محل الالحاق ايضًا ومحل التصوير هو ما يقبل فيه شى جوهرى

بقيم
اوصورة جوهرية لجسم الفرس بالنسبة الى روح الفرس ويدعى
على الاسناد ايضاً فالاول لا يقيم طبيعة بالصورة المتحدة
به لان الصورة البياضية الملتحقة بمحل لا تقيم طبيعة مع
على المتحدة به اما الثانى فانه يركب طبيعة ما بالصورة
المتحدة به لجسم الفرس مثلاً يدعى على التصوير هذا
ما روح الفرس لكونه يركب معها طبيعة الفرس ويقيمها
فى كونها فرساً فاذاً عرفت ذلك نقول ان الجوهر لا يحتاج
لقيامه ووجوده على التلازم لان ذلك خاص بالاعراض
الا انه يحتاج احياناً الى محل التصوير والاسناد كما قررنا
والجوهر صنفان كما اورده الفيلسوف فى الجوهر اولهما
خصوصى ويراد به المفرد الذى لا يمكن ان يقال على
كثيرين كبطرس وبولس ورجل ويدعى الجوهر الاول
ايضاً وهو الاقنوم. وحده بويسيوس الفيلسوف المسيح
بانه جوهر مفرد مخصوص بالطبيعة الناطقة ثانيهما
الكلى ويدعى الجوهر الثانى ويراد به النوع المقول على
كثيرين شيأً فشيأً كالانسان والفرس والاسد وامثالها
فالجوهر المفرد سمى جوهراً اول لكونه يقوم قبل
الكلى الجوهر الجوهر الكلى دعى بالجوهر الثانى
لانه لا قوام له سوى فى الجزئى فلو لم يوجد جزئى
يقال عليه الكلى لا تتحقق الطبيعة التى هى نفس
القول على موضوع محتد اما قسمت الجوهر الى

اول

اول ثانٍ فمعقليت لاعيانيت كون الجوهر الاول فردًا
والثانى نوعا وهما فى الخارج شى واحد وذات
واحدة • وهذه القسمت الموردة عن الفيلسوف ليست
هى بحسب اللفظ تقسيما • بل عدد الجواهر التى توضع
فى هذه المقولت فمن ثم يجب ان نورد قسمت الجوهر
التى توضع فى هذه المقولت فمن ثم يجب ان نورد
قسمت الجوهر الكلى هكذا فنقول ان الجوهر
ينقسم الى روحى وجسمى فالروحى هو الذى
مالا يتضمن مادة ولا ميل اليها وهو نوعان الله
والملك فالاول يعرف بانه جوهر روحى تام كاينا بذاته
والثانى جوهر روحى تام غلوق والجسمى اما ذو
نفس واما غير ذى نفس فذو النفس الحى ينقسم
الى حساس ونامى والحساس ينقسم الى الناطق وغير
وغير الناطق ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات
الناطق والاعجم وتحت النامى الغير الحساس وانواع
النبات كلها وتحت ماليس بذى نفس الجمادات
كلها السموات والعناصر والمعدنيات ويندرج تحت
الناطق الاشخاص الجزويت كزيد وعمر وغيرهما
وتحت ما ليس حس جميع الانواع الحيوانيت كالفرس
والثور والحمار وغير ذلك • ويندرج تحت كل واحد
من هذه الانواع شخصياته كهذه الفرس وذلك الحمار

اما الجوهر فخواصه ستة حسبما اوردها الفيلسوف اولها
لا يكون فى محل بمعنى القيام بغيره ثانيها انه
يدل على شى معين ومحدود وهاتان الخصتان تظهران
فى الجوهر الاول على الخصوص ثالثاً انه يحمل على
ما تحته لفظاً ومعنى اى بالتوطى وذلك بين فى
الجواهر الثانية اعنى الانواع كالانسان بالنسبة
الى بطرس وبولس المحمول عليهما بالاسم والحقيقة
بخلاف الاعراض الاخر الكلية التى انما تحمل على
الجواهر الجزئية لفظاً لا حقيقية ومعنى رابعها لا ضد
للجوهر ذاتاً قولنا ذاتاً لانه لا يمكن ان ينافى نفسه
ويضادها بكيفياته كما ان السموم تنافى الحيوان والما
والنار لوجه الحرارة والبرودة خامسها انه يقبل
تضاداً بكيفياته المضادة ويلبث هو هو بذاته وجوهر
مع هذا التغير كما سيتبين فى الما البارد فانها تقبل
السخونة بجوهرها وتنتقل اليها بدون انتقالها الى
جوهر اخر وبطرس قد يكون تارة مريضاً مع استمراره
على ماهيته لانه كما قالت الفلاسفة ان اختلاف
الكيفيات لا يبعد الشى عن ماهيته وهذه الخاصة
ليست الا للجوهر دون العرض للجزئى دون الكلى
سادسها ان الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص ولا
الاكثر والاقل بطول السنين وقصرها لان زيداً مثلاً

معانده وثانياً

لا

لا يكون اشد وانقص في انسانيته من انسانية عمرو ولو
كان الكبير واصغر سنًا منه كما يكون بياضًا اشد في بياضه
من بياض اخر

# الفصل الثاني

## في العرض

قد نبهنا في الفصل الخامس من الباب السابق وايضًا في
الايساغوجي العبقرية بان مطلق العرض يوخذ بصنفين
اعني طبيعيًا ومنطقيًا فيعتبر منطقيًا من حيث انه يقابل كل محمول
ضروري ذاتي وهو خاصة والعرض العام فان قابل عمومًا ضروريًا
عرضيًا كان العرض العام وتقدم شرحه ويعتبر طبيعيًا من حيث
يقابل الجوهر ويسمى طبيعيًا من حيث انه يعرض على
الجوهر الذي يقوم به طبعًا وهذا ما نشرع عندنا في البحث
هنا فنقول ان العرض الماخوذ هكذا يحد عند عامة الفلاسفة
انه موجود ملحق اخرون عرفوه بانه موجود قايم بغيره
وقال قال القديس يوحنا الدمشقي ان العرض هو ما ليس
مقتدرًا ان يكون في ذاته لكن وجوده في غيره ومن ثم قال
المشايين اعني بهم ارسطو الفيلسوف ان ما التحق بغيره
وقام به ولم يكن جزا له ويمتنع ان يوجد بدونه كبياض
العاج واصفرار الذهب واحمرار القرمز وامثالها فلا
يكون الا عرضيًا ومن ذلك علم ان ليس للعرض وجود
نحو بدون موضوع او على تستند عليه فلما يكون طبيعيًا

ومنه ومن هذا القبيل يدعى العرض وجود التلازم لان وجوده
يقتضي منه ملازمة غيره وقولنا طبيعيًا لانه يمكن بالقدرة
الفايقة قيام عرض طبيعي دون كل موضوع او محل يستند عليه
كما نعتقد باعراض القربان المقدس والعرض قسمانكما مرّ في
باب العرض العام اولاً لازم ويدعى حكماً ايضاً ثانياً مفارق
ويدعى حاليًا ايضاً فالعرض اللازم هو ما امكن وجوده وحفظه
بالقدرة الالهية دون محل يستند عليه كاللون والرايحة
والطعم واشباهها كما مر في سر الافخارستيا واما العرض
الحالي هو ما يمكن وجوده وحفظه دون محل حتى بالقدرة
المحض كانحنا الاصبع واستقامة الاسطوانة وفطسة الانف
وتدوير الكرة اذ كان لا يمكن وجود التوا وانحنا او استقامة
او تدوير بدون محل والموضوع او المحل القايم به يسمى
ذاتاً حاليةً كما ان الموضوعات المتصورة في العقل بدون
تعيينها بعرض كذا تسمى ذوات مطلقة الحال يراد به بالحصر
هو كل هيئة او حال يمكن وجود المحل بدونه كما يبان فيما اوردناه
من الامثلة ولذلك دعي حالاً لان الشي يصير به بحالة
اخرى كالانحنا مثلاً بالنسبة الى الاصبع فانه حال الاصبع
لان الاصبع انتقلت بالانحنا واتصفت بحالةٍ اخرى خلاف
ما كانت عليه دون الانحنا لانها انتقلت من حال الاستقامة
الى حال الالتوا العرض الحالي يقابل الطبيعي من حيث
انه لا يمكن وجوده وحفظه دون محل حتى بالقدرة

المحض

٦٩

المحض. واما الطبيعى فيمكن ذلك بمجرد القدرة المحض كما سبق
القول. فلاجل هذه المقابلة فيمكن تسمية الحال صورة
الهية او عرضاً الهياً لان العرض الطبيعى يسمى صورة
طبيعية ايضاً والمراد من العرض الالهى او الصورة
الالهية هو ما كان غير ذاتى فى الاشيا المتحلية والاولى
هو ما كان متميزاً من علة تميزاً وهمياً لا حقيقياً الحال
يختلف عن علة لاختلاف التعريف الغير المنفك من
الشى المعرف به مثلاً القيام الفعلى الذى هو حال
الجوهر لا يمكن حفظه دون الجوهر ولا التلازم
العرضى دون العرض ولا الاتحاد دون الاجزا ولا الهيئة
دون الكمية العرض الاول اى العرض الملازم او الطبيعى
لا يكون الا مطلقاً ويكون بصنفين الكمية والكيفية
العرض الثانى اى العرض الحالى لا يكون الا منسوباً اعنى
مضافاً لان وجوده انما هو بالنسبة الى غيره ينقسم
الى السبع المقولات الاخيرة وها نحن ناتى بتفاصيل
ذلك فى الفصول التالية

تنبيه: فعلم ان التلازم العرضى هو ايضا العرض الا انه ليس ثابتا بغيره وهذه حالة العرض

# الفصل الثالث

## فى الكمية

الكمية هى كناية عن الامتداد الكاين فى المحسوسات
وعدم اختراقها وترسم بانها عرض به يجاب السوال

الصايد بكم وباى مقدار قال ابن سينا الكم هو الذى
يقبل المساواة واللامساواة لذاته والقيد الاخير اعنى
قوله لذاته يخرج الكم بالعرض فانه يقبلهما اما لكون الكم
موجودًا فيه كالمعدودات او لكونه موجودًا فى الكم كالاشكال
او لكونه موجودًا الى محل كالبياض الممتد على الكمية او
لغير ذلك واعلم ان المساواة هو الاتحاد فى الكم فمعرفتها
موقوفة على معرفة الكم فتعريفه بها يكون دوريًا والصحيح
ان يقال الكم هو العرض الذى يقتضى الانقسام لذاته
والكمية قسمان منفصلة ومتصلة فالكم المتفصل هو ما لا
ترتبط اجزاوه برباطٍ مشترك بينهما تتلاقى عنده وتتحد
به وهو العدد لا غير كالخمسية مثلاً فانها ان جزيت
الى ثلثة واثنين فلم نجد طرفًا مشتركًا وان جزيت
الى اثنين من جانب واثنين من جانب اخر وترك
واحد بينهما فتكون الاجزا اربعة ان لم يعد الوسط
معها وان عد مع كل واحد من الطرفين صارت ستة
واجزاوها ثلثة وثلثة وليس بينهما ما يشتركان
فيه والعدد هو جمع الاحاد بالتعين كالثلثة والعشرة
والباقى واما الوحدانية فليست عددًا بل هى مبدا
العدد والكمية المتصلة هى ما ارتبطت اجزاوها
برباط مشاع مشترك ما بينها تتلاقى عنده وتتحد
به وهى صنفان قارة ومتعاقبة فالكم القار هو ما

استمرت

استمرت اجزاوه قارة مدة مديدة وامكن الاشارة
اليها ويدعى جرمًا وهى على ثلثة انواع الاول الخط
ويرسم فى مبادى الهندسة بانه طول لا عرض
له او جرم طويل وعديض فقط الثانى السطح ويدعى
بسيط ويرسم بانه طول وعرض فقط او جرم طويل
وعديض فقط الثالث الجسم ويراد به الجسم
الهندسى التعليمى ويدعى كثيفا ايضا ويرسم
بانه طول وعرض وعمق او جرم طويل عديض
عميق فالابعاد الثلثة التى هى الطول والعرض
والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل يتعاقب
على الجسم هو الجسم التعليمى الهندسى والجسم
الطبيعى هو ما كان مولفا عن مادة وصورة واما
الكم المتصل المتعاقب فهو ما كانت اجزاوه فى
هيئة قارة ولكنها لا تستقر وتثبت جملة ومعًا
وهو الزمان والحد المشترك بين اجزائه المفروضة
فيه هو الان الظرفية اى الحال فانه نهاية الماضى
وبداية المستقبل والزمان عرفه الفيلسوف بانه
مقدار الحركة بمقتضى متقدم ومتاخر وقوله
مقدار الحركة اى حركة السما وعلى الخصوص
مقدار حركة المحرك الاول والشمس وقوله
بمقتضى الخ اشارة الى الماضى والمستقبل كاليوم

مثلاً المتكون من اربع وعشرين ساعة والسنة من اثنى
عشر شهراً ويقسم عند الفلاسفة الى اعوام وشهور وايام
وساعات ودقايق وخواص الكمية ثلاثة اولها الكمية
لا اضاد لها ثانيها لا تقبل الاكثر والاقل ثالثها تكون مساوية
والامساوية لان خطين قد يكونا متساويين اوغير متساويين
اعلم انه ماعدا القسمين السابقين فالكمية تقسم
كما قال الفيلسوف الى كم بالذات وهى ما كانت كمية بنفسها
كالخط والسطح والى كم بالعرض وهى ما كانت كمية بشى اخر
وهو على ضربين احدها يقال على ذات الكمية محدودا
كان كالبياض فى الجدار اوغير محدود كالموسيقى فى الانسان
ثانيهما يقسم بقسمة غيره كالحركة المنقسمة بزمان
كثير او قليل

# الفصل الرابع

## فى الكيفية

الكيفية هى عرض مطلق لا يتجزى بامتداد فالعرض
بميزها عن الجوهر والمطلق عدا اعراض النسبة الاخيرة
والالفاظ الاخيرة تميزها من الكمية وتقع فى جواب
كيف هو وانواعها اربعة وكل نوع منها فهو مضاعف
الاعضا ومثنى الاسما فالنوع الاول الملكة والحال ويدعى
الاستعداد ايضا ويرسم بانها كيفية طارية على القوة
لتسهل عليها العمل كالصنايع والعلوم قوله طارية

اى

اى مكتسبة لكونها لا تصدر من الطبيعة بسهولة
بل تحصل بكدٍ وتعبٍ بواسطة التكرار والممارسة
ان كانت طبيعية كالصنايع والعلوم او تفاض من
الله اذا كانت عالية على الطبع كالفضايل الالهية
المفاضة وغيرها. فانتج اذاً ان الملكة صنفان طبيعية
وهى ما تكتسب بالقوى الطبيعية وفايقة الطبع وهى
ما تفاض من البارى تعالى . والملكة الفايقة قد تكون
عالية عن الطبع اما بالنظر الى الجوهر اى الى وجودها
وهذه لا يمكن نيلها الا بالفيض الالهى كالفضايل الالهية
وغيرها من الفضايل الفايقة اما عالية عن الطبع بالنظر
الى الحالة فقط وهى ما يفيضها البارى تعالى وتكون
ممكنة الاكتساب طبيعياً كحكمة ادم . وتمتاز الملكة
عن الحال اى الاستعداد بهذا فان الملكة هى عسرة
الانفكاك الانفكاك عن محلها وانما تفارقه بصعوبةٍ
كالعلم الكامل والصحة الكاملة واما الاستعداد فيفارق
المحل بسهولةٍ كعلم المبتدى وغضب الحليم ومرض
المصحاح النوع الثانى القوة وعدم القوة وترسم بانها كيفية
معطاة من الطبيعة اما للفاعلية كقوة الايلاد والانتقال
واما للمفعولية كالممراضية واللين واما للمقاومة
كالمصحاحية والصلابة ولو
واعلم ان هذا النوع هو استعدادات تتصور فى

فى النفس بالنسبت الى كمالات اخر خلافاً للنوع الاول
التى هى كمالات فى نفسها لا استعدادات لكمالات اخر فان
كان هذا الاستعداد المتصور فيها استعداداً للمقاومت
اولآباء عن الانفعال سمى قوة طبيعيت كالمصحاحيت
والصلابت والمراد بها الكيفيت التى بها حصل الجسم
غير قابل المرض و اللين لانفس عدم المرض واللين واما
ان كان هذا الاستعداد استعداداً لسرعت المطاوعت
والانفعال يدعى لا قوة طبيعيت كالممراضيت واللين والمراد
بذلك الكيفيت التى بها يسرع قبول الجسم للمرض والاذعان
والمطاوعت لانفس القبول و تمتاز القوة من عدم القوة
بهذا فالقوة تكون اشد قوة كالبصر فى الشاب وعدم القوة
تكون ارخى وانقص قوة كقوة البصر فى الهرم ومن هذا
عُلِمَ ان عدم القوة يراد به عند الفلاسفة ضعف القوة كذ
النسا وصحت الممراض لا غيبوبتهما كذلك

النوع الثالث الكيفيت الموثر فيها و التاثير وتدعى
ايضاً المنفعلت والانفعال وترسم بانها كيفيت قابلت
الادراك بحس واحد ظاهر كاللون والصوت والريحت
والذوق والحرارة وامثالها والفرق بين المنفعلت والانفعال
هو ان المنفعلت تثبت زماناً مديداً كالاصفرار المزجى
والانفعال يتعدى سريعاً كالاصفرار الخوفى وانما سمى
ماكان منها عسر الانتقال وثابتاً وراسخاً منفعلاً لمعنايين
احدهما

احدهما يعم جميعها وهو ان الحواس تنفعل عنها
كالنور واللون والطعم والرايحة وغيرها لانها تاثر
في الحواس ~~تنفعل عنها كالنور~~ الخمس الخارجة ثانيهما
يخص بعضها وهو انها حادثة عن انفعالات في موضوعها
اما في اثر الخلقة كحلاوة العسل وصفرة المصفار والاذهب
او بعد الخلقة كملوحة ما البحر وصفرة من به سو مزاج
في الكبد واو النوع الرابع من الكيفية الصورة والشكل
وهي كيفية خارجة معينة الجسم كالكرية والتدبيع والمثلث
والتزويد والاستقامة والانحنا للخط والزوجية والفردية
للعدد واشباه ذلك والفرق بين الصورة والشكل هو
ان الصورة تقال على الاجسام الطبيعية ككرية السما
والشكل يقال على الجسام الصناعية والهندسية
ككرية الكرة فكرية السما تدعى صورة وكرية الكرة تسمى
شكلا وقال الدمشقي في باب الكيفية ان الشكل يحمل على
ذوي النفوس وعلى الخاليين من النفوس واما الصورة
فتحمل على ذوي النفوس فقط واذا ما قيلت الصورة
على ما كان خالياً من النفس فانما يقال بالاستعارة لا بالحقيقة

تنبيه

اعلم ان النوع الاول يشمل الملكات الطبيعية والقا يقت
والاشباح المنطبعة والاستعدادات الموجودة في
القوى ذات الحيوة لان هذه شانها ان تجعل العلة

موهبة جيدًا انحو موضوعها النوع الثاني يشمل جميع الكيفيات
المرتبة من عين ذاتها للاافعال الواجبة للقوى الحية
وللعقل الفاعل النوع الثالث يحوى جميع الكيفيات الخاصة
من الكيفية شانها نصون الصورة الجوهرية او تزيينها كالحرارة
للنار واللون للجسم والنعمة للنفس النوع الرابع يشمل
ما يتعلق بالجسم كله كالقبح والجمال والصحة والمرض لان
هذه متحصلة عن مزاج كيفيات مختلفة ٠و٠

# الفصل الخامس

## في الاضافة

اعلم ان الاشيا جميعها اما تكون معلولة من الغير اما غير معلولة
فالاولى تكون مطلقة والثانية مضافة فالاشيا المطلقة هي ما
يمكن ادراكها دون غيرها كبطرس وبولس وانسان وفرس
وامثالها واما الاشيا المضافة فهي التي لا يمكن ادراكها دون
الغير كالابن والتلميذ والمعلم والسيد وامثالها والاضافة
فهي على اقسام ويصدق على جميعها هذا التعريف وهو انها
نسبة شي الى غيره وهذا التعريف يجب ان يعتبر فيه
ثلثة اشيا اولها الشي المنسوب وهو ما يفهم به وجود
الاضافة ويدعى علة الاضافة كالوالد المفهوم به الاضافة
الى المولود وهو علة الابوة ثانيها المنسوب اليه اي ما تنتسب
اليه الاضافة علتها ويدعى حد الاضافة كالمولود بالنسبة

الى

٧

الى الابوة ثالثها اصل هذه النسبة فى الشى المنسوب
ويدعى ركن الاضافة واسها وذلك كالتوليد بالنسبة
الى الابوة فابراهيم مثلاً انه علة الابوة واسحق ابنه فهو حد
الابوة بالنسبة الى ابراهيم والقوة المولدة والتوليد فى
ابراهيم هى الركن والقاعدة والاسا غير ان القوة المولدة
تدعى ركناً بعيداً والتوليد يدعى ركناً قريباً ويو
وتنقسم الاضافة الى حقيقية اى الى وضعية المحل والحد كالاب
والابن والى عقلية اى كائنة بالتصور فقط كالاضافة المحمول
والموضوع والجنس والنوع ثم ان الاضافة الحقيقية تنقسم
الى خالقة كالابوة الالهية. والى مخلوقة كالابوة البشرية والاضافة
الحقيقية المخلوقة تقسم عند عامة الفلاسفة
الى شاملة وتدعى مشاعة ايضاً والى حملية وتدعى
مقولة ايضاً والاضافة الشاملة هى ما كان لها وجود ماهية
ليست مضافة ولكن تلحقها الاضافة عارضة عليها
كالعلم المضاف الى المعلوم والخالق الى المخلوق والحث
للحد والدرس للبدن وامثالها كون هذه الاشيا لها ماهية
ليست مضافة فهى مطلقة فانما تتداخلها تثبيت
عارضة وهذه الاضافة تشمل الكائنات كافة لانها
موجودة فى جميعها لان الاعراض تنسب لموضوعاتها
والبرايا لباريها والمعلولات لعللها وامثالها الاضافة
الحملية هى ما تنسب الى حد محض انما لا الوجود

هكذا بحيث لا تعقل ماهيته ولا توجد سوى بتلك الاضافة كاضافة الاب والابن والرب والعبد حيث ان الابوة فى الاب والربوبية فى الرب ليس لهما وجود سوى القياس والاضافة الى البنوة والعبودية وهى الاضافة الحقيقية باحق نوع ومن ثم قال بعضهم ان لكل جزء بانه وجود غير مضاف حينئذ فليس هو من المضاف الحقيقى وكلما ليس له ماهية سوى انه مضاف اى معقول الماهية بالنسبة الى غيره وليس له وجود سوى ما به يضاف فهو المضاف الحقيقى وهذا لا يصدق الا على الاضافة الحملية

## الفصل السادس فى الفاعلية

الفاعلية ونوعى الفعل هى عرض به يسمى الشى فاعلاً كالتفهم والاشتها والتسخن والتبرد وامثال ذلك واعلم انه لقد يجب ان يعتبر فى الفاعلية اربعة امور تقتضيها الفاعلية اولاً علة فاعله وهى الفاعل نفسه وذلك كالنار المحرقة بالنسبة الى التسخين ثانياً عاملاً يقبل كالما البارد المنتقل بالتسخين من حال البرودة الى حال الحرارة ثالثاً حداً حداً منفعلاً وهو البرودة رابعاً حداً ينتهى اليه العمل والفعل وهو الحرارة بالنسبة الى التسخين والفعل قسما لازم ومتعدى فاللازم ويدعى فعلاً باطناً هو ما لا يبرز شياً خارج الفاعل كالتفهم فى العقل والاشتها فى الارادة والمتعدى ويدعى فعلاً خارجاً ايضاً هو ما يبرز شياً خارجاً عن الفاعل يتعدى منه الى المفعول كالتبرد والتسخن والاثر الصادر بالفعل اللازم يسمى فعلاً واما الصادر بالفعل المتعدى يدعى مفعولاً

## الفصل السابع

في المفعولية

في المفعولية

لا يكون اشد وانقص في المفعوليت كل فاعلية يكون
بازايها مفعوليتها لان التولد بازا به التوليد والتبرد بازايه
التبريد والتسخن بازايه التسخين وتدرسم بانها عرض
به يسمى الشي مفعولاً وقابلاً للتحلل الانفعال كالانصراب
والاحتراق وامثالها . والمفعولية لا تمتاز عن الفاعلية
امتيازاً حقيقياً بل هي شي واحد له نسبتان لان الفاعلية
من حيث صدورها من العلة تسمى فعلاً وفاعليت ومن
وجد انتهايها الى المفعول به تسمى مفعوليت وانفعالاً فمنا
ثم يكون التميز الواقع بينهما كالتميز الكاين ما بين الطلوع
والنزول في طريق واحد وانما نوضع في مقولات مختلفت
لاختلاف التسميات التي تخصها بالحد واقسام المفعوليت
كاقسام الفاعليت

# الفصل الثامن

## في مقولت متى

لقد عين الفيلسوف مقولت متى سابعة وانما تشرح
قبل مقولت اين لكون المذكورة اي مقولت اين لها
الكبير رباط مع الوضع وتدرسم اي متى بانها عرض
يكون به الشي في الزمان ماضيا كان او حاضراً او مستقبلاً
ومن هذا الرسم يحصل ان الازلية الالهية لا متى لها
كونها ليست عرضاً ولا يتعين لها زمان وتمتاز
عن الزمان بكونها تحوى الاشيا المنسوبة والوقتيت

والثابتة المخلوقة واما الزمانى فيختص بالاشيا المنسربة بحركة لا قرار لها وتعرف ايضا بانها بقى الشى المخلوق والبقا هو استمرار الشى بوجوده وقوله بوجوده يخرج المطلقة اى الدقيقة كونه لا يسمى باقياً الا الشى المستمر فى الوجود باذا الزمان مديد وما اخذ وجوداً وزال لوقته لا يدعى باقياً وما يقال عن المولود الذى يموت لوقته انه استمر حيا فى دقيقة فهو مقول بالاستعارة والمجاز. وانواع البقا. ثلثة الازلية الابدية الزمانى فالازلية هى بقاء عديم البداية والنهاية كبقاء الله تعالى الابدية هى بقاء ذو بداية عديم النهاية فبقاء الملئكة. والارواح الناطقة. الزمانى هو بقاء الحركة فاذاً بقا كل حركة هو زمان حقيقى كحركة النمو فى الكميات والاستحالة كالتسخين والتبريد وامثالها فى الكيفيات والحركة المكانية كالمشى والطيران والسبح اى الغوص فى الما

## ~~الفصل الثانى~~ ٩

### فى الاين

الاين يعني ان الشى يكون فى مكان واحد مخصوص لا فى كل مكان لا ما كان فى كل مكان لا اين له ولا لاه ومن هذا القبيل ليس لله تع اين من حيث انه مالى كل قسمة وموجود فى كل مكان ومن ثم يرسم الاين بانه عرض يحدد

الشى

الشى فى مكان والاين اشد اشتباهًا بالمضاف من غيره لان
الاين فى التحقيق ليس هو نسبة الى المكان فقط بل
هو هيئة يتم بالنسبة الى المكان ايضًا فاذا اخذت
هذه النسبة وحدها كانت مضافًا حقيقيًا وهى
كون المتمكن حاويًا والاين صنفان محيط ويدعى
اين الاحاطة ومحدود ويدعى التقييد فالاين المحيط
هو ما يكون به الشى فى المكان بنوع ان كل جزء من
اجزائه يكون حاطاً باحد جهات المكان ولكن ليس
كله فى كل قسم من المكان وذلك كاين الاجسام الطبيعى
الاين المحدود والتقييدى هو ما يكون به الشى
فى كل مكان وكله فى كل جهة من جهات المكان وذلك
كاين الاشيا الروحية فنفسنا الناطقة مثلاً هى فى
كل جسدنا وكلها فى كل جزء من اجزاء جسدنا واقسام
مقولة اين على عدد فصول المواضع اى فوق واسفل
ويمين ويسرى وقدام وخلف و و و و و و

# الفصل العاشر

## فى الموضع

الوضع هو نظام اعضا الجسد الحى بالرتبة الى
جهات المكان الست كالقيام والقعود والاضطجاع.
ويختلف عن الاين لانه وجود الجسم فى المكان

مطلقاً يدعى تمكناً وجوده فى المكان بهذه الحالة يدعى
وضعاً فوجوده بحسب التمكن هو خلاف وجوده بهذه
الحالة ولانه يمكن ان يغير الانسان الاينا ولا يغير الوضع
كما يرى فى راكب الهودج والسفينة • ويقسم الوضع
الى مطلق ومضاف الوضع المطلق اما حى واما غير حى
فغير حى هو كوضع احد الاقاليم تحت خط الاستوا وكوضع
الاستقصات فى مراكزها اى الارض اسفل والما حولها والهوا
حولها والنار فوق جميعها وما اشبه ذلك والحى يقسم
الى طبيعى كاستقامة الراس فى الانسان وتنكيسه فى
الحيوان الاعجم والى اختيارى كالقيام والقعود والجثو
الستلقا وغيره والى قسرى كتنكيس الجسد فى الانسان
الوضع المضاف ينقسم اولاً بتصور الطول الى فوق
وتحت • ثانياً بتصور العرض الى يمينى والى يسرى •
ثالثاً بتصور الى العمق الى قدام والى وراى

# الفصل الحادى عشر

## فى الملك

الملك بكسر الميم يفهم به هنا الحاق مفيد للجسم الحيوانى
كالتحريك والتلبس والتسلح وامثال ذلك وهو تسمية خارجة
تتاتى عن الثوب والسلاح والتاج وامثالها الملاصقة
اينما بين الانسان والملك عرضاً طبيعياً ومن ثم يرسم
بانه

والحي يقسم

واحد واعلم ان الاضافة ينظر اليها بحيثيتين اولهما
من حيث ذاتها اى من حيث ان ماهيتها كلها معقولة
بالنسبة الى اخر ومن هذا الوجه والحيثية تتعلق
بالاضافة كما سبق تقديره ذلك ثانيهما بتصور التقابل
اى من حيث انها متقابلة ومن هذا الوجه تتعلق بلوا حق
المقولات و و و و و النوع الثانى اى التقابل الضدى
هو تنافى حدين وجود بين موضوعات تحت جنس
واحد يتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية
البعد والاختلاف كالحرارة والبرودة والبياض والسواد
وامثالهما لان كل واحد من المثالين يبعد عن الاخر
غاية البعد وينفى احدهما الاخر من محل واحد مشاع
لهما • وهما تحت جنس واحد قريبا كان كاللون
بالنسبة الى البياض والسواد او بعيدا كالملكة بالنسبة
الى العدل والظلم • وقد يقال التقابل بنوعين بالفسا حة
والحصر فيقال بالفساحة ويراد به عدم الالفة اى
التنافى بين شيئين كما يقال عن الفصول الفاصلة
التى تكون تحت جنس واحد مثلا كالناطق والصاهل
انهما متضادان • ويقال بالحصر ويراد به التقابل بين
الكيفيات الوضعية التى تنفى بعضها من محل واحد
كالحرارة والبرودة والبياض والسواد وما اشبه
ذلك و و و و و و النوع الثالث تقابل العدم

والملكة وهو الصورة وعدمها ويختلف عن السلب لان
السلب هو غيبوبة الصورة عن المحل الغير قابل كغيبوبة
البصر عن الحجر • والشجرة والرجل واليد وامثالها واما
العدم فهو غيبوبة الصورة عن المحل القابل حسب النوع
والزمان فقوله غيبوبة بمنزلة جنسا عام يشمل العدم
والسلب اما قوله عن المحل القابل فهو فصل يفصل العدم
من السلب وقوله حسب النوع عنح المخلد لان ليس له
قابلية النظر حسب النوع ولا يقال اعمى وقيد بقوله
حسب الزمان اشارة الى ان الطفل لا يدعى ~~ادراك قبل~~ ادراك قبل
الوقت الذى يكون له فيه تهيو وكذلك المجرود الا يدعى
قبل يوم التاسع ادرد الاسنان ولا اعمى خاصة لكونه
قبل ذلك الزمان لا يكون فيه تهيو واستعداد لذلك اى
لا يكون فيه قابلية لقبول النظر والاسنان والتقابل
العدمى صنفان ادبى وطبيعى فالاولى هو غيبوبة
الصورة الذى يلتزم بامتلاكها المرء تحت خطية مميتة
كجهل احد قوانين الرسل فى المسيحى البالغ • وكذلك
الرذايل هى اعدام ادبية للفضايل الطبيعى هو غيبوبة
الصورة عن المحل المبتغى الصورة كالعلم فى الانسان
النوع الرابع تقابل التناقض ويدعى تقابل السلب
والايجاب ويعرف بانه تنافى بين الوجود واللاوجود
اى الوجود وسلبه كقولك زيد انسان وليس
بانسان

باستقامة من غير ميل الى احد جانبيه ثانياً منعرفة
وهذه بعكس القايمة. ثالثاً منعكسة وذلك كالرجوع
المتحرك بالانعكاس اى الى خلفه رابعاً منكسرة وذلك
كانتقال المتحرك من مكان متخلخل الى مكان متلزز
كانتقال الجسد من الهوا الى الما الحركة المعوجة هى
بعكس المستقيمة اى هى ما تتحرك اجزاها بخط منحرف
ويكون جزءٌ مايلاً عن جزءٍ الحركة المستديرة هى
ما تحيط بسطح مستوٍ جميع الخطوط الخارجة من
المركز المحيط فهذه هى اقسام الحركة المكانية وهذه
تعرض للاين[٢] واضح وقد اختصر الدمشقى على هذه
الاقسام فقال ان عروض الحركة للاين يكون بنوعين
لان ما يتحرك[٨] مستديرًا حول الشى وذلك يدعى
دورًا اوحركة مستديرة كما قلنا اوما يتحرك باستقامة[٢]
ويدعى حركة مستقيمة وانواع الحركة المستقيمة
ستة بمقدار الجهات الست لان الحركة تكون اولاً الى
فوق ثانياً امالى اسفل تحت ثالثاً اوالى قدام رابعاً او
الى خلف خامساً او الى اليسرى سادساً او الى اليمنى
واعلم ان الحركة مطلقاً انما انحصرة فى ستة انواع
فقط لا اكثر ولا اقل وذلك لان ما تعرض له الحركة
فاما تعرض له فى ذاته اما فى شى[٨] خارج عنه فان كان
الاول فيدعى حركة الكون والفساد وان كان الثانى

[٨] واعرض للاين

[٢] اما يتحرك

اما انواع

[٨] حاصل فيه اما فى شى

فاما يكون في الكمية فيبرز النمو واما في الكيفية فيبرز
الاستحالة وان كان الثالث فيبرز • الحركة الانتقالية في
المكان مع اقسامها و ومما تقرر تبين ان كل حركة من الحركات
الست تشتمل على طرفين متناقضين يقابل احدهما الاخر
فيقابل الكون الفساد • والنمو يقابل الضمور ويقابل الاستحالة
التاثيرات المتقابلة فالحرارة مثلاً تقابل البرودة والسواد
يقابل البياض ويقابل الصعود الهبوط في الحركة الانتقالية
اذا كانا على خط مستقيم والحركة المستديرة تقابلها
حركة منعكسة في خط هو هو بالعكس فالكون يقابل
الفساد وقس عليه بالعكس في الجميع واعلم ان مطلق
الحركة يقابلها السكون على الاطلاق وحركة اخرى
ضدية كما يتصور في التي تقابلها حركة البرودة ومع الحرارة
ذلك يقابلها السكون ايضًا وذلك اذا تناهت بحرارتها
الى درجة ثامنة من الحرارة اى الى اقصى غاية الحرارة
فان المسخن اذا بلغ هذه الدرجة يكف عن تاثير الحركة
فيه ويسكن وهكذا ايضًا فالحركة المكانية يقابلها
مع الحركة الضدية السكون ايضًا لان الحركة الى فوق
تضادها الحركة الى اسفل مع الهدو ايضًا لانه اذا ما
حذف حاذف حجرًا الى فوق ثم ما يتحرك اولًا الى الاسفل
فبلما يحصل له هدو وسكون ما وقس عليه الباقي
الا الحركة السموية فلا فلا توجد لها حركة مضادة كما
علم

علم الدمشقي في باب الحركة وقيل انها حركة دودية
والحركة الدودية لا ضد لـــها

## الفصل الخامس

### في احوال التمليك

التمليك احواله ثمانية وهي التي تعبر بحرف له كما عبر
عن ذلك الدمشقي بقوله ان حرف له يقال على ثمانية انحاء
وتقسم بحسب تصور الشي المملك الى قسمين اولهما
جوهر يحوي عرضاً ثانيهما جوهر يحوي جوهراً
فالقسم الاول يحوي ضربين احدهما ما يقال بمعنى
امتلاك شي من الكيفيات كالملكة والحال وامثالها
كقولنا زيداً يمتلك علماً وفضيلة وحسناً وما شاكل
ذلك ويدعى تمليك الكيفية ثانيهما ما يقال بمعنى امتلاك
عظم من اعظام الكمية كالطول والعرض والعمق
فيقال مثلاً ان هذا العود له عظم اي مقدار تقديره
ثلثة اذرع ويدعى امتلاك الكمية ٥٥٥
القسم الثاني وهو ما يقال بمعنى امتلاك ~~هوهو~~ جوهر لجوهر
يشتمل على بقية انواع التمليك حيث انه يقال بستة
اصناف اولاً بمعنى تمليك اللباس كالثوب ثانياً بمعنى
بمعنى تمليك الزينة كالاكليل ويدعى الاول التمليك في
الظل والثاني التمليك في الحد لانه اما يكون حول الجسم

كلة كالمثوب اوحول جزء من الجسم كالتاج فى الراسا
والا كاليد فى العنق والخاتم فى الاصبع ثالثاً يقال بمعنى
امتلاك كل لاجزائه كقولنا ان ديگا يمتلك يدًا ورجلاً
وعينا وامثالها ويدعى تمليك الجزء رابعًا يقال بمعنى
احتوى المظروف فى الظرف كالما فى الكوز والخمرة فى
الدن والحنطة فى القفيز وامثال ذلك ويدعى تمليك
الوعية . خامسًا يقال بمعنى امتلاك شى من القنية
كالمنزل والحقل وامثالهما ويدعى تمليك التمليك سادسًا
يقال بمعنى امتلاك جوهر لجوهر بسبب نسبة واقعة
بينهما كقولنا ان الصديق له صديق والمعلم له تلميذ والسيد
له عبد وامثال ذلك وتدعى تمليك النسبة تم بعون
الله الفن الثانى من المقولات وسوابقها ولواحقها ويتلوه
الفن الثالث فى الحد والتقسيم ﻭ ﻭ ﻭ

# الفن الثالث

## فى الحدود والقسمة

اعلم ان الحد والتقسيم هما قولان منطقيان من الاقوال
المنطيقية الاربعة كما قلنا فى مقدمة كتابنا والحال ان
مبادى الاقوال المنطيقية هى الاسم والفعل والاسم
والفعل هما لفظان والالفاظ هى حدود والحدود هى
دلالات وعلامات فلذلك يجب تقديم الشروع فى هذه

جميعها

جميعها قبل الشروع فى الحد و التقسيم و لذلك نقسم هذا
الفن الى ثلثة ابواب و و و و و

# الباب الاول

## فى الحدود ويشتمل على مقدمة وستة فصول

# المقدمة

## فى الدلالة والعلامة واقسامها

اعلم ان الدلالة مطلقاً هى ما يعرفانها تعرض شيأ
اخر سواها على القوة الفاهمة او هى كون الشى بحالة
يلزم من العلم به بشى اخر مثلاً كالدخان فانه يلزم
من العلم به العلم بوجود النار او هى شى ما يوصل ذاته
للحواس او مدلوله للعقل لانه يعرف اولاً من الحواس
ثم يهدى الذهن الى شى خارج عنه فالاول هو الدال
والثانى هو المدلول فالمدلول هو الموضوع والدال
هو المراد عليه و بهذا علم ان المدلول الدليل هو
الذى يلزم من العلم به العلم بشى اخر وكذا يعلم
ان المدلول هو الذى يلزم من العلم بشى اخر العلم به
والدلالة تقسم الى قسمين الاول غير شامل والثانى
شامل لجميع انواعها فالقسم الاول تقسم الى لفظية
وغير لفظية وذلك لان الدال ان كان لفظاً فالدلالة

لفظية والاخرى غير لفظية وكل منهما ينقسم الى ثلثة اقسام
الى وضعية وعقلية وطبيعية وذلك اولا لان الدلالة
اللفظية لا تخلو اما ان يدل اللفظ على المعنى بواسطة
الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان
كان الاول فالدلالة لفظية وضعية كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق وان كان الثاني فالدلالة لفظية عقلية
كدلالة اللفظ على المسموع من وراء جدار على وجود
اللافظ وان كان الثالث فالدلالة لفظية طبيعية
كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع
مطلقا واح واح بالحاء بالحاء المهملة على وجع الصدر
ثانيا الدلالة الغير اللفظية لا تخلو ايضا اما ان
تكون بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة
الطبع فان كان الاول فالدلالة غير لفظية وضعية
كدلالة الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارة
والنصب على ما وضع له فان الواضع وضعها لمعان
مخصوصة مثلا كالخشب المنصوب في الماء يدل
على ان هذا المكان منفذ بالوضع وكذا غيره وان
كان الثاني فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة
الاثر على المؤثر والعالم على الوجود الصانع
وان كان الثالث غير لفظية طبيعية كدلالة
حمرة الوجه على الخجل وصفرته على
الوجل

الوجه وليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل
فيها مدخل والاّ لكان جميع الدلالات عقلية لان
العقل له مدخل في الدلالة كلها. بل المراد من الدلالة
العقلية ما لا يكون للوضع او للطبع مدخل فيه
واما الدلالة بالتقسيم الثاني فتقسم الى تقسيم شامل
لجميع انواعها وذلك لانّ الدلالة ينظر اليها بوجوه
متعددة فينظر اليها نظراً الى حالها اي ذاتها ونظراً
الى علتها اي دلالتها ونظراً الى وظيفتها ونظراً الى
قوتها ونظراً الى الشي المدلول كالنار بالنسبة الى
الدخان. ونظراً الى الشي الدال كالدخان بالنسبة الى
النار فبحسب هذه الاوجه والانظارات والتصورات
تقسم الدلالة الى احد ثمانية اقسام يحوي كل
قسم منها ضربين او ثلثة
فتقسم الدلالة اولاً بتصور حال الدلالة الى آلية
و صورية فالآلية عرفها اغوسطينوس قايلاً هكذا هي
ما تبين ذاتها للحواس وتعرض شيًا آخر على الضمير
كالناقوس فانه علامة ودلالة آلية للصلوة ويدعى
الدال هكذا وسيطا معروفا لاننا بمعرفته نهتدي
الى معرفة غيره. و اما الصورية هي شي غير معروف
ولا منظور ونهتدي بواسطته الى معرفة شي
آخر غير منظور كالآثار النفسانية اي اشباح

الاشيا المنطبعة في الذهن فانها تهدينا الى معرفة
الموضوع لكونها مثلاً مطابقاً للوجود العيني دالاً عليه
بالمطابقة وحده انما هي دلالة المعاني على الموجودات
والدال هكذا بسيط غير معروف بسمي وبسطاً غير معروف
تقسم ثانياً الدلالة بتصور علتها او دلالتها الى
طبيعية ووضعية فالطبيعية هي تدل من طبعها على
ماتدل عليه وهي ما لازمت طبيعة الشي فاذاً كالدموع
فانها تدل دليل طبيعي على التوجع والضحك على
الفرح والدخان فانه دليل طبيعي على النار والفجر
لشروق الشمس وهذه لاتختلف باختلاف الامم والاعصار
بل هي شي واحداً دايماً في كل مكان وعند كل الناس
والدلالة الوضعية هي ماتدل على مدلولها والوضع
والاصطلاح اي من فرض احد العقلا كالباري تعالى
والملاك والانسان كدلالة الاسرار الانجيلية على
النعمة وكدلالة طرق النواقيس باصطلاح البشر على
الصلوة وهذه الدلالة تختلف باختلاف الامم والاعصار
تقسم الدلالة ثالثاً بتصور الوظيفة شخصية وتدعى
اقنومية ايضاً الى بينة فقط وتدعى غير اقنومية
فالدلالة الشخصية هي ما توخذ عوض المدلول كقاصد
الملك نايبه عوض الملك الدلالة البينة هي ماتبين
الشي المدلول وتدل عليه ولا توخذ عوضه كحشيشة

البالاياب

البلاب التى تعلق على الخمارات للدلالة والعلامات
على بيع الخمر ووو٤ تقسيم الدلالة رابعًا بتصور قوتها
الى نظرية وعملية فالنظيرية هى ما لا تصنع ما تدل عليه
كالناقوس بالنسبة الى الصلوة والعملية هى ما تصنع ما
تدل عليه كالاسرار المسيحية بالنسبة الى النعمة
تقسيم الدلالة خامسًا بتصور المدلول الى دلالة
التذكار والى دلالة البرهان والى دلالة احكام
الكواكب والنجوم فدلالة التذكار هى ما تدل على
امر ماضى كدلالة الكسب والغنيمة على
النصر والظفر بالاعدا ودلالة البرهان هى
ما تدل على شى حاضر كالدخان بالنسبة الى النار
واللباب بالنسبة الى بيع الخمر. واما دلالة احكام
الكواكب فهى كدلالة قوس قزح على المطر واصفرار
القمر على الرياح واحمراره على الصحو وسمى بعض
مثل هذه الدلالة مادية كما سموا دلالة المعانى
على الموجودات والصورة على الشخص دلالة
صورية ووووو تقسيم سادسًا نظرًا الى الدال
اى ما يسبق مدلوله كدلالة تكاثف السحاب على
المطر والى ما يتبعه كدلالة الدفوف على انكسار
المركب والاصفرار على المرض والى ما يقترن به كالنبض
المختلف على الحمى وعرض الصدر على الشجاعة وهكذا

هي كدلالة علم الالهية ووو
تقسم سابعًا نظرًا الى الدال ايضًا الى ضرورية والى اتفاقية
فالضرورية هي ما تنفك عن مدلولها كدلالة الفجر على الشروق
والاثار على المؤثر والاتفاقية هي ما دلت على اشيا مختلفة
لا يلازم احدها الاخر ذاتًا وذلك كدلالة الصفار مثلًا
المتبادر الى اشيا مختلفة لانه قد يكون عن مرض وقد
يكون عن خوف ويعرض عن عشق وامثال ذلك ووو
تقسم الدلالة ثامنًا بتصور الدال ايضًا الى حقيقية
وتدعى طبيعية ايضًا والى معنوية وتسمى منطقية
فالحقيقية هي التي بامتيازها عن حدها تدل على شى
اخر سواها كالدخان فانه شى دال على النار والمعنوية
هي الحد الملفوظ الدال على المعنى حسب الوضع والا
صطلاح وذلك كدلالة لفظ زيد على معناه وهو الذات
الشخصية ووووو واعلم انه لما كانت دلالة
الالفاظ الوضعية على المعاني الموضوعة لها من ثلثة
وجوه فمن ثم تقسم دلالة التضمن ودلالة الالتزام
وذلك لان اللفظ الدال لا يخلو ان يدل اما على تمام ما
وضع له او على جزء ما وضع له او على ما يلازمه
في الذهن فان كان الاول فالدلالة بالمطابقة لمطابقة
اللفظ على تمام ما وضع له وذلك كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق ودلالة البيت على المجموع الجدار

[illegible]

والسقف

والسقف وان كان الثاني فالدلالة بالتضمن كدلالة اللفظ
على جزء من اجزاء بالمعنى المطابق له مثالاً كدلالة
الانسان على الحيوان فقط او على الناطق فقط كدلالة
البيت على السقف او على الجدار وتدعى دلالة
التضمن لدلالة الحل مثالاً لفظة الانسان على ما
في ضمنه من الحيوان او الناطق الموضوع الانسان للدلالة
عليهما وان كان الثالث فتكون الدلالة بالالتزام
والاستتباع وهي وهي ان يدل اللفظ على ما يطابقه
من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه امراً اخر لا ان يكون
جزءاً له بل صاحبا ورفيقا ملازماً فيشعر الذهن
بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق
على الخالق والثلثة على الفردية والانسان على
الضحك والمستعد للعلم وصنعة الكتابة والعمى
على البصر والجهل على العلم والموت على الحيوة
وامثال ذلك وووووووو تنبيه ووووووو
اعلم ان المقصود بالنظر الى العلم المنطقي دلالة
اللفظ الوضعية لان المنطقي يبحث في الالفاظ الموصلة
الى الافادة بالدلالة الوضعية اللفظية لا بغيرها والمستعمل
في العلوم من الدلالة الوضعية دلالة المطابقة والتضمن
لا دلالة الالتزام وذلك لسببين اولهما لانها ليست
دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذي دل عليه

اللفظ بالوضع الى معنى اخر ملاصق له قريب منه ثانيهما
لان دلالت الالتزام غير منحصرة اذ اللوازم فلا يكون لها
لوازم وهكذا الى الغير النهايت وليكن هاهنا نهايت
المقومت فنهات نبحث عن الحد وما يتعلق به في الفصول
الثاليت مما يختص ماهيت ودلالته وغير ذلك مما متعلقا اثر

# الفصل الاول

## في ماهية الحد

قال الفيلتوق ان الحد هو ما تنحل اليه القضيت بمعنى
موضوع ومحمول ولكي تفهم هذا التعريف اعلم ان
القضيت تتركب من امرين اي من موضوع ومحمول
وعلاقت تعلق احدها بالاخر كقولك زيد هو انسان
فالمحكوم عليه وهو زيد يسمى موضوعا والمحكوم
به وهو الانسان يسمى محمولا والرابطت بينهما
هو لفظت هو فاذ عرفت ذلك نقول انه
اذا انحلت القضيت وفك اتحادها ورابطها فتنحل
اليهما اي الى الموضوع والمحمول كما اذا حللنا البيت
فينحل الى الحجارة والكلس المتركب منهما ومن هذا
القبيل فعرف الحد ايضا تعريف اخر مختصر بانه
قسم القضيت او جزء القضيت ووو

# الفصل الثاني

في

## فى تقسيم الحد مطلقاً

اعلم ان الحد على الاطلاق يقسم اولاً بالذات الى الموضوع
والمحمول كما تبين تعريفه فى الفصل السابق وسياتى بيان
ذلك فى التقسيم الثانى حيث تنظم فى القضيت وانواعها
يقسم ثانياً وبالعرض اى بحسب دلالته واضافته وغير
ذلك الى تقاسيم اخر كثيرة وذلك لان الحد ينظر اليه
بوجهين اولهما مطلقاً اى بحسبما هو منفرد بذاته غير
متعلق بالغير ثانيهما مضافاً ومنسوباً اى بحسبما
هو متعلق ومنسوب الى الغير فله اى للحد بحسب
الوجه الاول المطلق ثلثة اقسام وكل قسم منها يشتمل
على اقسام متعددة وله بحسب الوجه الثانى
اى المضاف ثلثة اقسام ينتهى تقسيمه بها فلنا
خذن بتقسيمه بحسب هذين الوجهين المذكورين
فى الفصول التالية واعلم انه لما كان للحد بحسب الوجه
الاول المطلق ثلثة اقسام يحوى كل منها اقساماً
متعددة كما ذكرنا اى فى القسم الاول يكون بتصور مادته
اى بحسبما انه شى دال الثانى بتصور صورته
اى بتصور الشى المدلول عليه به . الثالث بتصور
الحالات التى يجئ بها فى دلالته اى من حيث انه يدل احياناً
واحد واحيانا مع اخر غيره ووقتاً يدل واضحاً وطوراً

منهما بحسب الحالات التي يجي بها من حالة التحصيل والتسوير
والتاليف والتجريد ونحو ذلك فلما كان له ذلك بحسب هذا
الوجه فنتكلم عن اقسامه بحسب هذه الاقسام المتصورة
فيه بثلثة فصول اولها هذا الفصل الثالث التالي وفي
الفصل الاخر من هذا الباب وهو الفصل السادس نتكلم في
تقسيمه بحسب الوجه الثاني

## الفصل الثالث

في تقسيم الحد بحسب مادته وفي دلالة الحدود وفيه اجزا

## الجزء الاول

في تقسيم الحد الى معنوي ولفظي وتسطيري

الحد الماخوذ مطلقاً ينقسم اولاً بحسب مادته اي بحسبما
ماله شي دال الى ثلثة اقسام حسب الانواع التي يوجد
بها الحد المنطقي لان الحد المنطقي ~~لان الحد المنطقي~~ اما
يتمم في الذهن اما يلفظ بالفم اما يكتب في قرطاس
وذلك لان الموجودات العيانية لها ماعدا وجودها الخارجي
وجود في الذهن ووجود باللفظ ووجود بالكتابة تحددها
الدالة عليها كذلك فان كان الاول فالحد معنوي عقلي
وان كان الثاني فالحد لفظي وان كان الثالث فالحد تسطيري

فالحد

الخارجى
فالحد تسطيرى والحد المعنوى هو الشبح المنطبع فى
العقل عن الوجود العيانى مثلاً شبح زيد (اى ذاته
المتشخص) الحاصل فى العقل من قبل النظر الى زيد فهذا
هو الحد العقلى المعنوى وهذا هو مثال مطابق لزيد
ووجود زيد الخارجى يسمى معنىً بالنسبة اليه ودال
على زيد دلالة مطابقية الحد اللفظى هو الكلام
الملفوظ للدلالة على الشبح المذكور الكاين فى
الذهن ويدعى هذا الشبح الاثر النفسانى ايضًا
ومعنىً بالنسبة الى اللفظ الحد التسطيرى هو
تصوير او تشكيل تباشر به اللفظ وهذا يدل على
اللفظ اولًا وعلى الاثار النفسانية اى المعانى
العقلية ثانيًا

# الجزء الثانى

## فى دلالة كل واحد من الحدود الثلثة المذكورة بطريقة الاجمال

اعلم ان الحدود كلها دلايل معلنة الاشيا لان الاشيا
تعلن بالحدود اما المعنوية فتعلن منا ومن الله واللفظية
تعلن من الناس المخاطبين والمكتوبة تعلن من الغايبين
سواءً كان غيابهم مكانيًا او زمانيًا وقد يكون كل واحد
من الاقسام الثالثة المذكورة اما دالًا وغير دال فالدال
امايدل على معنى وجودى كانسان وزيد واما على
معنى عدمى كلاشى والاوجود وغير الدال كالمهملات

مثل زيد وبيتي وامثالهما ثم ان الحد الدال اما مفرد واما
مركب. فالمفرد ويدعى بسيطاً ايضاً هو ما لا يراد بالجزء منه
دلالة على جزء معناه كالله والانسان وامثالهما. ومن
عادته ان يعبر بلفظة واحدة دايما والمركب يدعى مولفاً
ايضاً هو ما لا يراد بالجزء منه دلالة على الجزء معناه
كقولنا الانسان ناطق والله قدوس ومن عادته ان يكون
بلفظتين فصاعداً غالباً وقد يكون بلفظة واحدة ولكن
بقوة لفظتين كقولنا امطرت لانه يجي في ضمنها اما
السما واما السحاب ٥٥٥٥٥٥

# الجزء الثالث

## في دلالة الحد المعنوي

وقد قلنا ان الحد المعنوي هو الشبح العقلي اي
مفهومنا العقلي المنطبع فيه عن وجود الشي الخارجي
وهذا يجب ان يكون اولاً وذاك ثانياً لانه يوخذ عنه
حسب المبدا القايل ان ما لم تنظره الحواس لا يدركه
العقل ويدعى حداً من حيث انه يصير موضوعاً ومحمولاً
في القضية المعنوية العقلية والبحث هنا انما يكون عن
دلالته اي اية دلالة ترجع من اقسام الدلالة
الستة المذكورة. سوال ما هي دلالة الحد المعنوي
نجيب ان الحدود المعنوية يعني هي دلايل صورية

وطبيعية

طبيعية فاولاً هى دلايل صورية لانها تدل على
الشى تعلنه لمن يبصرها بدون معرفتها حيث اننا
نعرف الشى من المعنى ولو لم نتكلم به اى فى المعنى
ونعتبره مثلاً نعرف ذيد ونعلمه ولو لم نعرف ماهيته
المتشخصة ثانياً يصدق عليها انها دايل طبيعية
فاولاً لكونها تدل دايمًا على شى واحد عند الجميع
كقول الحكيم لا تختلف باختلاف الدهور واللغات والامم
لان ما يفهم من معنى ذيد فى بلد الروم لا يفهم خلافه
فى اسيا وافرقيا

# الجزء الرابع

## فى دلالة الحد اللفظى

اعلم ان البحث هنا انما يكون عن الالفاظ البشرية
الوضعية التي تقيم كلاماً صادقاً وقولاً موافقاً بها
يفسر الانسان حركاته ويعلن مقاصد عقله وافعال
ارادته موضحاً بها الامور العادلة والغير العادلة
ويفرض اوامر وشرايع ذات رفقٍ ولطفٍ كقول
ارسطو فى الاصحاح الثانى من كتابه الاول من
سياسته والسوال هنا فهو عن دلالة هذه الالفاظ
فنقول اولاً ان الالفاظ البشرية بالنسبة الى
حالها واذاتها هى دلايل آلية لا صورية لكونها
لا تدل قبل ان تعرف حسبما يشهد الدسول في

الاصحاح الرابع عشر من رسالته الاولى الى اهل قرنثية بقوله ان لم اذا لم اعرف قوة الصوت صرت اعجميا لما نطقت به عند من اتكلم والناطق ايضاً صار اعجميا عندي. نقول ثانياً ان الالفاظ بالنسبة الى وظيفتها هي دلايل مبينة ومعلنة لا دلايل تقديرية شخصية حيث انها تعلن المعنى وتفسره ولا توخذ بدل المعاني. ولهذا متى قصد احدنا التكلم عن المعاني فيستعمل بعض الفاظ تدل على المعاني فقط ومن ثم نقول مثلاً اقرر هكذا ان هذه هي قضيتنا نقول ثالثاً ان الالفاظ البشرية الى بالنسبة كونها شياً دالاً فتكون دلايل طبيعية على المتكلم نفسه وعلى بعض حركات النفس منها كالتوجع والسرور وذلك واضح بالتجربة لكونها تنتج من صوت المتكلم ان كان ذكراً ام انثى شيخاً او شاباً حزيناً او فرحاناً وسبب ذلك هو لان كل معلول هو علامة طبيعية لعلته ٠ ٠ ٠ نقول رابعاً ان الالفاظ بالنسبة الى الاشيا والمعاني هي دلايل اصطلاحية وضعية فقط لا دلايل طبيعية والدليل على انها ليست دلايل اولاً ان الدلايل الطبيعية هي شي واحد عند الجميع لان الضحك مثلاً عند كل قبيلة وفي كل مكان يدل على الفرح والتنهد يدل على الوجع اما الالفاظ فليست هي شيئاً واحداً عند ساير الامم كقول ارسطو بل كقول

الرسول

على الدوام

الرسول المقدم ذكره فاني اذا لم اعرف قوة الصوت صدت لمخ
وذلك واضح لكون الافرنجي يتكلم بخلاف لغت العرب. ثانيا
الدلايل الطبيعية هي شي واحد عند الكل على الدوام ولذلك
الناس يضحكون الان كما كانوا يضحكون من عهد ادم اما
الالفاظ فليست هي شيا واحدا على الدوام الا ان الفاظا
شتى تنشو وتجري في زمان بمعنى مقبول ولم تكن من
قبل ذلك لان تداول استعمالها هو اصطلاحي ود ود ثالثا
لان بعض الالفاظ هي عينها تدل على اشيا مختلفة كالالفاظ
المشتركة المعنى والالفاظ النورية وتوجد اسما مختلفة تدل
على شي واحد كالنعوت فلو كانت دلالة الالفاظ طبيعية لما
امكن ذلك فصح اذا ان الالفاظ البشرية هي دلايل وضعية
اصطلاحية لا طبيعية ود

في حل الاعتراضات

وان اعترض معترض اولا بما جاء في الاصحاح الثاني من
سفر التكوين بان كلما سماه ادم من نفس حية فهو
اسمه فتلك الالفاظ كانت تدل طبيعيا ود الجواب
بانكار النتيجة لان معنى ذلك ان تلك الاسما التي وضعها
ادم استمرت باقية على مسمياتها ولم تتغير الى
زمن موسى لا كانها كانت تدل عليها طبيعيا والا لما ظهرت اضطرت
الى فرض ادم ووضعه ود وان اعترض ثانيا بان وضع
الاسما للاشيا هو شي خاص بالفلاسفة فلو كانت دلالة

الاسما اصطلاحية وضعية فانما كان وضعها مخصوص بهم
فاذاً لمح ؞ ؞ الجواب ان الكبرى مسلمة في الاسما
المشتقة ومنكرة في الاسما الجامدة والاصلية ولا ريب انهُ
يلزم تسمية الاشيا باسما مشتقة حقيقية وذلك من تقدير
دلالة الالفاظ الاصلية مثلاً متى فرضنا ان الكتابة تدل
اصلاً على مايدل عليه الكاتب فيجب ان نخصها بالكاتب
لا بالخياط وان المقلمة هي التي تختص به اي بالكاتب
لا الة تختص بالخياط ؞ ؞ ؞

وان اعترض ثالثاً بان كلام السحرا يبرز مايدل عليه
فاذاً يدل طبيعياً نجيب بتمييز الكبرى الخط
الفاظ السحرا تبرز ماتدل عليه ادبياً مسلم طبيعياً منكر
لانهُ لا يجب التصديق ان تلك الالفاظ تفعل بذاتها
وقوتها هكذا مفاعيل . بل الشياطين تبرزها بسبب
العهود المضمرة والروابط المنعقدة معهم ؞ ؞ ؞

وان اعترض رابعاً بان كثيرين من علما اللاهوت ذهبوا
الى ان الفاظ الكتاب المقدس والاسرار تصدر مفاعيلها في
النعمة اصداراً طبيعياً الجواب ان هذا الراي عتمد عند
بعض اللاهوتيين المحدثين لكي يفرقوا مابين الاسرار
والروابط السحرية التي تصدر مفاعيلها ادبياً الا انهُ
ليس هو راي الجميع والذين ضادوه قالوا انه لضرب
من المحال ان تصدر الاسرار مفاعيلها طبيعياً مثبتين

فقد اذاً طبيعياً

رايهم

اسم

رايهم بهذا الدليل انه يجب ان يكون الشي موجودًا
قبل ان يصدر مفعوله اصدارًا طبيعيًا والحال ان الاسرار
تصدر احيانًا النعمة حينما لا تكون موجودة وجودًا
طبيعيًا واذًا المخ. اثبات الصغرى كلمات صورة المعمودية
مثلاً فانها تصدر النعمة ولو لم تكن حينيذٍ موجودة
وجودًا طبيعيًا لانه من حيث ان النعمة هي غير متجزية
ولذلك لا يمكن ان تصدر جزاً بعد جزءٍ. فانها تصدر
في ذلك الوقت فقط الذي فيه يمكن ان يقال حقًا ان
كلمات الصورة كلها قد لفظت والحال ان تلك الكلمات
كلها ليست ح موجودة وجودًا طبيعيًا ولكي تفهم هذا
جيدًا اعلم انه تحالي يقال ان كلمات السر تصدر النعمة
طبيعيًا اذا ما صدرتها على نوع يشبه ذلك النوع الذي به
العلل الطبيعية تصدر مفعولاتها مثلاً على نحو ما تصدر
النار الحرارة وتصدر النعمة اصدارًا ادبيًا اذا كان ذلك
يحثها الله على اصدارها اي تحث الله حثًا فاعليًا لابراز
النعمة حيث لا مانع

وان اعترض انه لتوجد بعض اصوات تدل طبيعيًا وذلك
كصوت النق والعوى كصوت الثعلب مساءً في طقس المطر
يدل على الصحو صباحًا فبعض الالفاظ اذًا تدل طبيعيًا.
الجواب الكبرى فيها نظر فهذه الاصوات تدل طبيعيًا طبيعية
بالنسبة الى القابلية اعني نظرًا الى ذات قابلية دالة

طبيعية دالة على هذا العمل ازيد من غيره مسلم بالنسبة
الى العمل منكر. واما انها تدل بالفعل على هذا العمل
فذلك انما صار لها من قبل اصطلاح الناس فيما انه من
الممكن والمحتمل جدًا ان تدل على شي اخر فنسلم ونقر
ان الالفاظ الملاحظة بوجه العموم لها قابلية عظيمة
من الطبيعة لانها تدل على شي نخير وانها الات
مرافقة توضح بها البشر خواطرهم النفسانية ولهذا
يقال ان الكلام هو طبيعي للانسان لانه وضع من الطبيعة
القايدة وهذا راى افلاطون في كراتيلو حيث علم ان
الالفاظ بعضها يدل طبيعيًا وبعضها يدل وضعًا فذلك
وضعًا فاما بالنسبة الى القابلية الطبيعية واما وضعًا
فالذلك بالنسبة الى التعيين والتخصيص ؞

سوال هل الالفاظ تدل على الاشيا قبل معانيها ام
بالعكس انه لكي يكون جواب هذا السوال مقنعًا ووافيًا فاعلم
ان الالفاظ ينبصر بها بنوعين اولهما كعلامات والات
مرافقة لايضاح المقصد ثانيهما كدلايل العلوم والمعرفة
فبعد هذا التمهيد نجيب اولًا ان الالفاظ بالمعنى الاول
تدل قبلًا على المعاني لكون الانسان من حيث انه حيوان
عاقل ظريف انيس فوضع الكلام لهذه الغاية الغايته هي
لكي يكشف ضميره لغيره ومن ثم قيل المراد بالوضع القصد
وهو ان يقصد المتكلم افادة السامع نجيب ثانيًا ان

الالفاظ

فاما طبعًا

الالفاظ بالمعنى الثانى اى بحسبما هى ماخوذة كعلامات
والات لتعلم العلوم فتدل على الاشيا قبل معانيها الدليل
على ذلك اولاً لكون التعليم يقصد اعلان الاشيا وايضاحها
فقط لا ايضاحها معانيها ثانياً لاننا متى اردنا اعلان مضمو ننا
ونا فنستعمل الفاظاً مخصصة معينة لذلك مثلاً اقول
هذا مفهومى مضمونى هكذا كل الالفاظ لا تعلن مضموننا
بدون وسيط ثالثاً لان السامع يفتكر بالاشيا قبل ان
يفتكر بمضمون المتكلم وغالباً لا يلتفت الى ذلك رابعاً لكون
الالفاظ البشرية يتفق فيها خاصتان شاملتان وهما الصدق
والكذب بالنسبة الى الشى والتصديق والتكذيب يطلقاً
على الالفاظ قبل التصديق والتكذيب لمضمون المتكلم
لكون الراقدين حينما يتلفظون الفاظاً بنومهم فتكون
تلك الالفاظ صادقة او كاذبة ولكنها لا مصدقة او مكذبة
فالالفاظ اذاً بحسبما هى الات العلم والمعرفة تدل على
الاشيا قبل المعنى ∴ سوال ثانى ما هو التكلم فالنوع
البشرى ∴ الجواب من القديس اغوستينوس القايل
فى الاصحاح الخامس من مدخل المنطق ان التكلم
هو اظهار المعنى بلفظ مفصل اى ان يورد بالصوت
ما هو متضمن فى العقل فلذلك يجب على المتكلم ان
يظهر ثلثة اشيا بالتكلم اولاً ان يدرك الشى
بالعقل وهذه كلمة العقل ثانياً ان يخترع الفاظاً

نفس ذلك الشى وهذه كلمة القلب ثالثاً ان يلفظ تلك الالفاظ
وهذا الكلام الى كلام الفم ووو

# الجزء الخامس

## فى دلالة الحد المكتوب

سوال اول على ماذا تدل الكتابة اعلم ان السوال واقع
هنا ليس عن كتابة الطلسمات والاشارات والخطوط التى
تدل على الشى بلا واسطة. بل انما السوال هو عن الكتابة
المقولة خاصةً اى التى بها يتنفس اللفظ جواب
ان الكتابة تدل على اربعة اشيا اولاً على الكاتب كما ان
المعلول يدل على العلة فلذلك يعرف الانسان من خطه. ثانياً
تدل على الالفاظ ثالثاً تدل على الشى رابعاً تدل على
المعنى سوال ثانى ماهى دلايل الكتابة نجيب اولاً انها
بالنسبة الى كونها ذاتها هى دلايل الية لكونها لا تدل على
شى الا ثم تعرف اولاً نجيب الثانى انها بالنسبة الى كونها دلايل
فهى علامات اصطلاحية فقط وقد يتضح ذلك منا
انها مختلفة فى لغات كقول الحكيم بل قد تكون مختلفة ومتغيرة تختلف
فى لغة واحدة فقط حسب اصطلاح البشر كما بيان فى
احرف الكرشونى حيث تختلف عن الاحرف العربية مع انها
ان اللغة واحدة ووو

# الفصل الرابع

فى

فى تقسيم الحد بتصور صورته وفيه اجزاء ٦

# الجزء الاول

## فى تقسيم الحد الى عيانى واذهانى

الحد الماخوذ مطلقاً يقسم ثانياً بتصور صورته اى
بتصور مايدل عليه وهو الشى المدلول الى الاقسام
الثالثة فى الاجزاء التاليته التى اولها هذا الجزء فينقسم
اولًا الى عيانى واذهانى فالعيانى ويدعى الخارج عن
العقل ايضًا ومفهومًا اوليًا وهو مادل على صفات
توافق الشى ذاتاً خلواً من افتقاره الى العقل اى خلواً
من كل فعل عقلى كقولنا الله روح والانسان حيوان
والحجر جامد وامثالها فى الموجودات الحقيقية التى
لها وجود اخر حقيقى التى لها وجود اخر حقيقى
عيانى غير وجودها المفهوم والمتصور فى العقل
والذهنى ويدعى مفهومًا ثانياً هو مادل على صفات
لا يمكن ان تفهم مناسبة للشى العيانى اى الموضوع المفهوم
اولًا خلواً من فعل العقل وهذه هى الصفات التى تتاتى
على الموجود العيانى ويكون لها اس فيه كالموضوع والمحمول
والنوع والجنس والكل والجزء على ان هذه حقايق
ثانية تصدق على الحقايق الاولى اى على الموجودات
بتسمية خارجة تتحصل من قوة الذهن وافعاله الثلثة

بل تفتقر اليه بذلك وتتعلق به دايمًا اى لا يكون لها وجود اخص سوى وجودها فى العقل

وتسمى باسما مختلفة ترجع جميعها الى معنى واحد اى
تسمى معقولات وتصورات ومفهومات وحقايق ثانية يوصف
الجميع بالثانية وقد اشرنا اليها فى الفصل الرابع من مقدمة
كتابنا وقلنا انها هى موضوع المنطق المادى القريب واما الموجودات
العيانية اى ماهيات الاشيا المدلول عليها بالحد العيانى
تسمى بهذه التسميات ولكنها تدعى اولى

## الجزء الثانى

### فى تقسيم الحد الى موجوب وسالب

الحد العيانى ينقسم الى موجوب وسالب فالموجوب
هو مادل على اثبات شى لشى كقولنا الله عادل والانسان
ناطق والسالب مالا يدل على الشى بل على نزعه وسلبه
كقولنا ليس الله بظالم ولا الانسان جامد ويكون يصنفين
سالب عض وهو ما تصدر باداة نفى كما مثلنا وعدمى
وهو مادل على غيبوبة الشى من المحل القابل كالعما والظلمة
والجهل وامثالها

## الجزء الثالث

### فى تقسيم الحد الى مضاف ومطلق

الحد الموجب ينقسم الى مضاف ومطلق فالمطلق هو ما
دل على شى علول من الغير او هو ما امكنا فهمه دون
الغير كالانسان والحيوان والحجر وامثالها المضاف ويدعى
النسبي

النسبى ايضًا هو ما كان بعكس المطلق اى هو ما دل على
شى قابل الفهم والعرفان مع الغير ولا يمكن فهمه بدون
ذلك كالاب بالنسبت الى الابن والمولى بالنسبت الى
العبد وكل المضافات التى لا يمكن فهمها ومعرفتها من
حيث هى مضافت بدون الحد المضافة اليه وهو

# الجزء الرابع

## فى تقسيم الحد الى خاص وعام

الحد المطلق والمضاف ينقسم كل منهما الى خاص
وعام اى الى كلى وجزئى فالخاص هو ما دل على
شى واحد بالعدد وقد يحصل كذلك اما بالعلمية كزيد
وعمرو واما باسما الاشارة كهذا الانسان اما بسور ما كبعض
الناس اما بالاصطلاح كرئيس المشائيين التى خصت
بالحكيم باصطلاح[٨] اما بكنية كابن سينا ولقب كالفيلسوف
لارسطو اما بالاستقرا كقولك انه كان يوجد شاعر يونانى
بليغ اسمه اوميروس والعام هو ما دل على اشيا كثيرة كالانسان
والجيش وغيرها

# الجزء الخامس

## فى تقسيم الحد الى جمعى وموزع

الحد العام اى الكلى ينقسم الى جمعى وموزع فالجمعى
هو ما يدل على كثيرين جملت ولا يصدق مفهومه

[٨] الناس

على مفرد منهما او هو ما لا يقال على كل واحد من افراده بحالة
الرفع كجيش وعسكر وشعب ورهط وامثالها كونه لا يقال
ان انسكندر جيشا او جمع او عسكر بل اما جند الجيش
او راس الجمع فالموزع هو ما دل على كثيرين ويمكن ان
يحمل على كل واحد منهم مرفوعًا كانسان فانه يحمل على
كل انسان وعلى زيد مرفوعًا وقس عليه غيره كالفرس والكلب
وامثالها و

# الجزء السادس

## في تقسيم الحد الى مترادف ومناسب

الحد الموزع ينقسم اولًا الى مترادف اي متواطي ومشترك
ومناسب اي مشابه فالمتواطي هو ما دل على اشيا متشابهة
تشابهًا كاملًا بالحقيقة نوعية كانت كالانسان الى بطرس وبولس
او جنسية كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وغيرهما
المشترك هو ما دل على اشيا متفقة في الاسم ومختلفة
بالحقيقة اختلافًا كليًا كالقطب بالنسبة الى الكوكبي والبحري
المناسب هو حد المشابه هو ما دل على اشيا متشابهة من وجه
ومختلفة من وجه كالرجل بالنسبة الى رجل الحيوانات والجبل
والكرسي وكذا صحة بالنسبة الى النبض والدوا والطبيب
وتفاصيل ذلك مرت في سوابق المحمولات فلتراجع و

# الجزء السابع

في

في تقسيم الحد الى حملى وشامل وعالى عن الشامل

الحد الموزع ينقسم ثانيا الى حملى وعالى عن الشامل وشامل ١

الحملى يراد به الكلى الذى يحمل على كثيرين ويدل

بمعنى واحد متفق عليها اما في الوجود كانسان

وحيوان واما في جسوانية التوهم كالشمس والقمر الشامل

الشامل هو ما يقال على جميع الاشيا ويصدق عليها

كلها ويكون يستة اصناف وتدعى الكليات المشاعة ودون تعرف

بما يكون في اولها حرف من حروف تشكوجبح ١٠ اولها

الشى الثانى الكاين اى الموجود ثالثها الواحد رابعها

الجيد اى الصالح خامسها البعض سادسها الحق

اى الصادق الحد العالى عن الشامل هو ما يقال على ٨ العالى

جميع الموجودات بل على غير الموجودات كالممتنعات

# الفصل الخامس

في تقسيم الحد بتصور حالة الدلالة وفيه ٤ اجزاء

## الجزء الاول

في تقسيم الحد الى محصل وغير محصل

الحد الماخوذ مطلقا يقسم ثالثا بتصور حال الدلالة

الى الاقسام الاتى ايرادها بهذا الجزء ومايليه اى يقسم

اولا الى محصل وغير محصل فالمحصل اى الدال

هو ما دل وحده على الشئ من غير اقترانه بلفظ اخر وهو
الذي متى اطلق فهم منه المعنى المراد مع تجرده عن القرينة
كالانسان والحيوان والحجر وساير الاسما الموصوفة اما
الحد الغير المحصل فهو ما كان بعكس ذلك اي هو ما
لا يدل وحده بل مع القرينة نحو كل ولا شي واحدًا وقاطبة
وليس كل ولا بعض وليس بعضا وكلها الفاظ السور وتدعى [واحد وبعضا]
سورًا لان بها تتسور القضايا وتحصر كما يحصر السور المدينة
وسياتي بيان ذلك في القسم الثاني

## الجزء الثاني

### في تقسيم الحد الى معين ومبهم

الحد المحصل ينقسم الى معين ومبهم فالمعين ويدعى محدودًا
ايضًا هو ما دل على معين كبطرس وبولس وهذا الانسان
وهذه الفرس والمبهم ويدعى مسورًا ومختلطًا ايضًا فيدعى
مسورًا لانه محوزًا باللفظ الحاجز المسور ويدعى مختلطًا
لانه يولف من حد حملي كقولك بعض الناس ولا شي
من الانسان وامثالها واعلم انه قد يحصل الغير المحصل
محصلًا ومعينًا بما يتعين به الحد الخاص كما مر في
الجزء الرابع من الفصل السابق ومن المعين ينتج المسور
ولا ينعكس لان قولنا زيد ماشي ينتج ان بعض الناس
ماشي واما قولنا بعض الناس ماشي لا ينتج ان زيدًا لا ماشي
لامكان

غير محصل ومن غير

لامكان ان يكون الماشي غير زيد لا زيد ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

# الجزء الثالث

## في تقسيم الحد الى مولف ومجرد

الحد الكلي اي المحصل ينقسم الى كلي مولف والى مجرد فالمولف هو ما دل على شي مركب من جزيين اي من موضوع وصورة كابيض واسود وحيوان وانسان والمراد بالمولف من موضوع وصورة هو ما ينحل بلفظة ذو لان قولنا ابيض معناه ذو بياض وانسان ذو انسانية وقس على هذه غيرها من الامثلة والمجرد والمجرد هو ما دل على الصورة فقط كبياض وسواد وحيوانية وانسانية فالموضوع اي المحل المتحدة به الصورة يقع مرفوعًا دايمًا والصورة لا تقع الا عرضًا ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ واعلم ان الحد المولف والمجرد هما جنسان طبيعي والهي المجرد الطبيعي هو الصورة اي صورة ممتازة عن محلها امتيازًا حقيقيًا كالروح بالنسبة الجسد والبياض بالنسبة الى الجدار المجرد الالهي هو صورة ممتازة عن علها امتيازا وهميا لا حقيقيًا وهكذا المولف الطبيعي والالهي فالمولف الطبيعي هما هو ما يمتاز مجرد عن علة حقيقية كالانسان والمتنفس والمولف الالهي بالعكس كالانسا نية والبياض ٥ ٥

# الجزء الرابع

لكن في تقسيم الحد الى موصوف وصفة

الحد المولف ينقسم تكراراً الى موصوف وصفة فالموصوف
ويسمى ايضاً المطلق والجوهرى هو ما كانت صورته ذاتية
جوهرية كالانسان والناطق والحساس وامثالها والصفة
هو ما كانت صورته عرضية كالابيض والفيلسوف والموسيقى
ويدعى ايضا الحد المقيد وذو الاشارة لانه يدل دايما على
موضوع يفارنه شى اخر لا تتم دلالته دونه كالامثلة المورده
وكمصلى فاضل لانك اذا قلت فلان مصلى وفاضل يفهم
ضرورة تقييده بالصلوة والفضل ولهذا دعى مقيداً وذو
الاشارة لانه لا تتم دلالته مع بدون قيد اى بدون الصورة
المتحدة به كما ان الاول دعى مطلقاً لانه يدل على شى مستقل
بذاته تتم دلالته بدون الصورة المتحدة به ومن هذا تعلم
ان المولف قسمان ذاتى وهو ما اشتمل على جزئين
ذاتيين كالانسان فانه مولف من انسانية ونطق او اقنوم
وطبيعة وعرضى وهو ما اشتمل على اجزا عرضية
ويكون بنوعين اى عرضى باطن اى لاصق كالبياض للجدار
والعلم فى النفس وعرضى خارج كالنظر للمنظور
والحب للمحبوب وامثالها انتهى فاذ قد انتهينا من
تقسيم الحد بحسب الوجه الاول فلنأخذن بايراد تقسيمه
بحسب الوجه الثانى وهذا ما يتضمنه الفصل التالى

## الفصل السادس

فى

في تقسيم الحدود بالنظر الى مناسبتها مع بعضها وفيه ثالثة اجزاء

# الجزء الاول

## في تقسيم الحد الى متعلق وغير متعلق

اعلم ان مناسبة الحدود مع بعضها تكون على ثلثة انواع لاننا اذا ما ناسبنا حدين مع بعضهما لا يخلو من ان يكونوا اما مخيرين اى غير متصادقين ولا متعادلين واما ان يكونا متصادقين وهو ما يستلزم احدهما الاخر ويتبعه واما يكونا متعادلين وهوما ينفى احدهما الاخر فالحد بالنوع الاول يكون غير متعلق وبالنوعين الاخرين يكون متعلقاً ف الحد الغير المتعلق هوما يستلزم اخر غيره ولا ينافيه اى لا يتبعه ولا يناقضه كابيض وحلو وعامل وفضيل : الحد المتعلق اما انه متعلق بالتنافى وهو ما ينفى الواحد الاخر من محل واحد ويستحيل اجتماعهما فيه فى وقت واحد يكون بين الحدود المتعاديت كالبرودة والحرارة والعما والبصر وامثالها اما انه متعلق بالاستلزام اى ما يستلزم امر اخر معه وهذا يكون بين حدين متصادقين وهما ما يستلزم احدهما الاخر ويتبعه كالانسان والحيوان والنهار والشمس

# الجزء الثاني

## في تقسيم الحد الى منعكس وغير منعكس

الحدود المتصادقة اما انها تنعكسا على بعضها اما لا تنعكس
فالحدود المنعكسة وتدعى المنقلبة ايضًا هي ما كانت
متساوية مع بعضها كالانسان والضاحك والفرس والصاهل
وامثالها الحدود غير المنعكسة هي ما كان احدها اوسع
من الاخر كالانسان والحيوان و الحي الحد الاوسع في والحيوان
الحدود الغير المنعكسة كالحيوان مثلاً بالنسبة الى
الانسان والحي بالنسبة الى الحيوان يسمى الحد
الاكبر والاعلى كونه اعم والانسان بالنسبة الى
الحيوان وكذا الحيوان بالنسبة الى يسمى كل واحد
منهما بالنسبة الى ذلك الحد الاصغر والحد الاصغر
ينتج الحد الاكبر دايمًا ولا ينعكس داو

# الجزء الثالث

## في تقسيم الحدود المتقابلة

الحدود المتقابلة وهي المتعادية اي الحدان اللذان يتنازعان
على محل واحد يستحيل اجتماعهما فيه بوقت واحد
فهما اما متباينان وهما اللذان يدلان على اشيا مفترقة
ومتباينة عن بعضها كانسان وفرس اما متضادان

وهما

وهما اللذان يدلان على اشيا تتنافى بعضها لحار وبارد
وابيض واسود اما معدمان وهما اللذان احدهما يدل
على فقد الاخر كاعمى وباصر ونور وظلمة اما متناقضان
وهما اللذان احدهما يسلب كلما اوجبه الاخر كلاشي وليس
بلاشي وحيوان وليس بحيوان اما تضايفان وهما اللذان
احدهما يضاف الى الاخر كاب وسيد وابن وعبد فكل
واحد من هذه الاقسام الخمسة لا يصدقان على
موضوع واحد في زمن واحد بل من تسليم ايجاب
الواحد ينتج سلب الاخر وقد مر ذكرها في لواحق
المقولات وانما كانت مقابلة الاشيا على خمسة اضرب
لا اكثر ولا اقل ذلك لان الشي المقابل اما انه يقابل
واحدا او كثيرين فالثاني هو التباين والاول اما انه
يقابل شيا او غير شي فالاول ان كان مطلقا فهو التضاد
وان كان مقيدا فهو التضايف والثاني ان وجد للمتقا
بلين موضوع واحد فمعدمان وان كان غير واحد
فمتناقضان وتقدمت امثلتها ولا يتحقق التقابل بين كل
متخاصمين من هذه الاضرب الا بعد اتفاقها بالوحدات
الثمان وسياتي بيانها في القسم الثاني ان شاالله
واذ قد انتهينا من تقسيم الحدود فلنشرع بايراد ملحقا تما
وهذا ما يتضمنه الباب الثاني

## الباب الثالث

## فى ملحقات الحدود

ملحقات الحدود تسعة الاول الفرض ويدعى التقدير الثانى المثال الثالث العدول الرابع التوسيع ويدعى الانتشار الخامس الحصر السادس عطف البيان السابع البدل الثامن النعت التاسع التوكيد فالاول منها يطلق على الحد بالذات والثالثة التابعة له تطلق عليه بتصور الزمان والخمسة الاخيرة تطلق عليه بتصور حد اخر مقترن به ولذلك تقسم هذا الباب الى ثلثة فصول وفق مقولة الانواع الثالثة على الحد

# الفصل الاول

## فى الفرض والتقدير وفيه ثمانية اجزاء

# الجزء الاول

## فى تقسيم الفرض الى مادى وصورى

انه قبل ان نشرع بتقسيم الفرض يجب ان تعلم ان الفرض والتقدير هو اخذ الحد بمعنى ما والحكم عليه بذلك المعنى مثل اخذ الحصا فى الحساب بمعنى الدراهم لانها تفرض ج بمعنى الدرهم ونستعمل بحسب هذا الفرض والتقدير عوضه واو و واو واذا عرفت ذلك نقول ان الفرض يكون بصنفين مادى وصورى الفرض

المادى

المادی هو اخذ الحد بمعناه ای بمعنا المادة المتركب
منها الحد كقولنا الانسان لفظ مثلث الحركات وزيد
لفظ ذو حركتين والله لفظ وامثالها فالحد بهذه الامثلة
ماخوذ بحد مادی ای بمعنی مادة الحد لا بمعنی
مدلوله ولا يقع الا مرفوعا لانه يحل بلفظة ذو الفرض
الصوری هو اخذ الحد بمعنی صورته ای بمعنی
مايدل عليه كاخذنا الانسان في القضية بمعنی
مايدل عليه ای بمعنی حيوان ناطق بقولنا الانسان
ناطق وكقولنا الله قادر على كل شی فالله في هذا
المثال الاول او الانسان في المثال الاول ماخوذ ان
بفرض صوری ای بمعنی ما يدلان عليه لا بمعنی ما
يتركبان منه

## الجزء الثالث

### في تقسيم الفرض المادی الى باطن وخارج

الفرض المادی قسمان باطن وهو اخذ الحد بمعنی
تركيب الذاتی كما مر كقولنا نَصَرَ لفظ مثلث الحركات
وخارج هو اخذ الحد بالنيابة عن امر خارج عنه
كقولنا نَصَرَ هو الصورة الاولی من الصرف فان ذلك
ليس هو ذاتيا له بل بحسبما اصطلح عليه الصرفيون

## الجزء الثانی

وذ في تقسيم الفرض الصورى الى حقيقى ومجازى

الفرض الصورى قسمان ايضًا حقيقى ويدعى
خصوصيًا وهو اخذ اللفظ بمعنى مدلوله الخاص
اى بمعنى الشى الذى وضع للدلالة عليه خاصة كقول
اوغوستينوس فى الفصل العاشر من كتابه الثانى فى التعليم
المسيحى مثلاً كقولك صخرة بمعنى حجر صلب وحمار
بمعنى الحيوان الناهق وامثالها ومجازى وهو اخذ
الحد نيابة عن مدلوله الغير الخاص اى بمعنى مجازى
استعارى كقولك عن بطرس صخرة والبليد الذهن
حمار واسد بمعنى شجيع وثعلب بمعنى انسان خبيث

# الجزء الرابع

في تقسيم الفرض الحقيقى الى مفرد وكلى

الفرض الصورى الحقيقى ينقسم الى مفرد فالمفرد
هو اخذ اللفظ للدلالة على فرد واحد كبطرس
وهذا الانسان والكلى هو اخذ اللفظ بمعنى كثيرين
كانسان والحيوان وانواعه اربعة اولاً حملى ثانيًا معين
ثالثًا غير معين رابعًا موزع وذ

# الجزء الخامس

في تقسيم الفرض الصورى الى حملى ومعين وغير معين وموزع

الفرض

الفرض المهملي هو اخذ الحد الكلي عن جميع جزئياته بالطبيعة كقولك العناصر اربعة وتاثيرات الجو اربعة والسيارة سبعة والثوابت اربعة وعشرون وامثالها المعين ويدعى المفصل وهو اخذ الحد الكلي عوضاً عن بعض افراده فقط الممكن تعيينها كقولك زيد يمشي وهذا الانسان نايم الغير معين ويدعى ايضاً الغير المحدود والمهمل والمنكر وهو اخذ اللفظ الكلي بدلاً عن بعض افراده الدال عليها بغير تعيين كقولك بعض الانسان يمشي واحد السفن ضرورية للسفر وعين ضرورية للبصر وامثالها الفرض الموزع ويدعى التقسيمي ايضاً هو اخذ الحد الكلي نيابة عن كل واحد من اجزائه الدال عليها او غالبها ويكون على ثلثة انحاء اي ما يوخذ بالنيابة عن افراد الجنس ويدعى تاماً او عن جنس الافراد ويدعى غير تام او يوخذ مع اداة الاستثنا ...

## الجزء السادس

### في تقسيم الفرض الصوري الموزع الى تام وغير تام

الفرض التقسيمي التام هو اخذ الحد الكلي بالنيابة عن كل فرد من افراده فرداً فرداً كقولك كل حي حيوان وكل حيوان ميت وكل ملاك روح الفرض الغير تام

ج

اى الماخوذ بدل جنسها الافراد هو اخذ الحد لا بمعنى
كل واحد من الافراد بل بمعنى انواع الافراد كلها كقولنا
كل حيوان قد كان فى سفينة نوح الفرض بتقدير اداة
الاستثنا هو اخذ الحد العام بتقدير اداة من ادات الاستثنا
تظهر احياناً لتفهيم السامع كقولك السما يعطى
كل شي وتقديرا ما عدا نفسه والاذاله وامثالها

# الجزء السابع

فى تقسيم الفرض الصورى الى بسيط وشخص ومطلق

الفرض البسيط ويدعى الساذج ايضاً هو اخذ الحد
الكلى نيابة عن الصفات العقلية اى بمعنى الطبيعة
العامة كقولك الانسان نوع الفرض الشخصى هو
اخذ الحد العام بمعنى الصفات الخارجية عن العقل
اعنى لا بمعنى الطبيعة العامة بل بمعنى ما تحتها
اى اشخاصها كقولك الانسان خاطى او ضعيف او
مايت وامثالها الفرض المطلق هو اخذ الحد الكلى
بمعنى الامرين معاً البسيط والشخص اى بمعنى
الطبيعة العامة وبمعنى ما تحتها من اشخاصها
كقولك الانسان حيوان فالانسان هنا ماخوذ بفرض
مطلق اى يجوز ان يفهم بذ الوجهان واو

# الجزء الثامن

يتضمن

يتضمن التنبيه فيما يجب التحرز منه في اخذ الفرض المذكوره
في القياس اعلم انه لقد يحدث مغالطت في القياس
من قبل اخذ الفروض المذكورة في تركيبه اذا اخذ
في احدى مقدمتيه فرض بمعنى وفي الاخرى
بمعنى اخر حيث ان القياس يكون بذلك فاسدًا نقول
اولًا في الفرض الصوري والمادي ان الانتقال من احد هما
الى الاخر في القياس يجعله فاسدًا كقولك في الانتقال
من المادي الى الصوري هكذا الله اسم والقادر على
كل شي هو الله فينتج من الشكل الاول هكذا فالقادر
على كل شي اسم. اخر الانسان حيوان ناطق والانسان
لفظ لحركات فينتج من الشكل الثالث هكذا باللفظ
المثلث الحركات حيوان ناطق ثانيًا اذا وجد في احدى
مقدمتي القياس فرض حقيقي وفي الاخرى مجازي
فالقياس فاسد فقولك كل ضاحك ناطق وهذه الصورة
المنقوشة ضاحكه فهذه الصورة ناطقة ثالثًا الانتقال
من الفرض التقسيمي الى الجمعي يجعل القياس فاسدًا
كقولك رسل المسيح اثنا عشر وبطرس واولاد زبدى
رسل المسيح فبطرس واولاد زبدى اثنا عشر رابعًا
الانتقال من الفرض البسيط الى الشخصي يجعل
القياس فاسدًا كقولك الانسان نوع وبطرس انسان
فبطرس نوع اخر اللفظ جنس للكلام والاسم

لفظ فالاسم جنسا للكلام وقس على هذه الامثلة غيرها
في نوع الفرض وستقف ان شا الله على الكثر ايضاح وذلك في باب
المغالطة في القسم الثالث حيث نتكلم في القياس المغالطي

# الفصل الثاني

## في حال والعدول والتوسيع والانتشار وفيه جزان

# الجزء الاول

## في الحال والعدول

الحال هو اخذ الحد بمعنى الزمان المشار اليه باللفظ كقولك
النايم لا يبصر فلفظة النايم معناها هكذا اي ان من هو نايم
ففي الحال نومه لا يبصر . المعدول هو اخذ الحد بمعنى زمان
اخر سوى الزمان المشار اليه بالكلمة مثل ذلك ما
جا في الكتاب المقدس من قوله تعالى فالعميان يبصرون
فلفظة عميان تتضمن زمنًا اخر غير الزمن المورد بها
حيث انها تعادل قول من يقول ان الذين كانوا سابقًا
عميانا يبصرون ويدعى الاول محدودًا والثاني غير محدود

# الجزء الثاني

## في التوسيع والانتشار

التوسيع والانتشار هي الفساحة هي اخذ الحد بالاتساع
والفساحة .

مثلاً

مثلاً لاخذ حيٍ بالدلالة على مطلق الزمان اعنى
بمعنى ازمنة كثيرة غير الزمن المورد بالكلمة كقولك
البار يكافى فلفظة البار تتوسع الى زمنًا ماضيًا
وحاضرًا ومستقبلاً حيث انها تعادل قول من يقول ان
من كان بارًا ومن هو حاصل الان بارًا ومن يكون بارًا يكافى.
مثله قولك زيد انسان فانها تقبل الاتساع الى الازمنة
الثلثة لان زيد كان انسانًا وفى الحال كاين انسانًا ويكون
على الدوام كذلك

## الفصل الثالث في الحصر

جزء الاول

الحصر هو تحديد دلالة الحد وحصرها بقيد اخر
هكذا الى انه لا يعود الحد يدل على كلما يدل عليه وهذا
يكون اما باداة حصر كانما او ما هو فى معناها مثل فقط
كقولك انما الانسان البار يخلص والانسان البار يخلص
فقط واما بالحاق وصف قولك الانسان البار محبوب
من الله فانما فى المثال الاول والبار فى مثال الثانى تحصر
ان الخلاص والحب فى الانسان البار

## الجزء الثانى في عطف البيان

عطف البيان هو اخراج جزء من كل بقيد ما كقولك الزنجى
الابيض الاسنان فالاسنان قيد غرج ساير اجزا الزنجى
وبيان لما هو متصف به الزنجى بالبياض البدل هو بدل

فى الباقى من ملحقات الحدود

المحدّ او نقله من معناه الحقيقي الخاص الى معنى مجازى بسبب فيه ما كقولك الاسد المدرهمي يباع بدرهمين والانسان المصور غير ناطق فالمدرهمي في المثال الاول بدل من الاسد والمصور في الثاني بدل من الانسان

## الجزء الثالث

### في النعت والتاكيد

النعت والصفت هي وصف حد بحد اخر كقولنا جا الحكيم الكبير فالكبير وصف واقع على الحكيم فالكبير يدعى صفت والحكيم يدعى حدًّا موصوفًا والصفت نوعان مادية وصورية فالمادية هي ماتقع وصفًا للمادية اى للمحل الموصوف وهو الموضوع في قولنا ذلك الفيلسوف كبير فالصفت هنا هي لفظت كبير واقعت ليسا على الفلسفت بل على محل الفلسفت لان المعنى هنا ليس ان ذلك الحكيم الكبير في الفلسفت بل كبير في الانسانية اى انه انسان كبير والصورية هيا ما تقع على المحمول في قولنا ارسطو كان فيلسوفًا عظيمًا فالصفة واقعت على الفيلسوف لا على ارسطو ٠ التاكيد هو تكرار المؤكد باحد هذه الالفاظ التابعت وهي النفس والعين وكلا واجمع وتوابع اجمع مثل اكتع والباقي ومن حيث وحسبما وخاصةً وصوريًا وهكذا والتاكيد نوعان

لفظى

لفظى ومعنوى فالفظى يكون حينما اللفظ المكرر
لا يكون سببًا للمحمول يتضمنه كقولك الانسان من
حيث انه انسان يحس لأن الانسان لا يحث من حيث
كونه انسانًا لانه من هذه الحيثية هو ناطق بل يحس
من حيث كونه حيوانًا ومن هذا القبيل فيكون التاكيد
المعنوى هو حينما يكون اللفظ المكرر سببًا حقيقيًا
للمحمول كقولك الحيوان من حيث انه حيوان يحس

# الباب الثالث

## فى اللفظ والقواعد ويقسم الى اربعة فصول

# الفصل الاول

## فى تعريف اللفظ واقسامه

اللفظ هو الصوت الملفوظ بفم حيوان بآلات طبيعية
لايضاح معنى النفس باصطلاح وضعى للدلالة
على شى قولنا صوت بمنزلة جنس يشمل جميع
الاصوات قولنا ملفوظ بفم الحيوان بآلات طبيعية
فصل يخرج جميع الاصوات المستنبطة بآلات
الصناعة وتصفيق الكف وامثالها وذلك لان الصوت
الملفوظ يختص بالحيوان المتنفس ويصدر منه
داخل الرية الى خارجها مع النفس مستطيلاً ويمتد

* اللفظ الدال على معنى في نفسه

منصلاً لراس الجنجرة ويصدمها بحصر الريئة وقوله لايضاح معنى النفسا يخرج اصوات الحيوانات كالصهل والنهق والنبح وامثالها وقوله باصطلاح وضعى يخرج ما دلالته طبيعية كاصوات البكا والقهقهة والسعال وامثالها وقيد بقوله على شي ليفصل اللفظ الدال عن الالفاظ المهملات كديز مقلوب زيد وامثالها والحاصل مما تقرر من التعريف المذكور ان اللفظ ينقسم الى ما يدل على معنى في نفسه* هو ما امكن كتابته وقد عرفه القديس اغوسطينوس في الفصل الخامس من مبادي المنطق هكذا فقال انه ما امكن فهمه بالحروف والمعنى الملفوظ بالمتكلم يفيد السامع ثم قال ان ما نقراه ليس هو الكلام بل معنى الكلام واما اللفظ الغير الدال على معنى في نفسه هو ما لا يمكن تاويله بالحروف كالصفير والنفخ وامثالها ثم اللفظ الدال على معنى في نفسه منه بشرى وهو ما يركب كلاماً ومنه بهيمي وهو ما لا يركب كلاماً كالفاظ الببغا وانواح وزير الاسد واصوات الحيوان لان اصوات الحيوان تدل طبيعيًا على خواصه وانفعاليه وترمز عن الامور التي تناسبه او لا تناسبه وذلك لان الحيوان لا يقدر على الفرار من النطع فاضطر الامر ان تغرسها في طبيعته تلك الاصوات الدالة طبيعيًا واللفظ البشري قسمان ايضًا عند المنطيقيين اي اسم وفعل كما علم الفيلسوف وذلك لان اللفظ عند

المنطقيين

اللفظ ينقسم الى ما يدل على معنى في نفسه ... الكلام

المنطيقيين هو ما تنحل اليه القضية والحال ان القضية
تنحل الى قسمين اى الى الموضوع والمحمول وهذا الامر
يطلق على الاسم والفعل فقط وهكذا قال المحلل انحونينوس
فى مدخل المقولات ان اقسام الكلام الاسم والفعل
فقط كنص اريسطو وما عداهما كالاداة فتحسب
من ملحقات الكلام لا من اقسامه

# الفصل الثانى فى الاسم

قد عرف الاسم افلاطون بقوله انه الة ذات قوة للتعليم
ولتمييز الذات اما اريسطو فقد عرفه فى الفصل الثانى
من كتاب المفردات انه لفظ مرفوع دال ما بالوضع على
معنى محدود من غير دلالة على زمان ذلك المعنى
بحيث لو فرقت اجزاوه لا تدل بالذات على جزء من اجزاء
ذلك المعنى كزيد وعمرو وقايم وكاتب فقوله لفظ جنس
يشمل الاسم والفعل قوله مرفوع اشارة الى ان الاسم
المراد هنا يجب ان يكون مرفوعاً بالاصل ويعتبر به
الاسناد وليصح ان يكون موضوع القضية او
محمولها وبهذا تخرج المضافات لانها غير مشتملة
على اسناد كغلام زيد ولا يصح ان يكون كل من
جزئيها موضوعاً او محمولاً وقوله دال بالوضع على
معنى احتراز من الاصوات الطبيعية كالضحك والبكا

و المهملات وانما وصف المعنى بكونه محدودًا اى معينًا احتراز
من الالفاظ الغير المحدودة كقولنا ليس انسان ولا حيوان
ولا بصير والاعادل وغيرهما من المصورات لانها ليست
اسمى بالمعنى المراد به بالاسم هنا وهو ان يكون محدودًا
مفردًا لا مركبًا وهذه اولًا غير معينة ثانيًا مركبة وتركيبها
من حرف سلب واسم محصل فجعل مجموعها دالًا على
خلاف معنى المحصل الذى هو جزء الغير المحصل لان
تركيب الاسم الغير المحصل ليس عن الفاظ مستقلة
فى الدلالة بنفسها بل يلزمها اقتران بكلمة اخرى حيث
ان حرف السلب اداة لا تدل الا مقرونة بشى اخر قوله
من غير دلالة على ذلك الزمن المعنى احتراز من الفعل
فعله قوله بحيث لو فرقت اجزاوه الخ احتراز من المركبات
ولا يشترط الحد بلفظ امس والزمان وامثالها لانها
انما تدل على الزمن الذى هو نفس المعنى وليس
على معنى واقع بزمان والفعل يدل على معنى
يقترن بزمان وفيه نظر فان لفظ المتقدم والضارب
فمع انها اسما تدل على معنى واقع بزمان وجوابه ان
لفظ المتقدم وامثالها تدل على معنى جزئه الزمان
والحال ان جزء الشى لا يكون مقارنًا لمعنى الشى بل
يقارن جزءه الاخر فيحصل من مجموعها معنى الشى
كاملًا فليس اذًا للمتقدم وما اشبه دلالة على زمن

خارج

خارج عن معناه والدلالة المنفية في الحد هي دلالة
الاسم على زمن خارج عن نفس معناه اذ قلنا يدل
على معنى من غير دلالته على زمن ذلك المعنى
والاسم قسمان قايم ومصرف فالقايم هو ما يتغير عن بنايه
الاصلي للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرف
ما تغير عن بنايه الاصلي باقتران حركته به او اعراب
بمنع الاعن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه مثل
قولنا زيدٌ ما فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن
وضعه الاصلي ومنعت لحوق البا او في او على او
عامل اخر به ما لولاه لجاز لحوقه اذ لا يمكنك بلحوق
ذلك ان تقول بزيدٌ بالضم ولا على زيدٌ وان تقول رايت
زيدًا ومن هذا القبيل فالمصرف ليس مفردًا حقيقيًا اذ
انه مجموع جزئين احدهما الاسم والاخر ما يلحقه
من الحركة والاعراب وهذا في اصطلاح العرب

## الفصل الثالث في الكلمة

الكلمة وهي ما يسميها النحويون فعلاً هي لفظ دال
بهيئته وصيغته على زمن معين من الازمنة الثلثة
كضرب ويضرب والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة
للحروف باعتبار تقديمها وتاخيرها وحركاتها وسكناتها
وتدعى صورة الكلمة والحروف تسمى مادتها وانما قيد

حد الكلمة بالهيئة لاخراج ما يدل على الزمان لا بهيئة
بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامسا والصبوح
بفتح الصاد المهملة الذى هو شرب فى اول النهار
والغبوق بفتح الغين المعجمة الذى هو شرب فى اخر
النهار فان دلالة هذه الاسما على الزمان بموادها
وجواهرها لا بهيئاتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على
الزمن بحسب هيئاتها بدليل اختلاف الزمان عند اختلاف
الهيئة وان كانت المادة واحدة كضرب ويضرب من
غير اعتبار الى اليا الزايدة فى يضرب واتحاد
الزمن اى عدم اختلافه عند اتحاد الهيئة وان
كانت المادة مختلفة كضرب وطلب واو
واما الفيلسوف فقد عرف الكلمة بانها لفظ دال على معنى
بالوضع مقترن باحد الازمنة الثلثة بحيث لو فرق اجزاه
لا تدل بذاتها على جزء من اجزاء ذلك المعنى ومن
خواصه ان يقال على الغير محدودا ومستقيما فقوله
دال على معنى مقترن الخ مخرج الاسم قوله من خواصه
ان يقال على الغير اشارة الى ان الكلمة وحدها تقال
على الغير وتجعل القضية ايضا اما صادقة اما
كاذبة اى محتملة الامرين لان قولنا زيد ضرب او
يضرب قضية محتملة الصدق والكذب واما قوله
مستقيما فيراد بذلك ان يكون بسيطا مجردا للدلالة
على

على زمن الحال سواءً كان صيغته ماضية كضرب او
مستقبلة كيضرب لانه لا يتمّ كلمة الماضي صدق
القضية منه والكذب بها بالنسبة الى زمن الحال وبهذا
تخرج ساير ازمنة الكلمة وصيغها فانها لا تدعى
كلمات بل عوامل كما نبه الفيلسوف ولهذا يراد بالكلمة
ماكانت مرفوعة بالاصل ليتعين بذلك زمن الحال لمشار كلمة
الزمانين اى الماضى والحال وتشبههما اليه فوله
بحيث لو فرقت الخ مخرج لمثل تمشى وامشى ومشيت
وماماثلها من الكلمات الدالة على المتكلم والمخاطب
فانها ليست كلاماً عند المنطيقين وان سماها النحويون
افعالاً لان الكلمة فى اصطلاح المنطيقين هى ما
لا يوجد لها جزء دال على جزء المعنى التام
تمشى تدل على المخاطب والهمزة فى امشى تدل
المتكلم واما تدل على الغايب كمشى هو ام يمشى
فقال البعض ان حاله كذلك لان اليا منه تدل على
موضوع غايب ولذلك ليس هو كلمة لانه ليس
بسيطاً وقال غيرهم انه بسيط لكون دلالته ميلهة
لا يدل على موضوع غير معين وهذا هو المراد
من الكلمة انها تدل على معنى موجود لموضوع غير
معين مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى
ضارب غير معين وقيل جوابه انه دال على ضارب

متعين عند القايل ولكن غير مصرح به ولا معين بدلالة
اللفظ فيكون الامر موقوفاً في التصديق به والتكذيب
على التصريح والتعين وبالتالي له جزء دال فليس
هو مفرداً بل مركب وقال صاحب كتاب البصاير لعل
للغة العربية تخلو من الكلمات البسيطة لانها باسرها
مركبة ولكن المنطيقي لا نظر له في لغة دون لغة
بل يكفيه ان يعلم انه من الممكن وجود لفظة على
معنى وزمان ولا دلالة لجزء منها على جزء من اجزا
هذا المعنى وما كانت كذا فكلمة مفردة ٥٫٥
والكلمة قسمان ايضاً قايمة ومصرفة فالقايمة هي
ما دلت على الزمن الحاضر وهذه مفقودة في لسان
العرب لانه ليس في اللغة العربية كلمة مفردة للحاضر
بل انما يستعملون الكلمة المستقبلة بمعنى الحال
كقولهم زيد يمشي اي في الحال ويستعيروا احياناً
للحال الماضي كقولهم ان زيداً صح اذا اتاه البرء في
في الحال فان قيل اولاً ان اللام تخص المستقبل للحال
في قولك ليقم زيداً اي في الحال قلت ان الكلمة مع
اللام تحصل غير مفردة وقولنا بالكلمة المفردة بالاصل
فان قلت ثانياً ان كلمة تصدق جواباً للمتكلم تدل على
الحال بغير زيادة لان معناها انك صادق حالاً فيما
تقول قلت ان دلالتها على الحال بالقراين لا بذاتها ومرادنا
الكلمة

الكلمة المفردة الدالة بذاتها من غير اقترانها بشي اخر كيف
ماكان واما الكلمة المصدقة فهي الدالة على احد
الزمانين اللذين عدا حين الحاضر كقولهم ضرب للماضي
ويضرب للمستقبل

## الفصل الرابع في الاداة

الاداة هي لفظة مفردة دالة على نسبة بين معنايين
لا تعقل الا مقرونة بالامور التي هي نسبة بينهما مثل
من وفي وعلى ولا وكذلك اذ قيل خرجت منه لم يكن
اللفظ دالا دلالة منسوبة مالم يقل من الدار مامثال
ذلك ونعرف ايضا بانها لفظ مفرد لا يصلح ان يخبر
به وحده كفي ولا وانما ذكرنا مثالين اعني في ولا اشارة
الى ان ما لا يصلح ان يخبر به على قسمين قسم لا يقوم
مقام المخبر به اي لا يصلح للاخبارية اصلا وقسم
يقوم مقامه فالاول كفي في قولنا زيد في الدار حاصل
فان لفظة في لا يمكن ان تقوم مقام المخبر به وهو
الحصول في الدار لانعدام الفايدة الحاصلة من قولنا
زيد في بدون ذكر الدار وحاصل والثاني كلا في قولهم
زيد جا واما عمر فلا فان لا قامت هنا مقام المخبر
به وهو جاء المقدر بها وتقدير الكلام واما عمر فلا
جا فان قيل ان الافعال الناقصة كان واخواتها

لايصلح لان يخبر بها وحدها فبان مرعاى هذا ان تكون
ادوات قلت لايبعد فى ذلك حيث ان اهل النظر ذكروا
ان الرابط بين الموضوع والمحمول فى القضية
اداة وقسموا الرابط الى غير زمانية وهى مالا يدل
اصلاً كهو فى قولك زيد هو قايم الى زمنية ككان فى
كان زيد قايماً ولايضاح ذلك اعلم ان من الاسما والكلم
ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة كالاسم
والفعل المذكورين قبلاً وتستعمل المفردات الناقصة
وهذه مثل هو وموجود وكاين وكان ووجد وصار
فانك تقول زيد موجود او كاين وتعنى بذلك الاخبار
عن وجوده فى ذاته او كونه فى ذاته فيكون تام الدلالة
وتقول زيد يوجد قايماً او كاين فى الدار او صار
متحركاً وتجعله تابعاً لما بعده لو وقفت عليه لم يكن
فى نفسه تام الدلالة المرادة به وهى هنا كالادوات
اى لا دلالة لها بذاتها دون ما يقترن بها حاشية
اعلم وهى ان اللفظ فى الاصل مصدر لفظت الشى اذا
طرحته اى رميته فنقل من معناه المصدرى الذى
هو الطرح الى معنى اسم المفعول الذى هو المطروح
واخص بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على
بعض الحروف بعد ان كان يشتمل على كلما يرميه اللسان
ويطرحه وهو اخص من الصوت لانه اسم لصوت مشتمل
على

على ذى الحروف اما الصوت فلانه اعم منه لانطلاقه
على ذى الحروف وغيرها كما مر وجد تسمية الالفاظ ط
الثلثة بما سميت به اما بالاسم فلانه على مرتبة من
ساير الالفاظ فيكون مشتملا على معنى السمو
وهو العلو اذ لا احتياج له اليها فى تاليف الكلام
وهما محتاجان اليه فلما استغنى عنهما سما عليهما
وقيل انه سمى اسما لسموه على قسيميه بالاخبارية
عنه يعرف عند النحاة بانه مادل على معنى فى نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلث اما بالكلمة فانها
من الكلام وهو الجرح لانها لما دلت على الزمان وهو
متجدد ومنصرم اى منقطع من الزمان الى زمان
تكلم الخواطر بتغيير معناها الذى يكون تارة
ماضى وتارة حال وتارة مستقبل وتسمى عند
النحاة فعلا باسم اصله وهو المصدر لا المصدر
هو فعل الفاعل حقيقة ويعرف بانه مادل على
معنى فى نفسه غير انه مقترن باحد الازمنة الثلث
اما بالاداة فانها التى فى تركيب الالفاظ بعضها مع
بعض ويسمى البعض منها حرفا عند النحاة لاستغنا
الاسم والفعل عنه اذا ائتلفا فكانه صار بمنزلة
الاخير واخر كل شى حرفه ويعرف بانه ما لا يدل على
معنى فى نفسه بل يوتى به لمعنى فى غيره

# الباب الرابع

في القول وفيه اربعة فصول

## الفصل الاول

في القول اجمالاً

القول هو لفظ دال على معنى بالوضع الذي اجزاؤه تدل
على معاني هي اجزاء معنى الجملة كزيد ناطق قولنا لفظ
كونه يجب ان يكون لفظاً واحداً بالمعنى ولو كان مؤلفاً من
الفاظ كثيرة قولنا دال يخرج الالفاظ المهملة قولنا الذي
اجزاؤه الخ يخرج الاسم والكلمة والاداة والقول صنفان
تام اي تام الدلالة وغير تام اي ناقص الدلالة فالتام ويدعى
كلاماً ايضاً هو ما ينشي في العقل معنى كاملاً كقولك الله
صالح وهو ما افاد فايدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث
لا يصير السامع منتظراً الشي اخر كقولك زيد كاتب
والانسان ناطق واشباه ذلك والغير التام الناقص
الدلالة هو ما ينشي في العقل معنى غير كاملاً ويجعل
ضمير السامع شتبها كقولك جا الذي او نحن الذي
ان قام زيد وامثال ذلك واما مثل قولك زيد فكان يحتمل
ان يكون قولاً ناقصاً او تاماً فيكون ناقصاً اذا اردت كونه
على صفة لم تذكرها بعد لا كونه في ذاته كما لو كان زيد في

بيتك

بيتك نايما اومريضا واردت الاخبار عن كونه فى بيتك بتلك
الصفة فوقفت على كان دون ذكر المرض او النوم فان
كان لا يتم دلالتها والحالة هذه مالم تعقبها بتلك الصفة ويكون
تاما اذا اردت كون زيد فى داره كقول البشير فى البدو كان كلمة
ثم ان القول التام قسمان خبرى ويدعى تصديقا وغير
خبرى ويدعى غير تصديقى فالخبرى التصديقى هو
ما يصح ان يقال لقايله انه صادق فيه او كاذب اى هو ما
يعرض فيه الصدق والكذب كقولنا زيد قايم وقام زيد
وامثال ذلك وهذا القول الخبرى النافع فى اكتساب
التصديق يسمى قولا جازما وقضية وسنتكلم عنه
فى القسم الثانى من هذا المختصر وغير خبرى هو
الانشايات كالامر والنهى والاستفهام والتمنى
والتعجب وامثالها كقولك افعل كذا ولا تفعل او نجاك
فليت لى مالا او علما حيث انه لا يصح ان يقال
لقايلها انه صادق فيها او كاذب ثم ان القول اما ليس
منطيقيا وهو ما لا يكون ذا قوة لاعلان الصدق
واما منطيقى وهو ما كان ذا قوة لذلك اى لبيان
الصدق وواسطة وآلة لاكتسابه اى لاكتساب
التصديق ولذلك دعى آلة العلوم وانواعه اربعة
اولا الحد ثانيا التقسيم ثالثا الاستدلال رابعا الفن اى
الترتيب والنظام كما اشرنا فيما تقدم فالاستدلال

وهو القياس وانواعه يتعلق بفعل العقل الثالث اى
الانتقال الفكرى والنظام يتعلق بفعل الثانى اى
التصديق والحد اى القول الشارح والقسمة يتعلقان
باول فعل العقل اى بالتصور البسيط وتتكلم عنهما
بالفصلين التاليين وهما ختام القسم الاول ❊

# الفصل الثانى

## فى القول الشارح

الحد الماخوذ متوسعًا هو القول الشارح فدعى اولًا
قولًا لان القول مركب وهو هو كذلك ثانيًا دعى شارحًا
لشرحه وايضاحه مفهومات الاشيا وحقايقها ولذلك
دعى ايضًا باسم اخر يدل عليه وهو المعرف بكسر الرا
وهو اعم من ان يكون حدًا او رسمًا وذلك لانه يكون
بثلاثة اصناف لانه اى القول الشارح اما يشرح معنى
الاسم واما يشرح الشى بذاتياته واما يشرحه بما يلحق
ذاتياته فالاول يدعى حد الاسم واشتقاقه والثانى
يدعى حدًا محدًا على الاطلاق والثالث يدعى رسمًا
فحد الاسم هو قول شارح معنى اللفظ وقوته من
حيث اللغة فقط كقولك ادم من الاديم وهو التراب
التراب وسما من السمو اى العلو وفاضل من الفضل
وقد يكون لما اما باشتقاق كقولك الفاضل هو ما كان

فاعلًا

فاعلاً فصلاً او فاعلاً خفيًا تامًا واما بتاويد كقولك
المثلث هو ماكان له ثلثة اضلع واما يكون احيانا
بتواتر الفاظ لمعنى واحد لفظه مبهم فنشرح
بتبديل الالفاظ ليفهم باجلى ايضاح كقولك استسقى
اى منح سقاه واستعطى اى طلب ان يعطى شيئا
والخطب فى حد الاسم يسير فان الطالب يقنع
بتبديل لفظ بلفظ اعرف عنده منه كتبديل الانسان
بالبشر والليث بالاسد والعقار او السلافة بالخمر
والحسام بالسيف وامثالها واما شرح الشى بالذا تيات
او بما يلحق الذاتيات فيحتاج الامر الى بسط
الشرح نوعًا فمن ثم نجزى هذا الفصل الى جزئين
الاول فى الحد والثانى فى الرسم

## الجزء الاول

### فى الحد

نقول ان حد الشى بالذاتيات هو قول منطيقى
شارح طبيعة الشى باجزائها الذاتية او بعللها
الباطنة الذاتية او انه قول دال على ماهية
الشى فقولنا قول دال جنس شامل انواع
التعاريف فقولنا على ماهية الشى يخرج الرسم
لانه انما يدل على الشى لا على ماهيته وقيل انه لا

يمكن تعريف الحد اولاً لئلا يلزم التسلسل لانه لو احتاج
الحد الى حد لاحتاج حد الحد الى حد ايضاً وهلم جرا
ثانياً لانه لو كان للحد حد للزم تساويهما لانه من شروط
الحد مساواته للمحدود في العموم والخصوص والحال
ان حد الحد اخص من مطلق الحد واجيب اولاً عن
الاول انه لا يلزم التسلسل لان حد الحد من حيث هو
حد لا يحتاج الى اخر اما البداهة اجزايه ولكونهما معلومه
بالاكتساب قبل التعريف. واجيب ثانياً عن الثاني انه يجوز
ان يكون الشي باعتبار ذاته مساوياً لشي اخر وباعتبار
عارض من عوارضه اخص منه نحو الحد كذلك فانه باعتبار
ذاته هو مساوٍ لمطلق الحد وباعتبار اندراجه تحته اخص
منه فكونه حداً للحد من جهة المساواة دون الخصوص
والحد الذاتي قسمان تام وناقص كما قدرنا في العبقرية فالتام
هو ما يركب من جنس الشي وفصله القريبين كالحيوان
الناطق في تعريف الانسان والناقص هو ما يولف من جنس
الشي البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق في تعريف
الانسان ثم ان الحد التام يكون بصنفين منطقي وطبيعي
فالمنطقي هو ما يشرح طبيعة الشي باجزايها الذاتية
كما مثلنا في تعريف الانسان ويدعى ايضاً الهيا وعقلياً لكون
اجزايه اعني جنسه وفصله ممتازين تميزاً عقلياً
والطبيعي هو ما يشرح الشي بذاتيته الطبيعية كقولنا في
تعريف

تعريف الانسان انه مركب من نفس وجسد ويتميز عن
الحد المنطقى بهذا كون جنسه وفصله يمتازان عن
بعضهما تميزاً حقيقياً كما هو واضح ويدعى سببيًا
ايضاً لانه تعريف الشى باسبابه وعلله لان النفس
مثلاً بالنسبة الى الانسان هى علة صورية والجسد
علة مادية لكن الاثبت ان تطلق تسمية الحد السببى
على ما يشرح طبيعة الشى بعلل خارجة فقط
كقولنا فى تعريف الانسان انه خليقة مبدعة من الله على
صورته تعالى لنيل السعادة الابدية فالحد بالمعنى الثانى
يدعى حدًا ناقصًا غير تام كونه تعريفاً ببعض
الذاتيات اى بجنسه البعيد وفصل قريب وكلما كان كذا هو
حد ناقص كما مثلنا فى تعريف الانسان انه جسم ناطق
فالجسم جنس بعيد للانسان يبعد عنه بمرتبتين
لانه يوجد دونه الجسم النامى والحيوان والحد بمعنى
الاول يدعى حدًا تامًا من كونه تعريفًا بجميع الذاتيات
وهما كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان وهذا اتم الحدود
فا واكملها فاما كونه حدًا فلان الحد فى اللغة هو المنع
وهذا مشتمل على الذاتيات مانع دخول الغيار
الاجنبية فمن ثم دعى حدًا وذلك منقول وماخوذ
كما قال الدمشقى من وضع التخوم الارضية نحدودها
لانه كما ان التخم الموضوع يميز لنا احد ما يخصه

فكذلك الحد فانه يميز طبيعة كل شي من طبيعة رفيقه واما
كونه تاما فلما قلنا لكونه مشتملاً على جميع الذاتيات وهي الجنس
والفصل القريبين اما يكون الحيوان جنساً قريباً للانسان
لانه لم يبق بعده جنس اخص منه ليجاب به عن الانسان وعن
كلما شاركه فيه واما كون الناطق فصلاً قريباً لان الفصل القريب
هو الذي يميز الشي عن جميع مشاركاته في الجنس القريب
فهكذا الناطق للانسان فانه يميزه عن جميع مشاركته في
الحيوان حيث انه لا يوجد له مميز ذاتي سوا في الجنس
والفصل. وبخلاف ذلك الفصل البعيد فانه هو ما يميز الشي
عما يشاركه في جنسه البعيد كالحساس فانه يميز الانسان
عن مشاركته في الجسم النامي اي يفصله عن مشاركته
النباتية العادمة الحس
ولصحة الحد التام ثلثة شروط لا بد من معرفتها اولها ان
يكون اوضح من محدوده لفظاً ومعنى فلفظاً لانه لا يجوز
ان تستعمل في الحد الفاظ غير ظاهرة الدلالة كالالفاظ
الغريبة الوحشية كما يعرف النار بانها طقس فوق
الاستقصات او الفاظاً مستعارة ومشتبهة كما يعرف النوم
بانه صورة الموت والانسان بانه شجرة متقلبة حيث ان الالفاظ
المجازية غالباً تبادر معانيها الحقيقية الى الفهم واستعمال
الالفاظ المشتركة تخل لفهم المعنى المقصود. ومعنى لانه
لا يجوز تعريف الشي بما يساويه بالمعرفة والجهل والجهالة
كتعريف

كتعريف المحركة بما ليس بساكن والزوج بما ليس بفرد فانهما
في مرتبة واحدة من العلم والجهل فمن علم احدهما علم
الاخر ومن جهل احدهما جهل الاخر ثانيهما ان يكون مساويا
للمحدود بالمعلوم والمخصوص لانه ان كان اعم منه فيكون قاصرا
عن افادة التعريف حيث ان المراد من الحد اما تصور حقيقة
المحدود واما امتيازه عن كلما عداه والاعم لا يفيد الامرين
وان كان اخص فيكون اخص اخفى لانه اقل وجودا في
العقل وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص ثالثها ان
يكون جامعا مانعا مطردا منعكسا فجامعا اي متناولا
كل فرد من افراد المحدود بحيث لا يشذ منها فرد ومانعا
اي لا يدخل فيه شي من الاغيار ومطردا بمعنى انه مقتضى
التلازم في الثبوت اي متى وجد الحد وجد المحدود و
منعكسا بمعنى انه مقتضى التلازم في الانتفا اي متى انتفا الحد
انتفى المحدود وهذا هو معنى قولهم ان كلما صدق عليه
المحدود صدق عليه الحد

## الفصل الثاني

في الرسم

واما الرسم يعرف بانه قول دال على كيفية الشي وهو
نوعان ايضا تام وناقص لانه اما ان يكون بالجنس
القريب والخاصة وهو الرسم التام او بغير ذاك
وهو الرسم الناقص فالاول اي الرسم التام هو الذي

يتركب عن جنس الشئ وخواصه اللازمة له كالحيوان
الضاحك في تعريف الانسان فالحيوان جنس قريب
للانسان والضاحك خاصة لازمة له فمجموعهما رسما
تاما له اما انه رسم فلانه تعريف بالخارج اللازم
الذي هو من آثار الشئ فلذلك سمي رسما لانه تعريف
تعريف بالاثر ورسم الدار هو اثرها واما انه تام
فلمشابهته الحد التام من حيث وضع الجنس القريب
فيه وتقييده بامر مختص والثاني اى الرسم الناقص
هو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة
واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماشي على قدميه
عريض الاظفار بادي البشرة ضحاك بالطبع فان جملة
هذه العرضية تختص بالانسان لا غير بخلاف كل واحد الاشيا
منها لوجود البعض منها في غيره فقولنا انه ماشي على
قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربعة كالفرس
والبقر غيرهما الا انه لا يخرج الط لوجود البعض قولنا
عريض الاظفار يخرج مدور الاظفار كالطيور وقولنا
بادي البشرة يخرج مستور البشرة بالشعر وقولنا
مستقيم القامة يخرج منحني القامة كالابل والفرس
وغيرهما ولكن كما قلنا ليس كل من هذه الاوصاف
الاربعة تختص بالانسان فقط لامكان وجود بعضها
في غيره واما قولنا انه ضحاك بالطبع فيختص بالانسان
فقط

فقط ويخرج ما عداه منه ثم قال بعضهم ان الرسم
الناقص ما كان بالخاصة اللازمة وحدها او بها وبالجنس
البعيد كتعرفك الانسان بالضاحك فقط او بالجسم
الضاحك اما قولنا كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا
فلحذف بعض اجزا الرسم التام منه التى بها
تتحقق مشابهة للحد التام كتحققها بين الحد التام
والرسم التام كما مر
واعلم ان القوانين العامة على مطلق التعاريف
حدا كانت او رسما ناقصا او تاما هى الشروط الثلثة
التى مر ذكرها اولها ان يكون وجيز الالفاظ وان
امكن فليكن من كلمتين فقط ثانيا ان يكون منعكسا
اى يطلق على المحدود وحده وكله دايما ثالثها
ان يكون واضحا ولهذا قيل ان الحد يجب ان يكون
بالايجاب لا بالسلب لكون السلب لا يبين ما هو
موضوع بذ ما ليسا هو غير ان الضرورة قد تمس
احيانا الى حد سالب اما لقلة الالفاظ اما لعجز
الرواية اما لنقص المحدود اما لسمو الفايق

## الفصل الثالث في التقسيم

القسمة والتقسيم صنفان عيانية وعقلية فالعيانية
هي ما تتم عيانا خارجا عن العقل او هي فصل ما

ماكان متحداً اومتصلاً عياناً كانفصال النفس من الجسد
في حال الموت وتقسيم دفت واحدة الى اقسام متعددة وتفصيل
صخرة الى اجزا كثيرة وامثال ذلك والعقلية هي تقسيم
وتفصيل ماكان واحداً الى اجزا كثيرة وذلك بالعقل فقط
وتتم بالقول كقولنا الحيوان ينقسم الى ناطق وغير ناطق
وترسم بانها قول يفرق ماهو في ضمن المتضمن وهو
ضربان الاول تقسيم الاسم ويدعى باخص تسمية فرق
الاسم الثاني تقسيم الشي وهذا ما يحق له وحده اسم
التقسيم على الخصوص فتقسيم الاسم هو قول يفرق
اللفظ المشتبه الى معانيه المتضمنة فيه كقسمة اللفظ
المشترك الى معانيه كلفظ الكلب مثلاً الى المعاني التي
يقال عليها حيث انه ينقسم بالنسبة الى تلك المعاني
الى الحيوان النابح والى سمكة شبيهة بالحيوان النابح
والى كوكب نارى وكقسمة اللفظ المشابه كذوصحة
الى الانسان المتعافي والى النبض والدوا وقس عليه
تقسيم بعض الفاظ او اقوال الى ما يمكن ان تناول.
به كقولنا مريم القابل ان يتناول الى مدارة بالنسبة
الى ماكابدته صاحبة هذا الاسم وهي والدة خلصنا
فعليها السلام من حرارة الالام في وقت الام ابنها
والى سيدة عالية نظراً الى سمو شرفها فيها ودرجتها
الفايقة سمو الملايكة

ولعمدي

ولعمري ان هذه القسمة المذكورة مفيدة جدًا في
اوايل البحث ليكون المسايل والمجاوب متفقين على
معنى اللفظ هكذا فعل يوحنا يروموتيكوس حينما ابتدى
في المجادلة مع مرقص الافسسي في المجمع الفلورنتيني
لانهما حينما اراد الشروع في البحث على الانبثاق فقبل
ذلك اتفقا على ما تعنيه لفظة انبثاق

واما تقسيم الشي فهو قول منطقي يفرق الكل او
الكلي الى اجزائه ولذلك انواع التقسيم تكون
بمقدار انواع الكل او الكلي ولبيان ذلك اعلم ان
الكل او الكلي يكون بنوعين اي كل بالذات وكل
بالعرض فالكل بالعرض هو ما يحوي اجزاء متحدة
اتحادًا عرضيًا اتفاقيًا كالكل الجمعي مثل عسكر
وبيدر ومدينة وكل كلي يشتمل على حالات واعراض
يقبلها فيكون كليًا عرضيًا وقسمته عرضية كقسمة الانسان
الى عالم وجاهل ومالك ومملوك وهكذا كل عمل
صنايعي كالدار التي تنقسم الى اماكن متعددة والكل
بالذات هو هو ما يتضمن اجزا ذاتية متحدة اتحادًا
ذاتيًا كالحيوان المشتمل على الانسان وغيره والانسان
المتضمن نفسًا وجسدًا والقسمة المفروضة فيه
تكون ذاتية ويكون بصنفين فمنه ما يشتمل على اجزاء
تقديرية ويسمى كليًا تقديريًا او كليًا بالقوة وايضًا

كليًا مشاعًا وكليًا منطقيًا وهذا هو كالجنس بالنسبة الى
انواعه التى تنقسم اليها والنوع بالنسبة الى افراده
ومنه ما يشتمل على اجزائه وجودية ويسمى كليًا بالفعل
او كليًا فعليًا وهو على ثلثة اضرب كلى طبيعى وكلى
الهى وكلى متمم فالكلى الطبيعى هنا هو ما يتضمن
فيه اجزاء طبيعية كالمادة والصورة بالنسبة كل جسم
طبيعى الكلى الالهى ويسمى ايضًا كليًا صوريًا وكليًا عقليًا
هو ما يتضمن فيه اجزا الهية كالجنس والفصل بالنسبة
الى الانواع لان كل نوع ينقسم الى جنس وفصل والكلى
المتمم ويسمى ايضًا كليًا هندسيًا فهو ما كانت اجزاؤه
خارج بعضها عن بعض لامتدادها فى المكان بكمية
مختلفة كالراس والبطن والمفاصل بالنسبة الى
الانسان وهو ما يشتمل على اجزائه متممة كالحواس
الخمس بالنسبة الى البدن
فاذا تقرر ذلك نقول ان كل تقسيم منطقى ام ما يكون
تقسيم كل عرضى الى اجزائه العرضية كتقسيم الجيش
والعسكر الى افواج وطغمات وغيرها اما تقسيم الكلى
التقديرى الى اجزائه كتقسيم الجنس الى انواعه كتجزى
الحيوان الى الانسان والفرس والنوع الى افراده كتجزى
الانسان الى بطرس وبولس اما تقسيم الكلى الطبيعى
الى اجزائه المركبة الطبيعية كقسمة الجسم الطبيعى

الى

ناطقة
الى المادى والصورة والانسان الى نفسا وجسد واما تقسيم الكلى
الالهى الى اجزائه الالهية كتقسيم النوع الى الجنس والفصل كقسمة
الانسان مثلاً الى الحيوان والناطق اما تقسيم كل منهم الى اجزا متمهة
كقسمة الانسان الى الراس والاعضا والمفاصل والسنة الى اثنى عشر
شهراً ويمكن ان يفرض للقسمة قسمة اخرى اخصر وتكون على
ثلثة انواع الاول قسمة الكلى الى جزئياته كتقسيم الجنس الى انواعه
والنوع الى افراده والالفاظ الى معانيه الثانى قسمة الكل الى اجزائه
وهذا ما يكون كل طبيعى الى ذاتياته كقسمة الانسان الى نفس
وجسد واما الى متمماته كقسمة الجسم البشرى الى ثلثة اجواف
ومفاصل واما كمى كقسمة الذراع الى ثلثة اشبار الثالث قسمة
الموضوع الى خواص يقبلها كقسمة الانسان الى عالم واى والى
حد واسير فالشى المنقسم وهو هو الكل يدعى مقسوماً والاشيا
التى ينقسم اليها وهى الاجزا تدعى اجزا منقسمة او قاسمة فالحيوان
مثلاً ينقسم الى الانسان والبهايم الخرس فالحيوان هو مقسوم
والانسان والبهايم الخرس هما الجزان المنقسمان والقاسمان
واعلم اولاً انه من ايجاب المقسوم ينتج احد اقسامه ومنه
تنتج القسمة كقولنا الفرس حيوان فينتج اما انه ناطق او غير ناطق
وبالعكس اى ومن ايجاب احد اقسامه ينتج هو ثانياً من سلب المقسوم
تسلب اقسامه كقولنا الحجر ليس بحيوان فاذاً ليس بناطق ولا غير ناطق
ثالثها من ايجاب المقسوم وسلب احد الاجزا القاسمة ينتج الجزء الاخر
كقولنا الحيوان اما ناطق او عديم النطق والانسان حيوان وليس بعديم
النطق فالانسان اذا حيوان ناطق

وقوانين التقسيم اى قواعده وشروطه خمسة اولاً ان الاجزا المنقسمة تكون متقابلة ولا يجب ان يكون جزاء متضمناً في جنسه ومشتملاً عليه بنقص هذا الشرط لا يصح تقسيم الحيوان الى مايت وناطق ثانياً ان الاجزا القاسمة توازى المقسوم وتنعكس عليه وبنقص هذا الشرط لا يصح قسمة الحيوان الى ناطق وصاهل ولا الى دابة وطاير كونه يوجد قسم اخر كالحيتان وغيره ثالثاً ان تكون القسمة بالفاظ وجيزة ولذلك لا يحسن ان يقسم الحيوان الى ناطق وصاهل وزاير وامثالها كونه بعيداً وتقتضي الفاظاً شتى بل الاولى ان يقسم الى ناطق وغير ناطق رابعاً ان يكون باجزاء قريبة لا اوساط لها الا ان هذا الشرط يطلب للتقسيم الغير المتوسط حيث ان التقسيم يكون بنوعين اى بلا وسيط وبوسيط فيكون التقسيم بلا وسيط حينما لا يتوسط شي بين المقسوم وبين الاشيا القاسمة كتقسيم الكلى الى الذاتى والعرض ويكون التقسيم ويكون التقسيم بوسيط متى توسط بين المقسوم وبين الاجزاء القاسمة شي كتقسيم بورفيريوس الكليات الخمسة وتقسيم ارسطو المقولات العشر وقد يطلب للقسمة شرط اخر يكون خامساً وهو ان تكون القسمة محدودة حد حتى لا يحتاج ان تتجزى الاجزا القاسمة ثانية الى ما هو خ بفوق الحد حيث ان القسمة المفرطة وعدم القسمة منزلة واحدة وما قسم هكذا يحسب تبلبلا كما بيان واضحاً وليكن هاهنا نهاية القسم الاول في الامور المتعلقة بالتصور

ويتلوه القسم الثالث

في الامور

المتعلقة بالتصديق والحكم وهو ثاني فعل العقل

تم

القسم

# القسم الثاني
# من الايضاحات المنطقية

في التصديق اي الحكم وما يتعلق به

انّنا اذ تكلمنا فيما يتعلق بالتصور الذي هو اول فعل من افعال
الثالثة فهاتِ الان نتكلم فيما يتعلق بالفعل الثاني منه وهو التصديق
الذي يدعى عند عامة الفلاسفة حكمًا ايضًا لسبب انه فعل عقلي
به يورد العقل الحكم على الموضوع الذي تصورناه تصورًا ساذجًا
كذا باثبات او بنفي اي ايجاب او سلب او لانه فعل عقلي يحمل
شيًا على شي ولذلك كان الحكم بحسب هذه الكيفية نوعيا
موجب و سالب. فالحكم الموجب هو ما يقول او يحمل شيًا
على شي ويسمى مطابقًا وموافقًا والفيلسوف سماه تاليفًا
لكونه يولف ويقرن الموضوع مع المحمول. والحكم السالب
هو ما يرفع وينزع شيًا عن شيٍّ ويسمى مخالفًا ومغايرًا وار يسطو
سماه تقسيمًا لكونه يقسم او ينزع المحمول عن الموضوع وغايته
هي المعرفة فقط ان كانت نظرية او المعرفة والعمل ان كانت
عملية ويقسم بحسب ذاته وماهيته الى قسمين اي
الى القضية والفن اي النظام. والقضية ينظر
اليها بصنفين اي بحال مطلق وحال مضاف فحالها المطلق
قايم في ماهيتها وكميتها وكيفيتها وحالها المضاف قايم بلوا حقها واحكامها
اي بنسبة بعضها الى بعض وذلك من حيث مقابلتها وتساويها
وعكسها فلذلك نتكلم في القضية بحسب هذين الحالين

بمعا بمقالتين و يلحقهما باخرى ثالثت فى النظام ولان
المطلق مقدم على المضاف طبعًا فيجب تقديمه وضعًا فمنا
ثم نشرع اولاً بحال القضية المطلق ثم نليه بحالها المضاف
اذاً هذا القسم مشتملاً على على ثلث مقالات

# المقالت الاول

في ماهيت القضيت ومادتها وصورتها وكميتها وخواصها وتقسيمها
وهي عشرة ابواب

## الباب الاول

في ماهيت القضيت وشرح اسماها

قال الفيلسوف في الفصل الرابع من كتابه الاول في الترجمة
ان كل كلام لا يوجد فيه سلب وايجاب فهذا انما ينبغى
للفصاحت وانما المنطق فتخصه القضايا التي توجيب وتسلب
ومن ثم ان لها الفيلسوف بتاعريف كثيرة فاولاً عرفها في
الفصل الاول من كتابه الاول في كل المشكلات الاولى
بانها قول موجب او سالب فكانه يقول بان القضية
قول به نحكم على الشى انه كذا اما بايجاب كقولنا زيد
هو حيوان اما سلب كقولنا زيد ليس بحجر ثانيًا قد حدها
في الفصل الخامس من كتاب الترجمة بانها قول دال على
شى انه موجود او ليس بموجود ثالثاً قال في كتاب حل
المشكلات انها قول حكمى او قول مترجم الحكم او قول
مولف

مولف من موضوع ومحمول ورابطة رابعًا قد حدها في
الفصل الرابع من كتاب الترجمة بانها قول يصح ان
يقال لقايله انه صادق فيه او كاذب. فالقول وهو القول
المركب في القضية الملفوظة او المفهوم العقلي المركب
في القضية المعقولة. جنسا يشتمل على الاقوال
التامة والناقصة سوًا كانت الاقوال التامة اخبارية
كزيد قايم او قام زيد او انشائية كاضرب ولا تضرب وسوًا
كانت الاقوال الناقصة اضافية كغلام زيد او تقييدية كالحيوان
الناطق فالقول يشملها جميعها. وقول يصح ان يقال لقايله
انه صادق او كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائيات
كلها كالامر والنهي والدعا والاستفهام وغيرها كالندا
وامثاله لانه لا يصح ان يقال لقايلها انه صادق فيها او كاذب
والقضية تسمى قضيةً وخبرًا ومستعرضًا وترجمةً
لاسباب مختلفة. فاولًا تدعى قضية وذلك مشتق منا
القضا وهو الحكم وهي كذلك حيث انها تقتضي وتورد
الحكم على الشي وتجزم بانه كذا او ليس كذا ولذلك تسمى
قولًا جازمًا ايضًا. ثانيا تسمى خبرًا وترجمة فتدعى
خبرًا لكونها تخبر عما في الذهن معلنةً اياه الى الخارج
ولهذا المعنى ايضاً تدعى ترجمة لكونها ترجمات العقل
ثالثاً تسمى مستعرضاً لكونها تعرض معنى الشي على
الضمير القضية اذاً تسمى بهذه التسميات لكونها تدل

على قول مترجم من العقل يعرض على الغير بالاخبار بطريقة الحكم والقضا جازمًا انه كذا او ليس كذا ٥٥٥

# الباب الثانى

## فى مادة القضية

انه ليوجد فى القضية اربعة اشيا كما يوجد فى كل مركب طبيعى اعنى مادة وصورة وكمية وكيفية • فمادة القضية صنفان بعيدة وقريبة • فالبعيدة هى الامور التى تبحث عنها القضية من حيث انها ضرورية وممكنة وممتنعة والقريبة هى الحدود التى تتركب منها القضية بمعنى موضوع ومحمول حيث ان كل قضية تتالف من جزئين احدهما موضوع والاخر محمول • فموضوع القضية هو ما يصير عليه اثبات الشى او نفيه • ومحمولها هو ما يحمل على الموضوع اى يحكم عليه به ولهذا يقال ايضًا ان المحكوم عليه بالقضية هو الموضوع والمحكوم به هو المحمول • واما الرابطة فليست هى حدًا بل هى فى القضية للدلالة على اتحاد الحدين ونسبتهما لبعضهما او على عدم اتحادهما او انتزاع تلك النسبة اى هى لفظة دالة على النسبة الحكمية التى بها يرتبط المحمول بالموضوع ان كانت القضية موجبة او على انتزاع هذه النسبة ان كانت سالبة ويعبر عنها بالفاظ الضماير مثل

هو

هو انت انا وتكون متضمنة في كل قضية اما ظاهرا
او مضمرا مثال ذلك قولنا زيد هو انسان فالموضوع
بهذه القضية هو زيد المحكوم عليه والمحمول فيها
هو الانسان المحكوم به على زيد والرابطة فهي لفظة
هو الدالة على اتحادهما

# الباب الثالث

## في صورة القضية

انه ليوجد فرق ما بين المادة والصورة نظراً الى تعيينها
فالمادة من شانها ان تكون دايما امرا غير معين كالخشب
مثلاً فهو شي غير معين بذاته لانه يكون سريرا او كرسيا
لانه قد يكون صالحاً لهذا ولغيره على حد سوى ولا
يتعين لاحدهما اما الصورة فلمن شانها ان تكون امرا
معينا يتعين بها ذلك الشي بدخولها على المادة وينقوم
عنها. فهيئة السرير والصنم الداخلة على الخشب
والحجر عن رسوم صناعة النجارة والنحاتة هي الشي
المعين والمحدود والمحدود. فصورة القضية ليست
هي شيا اخر سوى نظام الحدود المعين بهذه النسبة
المكيفية التي بها يرتبط الموضوع بالمحمول وتدل عليها
الرابطة نسبية الدالة كم المدلول وبها تتعين القضية
وتتحدد لان تكون كذا او كذا وقد نبهنا في الباب السابق

ان الرابطة يعبر عنها بلفظة هو وامثالها فى قولك زيد هو كاتب وقد تكون هذه الرابطة غير زمنية . فالاولى كلفظة هو فى المثال المذكور . والثانية ككان ويمشى فى قولك كان زيد قائماً وزيد يمشى فالزمنية توخذ للدلالة على زمن معين من احد الازمنة الثلثة وغير الزمنية توخذ بالتوسيع ولا تختص باحد الازمنة

# الباب الرابع

## فى كمية القضية

كمية القضية هى فساحة الموضوع اى هى امتداد موضوعها واشتماله على كثيرين او حصره واشتماله على قليلين وذلك لان موضوع القضية اما جزئى اما كلى فان كان موضوعها جزئياً فتسمى مخصوصة وان كان موضوعها كلياً فلا تخلو اما ان يبين كمية ما عليه الحكم اولا فان لم يبين فتسمى مهملة وان بين فلا تخلو اما ان يكون الحكم على كله وتدعى محصورة كلية او على بعضه وتسمى محصورة جزئية فحال هذا الحكم اذاً فى عمومه وخصوصه واهماله هو كمية القضية وعلى موجب حصر القسمة المذكورة تكون انواع القضية بتصور الكمية اربعة اولها مخصوصة وهى ما كان موضوعها شخصاً معيناً كقولك ايجاباً بطرس رسول زيد ليس بكاتب ثانيها مهملة وهى ما كان موضوعها كلياً

وسلباً

كلًا لكنه عدى عنه اللفظ المبين كمية ما عليه الحكم كقولنا
الانسان حيوان والانسان ليس بجامد ثالثها محصورة كلية
هو ما تصدرت باللفظ المبين كمية ما عليه الحكم ايجابًا
وسلبًا هي كقولك كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان
بحجر. رابعها محصورة جزئية وهي ما تصدرت باللفظ المبين
كمية ما عليه الحكم من حيث البعضية كقولك بعض الانسا
تقي وبعض الانسان ليس بتقي. دو دو

# الباب الخامس

## في كيفية القضية

كيفية القضية هي حالة الدالة على كيفية المعنى
نظرًا الى ايجابه وسلبه وصدقه وكذبه من هذا القبيل تقسم
القضية بتصور الكيفية الى موجبة وسالبة وصادقة
وكاذبة الا ان الايجاب والسلب هما المرادان خاصة في
كيفية القضية وذلك يدعى كيفية ذاتية بالنسبة
اليها اما الصدق والكذب فيلتحقان بها. وفي الفصل
الذي يليه بخاصتها. فنقول ان كيفية القضية هي
ايجابها وسلبها. بحسبها هي موجبة وسالبة فمن ثم
كانا خاصتها ويدعيان كيفية عرضية بالنسبة اليها
فلذلك نتكلم بهذا الفصل في ايجابها وسلبها وذلك لان
حال الحكم المقدم تقديرًا في الفصل السابق اما يكون

بحسبها هي موجبة وسالبة ومن ثم كانا خاصتها ويدعيان كيفية عرضية بالنسبة اليها ولذلك نتكلم بهذا الفصل في ايجابها وسلبها

فى القضية بنسبة معنى الى معنى بايجاب واثبات واما
بسلب ونفى اعلم انه يكون فى القضية بايقاع النسبة بين
المحمول والموضوع اعنى حكما باتحاد المحمول بالموضوع واما
ان يكون بانتزاع النسبة المذكورة اعنى حكما بسلب المحمول
عن الموضوع فان كان الاول فالقضية موجبة كقولك كل انسان
حيوان وان كان الثانى فالقضية سالبة كقولك لا شى من الانسان
بجامد ومن ثم عرف الفيلسوف الايجاب فى الفصل السادس
فى كتاب الترجمة اى القضية بانه تقرير شى على شى اى
بايقاع النسبة الحكمية كما فى المثال الاول وعرف السلب بانه
رفع شى على شى اى بنزع النسبة المذكورة التى مفهومها
سلب المحمول عن الموضوع كما فى المثال الثانى ∴ ∴ السلب
والايجاب يكونان فى القضية الحملية والشرطية سواء كانت
الشرطية متصلة ومنفصلة ولكن خاصة الايجاب فى
القضايا الحملية هو الحكم بوجود شى لشى اى بوجود
محمول الموضوع والسلب فيها هو الحكم بلا وجود شى لشى
اى بعدم وجود محمول الموضوع واما فى القضايا الشرطية
الايجاب فى المتصلة هو الحكم بلزوم احدى القضيتين
للاخرى اى بلزوم الثانى للمقدم وهو لزوم وجود النهار
لطلوع الشمس فى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود والسلب فيها رفع هذا اللزوم والاتصال مثل
قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما

الايجاب

الايجاب فى المنفصلة هو الحكم بمباينة احدى القضيتين
للاخرى كقولك العدد اما زوج اما فرد والسلب فيها
رفع هذه المباينة كقولك ليس اما ان يكون العدد زوجا
واما منقسما بمتساويين
والقضية التى حكمها الايجاب تسمى موجبة والتى
حكمها السلب تسمى سالبة والسلب اخس من الايجاب
لان الايجاب حكم بوجود شى لشى لانه حكم على نسبة
وجودية بين الموضوع والمحمول والسلب حكم برفع
ذلك الموجود وعدمه بالنسبة الى الموضوع لانه حكم
برفع وجود النسبة بين الموضوع والمحمول ولا ريب
ان الوجود افضل من العدم وما عدا ذلك فان الوجود
اسبق فى الذهن من العدم لانه لا يتحقق رفع شى
فى الذهن دون وجوده اولا فى الذهن فعلم عدم لا
يتحقق فى الذهن الا بالوجود واما الوجود يتحقق
دون العدم ومن هذا التقدير ينتج ان الايجاب مستغنيا
عن السلب اما السلب فعارضا على الايجاب فكان
الايجاب اولا بالنسبة اليه واعلم ان السلب لا يتحقق
فى القضية الا بايراد اداة السلب فى الصدر الرابطة
كما سيجى بيان ذلك فى المحل اولى

# الباب السادس

۱۶۷

## في خاصة القضية

القضية هي نوع للقول المنطقي ومن خواص القول المذكور
الصدق والكذب فتكون اذاً خاصة القضية صدقها او كذبها
وهذه الخاصة تلتحق بها بحسبما هي موجبة او سالبة اذ
كان ذلك خاصة السلب والايجاب ولان الصدق على معان
فلنوردها بطريق الاختصار ليعلم ايا منها هو المراد ؛
ولبيان ذلك اعلم ان الصدق في جنسه هي مطابقة الشي
مع قانونه وقياسه مثلاً مطابقة الصورة مع اصلها ومطابقة
المعرفة والكلام والكتابة مع الموضوع بحسبما هو في ذاته
والكذب هو مخالفة القياس والموضوع وذلك يكون
على انواع وحصر الفلاسفة بثلاثة اصناف تشتمل على
انواع الصدق والكذب . الهي وادبي ومنطقي . وذلك
لان ما يقال عليه انه صدق اما ان يكون شيئاً وجودياً مطابقاً
لمباديه اما تصوراً مستقيماً مطابقاً لحكم العقل اما قولاً
مطابقاً وموافقاً لموضوعه العياني اي لمدلوله الخارجي
فان كان الاول فالصدق الهي ويدعى صدق الوجود ايضاً لانه
هو مطابقة الموجود مع مباديه فالانسان البشري مثلاً
يكون انساناً بشرياً حقاً وصدقاً متى طابق مبادي الانسان البشري
اي متى كان ممتلكاً المبادي التي تقيم الطبيعة البشرية
في نوع وجودها البشري وهما الجسد والروح الناطقة وهذا
الصدق يطلق على كل موجود حقيقي ولهذا يسمى الهياً

كونه

كونه خاصة الموضوع الهى اى الموجود كما اشرنا الى ذلك
فى فصل الخاصة. وبخلاف ذلك يكون ذلك الشى كاذباً منى
لم يكن ممتلكاً مبادى الشى الذى يشبه نوعه كالقصدير
المشابه الفضة والصورة المنقوشة بشكل انسان. فالقصدير
فضة كاذبة والصورة انسان كاذب بكذب الهى وان كان
الثانى فاما ان التصور يوافق حكم العقل ويطابقه فيكون
الصدق ادبياً ويدعى حكم الذمة ايضاً وان لم فالكذب
ادبى هو المنهى عنه ومرتكبه يخطى لا يضاحد بخلاف
ما فى ضميره وان كان الثالث اى ان كان مطابقة القضية
او القول لموضوعه العيانى فالصدق منطقى ويدعى ايضاً
صدق الدلالة حيث ان القول الدال يدل بالصدق على ما
وضع للدلالة عليه. وما يهمنا هنا من انواع الصدق والكذب
المورده الصدق والكذب المنطقى اعنى صدق القول مع
المدلول الخارجى وكذبه قايم باختلافه عن الموضوع المتميز
منه عياناً ﴿.....﴾ فاذا تقدر ذلك وتمهد به فهم
المبتدى نقول ان كل قضية اما تطابق الموضوع او لا
فان كان الاول فهى صادقة كقولك ايجاباً الانسان حيوان
وسلباً الانسان ليس بفرس. وان كان الثانى فهى كاذبة
كقولك ايجاباً الانسان حيوان صاهل. والسلب الانسان
ليس بناطق. وذلك لان القضية حكم على الشى انه كذا او
خلافه فان وافق الحكم الموضوع فهى صادقة والا فكاذبة

ومن ثم قال افلاطون ان القول لا يكون صادقاً اذا ما قال
الشي خلاف ما هو ولكل من الصدق والكذب انواع وصدق
القول يكون على ثلثة انواع • اولاً ضروري مطلقاً متى
لم يكذب ابداً نحو الانسان ناطق ثانياً ضروري لامر ما نحو
الزنجي اسود وثالثاً ليس بضروري الصدق والكذب بل ممكن
الامرين اي صدقه وكذبه ممكنان كقولك العالم باب فهذا والاول
يحويان انواعاً متعددة وكل نوع منها يحوي ايضاً اضرب
متعددة وها نحن ناتي بتفاصيلها فنقول اولاً ان ضرورية
صدق القول مطلقاً تكون باربعة انواع • الاول اذ يكون
المحمول من ذات الموضوع ويكون ذلك في اربعة اضرب
اولاً بمقولة الجنس القريب على النوع كقولك الانسان
حيوان • ثانياً بمقولة الجنس البعيد على النوع كقولك
الانسان جوهر ثالثاً بمقولة الفصل القريب على النوع
كقولك الانسان ناطق رابعاً بمقولة الفصل البعيد على
النوع كقولنا الانسان حساساً

النوع الثاني اذ يكون المحمول شيئاً واحداً مع الموضوع
ومساوياً له بالانعكاس ويكون على ضربين • اولهما اذا
كان المحمول واحداً مع الموضوع بالذات دون المعنى كقولك
عدل الله هو رحمته ورحمته هي عدله فان الرحمة والعدل
شي واحد بالذات لا بالمعنى ثانيهما اذا كان المحمول واحداً
مع الموضوع بالذات والمعنى كقولك الانسان حيوان

ناطق

ناطق والرحمة الالهية هى مبدا الغفران والسيف حسام
وما شطط ذلك و و و و و و النوع الثالث اذ يكون المحمول
لازماله ومساويا له بالانعكاس ويكون ايضا على ضربين.
اولهما يحمل الخصاة على الموضوع من حيث هو هكذا كقولنا الخاصة
الانسان ضاحك اى من حيث هو انسان والضاحك هو انسان.
او يحمل خاصتين معًا على الموضوع كقولك العدد اما
زوج اما فرد. ثانيهما يحمل ما هو مرتبط بالموضوع ضرورة
كقولك تولد واحد هو فساد الاخر وفساد الواحد
هو تولد الاخر و و و و و و النوع الثالث اذ يكون المحمول
علة للموضوع ومساويا له بالانعكاس ويكون على ضربين
ايضًا. اولهما يحمل المعلول على العلة كقولنا المسيح هو
خلاصنا اى علة خلاصنا. ثانيها يحمل العلة على
المعلول كقولنا خلاصنا هو المسيح لانه لما كان المسيح
علة خلاصنا فكان خلاصنا معلولا له ومنه كقولك
الله هو نجاتنا هو الله و و و و و و نقول ثانيا اما ماليس ونجاتنا
بضرورى الصدق والكذب هو النوع الثالث من انواع صدق
القول المقدم تحديرها فهذا انما يكون بين الموضوع والمحمول
الذين لا يداخل احدهما حقيقة الاخر ويكون بثلاثة
اضرب. اولا يحمل ما يمكن ان يكون غالبا كقولك الاباء
تحب ابناهم. ثانيا يحمل ما يمكن وقوعه نادرا كقولك
هذا انسان ذو رأسين. ثالثا يحمل شى وهمى مرتاب به

كقولك الاعب بالزار مظفر فهذه انواع صدق القول وضروب كل نوع منها ۝ ۝ ۝ نقول ثالثاً اما كذب القول فصنفان ممتنع الصدق وممكن الصدق فالاول يكون بضربين اولاً ممتنع الصدق مطلقاً كقولنا الحجر حساس ۝ ثانياً ممتنع الصدق بمعنى غير مستطاع عند الخلايق وعند الله مستطاع كقولنا البكر ولدت والشمس وقفت والنار عدمت الاحراق والاعراض قامت بذاتها ۝ والثاني اى الكذب الممكن الصدق يكون على ضربين ايضاً اولاً اما يكون ممكن الصدق على الاطلاق وهذا يكون فيما ليس بكاين وممكن ان يكون كقيامة الميت بالنسبة الى قدرة الله ثانياً اما يكون ممكن الصدق بالاتفاق وهذا يكون في الكاين الذى من شانه ممكن الا يكون كعلم زيد فالاول ممكن على الاطلاق بالنسبة الى قدرة الله والثاني اتفاقي ۝ ۝

# الباب السابع

## في تقسيم القضية وفيه فصلان

# الفصل الاول

## في تقسيم القضية اولاً الى بسيطة ومولفة

انه لما كان للقضية اقسام اولية واقسام ثانية فافترضنا لها تقسيمان فبالتقسيم الاول تقسم الى اقسام اولية وبالثانية تقسم الى اقسام ثانية وذلك لان القضية تقسم

اولاً

اولا الى بسيطة والى مولفة كما جاء من الفيلسوف في
الفصل الخامس من كتاب القضية وكل منها ينقسم الى
اقسام كما سياتي فاقسام الاقسام هي اقسام القضية
نفسها ولكنها ليست اقساما اولية بل اقسام ثانية
لانها انما تنقسم اليها القضية ثانيا وبواسطة البسيطة
والمركبة • وانما انقسمت القضية الى هذين القسمين
لا غير وذلك لان القضية اما تشتمل على الموضوع
ومحمول فقط او على الكثر من ذلك فان كان الاول فالقضية
حينئذ بسيطة كقولك الانسان حيوان لاشتمالها على
قول واحد بسيط والمراد بالقول البسيط هو ما لا ينحل
الى قضايا بل يشتمل على رابطة واحدة • وان كان الثاني
اي ان كان القضية تشتمل على اكثر من موضوع ومحمول
فعلا كان او قوة فهي مولفة لاشتمالها على قولين
بسيطين ينحلان الى قضيتين تحويان علاقتين وهو اعني
المولفة نوعان مولفة ظاهرا اي فعلا ومولفة تقديرا
اي قوة وباوضح عبارة نقول اما ان يكون التاليف فيها
واضحا او غير واضح • فان كان واضحا فتسمى مقترنة • واضحتها وان كان غير
لاقترانها بقضيتين فيها • واضحا او غير واضح . فان كان
واضحا فتسمى الواجب تفسيرها لان تاليفها لا يتضح من اول
نظر الا بهامر فيحتاج الى شرح وتفسير فتفسر بقضيتين
ظاهرتين وتشرح بهما ولذلك تدعى الواجب تفسيرها

كما ذكرنا. اما القضيتان اللتان تنقسمان وتشرح يدعيان شار
حتي مفسرتين وكل منهما اى ام من نوعى المولفة يكون على
انحاء مختلفة لان القسم الاول منها يكون على خمسة انواع
والثانى يكون بخمسة انواع ايضًا سياتى تفصيلها ٠

اما انواع القسم الاول فهى هذه اما عطفية اما استدراكية
اما سببية اما شرطية والشرطية اما متصلة اما
منفصلة فالعطفية هى ما كانت مولفة من قضيتين ساذجتين
بتوسطها حرف عطف سواء كان التاليف فيها بالقوة كقولك
بطرس وبولس يكتبان وارسطو كان خطيبًا وحكيمًا او كان
بالفعل كقولك بطرس يكتب وبولس يكتب وارسطو كان
كان خطيبًا وارسطو كان حكيمًا. الاستدراكية هى
ما كانت مولفة من قضيتين بتوسطها حرف استدراك
كقولك ولو ان زكى العقل لا يدرس كثيرًا ولكنه يحصل
معلمًا وكقولك قام بطرس لكن بولس جالس. الشرطية
هى ما كانت مبنية على لزوم شى لشى او رفع عن ثبوت
الشرط والاول كقولك ان كان الدخان مرتفعًا فالنار موجودة
والثانى كقولك ان مات زيد بارًا فلم يهلك. وهى اما
متصلة ان كان ما بينها وبين متبوعها نسبة الاتصال
اى نسبة الاتصال الى نسبة المتابعة واللزوم كقولك
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اما منفصلة
ان كان فيما بين جزيها نسبة الانفصال اى نسبة العناد
والمباينة

والمباينة وقد يتوسط بين جزئيها حرف تفصيل تقسيم
كقولك العدد اما زوج اما فرد وزيد اما راقد واما مستيقظ
ثم المتصلة قسمان اما لزومية ان كان الحكم فيها بصدق
التالي مستلزمًا من تقدير صدق المقدم لعلاقة موجبة
ذلك كقولنا كلما كان الانسان حيوانًا نحو حساسا اما اتفاقية
ان كانت بخلاف ذلك اعني ان كان صدقها لا لعلاقة توجب
ذلك بل بمجرد صدق الجزئين على سبيل الاتفاق كقولنا كل
ما كان الانسان حيوانًا ناطقًا فالفرس حيوان صاهل او
والمنفصلة اما غير حقيقية اما حقيقية · فالغير
حقيقية هي التي يكون الحكم فيها بغير تنافي بين جزئيها
اي لا ينافيان بعضهما نحو ان الانسان اما ناطق اما ضاحك
وهذه لا عبرة لها في العلوم والحقيقية هي التي يحكم فيها
بالتنافي بين جزئيها صدقًا وكذبًا نحو العدد اما زوج
اما فرد وهي على ثلثة اقسام اما مانعة الجمع والخلو
معًا كما مثلنا في العدد وكقولك الحيوان اما ناطق اما غير
ناطق · اما مانعة الجمع فقط دون الخلو كقولك اما ان
يكون هذا الشي حيوانًا ام شجرًا · اما مانعة الخلو فقط
دون الجمع كقولنا زيد اما ان يكون في البحر اما ان لا يغرق
فهذه هي اقسام القضية البسيطة والمؤلفة على
حسب الطريقة الدارجة بين عامة الفلاسفة · اما
فلاسفة العرب فخصوها بالحملية والشرطية · والشرطية

الى المتصلة واقسامها والى المنفصلة واقسامها وقالوا فى
تعريف كل من القسمين ان المحكوم به وعليه فى القضية ان
كانا مفردين سميت حملية والا فشرطية اما العنادى
فقال فى بيان اقسامها ان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة
الحكمية او انتزاعها فان كانت النسبة بثبوت مفهوم لمفهوم
فالقضية القايلة بايقاعها او سلبها حملية وان كانت بثبوت
مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر او بثبوت مباينة مفهوم عن
اخر فالقضية القايلة او انتزعها شرطية وعلى موجب هذا
التقسيم فتكون اصناف القول المولفة منه القضايا ثلثة حملى
وشرطى متصل وشرطى منفصل ﻫ ﻫ ﻫ ﻫ ﻫ ﻫ ﻫ ﻫ

## الفصل الثانى

فى تقسيم مطلق القضية ثانيا الى ما تقسم اليه بحسب
موادها وصورها وكيفيتها وخواصها ووجودها وامكانها
وامتناعها وعدولها وتحصيلها وغير ذلك ﻫ

القضية سواء كانت بسيطة ومولفة حملية او شرطية
اما ضرورية او ممكنة او ممتنعة اما موجبة وسالبة اما
صادقة او كاذبة اما معدولة او محصلة اما محصورة او مهملة
والمحصورة اما كلية او جزئية واما مطلقة او موجبة فنظرا
الى هذه الاحوال والتصورات تقسم القضية على الاطلاق
اولا بحسب المادة القريبة اى الحدود الى بسيطة والى
مولفة

مولفة فالبسيطة تقسم ثانياً الى مركبة من كلمة وثنائية وثلثية.
فالاولى متى كانت متضمنة فعلاً ينوب مناب الموضوع والمحمول
والرابطة كقولك اتفلسف. الثانية هي ماكان محمولها كلمة
اى فعلاً او لفظاً مشتقاً كقولك بطرس يتفلسف او بطرس المتفلسف
الثلاثية هي ما صرح فيها بلفظ الموضوع والمحمول والرابطة
كقولك هو متفلسف والمولفة تقسم ايضاً ثانياً الى الاقسام
العشرة المقدم شرحها فى الفصل السابق. ثانياً تقسم القضية
بتصور مادتها البعيدة الى ضرورية وممكنة وممتنعة فمن
ثم كانت الجهات ثلث هو بحسب حالات مواد القضية
الثلث. ثالثاً تقسم القضية بحسب الصورة التى هي الكيفية
الذاتية لها الى موجبة والى سالبة. رابعاً تقسم القضية
بحسب خواصها التى هي كيفية عرضية لها الى صادقة
والى كاذبة خامساً وبتصور الكمية تقسم الى كلية وجزئية
ومهملة ومخصوصة سادساً تقسم القضية نظراً الى
الزمان الى ماضية كنصر والى حاضرة كنصره والى مستقبلة
كسوف ينصر. تقسم سابعاً واخيراً بتصور الصناعة
الى حملية وكل من الحملية وغيرها اما معدولة اما وغير حملية
محصلة واما مطلقة واما موجهة واما مقيدة

فهذه اقسام القضية فلناخذن بشرح ذلك فى الابواب
التالية موخرين الكلام فى الشرطيات الى حين الفراغ
من بيان احكام الحمليات

الحمليات

# الباب الثامن

## في القضية الحملية وهو سبعة فصول

اعلم ان احكام القضية الحملية كثيرة فاقالت منا الكثار تعداد الابواب بهذا المختصر فنحصر جميع احكام القضية المذكورة نظرًا الى حالها المطلق بهذا الباب وما امكن الاهتدا الى معرفته من احكام الحمليات مما سبق شرحه فلا نعيده هنا للاختصار بل نشير اليه اشارة جزئية

# الفصل الاول

## في الاجزا التي تقوم منها القضايا الحملية

القضية الحملية انما تتم بثلثة امور الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان علقت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان ما لولاها لما كان الانسان موضوعًا والحيوان محمولًا وقد وضع لهذه النسبة لفظ يدل عليها ودعي رابطة كما صرحنا فيما تقدم والقضية باعتبار الرابطة تكون اما ثنائية اما ثلاثية لانها ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية وان حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية

واعلم انه قد يستغنى عن افراد لفظ هو للدلالة على النسبة المذكورة في بعض القضايا وذلك حينما يكون المحمول كلمة

مثل

١٥٧

مثل قولك بطرس يضرب او اسماً مشتقاً مثل الضارب
والابيض فى قولك زيد الضارب والحايط الابيض وذلك
لان تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود
لموضوع كذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض ايدل
على الضرب والبياض الموضوع له ولقد تتركب القضية
الحملية من لفظة واحدة وتسمى قضية مركبة من كلمة
واحدة وهى التى اقتصر فيها على لفظ الكلمة فقط واقيمة
بدلاً عن الموضوع والمحمول والرابطة كقولك اتكلم.
كما سيق تقرير ذلك وتقدم تقرير تسمية الاجزاء المذكو رة

# الفصل الثانى

## فى القضايا الموجبة والسالبة من الحمليات

القضية الحملية اما موجبة او سالبة وذلك لانه
اما ان يكون الحكم فى القضية بايقاع النسبة الحكمية
او بانتزاعها اى اما ان تكون النسبة الكاينة بين
الموضوع والمحمول نسبة بها يصح ان يقال الموضوع
محمول اما نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول
فان كان الاول فالقضية موجبة كقولنا الانسان
حيوان فان الحكم فيها هو باتحاد المحمول بالموضوع
وان كان الثانى فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس
بحجر فان الحكم فيها بانتزاع النسبة الحكمية اى

الى سلب المحمول عن الموضوع ~~و~~
واعلم ان كل قضية موجبة يجب ان يكون فيها ايقاع
النسبة اى يلزم محمول كل قضية موجبة ان يناسب
الموضوع والا فتكون القضية كاذبة كقولك الجماد حى
ولقد تكون القضية الموجبة مناسبة متى كان المحمول
مناسبًا للموضوع ولو لم يكن من ذات الموضوع كقولك
الابيض حلو بالنسبة الى السكر وايقاع النسبة بين
الموضوع والمحمول تكون بحسب انواع ضرورية صدق
القول اى صدق المحمول على الموضوع كما مرّ تقدير ذلك
فى الباب السادس ~~و~~

# الفصل الثالث

## فى القضايا الصادقة والكاذبة من الحمليات

القضية الحملية اما صادقة اما كاذبة وذلك لأن الحكم فيها
على الشى اما يكون كما هو او بخلاف ما هو فان كان الاول
فهى صادقة نحو الانسان حيوان ناطق وليس هو بحيوان
صاهل وان كان الثانى فهى كاذبة كقولك الانسان حيوان
صاهل وليس هو بحيوان ناطق واختصارًا نقول انه متى
وافق الحكم الموضوع الخارج عن العقل فالقضية صادقة
وان لم يوافقه فهى كاذبة كما مثلنا ~~و~~

# الفصل الرابع

فى

## في القضايا المحصلة والمعدولة من الحمليات

القضية الحملية اما معدولة واما محصلة. فالمعدولة
هي ما كانت فيها ادات السلب معدولة عن صدر الرابطة
مثال قولك زيد هو لا بصير او غير بصير وتدعى الغير
الوجودية ايضًا وذلك لانه لا بد من ان يكون احد اجزايها
غير وجودي او كليهما وتدعى المتغيرة ايضًا وذلك لانه
بدخول الرابطة على حرف السلب تتغير معنى القضية
كما نقدر ومن ثم يكون حرف السلب فيها دايمًا اما جزءًا من
الموضوع او من المحمول او من كليهما. فالاول كقولك اللاحي
جماد. والثاني كقولك زيد غير بصير. والثالث كقولك
الغير حي غير نام هي اما موجبة اما سالبة. فالمعدولة
الموجبة هي ما كانت فيها الرابطة داخلة على حرف
السلب كما مثلنا بقولنا زيد هو لا بصير او غير بصير
لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف النفي
السلب جزءًا من المحمول فصار حرف لا او غير مع ما بعدهما
شيأً واحدًا محمولًا على الموضوع بالايجاب والاثبات.
وقل هكذا فيما اذا كان حرف السلب جزءًا من الموضوع اي
واقعًا في جانب الموضوع والرابطة داخلة عليه.
والمعدولة السالبة هي ما كان فيها حرف السلب
داخلًا على الرابطة كقولك زيد ليس هو غير بصير
كما ان الموجبة المعدولة اما معدولة الموضوع وذلك

متى حكم فيها بامر وجودى على الموضوع عدمى كما فى
المثال الاول واما معدولة المحمول وذلك متى كان الحكم
فيها بمحمول عدمى على موضوع وجودى كما فى المثال الثاني
واما معدولة الطرفين وذلك متى حكم فيها بامر عدمى على
امر عدمى كما فى المثال الثالث • والسالبة المعدولة ايضًا اما
معدولة الموضوع كقولنا اللاحى ليس هو بنام او معدولة
المحمول كقولنا زيد ليس هو غير بصير او معدولة الطرفين
نحو الانسان ليس هو لاحيوان اى ماكان غير انسان ليس
هو غير انسان حيوان بل حيوان ولكن مطلق العدول لا ينفهم
غالبًا الا فى جانب المحمول واما المحصلة وتدعى
الموجودية ايضا هى ماكان الحكم فيها بامر وجودى على امرٍ
وجودى اى هو ماكان موضوعها ومحمولها امرينا وجوديًا
كقولنا زيد كاتب وهى اما موجبة كما مثلنا واما سالبة بشرط
ان يكون حرف السلب داخلاً على الرابطة ليرفعها ويسلبها
كقولنا زيد ليس هو كاتبًا اما اذا دخلت الرابطة عليه فلا تكون
سالبة بل معدولة ومتغيرة كما سبق التمثيل واسم المحصلة
يطلق على الموجبة وعليها وتميت ذلك لان حرف السلب
اذا لم يكن جزءًا من طرفيها كالمعدولة فكل من الطرفين يكون
وجوديًا محصلاً الا ان اسم التحصيل اخص بالموجبة
بنوع احق كما نبهنا واما السالبة فتسمى سالبة بسيطة
والمراد بالقضية البسيطة فى الكمليات هنا هى التى
حقيقتها

حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط لان قولنا مثلاً كل انسان
حيوان فمعناه بالضرورة ليس الا ايجاب الحيوانية للانسان
وقولنا لا شي من الانسان بحجر فان حقيقته ليست الا سلب
الحجرية عن الانسان ومن ثم كان مفهوم المركبة هنا هي التي
حقيقتها ملتئمة من ايجاب وسلب كقولنا كل انسان ومن ثم
كان مفهوم ضاحك لا دائما فان معناه ايجاب الضحك قوة
للانسان وسلبه عنه بالفعل غير ان التعليل الاحق لتسميتها
بسيطة هنا لان البسيط ما لا يكون له جزء وحرف السلب
وان كان موجودا فيها الا انه ليس هو جزءا من طرفيها كالمعد ولة
فمن ثم كانت بسيطة بنسبتها الى المعدولة وو

# الفصل الخامس

## في الفرق ما بين العدول والسلب

لقد وفينا ببيان العدول والتحصيل واوضحنا علة تسمية
كل من النوعين في الفصل السابق فهات نوضح بهذا الفصل
الفرق الكاين بين العدول والسلب نظرا الى المعنى فنقول
ان ذلك قايم بامرين اولها ان السلب اعم من العدول وذلك
ان القضية السالبة البسيطة تصدق على الموجود و
المعدوم واما الموجبة المعدولة فلا تصدق الا على
الموجود لانه مثلا يصدق سلب البسيط في قولنا شريك
الباري ليس بصيرا والملاك الفاني ليس سميعا ولا

ولا يصدق ايجاب المعدولة فى قولنا الاله الثانى غير بصير
والملاك الفانى غير بصير سميع • اما سلب صدق السالبة
فى الامرين فهو لان السالبة البسيطة حكمها السلب
والسلب يصدق عند وجود الموضوع وعند عدمه لانه
يصح عن كل موجود ومعدوم ومن ثم اذا ما كان معدومًا
وسلبت عنه صفة ما صح ذلك لان ما ليس موجودًا
يصح سلب جميع الاشيا عنه كما مثلنا واما السبب
فى ان الموجبة المعدولة لا تصدق الا على الموجود فذلك
فذلك لانه من حيث ان حكمها الاثبات وهو اثبات محمول
لموضوعها والاثبات من شانه ان يقتضي وجود الموضوع
ضرورة فلهذا لا تصدق الا اذا كان الموضوع موجودا ولهذا
كان قولنا فى المعدولة الموجبة الاله الثانى غير بصير والملاك
الفانى هو غير سميع ولا فهيم ليس بصادق لان هذا حكم
بايجاب غير البصيرة والسمعية والفهمية لشريك البارى
والملاك الفانى وما هو معدوم الوجود لا يتصور اثبات
امر له وان كان ذلك الامر عدميًا • فصح اذًا ان قولنا
فى السلب شريك البارى ليس بصيرًا صادق واما قولنا
فى الموجبة المعدولة شريك البارى غير بصير كاذب
وما ذاك الا لانه معنى الاول سلب البصير عن شريك البارى
ولما كان عال الوجود صدق سلب كل مفهوم عنه • ومعنى
الثانى ان عدم البصر ثابت لشريك البارى فلا بد ان

يكون

او عال الوجود

يكون موجودًا فى نفسه حتى يمكن ثبوت شى له وهو ممتنع
الوجود وبالتالى علم ان السالبة البسيطة اعم من
المعدولة الموجبة لانه متى صدقت الموجبة المعدولة
صدقت السالبة البسيطة ولا ينعكس وهذا العموم
وعدم الانعكاس فانما يكون اذا لم يكن الموضوع محقق
الوجود فى الخارج اومقدر الوجود فى الخارج واما اذا كان
موجودًا فطلاهما متلازمان اى متساويان فى الانعكاس
بمعنى انه تصدق احداهما على كلما تصدق عليه الاخرى
ايجابًا او سلبًا وذلك لان زيدًا الموجود اذا سلب عنه
البصر ثبت له الابصر وبالعكس ثانيهما اى الفرق الثانى
من حيث المعنى ايضًا بين السلب والعدول هو ان السلب
بنزع الشى كليًا اى يرفع المحمول عن الموضوع بتة
من غير ان يوجب له وحده او مع غيره ولذلك اذا قيل
سلبًا زيد ليس بكاتب كان معنى ذلك نزع الكتابة وسلبها
عن زيد قطعًا اما العدول فيحتمل الامرين اى نزع
المحمول وعدم نزعه بل اثبات شى اخر سواه معه حسب
نية المتكلم ومن هذا القبيل فقولنا عدولًا زيد غير كاتب
يحتمل ان يكون معناه سلب الكتابة عن زيد ويحتمل
ان يكون المراد لا سلبها عنه بل اثبات امرٍ اخر غير
الكتابة له لان اذا كان قارئًا ولا تبًا معًا يجوز ان يقال
عنه انه غير كاتب بمعنى انه قارئ والقارئ غير كاتب

ويحتمل ان يكون المراد اثبات الامرين كليهما له واجتماعهما فيه
كما اذا قلنا النفس الناطقة هي في غير الراس كان المراد بذلك
لا سلب وجودها من الراس بل اثبات وجودها فيه وفي عضو
اخر غيره من اعضا البدن غير الراس ايضاً كالقلب وغيره
ومن هذا التقرير ينتج من العدول لا السلب يصح في مثل هذه
القضايا لانه يصدق القول عدولاً لان السيد المسيح يوجد
في مكان اخر غير السما لانه موجود في الارض بواسطة القربان
المقدس وهي غير السما ولا يصدق القول سلبياً لانه لا يوجد
في السما لان هذا القال السلبي ينزع عنه الحضور في
السما قطعاً ونظير ذلك اذا قلنا عن الباري انه يوجد في
غير الارض كان قولنا صادقاً من حيث انه يوجد في السما
وهي غير الارض وان قلنا سلبياً انه ليس في الارض فنكفر به
وننكر كونه في الارض وهكذا لا يصح سلب النفس عن احد
اعضا البدن كقولنا انها ليست في الراس وبخلاف ذلك
يصح العدول كما تقدم التمثيل

فهذا هو بيان الفرق المعنوي بين السلب والعدول وقد
يوجد فرق اخر لفظي اعني نظراً الى اللفظ فيما اذا كانت
القضية ثلثية وثانية لانه ح توجد بعض اختلافات
لفظية عدلنا عنها خوف الاطالة

## الفصل السادس

في

## في ذكر القضية الشخصية والمحصورة والمهملة من الحمليات

قد قررنا في الباب الرابع من هذه المقالة ان القضية باعتبار
موضوعها تكون اما شخصية اما مهملة اما محصورة كلية كانت
او جزئية واوردنا امثلة ذلك ايجابًا وسلبًا
فهذه هي اقسام القضية الحملية الثلثة باعتبار موضوعها
واما وجه تسميتها. فاولًا القضية الواقعة بالتقسيم اولًا تدعى
شخصية لان موضوعها شخص معين مخصوص تسمية
للقضية باسم الموضوع. ثانيًا والقضية المحصورة فالقسم
الاول منها يدعى كلية مسورة اما كونها كلية فلان
موضوعها مبين كمية الافراد الكلية كما مرّ واما انها
مسورة فلاشتمالها على اللفظ الدال على كمية الافراد
المدعو سورًا نقلًا عن سور البلد من حيث انه
يحصر كمية الافراد ويحيط بها كما يحصر السور البلد
ومن ثم دعيت محصورة والقسم الثاني من قسمي القضية
المحصورة تدعى جزئية مسورة اما انها جزئية فلان
موضوعها مبين كمية الافراد البعضية لان الحكم بها على
بعض الافراد واما انها مسورة او محصورة فلما مرّ اي
لاشتمالها على السور وهو لفظ بعض الحاصر كمية
افرادها ومن هنا اعلم ان السور في الحملية للايجاب
الكلي هو لفظ كل وللايجاب الجزئي هو لفظ بعض
وواحد. وللسلب الكلي لا شيء ولا واحد وللسلب

الجزئ ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل انسان كاتب وليس بعض الانسان كاتباً وبعض الانسان ليس بكاتب • والفرق بين ليس بعض وبعض ليس فهو ان ليس بعض قد يذكر للسلب الكلى لان بعضا غير معين يشبه النكرة الواقعة فى سياق النفى وكان النكرة الواقعة فى سياق النفى تفيد العموم • هكذا يحتمل ان يفهم منه السلب فى اى بعض كان وهذا هو السلب الكلى بخلاف بعض ليس بان البعض هنا ها وان كان غير معين الا انه ليس واقعاً فى سياق النفى نمنا ثم لا يفيد العموم وقد يفهم منه الايجاب ايضاً حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بانسان اريد به اثبات الانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه وهذا لا يمكن فهمه فى ليس بعض اذ لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع

ثالثاً والقسم الاخير من القضية الحملية تسمى مهملة لاهمال بيان كمية الافراد بها • واعلم ان القضية المهملة هى فى قوة الجزئية بمعنى انها متلازمتان فالمهملة تستلزم صدق الجزئية والجزئية تستلزم صدق المهملة لانه متى صدقت المهملة صدقت الجزئية وبالعكس اى متى صدقت الجزئية صدقت المهملة فاولاً متى صدقت المهملة صدقت الجزئية لانه متى صدقت قولنا الانسان

مايت

مايث صدق بعض الانسان مايث لان الحكم على افراد
الموضوع ومتى صدق الحكم على افراده فاما ان يصدق
ذلك على جميع الافراد وهاو على بعضها وعلى كلا
التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئى
ثانياً متى صدقت الجزئية صدقت المهملة لانه متى
صدق الحكم على بعض الافراد صدق على الافراد مطلقاً
وهذا هو المهمل غير ان هذا الحكم للمهملة اى انها
فى قوة الجزئية انما يكون لها حينما تكون فى القياس
بمادة ممكنة واما اذا كانت فى القياس بمادة ضرورية
او ممتنعة فتكون بقوة الكلية فلذلك لا فرق فى هذه
القضية وهى قولنا الانسان حيوان على هذه القضية
الاخرى وهى قولنا كل انسان حيوان اما هذه القضية
الانسان بار فتعادل هذه القضية وهى بعض الانسان
بار

تنبيه

اعلم انه قد يوجد للمهملة قسم اخر وهو قسم المهملة
وسمى قضية طبيعية وهى التى يكون الحكم بها على
طبيعة الموضوع نفسها فاذا لم تصلح ان تصدق كلية
او جزئية سميت طبيعية وذلك لان الحكم بها على
نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع
وامثالهما من قولنا والناطق فصل والضاحك خاصة
والماشى عرض عام فان الحكم بالجنسية والنوعية

ليس على ما صدق الحيوان والانسان من الافراد بل على
نفس طبيعتها وبهذا تختلف عن المهملة التى انما يكون
الحكم بها على افراد الموضوع غير انه اهمل بها بيان كمية الافراد
لا قولنا الانسان كاتب يصدق الحكم به بالكتابة على ما
صدق عليه الانسان كليا او بعضا والقضية المذكورة لا
عبرة لها فى العلوم لان الحكم بها لا على الافراد بل على
الطبيعة والطبيعة غير الافراد ولذلك لا تستعمل
فى القياس لانه لا يقال الانسان نوع وزيد انسان فزيد نوع
لانه ينتج نتجا فاسدا

## الفصل السابع

في القضايا المطلقة والموجهة من الحمليات

القضية الحملية اما مطلقة او اما موجهة. فالمطلقة هى
قول يدل على اتحاد المحمول بالموضوع او على انفصاله
مطلقا او هى القضية التى لا تورد فيها جهة من جهات
الحكم الثالث وهى ضرورة الحكم او امكانه او امتناعه
بل تتضح حالتها بدون شى من ذلك كقولك الانسان
حيوان والانسان كاتب الانسان حجر والموجهة وتدعى
الحالية ايضا هى ما يورد فيها جهة من الجهات المذكورة
او هى قول يدل على حالة اتحاد المحمول بالموضوع او
انفصاله وهى ثلثة انواع بحسب انواع المادة اما ضرورية
كقولنا بالضرورة الانسان حيوان واما ممكنة كقولنا
ممكن

ممكن ان يكون الانسان كاتباً واما ممتنعة كقولنا ممتنع
ان يكون الانسان فرساً وانما كانت المواد ثلثة لا اكثر
ولا اقل فلذلك لان كل محمول ينسب الى الموضوع بالايجاب
فاما ان يكون الحال بينهما فى الوجود ان يكون ذلك
الايجاب دايم الصدق ابدا لا محالة كحال الحيوان بالقياس
الى الانسان فتدعى واجبة او دايم الكذب كحال الحجر
بالنسبة الى الانسان فتدعى ممتنعة او لا دايم الصدق
ولا دايم الكذب كحال الكتابة بالنسبة الى الانسان فتسمى
ممكنة وهذه الحال لا تختلف فى الايجاب والسلب فان
القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب
احد الامور المذكورة فاذاً جميع مواد القضايا هى هذه
مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة فالواجبة
تجعل القضية كلية موجبة ضرورة والممتنعة
تجعل القضية كلية سالبة ممتنعة كما يبان فى
مثاليهما الموردين والممكنة تجعل القضية جزئية
موجبة سالبة كقولك يمكن ان يكون الانسان كاتباً
او ليس كاتب والفرق بين الجهة والمادة فالجهة لفظة
مصرح بها زايدة على الموضوع والمحمول والرابطة
للدلالة على احد المعانى الثلثة سواءً كانت دلالتها
صادقة ام كاذبة مثل قولك يجب ان يكون الانسان
حجرا وباعتبار ذكرها مع التصريح بالرابطة تدعى

القضية رباعية واما المادة فهي حالة القضية في ذاتها غير
مصرح بها واعلم ان صدق القضية الموجهة
وكذبها متوقف على معرفة القضية المطلقة فتصدق في ذات
الجهة الواجبة اذا كانت المطلقة ضرورية كقولنا بالضرورة
الانسان حيوان وتكذب ان كانت ممكنة او ممتنعة كقولنا بالضرورة
الانسان كاتب او صاهل واما ذات الجهة الممتنعة فتصدق
ان كانت مادة المطلقة ممتنعة كقولك ممتنع ان يكون
الانسان حجرا وتكذب اذا كانت مادة المطلقة ضرورية
او ممكنة كقولنا ممتنع ان يكون بطرس حيوانا او كاتبا
واما ذات الجهة الممكنة تصدق اذا لم تكن مادة المطلقة ممتنعة
كقولنا ممكن ان يكون الانسان ابيض وتكذب ان كانت مادة
المطلقة ممتنعة كقولنا ممكن ان يكون الانسان فرسا

# الباب التاسع

## في حقيقة القضايا المولفة بوجه الاجمال

اذ قد انهينا الكلام في القضية الحملية البسيطة بحسب
اقسامها واحكامها فهات نتكلم بالقضايا الشرطية وغيرها
من المولفات فنقول ان القضية المولفة
هي ما كانت مشتملة على اقوال بسيطة تنحل الى قضايا كما
اشرنا الى ذلك في الفصل الاول من الباب السابع وبهذا
تتميز القضية المولفة سواء كانت الشرطية ام غيرها

من

من الحملية لا تاليف الحمليات انما هو من المفردات او مما هو فى
حكم المفردات اى مما هو فى قوة المفرد كالمركب الذى
لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن ان يقوم
المفرد مقامه مثل قولنا الحيوان الناطق المايت ينتقل
من مكان الى مكان بنقل قدم ووضع اخرى لان الانسان
فى قولنا الانسان يمشى يقوم مقام الحيوان الناطق المايت
ويمشى يقوم مقام الباقى اما تاليف المولفات فهو من الاقوال
المولفة تاليف القضايا لان كل قضية مولفة تشتمل على
قضيتين حمليتين اما فى الشرطية فمثل قولك الشمس
طالعة والنهار موجود وفى المنفصلة العدد زوج او فرد
١٢١٨ وقس عليها فى الباقى غير انه اقترن بكل قضية من ذلك ما
اخرجها عن كونها قضية وهياها لان تكون جزء قضية
مقتضيًا اتصال الاخرى بها لتمام معناها فى الصدق والكذب
فالمقترن بالشرطية المتصلة حرف الشرط والجزا وهى
ان بإحدى القضيتين والفا بالاخرى وفى المنفصلة لفظة
اما المكررة بالطرفين الدالة على الانفصال والعناد فيهما.
وفى العطفية حرف الواو المتوسط بين القضيتين الحمليتين
وقس على ما ذكرناه كل القضايا المولفة وها نحن ناخذ
بالتكلم عن جميع ذلك ببابين احدهما هذا الباب واما فى
الباب الذى يليه فنتكلم فى انواع القضايا الواجب
تفسيرها لزيادة الايضاح ونتكلم بذلك حسب تقسيمه

عامة الفلاسفة ولذلك نفصل هذا الباب بستة فصول

# الفصل الاول

## فى القضية الشرطية

القضية الشرطية هى ما كانت اطرافها مقترنة بحرف الشرط والجزا وتقدم انها مبنية على لزوم شى لشى اى لزوم المشروط للشرط اورفعه عنه عند ثبوت الشرط كقولنا ان كان الدخان مرتفعًا فالنار موجودة وان مات زيد بارًا فلن يهلك والجزء الاول من القضية الشرطية كيفما كانت يسمى مقدمًا لتقدمه فى الذكر والجزء الثانى يسمى تاليًا لتلوه اياه وذلك من التلو وهو التبع لكونه تابعًا وهذه القضية الشرطية قسمان لانه اما ان يكون الحكم فيها بصدق التالى مستلزمًا من تقدير صدق المقدم لعلاقة موجبة ذلك اولا يكون كذلك او لمجرد الاتفاق فان كان الاول فالقضية الشرطية لزومية وان كان الثانى فهى اتفاقية فالاولى اى اللزومية هى كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اما انها شرطية فلما مر واما انها لزومية فلان الحكم فيها بصدق المقدم التالى الذى هو النهار موجود مستلزم من تقدير صدق المقدم الذى هو الشمس طالعة وذلك لعلاقة موجبة ذلك والمراد بالعلاقة ما به يقع بين المقدم والتالى ملازمة. وهى كالعلية والمعلولية

والتضايف

والنصايف • فالعلية هي يكون بها المقدم علة التالي كما هي
في المثال المتقدم فان طلوع الشمس علة لوجود النهار
والمعلولية هي التي بها يكون المقدم معلولاً للتالي لايضا رقد
كقولك ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة فان الحكم
فيها بصدق التالي وهو الشمس طالعة مستلزم من
تقدير صدق المقدم وهو النهار موجود وذلك لعلاقة
موجبة ذلك بينهما وهي معلولية المقدم للتالي او كان
المقدم والتالي معلولي علة واحدة نحو قولك ان كان
النهار موجوداً فالعالم مضئ فان الحكم بصدق التالي
مستلزم من تقدير صدق المقدم وذلك لعلاقة موجبة
ذلك بينهما وهي معلولية الطرفين لعلة واحدة على
ان وجود النهار واضاءة العالم معلولا علة واحدة وهي
طلوع الشمس • واما التضايف فبان يكون المقدم
التالي متضايفين كقولك ان كان بطرس محباً لله فالله
محبوب منه فان الحكم فيها بصدق التالي وهو فالله
محبوب منه مستلزم من تقدير صدق المقدم وهو
بطرس محب الله وذلك لعلاقة موجبة ذلك لعلاقة
بينهما وهي التضايف حيث ان كلاً منهما مضاف الى الاخر ويد
فهذه هي اذاً القضية الاولى من قسمي القضية
الشرطية وهي اللزومية اما الثانية التي يكون
الحكم فيها بصدق التالي مستلزماً من تقدير صدق

المقدم لعلاقة بل لمجرد الاتفاق وهي الاتفاقية فتسميه
اللزومية المقدم تعريفها فهي كقولنا ان كان الانسان
ناطقاً فالحمار ناهق فانها قضية شرطية متصلة غير
انها اتفاقية وذلك لان الحكم فيها بصدق التالي ليس بمستلزم
من تقدير صدق المقدم لعلاقة موجبة ذلك بل لمجرد صدق الجزئين
على سبيل الاتفاق حيث انه لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناهقية الحمار يستلزم بها صدق المقدم صدق التالي
ماعدا توافق الطرفين في الصدق فمن ثم ليست هي
لزومية بل اتفاقية ومثل هذه لا فايدة فيها بالعلوم فان
الذهن اذا سبق فعلم وجود التالي فليس ينتقل اليه
عن وضع الاول بل اما بديهيًا او اما بنظر فهذه لا فايدة لوضع
المقدم في انتقال الذهن منه الى التالي لانه معلوم بدونه
والشرطية اما موجبة اما سالبة فالايجاب فيها هو
الدلالة على وجود لزوم التالي للمقدم واتصاله به ومتابعته
اياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
والسلب فيها هو رفع هذا اللزوم والاتصال والمتابعة
وذلك يكون بتقديم وضع اداة السلب في صدر المقدم
كقولنا ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود
فالحكم فيها بسلب اللزوم وجود الليل لطلوع الشمس
فمن ثم كانت سالبة حقاً حلا فاً للتي توضع فيها اداة
السلب في صدر التالي فقط او المقدم والتالي معاً فانها
في

في الحقيقة موجبة لا سالبة لانه لا يحكم فيها بسلب
اللزوم بل بلزوم السلب وذلك كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فليس الليل بموجود فان الحكم فيها انما هو بلزوم
سلب وجود الليل لطلوع الشمس لا بسلبه فمن ثم
هي موجبة لا سالبة • وهكذا اذا كان المقدم والتالي
سالبين فالقضية موجبة لا سالبة كقولك اذا لم تكن
الشمس طالعة فليس النهار موجودًا فقد حكمت بلزو م
عدم وجود النهار لعدم طلع الشمس فاذا لكي تكون
سالبة ان توضع اداة السلب في صدر المقدم فقط
كما قلنا ومثلنا واما ان وضعت في صدر المقدم والتالي
معًا او في صدر التالي فقط فهي موجبة لا سالبة ومن
هذا التقدير يُعلم ان السلب فيها ليس ان يكون المقدم او
التالي سالبين لانهما قد يكونان سالبين والقضية
موجبة بل سلبها قايم بما قررناه وقس عليها الاتفا قية
ايجابًا وسلبًا ﻭﻭ و و وه دو ﻭﻭ واعلم انه متى كان
المقدم في الشرطية ممتنعًا كان التالي فيها بقوة السلب
كقوله تعالى لابراهيم ان امكن احصار رمل البحر فليحصى
نسلك وقوله على لسان حزقيال نبيه ان امكن للزنجي
ان يغير جلده والنمر تبقيع جلده فامكنكم انتم الخ ﻭﻭ
ومن هذا الوجه حكمت الشرايع ان من طلب شرطًا ممتنعًا
فلا ربط عليه بل قوله سالب كقولك من يقول ملكتك

ابنتى ان لمست الشما بيدك . والشرطية اما صادقة اما كاذبة فتصدق اذا كان الشرط مستلزمًا للمشروط اى اذا كان المقدم مستلزمًا التالى العلاقة بينهما موجبة ذلك كما تقدم من الامثلة والا فتكذب كقولك ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود هذه اللزومية واما الاتفاقية فتصدق اذا كان الحكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم بمجرد صدقهما ان طابق الواقع كما سبق التمثيل والا فتكذب كقولك ان كان الانسان ناطقاً فالحمار صاهل لعدم صدق التالى على سبيل الاتفاق وو واعلم انه لا يشترط فى صدق الشرطية صدق اجزائها لانه يتفق ان يكون جزاها كاذبين وهى صادقة بل الشرط فيها صدق التالى على تقدير صدق المقدم ولذلك اذا قلنا ان كان الحجر حساسًا فهو حيوان فالقضية صادقة مع ان اجزاها كاذبة فصدقها لانه لا يصدق بهذا القول ان الحجر حيوان اعنى ثبوت الحيوانية له بل المراد به انه لقد كان حيوانًا لو كان حساسًا اى على تقدير لو كان حساسًا ولذلك يقال ان دلالة الشرطية قايمة على ارتباط المشروط بالشرط فقط اى على ارتباط التالى بالمقدم بحيث اذا وضع المقدم لزمه التالى كما فى المثال المذكور خلافاً للسببية كما سيجى وو ثم الشرطية اما واجبة وذلك اذا لزم من وجود الشرط اعنى متى لزم من وضع المقدم وثبوته وضع التالى ضرورة

وجود المشروط

ضرورة وذلك يكون متى كانت علاقة واجبة بين
المقدم والتالى كما سبقت امثلة ذلك. اما ممتنعة
وذلك يكون بامتناع وجود المشروط عند وجود
الشرط اعنى متى كان التالى منافيا للمقدم بالذات
كقولك ان وجد الاسد وجد ناطقا ان كان زيد انسانا
فهو فرسا فالقضية ممتنعة لامتناع نسبة المقدم
للتالى واما ممكنة وتكون كذلك متى امكن وجود ا
لمشروطا وعدم عند وجود الشرط كقولك ان كان
زيد مومنا فيصبر فى زمن المشقة لامكان صبره فى
زمن ورودها وامكان عدم ذلك لان الصبر واقع تحت
اختيار ارادته

# الفصل الثانى

## فى القضية المتصلة

القضية المتصلة هى ما كان بينها وبين متبوعها
اى ما بين مقدمها وتاليها نسبة الاتصال اعنى
نسبة المتابعة واللزوم كقولك كلما كان زيد انسانا
كان حيوانا. والمراد بنسبة المتابعة واللزوم هو كون
التالى تابع المقدم ولازم له متصل به فى جميع الازمان
وعلى كل الاوضاع اى الاحوال الممكنة الاجتماع مع
المقدم كما يتصور فى المثال المذكور والمعنى فيه ان
لزوم الحيوانية للانسان ثابتة فى جميع الازمنة وليس

ذلك فقط بل يراد مع ذلك ايضًا ان اللزومية المذكورة
متحققة على جميع الاحوال الممكن اجتماعها مع وضع
الانسانية لزيد مثال كونه قايمًا او قاعدًا مريضًا او متعافيًا
عالمًا او جاهلًا وغير ذلك مما لا يتناهى فهذه هي حقيقة
الاتصال واللزوم في المتصلة ❊ ❊ وقد يقال في
تعريفها بانها هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها
على تقدير صدق قضية اخرى فان حكم فيها بصدق
قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي متصلة
موجبة كما في المثال المتقدم لان الحكم فيها بوجود
حيوانية على تقدير كونه انسانًا واما ان حكم فيها بسلب
صدق قضية على تقدير صدق اخرى فهي متصلة سالبة
كقولنا ليس كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود
فان الحكم فيها بسلب وجود الليل على تقدير صدق
القضية الاخرى وهي الشمس طالعة وتعرف ايضًا
بانها ما اوجبت او سلبت حصول احدى القضيتين
عند الاخرى والاولى ان يقال ان هذا التعاريف الايجاب
والسلب فيها ❊ ❊ ❊ والمتصلة هي عين
القضية الشرطية تقسم اليها والى المنفصلة حسب
طريقة فلاسفة العرب كما نبهنا فيما تقدم وما فهمته
عن ذلك افهمه عن هذه ايضًا بلا خلف نظرًا الى
ذاتها وانقسامها وسلبها وايجابها ❊

غير

غير ان الذين ميزوها عن الشرطية السابقة ذكرها
لاحظوها مسورة دائما وذلك لان القضايا الشرطية
سواء كانت المتصلة او المنفصلة وغير ذلك من
المولفات بحسب اقسامها ينسب اليها ما ينسب
للقضية الحملية من التخصيص والحصر والاهمال كما
ستقرر ذلك بموضوع اخر فمن ثم كانت المتصلة
بحسب هذا التميز هي المسورة سواء كانت للسور
كليا كقولك في الايجاب كلما كان الانسان حيوانا فهو
حساس وفي السلب كلما كان الانسان حيوانا ليس
هو بحجر ام جزئيا كقولك ايجابا قد يكون اذا كان
الانسان حيوانا فهو حساسا وسلبيا قد يكون اذا كان
الانسان حيوانا ليس بحجر اما المهملة من المتصلة
فهي الشرطية السابق ذكرها فاحرف السور منها
فتبصرها الشرطية عينها نحو قولك ان كان الانسان
حيوانا فهو حساس وقد اوردنا لمية تسميتها متصلة
بقولنا لاجل ما يوجد فيما بين مقدمها وتاليها من النسبة
المتفقة انباع التالي للمقدم المدعوة نسبة الاتصال والتابعة
واللزوم كما قدرنا . ولما كانت هذه النسبة المتصورة فيما
بين جزئي المتصلة تحصل بالسور اشد تاكيدا واوفر
ثباتا مما تحصل في المهملة كما ان نسبة القيام في
زيد في قولنا ان زيدا قايم هي اشد تاكيدا مما هي في

قولنا زيد قايم لا تحول حرف التاكيد في المثال الاول وحذفه
في الثاني فمن هذا القبيل خصصت المسورة الشرطية بالمتصلة
والمهملة منها والشرطية التي لا تلفظ الا وحرف الشرط
مقرون بها وهذا من شانه ان يحل ويرخى بنوع ما عزم
نسبة الاتصال والاتباع من كونه يضع النسبة المذكورة تحت
شرط خلافاً للمسورة التي تلفظ مطلقاً خلواً من ابراز حرف
الشرط حيث يقال على الاطلاق كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود

واذكر ما سبق تقريره ان نسبة الاتصال والمتابعة ما
بين المقدم والتالي انما تكون بسبب العلاقة الموجبة ذلك
بينهما وهي ما يقتضي وضع المقدم لذاته ان يتبعه التالي
كالعلة والمعلولية والتضايف واعلم انه لقد يكون المقدم
نوعاً والتالي حداً له وينعكس نحو قولك كلما كان زيداً
انساناً فهو ناطق او جنساً نحو فهو حيوان خاصة
بالنوع دايماً نحو فهو ضاحك او عرضاً خاصاً بالنوع
غالباً نحو كلما كان زيد انساناً ففي يده خمسة اصابيع
ومن هذه القبيل كان فيما بين القضية المتصلة مقدم
وتالي بالطبع لا بالوضع خلاف المنفصلة كما يجي
لا ليس فيها مقدم بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة
من القضيتين يمكن ان تجعل مقدماً والانفصال بحاله اما
في المتصل فلا يجب امكان جعل كل واحدة منها مقدماً
غالباً

غالبًا حذرًا من ان يكون المقدم اخص من التالى واذا كان كذلك
فيلزم من وضعه وضع التالى لان الاخص ينتج اعم نحو قولنا
كلما كان هذا انسانًا كان حيوانًا ولا يلزم من وضع التالى
اعم وضع المقدم الاخص ولذلك لا يصح القول كلما كان
هذا حيوانًا فهو انسان لان الاعم لا ينتج الاخص

## الفصل الثالث

### فى القضية المنفصلة

القضية المنفصلة هى ما كان بين جزئيها نسبة الانفصال اى
نسبة العناد والمباينة لان يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها
صدقًا وكذبًا ويتوسط بين جزئيها المذكورين حرف تفصيل
او تقسيم دائمًا كقولك العدد اما زوج اما فرد والموجود
اما جوهر او عرض وهى ثلثة اقسام لانه اما ان
يحكم فيها بمنافات الصدق والكذب معًا وهى ما يراد
فيها بلفظة اما المنع من الخلو والمنع من الجمع اى ان
الامر لا يخلو عن احد الاقسام ولا يجتمع فيه فتسمى
مانعة الجمع والخلو وهى المنفصلة الحقيقية واما يحكم
فيها بمنافات الصدق فقط ويراد بلفظة اما فيها المنع من
الاجتماع لا المنع من الخلو فتسمى مانعة الجمع فقط
واما يحكم فيها بمنافات الكذب فقط ويراد فيها بلفظة
اما المنع من الخلو لا المنع من الجمع فمن ثم تسمى مانعة

الخلو فقط فهذه هى اقسام المنفصلت الثلثت فالاول المنفصلة
الحقيقية وهى التى لا يصدق جزاها معًا كقولنا العدد ما زوج
اما فرد فان الحكم فيها بامتناع اجتماع الزوجية والفردية
معًا على العدد الواحد حيث انه لا يمكن ان يكون زوجًا
وفردًا معًا وبامتناع ارتفاعهما عنه لانه ان لم يكن زوجًا
فيكن فردًا وبالعكس حيث انه لا يتصور خلو عنهما
جميعًا ولا يتصور اجتماعهما فيه ومن ثم تسمى منفصلت
حقيقية على ان التنافى فى بين جزيها اشد من التنافى
بين جزى القضيتين الاخرتين لانه فى الصدق والكذب
معًا وهذا هو حقيقة الانفصال ولا تليق لفظة لا تخلو
على التحقيق الا بهذا القسم ولهذا يدعى ~~المنفصل~~
المنفصل الحقيقى وما عداه منفصل غير حقيقى
وهما القسمان الاخران اللذان اولهما القسم الثانى من
المنفصلت وهى مانعة الجمع فقط دون الخلو اى
التى يكون الحكم فيها بمنافات الصدق فقط كقولك
فى جواب من يقول هذا الشى حيوان شجر فنجيبه
ليس كذلك بان اما ان يكون حيوانًا اما ان يكون شجرًا
فان الحكم فيها انما هو بالتنافى بين الحيوان والشجر
فى الصدق فقط اى ان هذين الامرين لا يمكن اجتماعهما
فى موضوعهما الواحد هو بان يكون ذلك الشى حيوانًا
وشجرًا معًا الا انه يمكن خلوه منهما وذلك بان يكون
ذلك

ذلك الشئ لا حيوانا ولا شجرا بل حجرا فهى اذا مانعة الخلو

الجمع لا الخلو وثانيهما اى ثانى قسم المنفصلة الغير

الحقيقى وهو القسم الثالث من اقسام المنفصلة هى

مانعة الخلو فقط دون الجمع اى التى يحكم فيها بمنافات

الكذب فقط اعنى مادلت على امتناع خلو الموضوع

من احد الامرين مع عدم دلالتها على امتناع اجتماعهما

فيه كقولك زيد اما ان يكون فى البحر واما انه لا يغرق

فان الحكم فيها انما هو بالتنافى بين كون زيد فى البحر

وبين عدم غرقه فى الكذب فقط لا فى الصدق على انه

لا يمكن كذب جزئيها معا لانه ان لم يكن فى البحر فيثبت

له عدم الغرق وان ثبت له الغرق فى البحر الناتج من كذب

التالى فيثبت له الكون فى البحر الذى هو مضمون صدق

المقدم وقد يمكن صدقهما معا وذلك بان يكون فى البحر وعادم

الغرق معا ومن هذا الباب ايضا قولنا زيد اما انه واقف اما

فى الدار لانه على تقدير كون زيد واقفا خارج الدار فيصدق ق

الجزء الاول اعنى كونه واقفا على تقدير كونه فى الدار جالسا

لا واقفا فيصدق الجزء الثانى اعنى وجوده فى الدار. وعلى

تقدير كونه واقفا فى الدار فيصدق الامران على الموضوع

ويجتمعان معا فيه اى كونه واقفا وكونه فى الدار موجودا

هكذا لا يمكن ان يخلو الموضوع من احد الامرين مع امكان

اجتماعهما فيه فهى اذا مانعة الخلو دون الجمع عكس

القسم الثانى اى دالت على امتناع خلو الموضوع من
احد الامرين مع عدم دلالتها على امتناع اجتماعهما فيه

حاشية

هذه القضية هى مانعة الخلو دون الجمع اى مانعة ان يخلو
الموضوع من احد جزئيها بدون ان تمنع اجتماعها فيه اما وجد
منعها للخلو فلانه لا يخلو الموضوع اعنى زيدا من ان يكون
فى البحر او ان يكون ليسا بغارق على انه ان كذبت الاولى
بان لا يكون فى البحر فتلزم الثانية وهى ان يكون ليسا
بغارق والا للزم ان يكون غارقا فى البحر وان كذبت الثانية
بان يكون غارقا فى البحر فينتفى كذب الاولى اى يلزم
ان يكون فى البحر فاذا لا يخلو من ان يكون فى البحر او ان
يكون ليسا بغارق فهذا وجه منع الخلو اما وجه عدم منع
الجمع هو انه من الممكن اجتماع الامرين وهما ان يكون فى البحر
والا يغرق فتامل ويه ويه والمنفصلة اما موجبة اما
سالبة فالايجاب فيها هو الدالة على وجود المباينة والعناد
بين القضيتين كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا
فقد وجبت انفصال احدى القضيتين عن الاخرى اى
القضية القائلة هذا العدد زوج عن القائلة هذا العدد
فرد ويه والسلب فيها رفع هذا العناد بادخال حرف هذا
السلب على اجزاء القضية بالجملة ان يكون واقعا قبل
حرف الانفصال لا بعده كقولك ليس اما ان يكون

الجسم

واما ان يكون فى

الجسم ابيض او متحركا فقد رفعت المباينة والانفصال بين
هما اذ قد يمكن ان يكون الجسم ابيضا ومتحركاً اذ لم يدخل
حرف السلب على الطابك على احدى القضيتين او على
كل واحدة منهما ولكن بعد حرف الانفصال فالقضية موجبة
كقولك اما ان لا يكون العدد زوجا واما ان لا يكون فردا. وكقولك
اما ان لا يكتب زيدا او يحرك يده فانهما موجبتان وليس
اقتران حرف السلب بكل واحدة منهما فى احد المثالين
وبواحدة منهما فى المثال الاخر لان الحكم فيها حينيئذٍ
بعناد السلب لا برفع العناد
والمنفصلة اما صادقة اما كاذبة فتصدق اذا كان جزاها
او احدها صادقا لانها من حيث انها جزئية بالذات فقد
تصدق بصدق طرفيها كما يبين فى مانعة الخلو وهو
القسم الثالث منها او بصدق احدها كما يبان بمانعة الجمع
والخلو وهى القسم الاول وتكذب اذا كان جزاها كان
بين معًا نحو الانسان اما انه فرس اما انه حجر وهذا انما
يكون فى مانعة الجمع وهى القسم الثانى لامكان خلو
موضوعها من الامرين كما سبق التقرير ..
واعلم انه كما ان الشرطية المتصلة اما لزومية واما
اتفاقية هكذا الشرطية المنفصلة نظراً الى اقسامها
الثلث اما عنادية واما اتفاقية على ان نسبة العناد
والاتفاق الى المنفصلات كنسبة اللزوم والاتفاق الى

المتصلات فالعنادية هي التي التي يحكم فيها بالتنافي لذاتي
الجزئيا وذلك بان يكون مفهوم احدهما منافٍ للاخر مع
قطع النظر الى الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر
وعدم كون زيد في البحر وغرقه فيه واما الاتفاقية فهي
التي يحكم فيها بالتنافي لا الذات الجزئيا بالمجرد الاتفاق اي
لمجرد اتفاق حصول المنافات بينهما في الواقع وان لم يحكم
بمنافات احدهما عن الاخر كقولك لا اسود اللا كاتب اما ان
يكون هذا اسود او كاتبًا فانها قضية منفصلة حقيقية ولكن
اتفاقية لا عنادية لانه لا منافات بين مفهومي الاسود
والكاتب غير انه اتفق تحقيق السواد وانتفا الكتابة فمن
ثم لا يصدقان معًا لانتفا الكتابة واتفاقا ولا يكذبان معًا
لوجود السواد هكذا اذا قلنا اما ان يكون هذا الاسود
او كاتبا كانت مانعة الجمع فقط لانهما لا يصدقان معًا
بل يكذبان وذلك لانتفا اللا اسود والكتابة معًا في الواقع
وان قلنا اما ان يكون هذا اسود او لا كاتب كانت مانعة الخلو
فقط لانهما لا يكذبان معًا ويصدقان للتحقيق السواد
واللا كتابة ... ثم المنفصلة اما واجبة اما ممتنعة
اما ممكنة فتكون واجبة متى كان احد جزئيها واجبًا نحو
قولنا زيد اما يكتب اما انه انسان وحينئذٍ صدقها واجب
وكذبها ممتنع لكونها من اسم مانعة الخلو فقط لا الجمع
وهذه يستحيل كذب جزئيها معًا كما قررنا بل يمكن صدقها
معًا

معًا كما مر وتكون واجبة متى كانت اجزاؤها واجبة
كقولنا الكلمة اما اسم اما فعل اما حرف لانها من
من اسم اسم المنفصل المتقابل الاجزاء المانع الجمع
والخلو معًا وتكون ممتنعة متى كانت جزاها ممتنعين
كقولنا زيد اما حجر اما فرس وجب كذبها واجب وصدقها
ممتنع وتكون ممكنة متى كان جزاها ممكنين واحدهما ممكن
والاخر ممتنع مثال الاول زيد اما نايم اما مستيقظ واما
ماشي واما غير ماشي ومتى كانت من اجزاء متقابلات
كذا صدقها واجب لانها من اسم المنفصل الحقيقي لا
ستحالة ارتفاع الضدين والمتناقضين مثال الثاني
قولنا زيد اما فرس اما كاتب وجب صدقها ممكن وكذبها
كذلك لانها من قسم مانعة الجمع لا الخلو لانه ان
كذب فيها الجزء الممكن فيخلو الصدق منها

# الفصل الرابع

في بيان كمية القضيتين المتصلة والمنفصلة من
من حيث خصوصهما وحصرها واهمالهما ثم بيان جهاتهما
وغير ذلك بعد ان انهينا الكلام في الفصول
السابقة باقسام القضيتين المذكورتين وايضاح وجوبهما
وامتناعهما وامكانهما ثم بيان كيفيتهما الذاتية والعرضية
صاغ لنا ان نورد بهذا الفصل مالم نذكره هناك من بيان

كميتها وجهاتهما فنقول اولاً ان كلاً من القضيتين المتصلة
والمنفصلة ينسب لها ما ينسب للقضية الحملية من
التخصيص والحصر والاهمال على ان كلاً من المنفصلة
المتصلة اما شخصية واما محصورة واما مهملة وذلك
باعتبار الحكم بالاتصال والانفصال نظراً الى الازمنة و
الاوضاع فى القضايا الشرطية بمنزلة افراد الموضوع فى
الحملية فكما ان الحكم بالحملية ان كان على فرد معين كانت
مخصوصة وان لم يكن كذلك بان يكون على الافراد كلها
اوعلى بعضها كانت محصورة والا فمهملة هكذا الشرطية
بحسب اقسامها فان كان الحكم فيها بالاتصال او الا
نفصال على وضع معين فهى مخصوصة والا فان كان
على جميع الازمنة والاوضاع او على بعضها فهى محصورة
والا فمهملة وتقدمت امثلة ذلك فى الفصول السابقة
الا امثلة المخصوصة فلنوردها وننبه عن اسوار تلك
مثال المخصوصة المتصلة فى الايجاب ان جيتنى
اليوم اكرمتك وفى السلب ليس ان جيتنى اليوم اكرمتك
ومثال المخصوصة المنفصلة فى الايجاب زيد الان اما
كاتب اما غير كاتب وفى السلب ليس زيد الان اما كاتب
واما غير كاتب واما اللفظ الدال على الايجاب الكلى
المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الايجاب
الكلى المنفصل قولنا دائما اما ان يكون كذا واما ان

يكون

كذا وىو وو و و و والدال على سلب الكلى المتصل
قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل
ايضاً للسلب الكلى المنفصل واما اللفظ الدال على
الايجاب الجزئى المتصل فهو قولنا قد يكون اذا كان كذا
كان كذا وكذلك هو الدال على الايجاب الجزئى المنفصل
ثم الدال على السلب الجزئى المتصل ليس كلما وعلى
سلب جزئى المنفصل ليس دائما ومن ذلك علم اولاً ان
سور الموجبة الكلية فى المتصلة هو كلما ومهما
ومتى وفى المنفصلة دائماً وسور السالبة الكلية فيهما
ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور
السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون او بادخال حرف السلب على
سور الايجاب الكلى كليس كلما وليس مهما وليس
متى فى المتصلة وليس دائماً فى المنفصلة لانه اذا قلنا
ليس كلما يرتفع الايجاب الكلى لا محالة واذا ارتفع
تحقق السلب الجزئى على تقدير تقديره وان اطلاف
لو وان واذا فى الانفصال واما فى الاتصال هو للاهمال
علم ثانياً ان كمية موضوع القضايا الشرطية بحسب
اقسامها من حيث خصوصها وحصرها واهمالها
ليس لان مقدمها وتاليها كليات او جزئيات او مخصوصات
او مهملات لان قولنا مثلاً كلما كان زيد يكتب فهو
يحرك يده كلية مع ان مقدمها وتاليها شخصيات

فنسبت الاشيا المذكورة لها انما يكون باعتبار الحكم
بالاتصال و الانفصال نظرًا الى الازمنة والاوضاع والشروط
كما ذكرنا وعلى موجب هذا التقرير فتكون الكلية فى المتصلات
ان يكون الاتصال كليًا اى محكومًا به على كل اشتراط ووضع
فرض للمقدم اعنى ان يكون ماحكمنا به ثابتاً للمقدم نظراً
الى كل شرط وحال يمكن حصوله واقترانه به كما اذا حكمنا
بقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يراد
بذلك ان الحكم بلزومه وجود النهار ثابت لطلوع الشمس
نظراً الى كل امر ممكن حصوله حصوله للشمس اعنى
ولو اعتراها الخسوف او كانت السما متغيمة والمطر نازل
وامثال ذلك من وقوع الاحوال المختلفة وفى الكلية
المنفصلة كذلك ينبغى ان يكون الانفصال كليًا اعنى
ان يكون ماحكمنا به ثابتاً للمقدم الى كل اشتراط ووضع
يمكن حصوله واقترانه به نحو قولنا دائمًا اما ان يكون
العدد زوجًا او فردًا والمعنى ان معاندة الفردية للزوجية
ثابتة فى كل الازمان وان ذلك العناد متحقق على جميع
الاحوال الممكن اجتماعها مع المقدم وقس على ذلك
الجزئية متصلة كانت او منفصلة وهو ان يكون الحكم فى
كل منها على بعض اوضاع المقدم وبعض الاحوال
والاشتراطات المذكورة كما اذا قلنا فى المتصلة قد يكون اذا
الانسان مسيحيًا يموت حالصًا فهذا على وضع او شرط

كونه

كونه يموت باراً بحال نعمت الله ونحو قولك قد يكون اذا
كان الشي حيوانًا كان انسانًا فان الحكم بلزوم الانسانية
انما هو على وضع حصر كونه ناطقاً وقولنا في المنفصلة
قد يكون اما ان يكون هذا الشي ناميًا اوجامدًا فان
العناد والانفصال بينهما انما يكون على وضع كون
ذلك الشي من العنصريات فهذا ما يراد بالاوضاع والشروط
واما المخصوص فيهما فقد مرّ انه يكون بتعيين بعض
الازمان والاحوال كما مثلنا اما الاهمال فباهمال الازمان
والاحوال وهوان يكون الحكم فيها بالاتصال والانفصال
من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثال قولنا في
المتصلة ان كان كذا كان كذا كما مرّ في الشرطية وفي
المنفصلة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا وليس
اذا كان كذا كان كذا فان الحكم فيها بالاتصال والانفصال
ليس هو لزمان ووضع معين ولا مبينًا كمية الزمان
والاوضاع من حيث الكلية والجزئية فمن ثم هما مهملاتات
تقول ثانياً من جهات القضايا المذكورة ان اعتبار الجهات فيها هو كاعتبار
التخصيص والحصر والاهمال فيها اعني لا يكون
من جهة اجزاء القضية بل من جهة الاتصال والانفصال
والجهات لا تصدق في كل من المتصلة والمنفصلة على حد
سوى فجهة الضرورة تكون المتصلة والمنفصلة وجهة
الامكان انما هي في المنفصلات الاتفاقية وجهة الوجود

فى اللزومية التى لاضرورة فيها وهى التى يوجد فيها اللزوم
مع كل وضع الا انه لا يدوم مع دوام الوضع كقولك كلما كان
هذا انساناً فهو متنفس وجهة الضرورة فى الاتصال هى
ان يكون الاتصال فيها دايماً مع اى وضع كان للمقدم سواءً
كان اتصال موافقة واتصال لزوم فالاول كقولك كلما كان
الانسان ناطقاً فالحمار ناهق والثانى كقولك كلما كان هذا انساناً
فهو حيوان وفى الانفصال وهى ان يكون الانفصال دايماً
كقولك كلما كان هذا عدداً فهو اما زوج واما فرد فانتج
اذاً ان جهة الامكان انما هى فى المنفصلات الاتفاقية
وجهة الوجود فى اللزومية واما جهة الضرورة ففيهما
جميعاً ؞ ونقول ثالثاً ان المنفصلة قد تكون ذات
جزئين ايجاباً وسلباً كما تقدم من الامثلة وقد تكون ذات
الامثلة وقد تكون ذات اجزاء كثيرة اما متناهية فى الفعل
والقوة كقولك الكلمة اما اسم اما فعل اما حرف والكلى
اما جنس او نوع الخ ؞ والعنصر اما نارى او هوائى
ومائى وارضى ؞ والعدد اما ان يكون زايداً او ناقصاً او مساوياً
واما غير متناهية فى القوة كقولك هذا العدد اما ان
يكون اثنين او ثلثة او اربعة وهلم جرا غير المتصلة
لا تكون الا ذات جزئين مقدماً وتالياً وغالباً ؞

## الفصل الخامس

فى

## في القضية السببية

القضية السببية هي ما كانت اطرافها مقترنة بحرف تعليل
وجزا وتقدم انها مبنية على ثبوت شي مسبب من علة كقولنا
لان الشمس طالعة فالنهار موجود لان الشمس علة وجود
النهار نحو قولنا لان زيد حيوان ناطق فهو حساس
ذو فهم وارادة فالحيوانية علة الحس في زيد والنطق
علة الفهم والارادة فيه ولذلك تسمى لمية ايضًا لان
اللمي هو ما يوضح وجود الشي بذكر سببه وعلته وهي
كذلك كما قدرنا ومن هذا القبيل تقع في جواب الاستفهام
المصدر بلم لانه اذا سيل لم النهار موجودًا كان الجواب
لان الشمس طالعة ولم زيد ذو حواس فلانه حيوان
ولم هو قابل العلم فلانه ناطق ولم الفرس ليس بانسان
ولا بقابل العلم فلانه ليس بناطق فها انها اوضحت
في جميع الامثلة وجود الشي واوردت سبب وجوده
وقد تحصل السببية انية اذا اوضحت وجود الشي
مثلاً السبب بذكر معلوله لان الاني عكس اللمي
وهذا يتم بالسببية اذا عكستها هكذا بان جعلت
المعلول مقدمًا والعلة تاليًا فقلت لان النهار موجود فالشمس
~~فلان الشمس~~ طالعة لان زيدًا حساس فهو حيوان
ولانه قابل العلم فهو ناطق ولو
والسببية اما صادقة اما كاذبة فالصادقة هي ما

يورد فيها السبب الحقيقي الموجب وجود المسبب
كقولنا ان زيدًا ذو روح ناطقة فهو قابل العلم والكاذبة
ما خالفت ذلك كقولنا ان زيدًا حيوان فهو ذو فهم وقابل
الفلسفة والعلم واعلم ان الفرق بين السببية والشرطية
هو ان السببية تقتضي وجود طرفيها ومن ثم يطلب فيها صدق
المقدم والتالي جميعًا واما الشرطية فلا تقتضي وجود طرفيها
اذ كان المطلوب فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم
ولو لم يكن المقدم موجودًا كما نوهنا في بابها ولذلك هذه القضية
صادقة مع عدم تحقيق المقدم وهو قولنا ان كان الحجر
حساسًا فهو حيوان لان دلالتها على ارتباط المشروط
بالشرط فقط ٠٠ اعني انه متى وضع المقدم لزمه التالي ولو
لم يكن المقدم محققًا في نفسه كما مثلنا ولذلك اذا قيل
ليلًا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالشرطية
صادقة واما اذا انحلت الى سببية فلا يصدق هذا
القول ليلًا لان وجود الشمس طالعة فالنهار موجود
ومن ثم كانت الشرطية اعم من السببية لان كل سببية
تنحل الى شرطية كما مثلنا لبقا الصدق وليس كل شرطية
تنحل الى سببية لامكان الكذب لانه يصدق القول ان كان
الحجر ناميًا فهو حي ويكذب القول بهذه السببية لان
الحجر نامٍ فهو حي وسبب ذلك لان صدقها قايم بصدق
طرفيها مطلقًا كما سبق التقرير وهنا المقدم كاذب

فلذلك

فلذلك كانت كاذبة والسبب اما واجبة واما ممكنة
واما ممتنعة فوجوبها قايم بلزوم السبب للمسبب
وذلك يكون متى كانت علاقة ضرورية بين المقدم
والتالي كقولنا لان الشمس طالعة فالنهار موجود
وامتناعها كاين بامتناع المسبب او متى كان المقدم
منافياً للتالي بالذات كقولنا لان الشمس طالعة
فالليل موجود وامكانها قايم بامكان المسبب عن
السبب كقولنا لان زيدًا مومن فيصير في زمننا
المشتقة وكوني استعيطيته فاحسن الحـ ـــ دد

# الفصل السادس

## في القضية العطفية

القضية العطفية هي ما ركبت من اجزاء كثيرة او من
قضيتين سادجتين يتوسطها حرف عطف كهذا القول
المورد تفسد المركب من اجزا كثيرة الموسط بحرف
او من ذلك قولنا الانسان هو نفسا وجسد الانسان
والفرس هما ناطق وصاهل زيد هو قاري وعمر
هو كاتب ولا يلزم ان يوجد بالعطفية محمولان فعلا
دايمًا بل قد يكون محمولان بالفعل كما مثلنا ويكون
محمولان بالقوة كقولنا زيد هو وعمر يكتبان ود
والعطفية اما صادقة واما كاذبة فتصدق بصدق

قضيتها وتكذب بكذبهما او بكذب احدهما فقط كما سيجي
من التمثيل في الممتنعة وذلك لان الحكم فيها يصدق جزئيها
لا باحدهما والحال ان الكذب هو انحلال الصدق واذا كان
الصدق متجزيا وكذب بعضه صار كله كاذبا لان الكل ينحل
بنقص بعض اجزايه وهي العطفية قد تكون اما ممتنعة
وذلك متى كانت اجزاوها واجبة ~~واجبة~~ كقولنا الانسان
ناطق والاسد زاير اما واجبة وذلك اذا كانت قضيتاها
ممتنعتين كقولنا زيد ناهق والحمار ناطق وبامتناع الواحدة
وامكان الاخرى كقولنا زيد نباح وعمرو كاتب وبامتناع
الواحدة ووجوب الاخرى كقولنا بطرس ناطق وبولس
زاير او بامكان قضيتين لا يمكن صدقهما معًا كقولنا
زيد يكتب ولا يكتب وتكون ممكنة وذلك بامكان قضيتين
يمكن صدقهما معًا كقولنا بطرس وبولس ~~يكتاب~~ يكتبان
او بامكان احداهما ووجوب الاخرى كقولنا الانسان حيوان
وزيد كاتب ولكي نختصر في العطفية فنقول ان جميع
ما فهمته بالحملية افهمه بهذه من سلب وايجاب
وعدول وتحصيل وحصر واهمال وتخصيص وتوحيد
واطلاق لان هذه حملية مولفة والله

## الباب العاشر

في القسم الثاني من قسمي القضايا المولفة وهي القضايا
الواجب تفسيرها اعلم ان القضايا المذكورة تدعى ايضًا

القضايا

القضايا والقضيت المفيدة هي قول تجيز اطلاق
دلالة على اتحاد المحمول بالموضوع بلفظ ما هذه هي
القضيت المولفة الواجب تفسيرها لكونها تحتوى
على حد او قيد يتفسر مفهومه فيلزم تفسيره بقضيت
اخرى تساويها وهي خمست انواع حاجزة استثنائيت
حيثيت تفضيليت عزميت وتقابلها قضيت الفروع
القضيت الحاجزة هي ما تقيد بلفظ فقط او لفظت وحده
كقولك الزوج ما انقسم بمتساويين فقط او زيد ذهب
وحده ولكن الحاجز او القيد يكون فيهما بضنفين لانها اما
ان يكون المحمول فقط فقط فيها محدودا ومقيدا كقولك
المليكت هم تسعت طغمات فقط وتفسيرها يكون بحذف
القيد منها مع تفسير كيفيت المحمول هكذا الملايكت
هم تسع طغمات وليسا باكثر واما ان يكون القيد شاملا
الموضوع والمحمول جميعا وانما هذه ثلثت الاولى
موجبت تامت وهي التي رابطتها موجبت وقيدها كذلك
كقولك يهوذا الاسخريوطي فقط او وحده هلك من بين
التلاميذ تتفسر بانحلالها الي عطفيت تحوى
قضيتين احدها هي نفسها عن وفت القيد والاخرى
تجرد المحمول عن كلما يناقض موضوع الاولى كقولك
يهوذا هلك وليسا غيره من بقيت التلاميذ هلك ثانية
سالبة تامت وهي التي رابطتها تكون ذات سلب

دقيد هاكذلك كقولنا ليس الانسان وحده ليس بفرس تفسير
بانحلالها الى عطفية تتضمن سادجتين سالبتين كقولك
الانسان ليس بفرس وشي غيره ليس بفرس الثالثة ماتكون
سالبة القيد موجبة الرابطة وبالعكس فالاولى كقولك
ليس زيد وحده مولوداً بخطية اصلية وتفسيرها يكون
بانحلالها الى عطفية موجبة كقولك زيد مولود بخطية
اصلية وغيره ايضاً مولود بها والثانية اى موجبة
القيد والسالبة الرابطة هي كقولنا بطرس وحده لم
يكتب وتفسيرها يكون بانحلالها الى عطفية تحوى
سالبة وموجبة لقولك بطرس لم يكتب وكل ماسواه
يكتب ولو و وو القضية الحيثية هي التي تقيد بلفظ
حيث وما مثلها من الفاظ الحيثية نحو انما وحسبما
ومن حيث هو صوريا وما اشبه ذلك كقولك الانسان
هو ذو فهم من حيث هو ناطق ونقيضها ليس الانسان
هو ذو فهم من حيث هو ناطق فالاولى تنحل الى سببية
كقولك لان الانسان ناطق هو ذو فهم او تنحل الى قضيتين
احداهما القضية المذكورة عينها عن وفت القيد وهي
لفظ حيث والاخرى عكسها بنقيض الوضع كقولك
الانسان هو ذو فهم وكل ما ليس بذو فهم فليس بانسان
والثانية تنحل الى سببية سالبة كقولك ليس لان
الانسان ناطق فهو ذو فهم والحيثية ضربان اما موجبة

القيد

القيد وسالبة العلاقة وذلك مثل قولنا الانسان من
حيث هو ناطق ليس بحساس وشرحها يكون بانحلالها الى
سببية موجبة مسلوبة التالى هكذا الانسان لانه كان
ناطق فليس بحساس واما سالبة القيد والعلاقة معاً
وتكون نقيضة المذكورة كقولنا ليس من حيث ان الانسان
حى فليس بمتحرك وشرحها بانحلالها الى سببية سالبة
هكذا ليس لان الانسان حى فليس بمتحرك
القضية الاستثنائية اى المستخرجة هى ما كانت مقيدة
بحرف من حروف الاستثنا كالا ولكن وغيرهما من ادوات الاستثنا
كقولك جميع الناس اخطوا بادم الا مريم وكل الحواريين
خلصوا ما عدا يوضس وشرحها يكون بانحلالها الى
قضية تساويها وتوضحها هكذا من الناس جميعهم
مريم وحدها لم تلحظ خطية اصلية اما الباقون
اخطوا كلهم ومن الرسل يهوذا فقط لم يخلص وبقية
التلاميذ خلصوا ود ود ود ود القضية التفضيلية
هى التى تتضمن حداً بصيغة افعل التفضيل كقولك
ان بطرس كان افضل من بولس وتشرح هكذا ان
بولس كان فضيلاً ولكن بطرس اوفر منه فضلاً ونظيره
قولنا ابيشالوم كان اجمل وجهاً من ادونيا بمعنى ذلك
ان ادونيا كان جميل الوجه ولكن ابيشالوم كان
افضل منه جمالاً واحسن منه وجهاً ود ود ود

القضيت العزميت هي ماتقيد بلفظت معناها العزم والشروع بالشي كقولنا عزم زيد على الكتابة وشرع بطرس بالتصوير ومن ذلك قول الانجيلي بدا يسوع يكرز ويعلم ونشرحها هكذا انه حالاً عزم على الوعظ وسابقاً ماكان يعظ ولو

قضيت الفروغ هي ماكانت متضمنت كلمت دالت على الانتها والفروغ من الشي كقولك فرغ او انتهى من التعليم والمعنى انه سابقاً كان يعلم وحالاً لم يعد يعلم ولو

تنبيه

اعلم ان القضيت المفيدة لكي تكون صادقت يلزم ان تكون القضيتان المنحلت اليهما صادقتين كما اتضح بامثلتها ولذلك هذه القضيت اعني من قولنا الزنجي اشد سواداً من الشيطان ليست بصادقت لان وان كان الزنجي هو اسود حقاً ولكن الشيطان ليس باسود كلياً والحال ان افعل التفضيل تقتضي الشي اي وجود لكي تطلق عليه لان المعدوم لا يفضل ولو

واذ قد انهينا من شرح حال القضيت المطلق قلنا خذنا بايضاح حالها المضاف وهذا ما تشتمل عليه المقالت الثالثت

# المقالت الثانيت

## في لواحق القضايا واحكامها

لقد نوهنا في افتتاح القسم الثاني من هذا المولف ان القضيت

تنبيهها

ينبصرها يصنفين اى بحال مطلق وبحال مضاف فحالها
المطلق قايم فى كميتها وكيفيتها وحالها المضاف قايم
بلواحقها واحكامها اى بنسبت بعضها الى بعض وذلك
من حيث مقابلتها وتساويها وعكسها فالاول مضى شرحه
وبيانه مع بيان تعريفها واقسامها واما الثانى فهو الذى
نقصد النظم عنه فى هذه المقالت ومنها الى ثلثة اباب

# الباب الاول

## فى مقابلت القضايا وهو خمست فصول

## الفصل الاول

فى ماهية التقابل واقسامه وشروطه وهى الواحدات
الثمان التقابل هو التخالف والتخاصم وهو ان يكون شى
مناظراً الشى اخر كمناظرة البرودة للحرارة وهو صنفان
لفظى وحقيقى ايضاً صنفان مادى وصورى فالمادى
هو التقابل الكاين بين الموجودات عينها ويختص بالحقا
البسيطة ويدعى تقابلاً بسيطاً وقد نظمنا عنه فى لواحق
المقولات والصورى هو التقابل الكاين بين قوليين
متخالفين سلبًا وايجاباً وهذا هو تقابل القضايا الذى
انما يكون تقابلها نظراً الى الكمية او الى الكيفية او نظراً
اليهما معًا بحيث ان يكون ما بين القضيتين المتقابلتين

يق

تخالف نظراً الى جهة من الجهات الثلاث ويدعى تقابلاً مولفاً
ويحد بانه تخالف قضيتين متفقتين بوحدة الموضوع والمحمول
والظرف وبقيت الحوادث بحيث يكون ما بينهما تخالف نظراً
الى جهة من الجهات الثلث

فالتخالف جنس بعيد يتناول التخالف الكاين ما بين
قضيتين ومفردين وما بين قضية ومفرد ثم كان قولنا قضيتين
مخرج غير قضيتين وقولنا متفقتين بوحدة الموضوع و
المحمول والباقي في مخرج غير ذلك من القضايا التي لا يوجد
بينها تقابل وان كانت مختلفة وذلك لعدم اتفاقها في
الوحدات الثمان في المعنى عينه اي اما لعدم اتفاقها اولاً
بوحدة الموضوع كقولك ارسطو راقد افلاطون ليس
براقد ثانياً بوحدة المحمول كقولك ارسطو راقد
ارسطو ليس بضاحك ومما يتبع الوحدتين المذكورتين
وحدة الفرض وهو بان تكون القضيتان متفقتين بالموضوع
والمحمول لفظاً ومعنى لا لفظاً فقط ومن هذا القبيل
لا تناقض في قولك كل كلب نابح وبعض الكلب ليس
بنابح اذا اردت بالاول البري وبالثاني في البحري لاختلاف
الموضوع معنى وكذلك لا تخالف في قولك زيد مايت
زيد ليس بمايت اذا عنيت بالموت عن جسده وبالثاني
عن نفسه لاختلاف المحمول معنى ثالثاً واما لعدم
اتفاقها بوحدة الزمان كقولك مع اختلاف الزمان زيد

نايم

نايم ليلاً زيد ليس نايم اى نهاراً رابعاً واما العدم اتفاقهما بوحدة
المكان كقولك مع اختلاف المكان كل انسان متحرك وعنى
به على الارض بعض الانسان ليس بمتحرك وعنى به على
الفلك خامساً اما العدم الاتفاق بوحدة الاضافة كقولك
زيد عبد زيد ليس بعبد اذا عنيت بالاول انه عبد الله
وبالثانى انه ليس بعبد الانسان سادساً واما لعدم وحدة
الكل والجزء كقولك الزنجى اسود اى فى بشرته الزنجى
ليس باسود اى فى لحمه واسنانه سابعاً او لعدم اتفاقهما بوحدة
القوة والفعل كقولك الخمر فى الدن مسكرة الخمر فى
الدن ليست بمسكرة وكانت النسبة فى احدى القضيتين
بالقوة وفى الاخرى بالفعل ثامناً واما العدم اتفاقهما
بوحدة الشرط كقولك الاسود جامع البصر للبصر وعنى
به مادام اسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا
دال عند كونه اسود وكذلك اذا قيل الشمس مفرقة للبصر وعنى
بذلك بصر الرومى الابيض وقيل الشمس ليست مفرقة
للبصر وعنى بذلك الزنجى وفمثل هذه القضايا وان
كانت مختلفة نظراً الى الايجاب والسلب الا انها ليست
بمتنافية ولا متقابلة لعدم اتفاقهما بالوحدات الثمانية
المذكورة المشروطة لتحقيق انواع التقابل سيما التناقض
وترتد جميعها الى وحدة وهى وحدة النسبة الحكمية
بين الموضوع والمحمول على معنى ان السلب يكون واردا

على النسبة التى ورد عليها الإيجاب لانه متى اختلفت
وحدة من الوحدات الثمان اختلفت النسبة وحاصل ما
ذكر انه اذا كانت القضيتان مخصوصتين كفى فى تناقضهما
هذه الشرايط المذكورة واما اذا كانتا محصورتين فيلزم
لتقابلهما مع اتفاقهما بالامور الثمان المذكورة تخالفهما
اما بالكمية اما بالكيفية اما بكليتهما ولهذا قلنا بحيث
يكون ما بينهما تخالف بالنسبة الى جهة من الجهات المذكورة
ثم ان ذلك التخالف الذى هو حقيقة التقابل ان
كان بالنسبة الى الكمية فقط وذلك بان تكون احدى
القضيتين كلية والاخرى جزئية يدعى تقابلاً بسيطاً
لانه لا يوجد تضاداً فيما بين القضيتين ولا تناقضاً
ما عدا تخالف فى الكمية لا غير نحو قولنا فى الايجاب
كل انسان كاتب بعض الانسان كاتب وفى السلب
لا شى من الانسان بكاتب بعض الانسان ليس بكاتب
وان كان بالنسبة الى الكيفية فقط يدعى تضاداً لان
كل واحدة من القضيتين تكون به مضادة الاخرى
فى الصدق وهذا ما يكون فى كليتين ويسمى تضاداً
حقيقياً كقولنا كل انسان كاتب ولا شى من الانسان
بكاتب واما فى جزئيتين ويدعى داخلاً تحت التضاد
كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس
بكاتب وان كان بالنسبة اليهما معاً اى بالكمية والكيفية

وذلك

٢٢٧

وذلك بان تكون احدهما كلية موجبة والاخرى جزئية
سالبة او بالعكس فيدعى تناقضاً لان كل واحدة من
القضيتين تكون به مناقضة الاخرى في الصدق
والكذب معًا وذلك كقولنا كل انسان كاتب بعض
الانسان ليس بكاتب وبالعكس

فهذه هي اذاً اصناف التقابل الاربعة المحصاة
عند عامة الفلاسفة الكاين بين كل قضيتين
متقابلتين الاول التقابل البسيط الثاني التضاد
الحقيقي الثالث الداخل تحت التضاد الرابع التنا قض
وصورة اجتماعها تبصرها في هذا الجدول



# الفصل الثانى

فى النوع الاول من التقابل وهو التقابل البسيط وايضاح قواعده يعرف التقابل المذكور بانه اختلاف قضيتين بالكمية فقط بحيث يقتضى صدق الكلية منهما صدق الجزئية خلافاً لكذبها وبالعكس فقولنا اختلاف جنس شامل لكل نوع من الاختلاف حيث انه يتناول الاختلاف الكاين بين القضايا المتقابلة التي نحن بصدد ذكرها ثم الاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك من الاختلاف الكاين بين المحصورة والمهملة والمطلقة والموجهة والمقيدة وبين الحملية والشرطية وهذه متصلة وتلك منفصلة والباقى والاختلاف الكاين بين مفردين كالسما والارض وبين مفرد وقضية كقولك بطرس ويوحنا وبولس قايم فالاختلاف يتناول هذه الاختلافات كلها وقولنا قضيتين يخرج اختلاف مفردين او قضية ومفرد وقولنا بالكمية فقط يخرج ماعدا ذلك من الاختلافات وعلى الخصوص يفصل هذا النوع من بقية انواع التقابل وقولنا بحيث يقتضي الخ ووو بيان الحكم هذا النوع من الاختلاف وهو انه لا يوجد تنافي بين القضيتين من حيث الصدق ولا يستلزم بكذب كل منهما صدق الاخرى ووو لكى يتضح مابهذا القول

القول او فيه التناقضات اعلم ان قاعدة تقابل البسيطتين هي انهما يمكن ان تصدقا معًا وان تكذبا معًا وان تصدق احداهما دون الاخرى فالاولى في المادة الضرورية فانهما في الايجاب يصدقان معًا نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان واما في السلب فانهما يكذبان معًا نحو لاشي من الانسان بحيوان وبعض الانسان ليس بحيوان لان المتحد بالذات لا ينفصل صدقاً ثانياً واما في المادة الممتنعة فهما بالعكس لانهما يصدقان سلباً نحو لاشي من الانسان بحجر بعض الانسان ليس بحجر لان الممتنع اجتماعه ينفصل صدقاً وتكذبان ايجاباً نحو كل انسان حجر وبعض الانسان حجر لان المنفصل ذاتاً لا يجتمع صدقاً ثالثاً واما في المادة الممكنة فيمكن ان يصدقا معاً ولكن لا يمكن كذبهما معًا بل يمكن تصدق احداهما دون الاخرى وووو واما بيان ذلك نظراً الى هذه المادة فيمكن صدقهما معًا فيها وذلك ايجاباً وسلباً لانه اذا صدق كل انسان كاتب لزم ان يصدق بعض الانسان كاتب وان صدق لاشي من الانسان بكاتب لزم ان يصدق بعض الانسان ليس بكاتب لان صدق الكلية بهذه المادة مستلزم صدق الجزئية ايجاباً وسلباً خلافاً للكذب لانه ان كذبت

الكلية فلا يستلزم كذبها في المادة المذكورة كذب
الجزئية ايجاباً وسلباً وذلك لانه لا يلزم من كذب قولنا
كل انسان كاتب كذب قولنا بعض الانسان كاتب لانه قد
يكون بعض الانسان كاتباً ولا يكون كل انسان كاتباً هذا في الايجاب
وهكذا في السلب فلا يلزم ايضاً من كذب قولنا لا شي
من الانسان كاتب كذب بعض الانسان ليس بكاتب لامكان
كون بعض الانسان ليس بكاتب ولهذا قلنا ولا يمكن
كذبهما معاً الا انه لتصدق احداهما دون الاخرى حيث
ان الجزئية تصدق مع كذب الكلية كما قدرنا . ولكن
خلافاً للعكس اى ان صدق الجزئية لا يستلزم بهذه
المادة صدق الكلية اما في الضرورية فيستلزمه كما قدرنا
لانه ان صح ان بعض الانسان حيوان فيصح ان كل
انسان حيوان فينتج اذا كما قدرنا ان القضيتين المتقابلتين
بهذا النوع يصدقان في المادة الضرورية ويكذبان في
الممتنعة وتصدق احداهما دون الاخرى في المادة الاضرورية
كما تقدم بيانه ~

# الفصل الثالث

## في التضاد وهو النوع الثاني من التقابل

التضاد هو اختلاف قضيتين بالكيفية فقط وذلك يكون
اما في كليتين او في جزئيتين فالاول الذي هو في كليتين
ويسمى تضاداً حقيقياً هو اختلاف قضيتين بالكيفية

فقط

فقط بحيث يقتضى عدم امكان صدقهما معًا بل امكان
كذبهما وبصدق احداهما يستلزم كذب الاخرى خلافه
العكس فقولنا اختلاف الخ ووو يفهم بحسب ما
تقدم اما قولنا بحيث يقتضى الخ ووو بيان لحكم
هذا النوع من الاختلاف وهو ان يوجد تنافى فيما بين
القضيتين فى الصدق والكذب على ان قاعدة المتقا بليتين
بهذا النوع هى انهما لا يمكن ان يصدقا معًا بل يمكن
ان يكذبا معًا ومن صدق احداهما ينتج كذب الاخرى
خلاف العكس فاولاً لا يمكن صدقهما معًا وذلك فى
كل مادة لانه اذا صدق الكل ايجاباً يمتنع ان يصدق
سلباً وبالعكس لانه اذا صدق قولنا كل انسان
كاتب يمتنع ان قولنا لا شى من الانسان بكاتب وتمثيل
امتناع صدقهما معًا لانه من صدق الكلية الموجبة
يلزم صدق الجزئية الموجبة المتضمنة بها من حيث
ان البعض يحتوى فى كل ولا ريب انه من صدق الجزئية
المذكورة وهى قولنا بعض الانسان كاتب ينتج
كذب نقيضها وهو لا شى من الانسان بكاتب فاذاً من
صدق قولنا كل انسان كاتب ينتج كذب ما يضاده وهو
قولنا لا شى من الانسان بكاتب وهكذا يمتنع صدق
المتضادتين معًا وذلك فى كل مادة ثانيًا يمكن كذبهما
معًا وذلك فى الممكنة لا فى الضرورية على ان الكلية

الموجبة في هذه المادة تكذب اذا وجد زيد كاتباً وكذلك
الكلية السالبة تكذب اذا وجد فرد من الافراد مثل عمر
وليس بكاتب والامران ممكنان فكذب المضادتين معًا
ممكناً في الممكنة وهكذا في كل مادة يكون الموضوع فيها
اعم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شي من
الحيوان بانسان فانهما كاذبتان معًا ولا يمكن في الضرورية
نحو قولك كل انسان حيوان ولا شي من الانسان بحيوان
فانه لا يمكن كذب هاتين القضيتين معًا لعدم وجود انسان
ليس بحيوان ثالثاً ومن صدق احداهما ينتج كذب الاخرى
خلاف العكس وذلك في كل مادة لانه ان صدق قولنا
كل انسان كاتب ينتج منه ابطال لا شي من الانسان
بكاتب ولكن لا ينتج من كذب كل انسان كاتب الا يكون
شي الانسان بكاتب بحيث انه قد يمكن تكذيب هذه
الكلية الموجبة مع وجود بعض الانسان كاتباً المضاد
صدق الكلية السالبة كما انه تكذب الكلية السالبة
مع بعض وجود الانسان ليس بكاتب كما تقرر ذلك
فاذاً لا يمكن صدقهما معًا بل من صدق احديهما ينتج
كذب الاخرى لكن لا ينتج من كذب احداهما كذب
الاخرى ووووو واما النوع الثاني الذي هو في
جزئيتي الداخل تحت التضاد هو اختلاف قضيتين
جزئيتين بالكيفية فقط بحيث يقتضي امكان صدقهما
معًا

خلاف العكس

معًا دون وعدم امكان كذبهما وبكذب احداهما يستلزم
صدق خلاف الاخرى فقولنا اختلافا الخ قوله بغلة
بحسب ما تقدم وقولنا جزئيتين يفصل هذا النوع مما تقدم
لان ذلك انما يكون في كليتين وقولنا بحيث يقتضي الخ قوله
بيانًا لحكم هذا النوع من الاختلاف على انه يكون بعكس
ما تقدمه من التضاد الحقيقي فقاعدة القضيتين بهذا
النوع انهما يصدقان معًا في المادة الممكنة ولا يمكن كذبهما
معًا بل بكذب احداها يستلزم صدق الاخرى خلاف
العكس اما في الضرورية يجريان بعكس الامر اعني
لا يمكن صدقهما معًا بل من صدق الواحدة ينتج كذب
الاخرى وبالعكس فاولًا يصدقان معًا في المادة الاضرورية
كقولنا بعض الانسان فاضل وبعضه ليس فاضل لانه
ان وجد بطرس فاضلاً صدقت الجزئية الموجبة وان
وجد بولس ليس بفاضل صدقت الجزئية السالبة والامران
ممكنان فاذا الخ قوله وهكذا ايضًا في كل مادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول كقولنا بعض الحيوان انسانًا
وبعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان
فانهما صادقتان الا انه لا يمكن كذبهما معًا وعلة ذلك
لانه ان كذب قولنا بعض الانسان فاضل لصدق نقيضه
الكلي وهو لا شيء من الانسان بفاضل واذا كان هذا النقيض
الكلي صدقًا لزمه منه صدق بعض الانسان بفاضل وهذا

ليس

لكون الجزئية يتضمن فى كل والحال ان هذه هى القضية الجزئية
الثانية السالبة المضادة الجزئية الموجبة ومن ثم قلنا بكذب
احداها يستلزم صدق الاخرى الا انه لا ينتج بالعكس اعنى
من صدق احداهما كذب الاخرى لعدم استلزام ذلك على
انه ان صدق بعض الانسان فاضل فلا يستلزم ان بعض
الانسان ليس بفاضل ثانيا اما فى الضرورية يجريان بعكس
الامر فانهما لا يصدقان معًا لانه لا يمكن ان يكون بعض
الانسان حيوان وبعضه ليس بحيوان بل من صدق احداهما
ينتج كذب الاخرى وبالعكس ايضًا كما هو ظاهر فالموجبة
دايمة الصدق فى الواجبة والسالبة دايمة الصدق فيها
صدق تلك ينتج صدق هذه وكذب هذه ينتج صدق
تلك

# الفصل الرابع

فى التناقض وهو النوع الرابع من التقابل

التناقض الذى هو المقول عليه فى هذا الفن هو اختلاف
قضيتين بالكمية والكيفية معًا بحيث يقتضى لذاته
عدم امكان صدقهما معًا وبكذب الواحدة يستلزم صدق
الاخرى وبالعكس فالاختلاف جنس بعيد للتناقض شامل
لكل نوع من الاختلاف كما اوضحنا فى الفصل الثانى وقولنا
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين كالا
ختلاف مفردين او مفرد وقضية وقولنا بالكمية والكيفية
معًا .

يخرج ما عدا ذلك من الاختلافات وعلى الخصوص بفصل
هذا النوع مما تقدم من الانواع التقابل و قولنا بحيث
يقتضي لح واه فهذا يراد به بيان حكم هذا النوع
من الاختلاف حيث ان اختلاف هذا النوع يقتضي
ايجاد التنافي فيما بين القضيتين في الصدق والكذب
معاً فلا يمكن ان يصدقا معاً ولا ان يكذبا معاً بل
كذب الواحدة يستلزم صدق الاخرى وبالعكس
وذلك في كل مادة وسبب ذلك لان الصدق مربوط
على موافقة القضية بالموضوع والكذب على
مخالفتها اياه والحال انه لا يمكن مخالفتهما وتوافقهما با
لموضوع في زمان ومكان واحد فصدق المتناقضتين
اذا وكذبهما معاً محال ثانياً يراد بالقيد المذكور اى
قوله ليقتضى الخ. اخراج الاختلاف بالايجاب
والسلب الذى لا يقتضى عدم امكان صدق القضيتين
معاً وكذبهما معاً ولبيان ذلك اعلم ان الاختلاف
بالايجاب والسلب بين القضيتين قد يكون مقتضياً
صدق احدهما وكذب الاخرى وقد لا يكون كقولنا
زيد حسن زيد ليس بقبيح فانهما قضيتان
مختلفتان ايجاباً وسلباً لكن اختلافهما لا يقتضى
عدم امكان صدقهما معاً او صدق احداهما وكذب
الاخرى. بل هما صادقتان معاً وربما يكذبان

زيد ساكن
معًا كقولك زيد ليس بمتحرك فقولنا بحيث يقتضي ليخرج مثل
هذا الاختلاف الواقع الغير المقتضي واما قولنا لذاته
فمخرج الاختلاف المقتضي صدق احدهما كذب الاخرى وبالعكس
لكن لا لذاته وصورته بل اما بواسطة او بخصوص مادة فاما الاول
اي فاما ما كان بواسطة فهو كما في ايجاب قضية وسلب
لازمها اي في ايجاب شي لشي وسلب ما يساويه عنه كقولك
زيد انسان زيد ليس ناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي
صدق احدها وكذب الاخرى لا لذاته بل بواسطة مساواة
المحمولين المقتضية لان يكون ايجاب احدهما في قوة ايجاب
الاخرى وسلب احدهما في قوة سلب الاخرى لكون ثبات
احد المحمولين للموضوع مستلزمًا اثبات الاخر له وسلب
احدهما مستلزمًا سلب الاخر عنه وهنا فالانسان والناطق
متلازمان فالحكم باحدهما بالايجاب والسلب حكم الاخر.
واما الثاني اي ما كان بخصوص مادة فيراد به الاقتضا
الذي يلزم بمادة ويتغير بالاخرى ومثل هذا الاختلاف
لا عبرة له لانه ليس لنفس القول فان ما يكون لنفس القول
لا يختلف باختلاف المواد وهذا مما سنبين فيما سيقع من
من المقابلات لا بالتناقض

# الفصل الخامس

في تلخيص ما تقدم ذكره في الفصول السابقة ويشتمل على

سؤالات

سوالات فی التناقض لقد لاح مما تقدم شرحه فی
الفصول السابقة ان المتناقضتین لا یمکن ان تکون
کاذبتین معًا لا صادقتین معًا بل کذب احدهما یستلزم
صدق الاخری وبالعکس وذلك فی کل مادة اما المتضادتان
فیمکن ان یکذبا معًا وذلك فی المادة اللاضروریة بل تکونان
کاذبتین دائمًا ولا یمکن صدقهما معًا وذلك فی کل مادة بل
من صدق احداهما ینتج کذب الاخری ولهذا سمینا متضادتین
لان الضدین کالبرودة والحرارة مثلاً لا یجتمعان
معًا بموضوع واحد فی الوجود ویمکن ارتفاعهما عند
فی نفس الوجود ویمکن وجود احداهما فیه دون
الاخر فهکذا حالهما فی القول الی یکذبان معًا فی
نفس القول نحو زید ابیض زید اسود ولا یمکن
صدقهما معًا فی القول البتة فهاتان القضیتان لما
ثبت لهما ما ثبت للکاینات المتضادة الی مما ثبت کذبهما
معًا ولم یتصور صدقهما معًا مثل التضاد فی نفس
الکاینات سمیتا متضادتین
واعلم ان القضیتین الموجبة والسالبة فی هذا النوع
تکون احداهما صادقة والاخری کاذبة فی المادتین
الواجبة والممتنعة فالواجبة فی الواجبة متعینة
للصدق والسالبة للکذب کقولنا کل انسان حیوان
ولا شی من الانسان بحیوان وبعکس ذلك فی المادة

الممتنعة فالسالبة بهذه المادة متعينة للصدق كقولنا
لا شئ من الانسان بحجر والواجبة فيها للكذب كقولنا كل
انسان حجر وهذا لا لنفس القول بل لخصوص مادة فلا
عبرة اما الداخلتان تحت التضاد فيمكن صدقهما معًا
فى المادة الممكنة ولا يمكن كذبهما معًا بل كذب احدهما
يستلزم صدق الاخرى خلاف العكس اما فى المادة الواجبة
فيجريان بعكس الامر فلا يمكن صدقهما معًا فالمتعينة فى
المادة المذكورة للصدق هى الموجبة والمتعينة للكذب
هى سالبة اما البسيطتان فيصدقان معًا فى المادة الضرورية
ايجابًا تكذبان سلبًا فى الممتنعة بالعكس واما فى المادة
الممكنة فيمكن صدقهما معًا ايجابًا وسلبًا ولكن لا يمكن
كذبهما معًا بل الصدق دائمًا فى الموجبتين والسالبتين
جميعًا الجزئية دون الكلية وهذا هو المعتبر فى تقابل
هذا النوع فى مادة الممكن وما عداه فلا عبرة له لانه لا
لنفس القول المنطقى بل لخصوص مادة

سوال اول ماهو النقيض الجواب نقيض كل شى هو
رفعه او هو الذى ينقض اى يرفع مايضعه نقيضه ولا
يضع شيأً آخر او يضع ما يرفعه نقيضه فقط ولا يرفع
شيأً آخر وان زاد على ذلك شيئًا فلا يكون نقيضًا بل
مضادا وهذا القدر كاف فى اخذ النقيض لقضية قضية
حتى ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية

فاذاً

فاذا قلنا كل انسان حيوان فنقيضها انه ليس كذلك اى
ليس كل انسان حيوان بل بعض الخ وكذلك فى ساير
القضايا ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية
ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية و
سوال ثانى ماهى شرايط تناقض المخصوصتين الجواب
يكفى فى تناقضها حفظ الوحدات الثمان المقدم تحريرها
فى اول فصل وحكمهما فى عدم صدقهما معًا وكذبهما
معًا كحكم المتناقضتين و
سوال ثالث كيف يكون تناقض المهملتين الجواب اذا كانت
المهملتان بمادة موجبة او ممتنعة فحكمها حكم المتناقضتين
والمخصوصتين اما اذا كانتا بمادة ممكنة فحكمهما حكم الداخلتين
تحت التضاد وتقابلهما انما يكون لفظيًا وذلك لان موضوعهما
حينئذ ليس بواحد بل متباين ولا تناقض فيهما ان يصدقان
معًا فيها و و و و و سوال رابع كيف يكون تناقض
القضايا الموجهة الجواب تناقضها انما يكون بسلب
الجهة عن القضية فنقيض قولنا بالضرورة كل انسان
حيوان ليس بالضرورة بعض الانسان حيوان وذلك
بتقديم اداة السلب على الجهة كما مثلنا و
سوال خامس كيف يكون حكم التناقض فى الشرطيات
الجواب كما عرفت فى الحمليات فيجب اولًا ان يراعى
فى التناقض اتحاد القضيتين فى المقدم والتالى والكل والجزء

والظرف وبقيت الوحدات الثمان ولابد مع اتحادهما في ذلك اى
في الامور الثمانية من اختلافهما في الكيف فنقيض المتصلة
اللزومية الكلية الموجبة السالبة الجزئية الموافقة لها في الجنس
اى الاتصال وفي النوع اى اللزوم وبالعكس فيهما فاذا
قلنا كلما كانت الخ ونقيض العنادية المنفصلة الموجبة
الكلية هي العنادية المنفصلة الموجبة الكلية هي العنادية
السالبة الجزئية فاذا قلنا دائما اما ان يكون العدد زوجاً
او فرداً فنقيضه ليس دائما اما ان يكون الخ وقس على هذا
غيره في الاتفاقيات من المتصلة والمنفصلة وامثلة ذلك لا
تخفى

# الباب الثاني

## في تساوي القضايا المتقابلة

اعلم ان تساوى القضايا هو ما به تترادف القضيتان المتقابلتان
وتحصل بمعنى واحد ولو كانتا مختلفتين لفظاً وبهما
باسما مختلفة ترجع جميعها الى معنى واحد اعنى يسمى
تساوياً وترادفاً كما ذكرنا ومع ذلك فيدعى ايضاً تبادلاً وانقلاباً
وتعادلاً حيث انه به تكون هذه القضية معادلة الاخرى ومرادفتها
بالمعنى ولو تبين انها مختلفة عنها ويدعى انقلاباً لان القضية
من كونها ~~لان القضية من كونها كلية~~ كلية موجبة تنقلب فتصير
كلية سالبة او جزئية او موجبة وهكذا يجرى الامر في غيرها
لان هذا الانقلاب قد يجرى على كل واحدة من القضايا الاربع

وهذا

مثلا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان نقيضه ليس كلما

وهذا جميعه يحصل وتقديم حرف النفي وتاخيره على
اجزا القضية ولانه يجري على المقابلة فوضع تلوها
فاذا عرفت ذلك نقول اولا ان تساوي المتناقضتين
بعضهما يكون بتقديم اداة النفي على موضوع احدى
المقدمتين كقولك ليس كل انسان بارا فيساوي بالمعنى
كقولك بعض الانسان ليس بار وايضا قولك ليس لا شي
من الانسان ليس بعادل فيعادل بالمعنى لقولك بعض الانسان
عادل فهما انهما تساويا في المعنى وانقلبت الكليتان الى
جزئيتين والسالبة الكلية في المثال الثاني الى موجبة جزئية
كما ترى ثالثا واما تساوي المتضادتين والداخلتين تحت
التضاد يكون بتاخير اداة النفي عن موضوع احدى المقدمتين
بشرط ان يكون السلب داخلا على علاقة القضية فحينئذ
يكون قولك كل انسان ليس هو بكاتب مرادفا لقولك لا شي
من الانسان بكاتب اما تساوي الداخلتين تحت التضاد
فعلى نسق ما تقدم وحينئذ يكون قولك بعض الانسان
ليس هو بكاتب معادلا لقولك بعض الانسان كاتب
ثالثا واما تساوي البسيطتين يكون بتقديم اداة النفي
على الموضوع واخرى على العلاقة بعد الموضوع وحينئذ يكون
قولك ليس كل انسان ليس هو بصديق مرادفا قولك
بعض الانسان صديق وايضا قولك ليس لا شي من الانسان
ليس ببار مساويا لقولك بعض الانسان ليس ببار ولو

فانتج اذا مما تقدم ذكره ان اداة السلب ان كانت مفردة
دلت على سلب نحو بعض الانسان ليس بفاضل وان كانت
مكررة مرتين دلت على ايجاب نحو ليس بعض الانسان ليس
بفاضل وذلك لان سلب السلب هو رفع السلب ورفع
ورفع السلب ايجاب لما كان رفع السلب ايجابا لزم ان يكون
رفع رفع السلب سلبا من حيث ان رفع الايجاب هو سلب

# الباب الثالث

## فى العكس وفيه ثلثة فصول

## الفصل الاول

انه من احكام القضايا ولواحقها العكس وهو عبارة عن
جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثانى اولا مع
مع الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فقولنا جعل الجزء
الاول من القضية ثانيا والباقى ليكون التعريف شاملا عكسا
الحمليات والشرطيات ولهذا اثبتناها هنا دون غيره من
التعاريف العكس كقولهم هو تبديل الموضوع بالمحمول
او هو عبارة عن ان يصير الموضوع محمولا والمحمول
موضوعا لشموله كما ذكرنا وقولنا مع حفظ الكيفية اى
الايجاب والسلب فيراد به انه اذا كان الاصل سالبا
او موجبا يلزم ان يكون ما ينعكس عنه كذلك لانه لا يلزم

صدق

صدق المنعكس فى غالب القضايا الّا اذا كان موافقاً
للاصل فى الايجاب والسلب وقولنا مع بقاء الصدق
لان العكس لازم القضية ومتى فرض صدقها يلزم
صدق العكس لان اللازم يتبع الملزوم والالزم صدق
الملزوم بدون صدق اللازم وهو مستحيل واما
الكذب ففيه رايان فاوجب بعض بقاه ولزومه وانكر
اخرون لزومه اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
فان كل قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكس
الذى هو قولنا بعض الانسان حيوان واعلم انه يعتبر فى
مطلق العكس قضيتان الاصل وما ينعكس عنه فالاصل
هو القضية المعكوسة ويدعى بالنسبة الى المنعكسة
عنه ملزوماً للزومها له اما المنعكسة عنه فتدعى عكساً
وعاكسة ولازماً لكونها تلزم عنه ونتيجة ولهذا عرفت
بعض بانه نتيجة لازمة لقضيتين احداهما من الاخرى
بابدال الاطراف والعكس صنفان مستوى ومتقابل فالعكس
المستوى هو الذى تقدم تعريفه وقسمه بعض قسمة لفظية
الى بسيط وعرضى فالبسيط ويدعى ايضاً مطلقاً هو ما به
يتبدل الطرفان مع بقا الكمية والكيفية بحالها وانما
يجرى ذلك فى الكلية السالبة والجزئية الموجبة كما سيجى
فى الامثلة والعرضى هو اذا ابدل الطرفان مع بقا الكيفية
وليس الكمية وذلك انما يجرى يصح فى الكليتين الموجبة

والسالبة كما سياتي بيان ذلك العكس المتقابل هو عكس
نقيض المستوى ولذلك يسمى عكس النقيض والعكس
بنقيض الوضع وهو جعل نقيض الجزء الثاني من القضية
جزءاً اول ونقيض الجزء الاول ثانياً مع بقا الكيف والصدق
بحاله فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه بنقيض الوضع
كل ما ليس بحيوان ليس بانسان فاخذنا هنا نقيض المحمول وجعلناه
في المنعكسة موضوعاً ونقيض الموضوع وجعلناه محمولاً وانما
يصح في الكلية الموجبة كما مثلنا والجزئية السالبة اذا قيد
الطرفان بحرف نفي مع حفظ الكمية والكيفية بحالهما
فهذا بيان ماهية العكس وابداء اقسامه واما وجه تسميته
سمي عكساً وذلك لان العكس هو الانقلاب وهنا انقلبت
اطراف القضية وصوما كان اولاً تالياً والثاني اولاً حيث
ان الموضوع في الحملية يصير محمولاً موضوعاً والمقدم
في الشرطية تالياً والتالي مقدماً والقسم الاول من قسميه
سمي مستوياً بالنسبة الى عكس النقيض المسمى ايضاً
عكساً بنقيض الوضع الاطراف به حيث انه نقيض الجزء
الاول من القضية يوضع فيه ثانياً والثاني اولاً ومن ثم كان ذلك
عكس بالنسبة الى هذا عكساً مستوياً لاستوا عكس الاطراف
عينها فيه لا نقيضها واستوا وضعها واما القسم الاول
من العكس المستوى سمي بسيطاً لانه لا يوجب بد من
العكس سوى تبديل الاطراف فقط مع حفظ الكمية
والكيفية

والمحمول
بنقيض وضع

والكيفية ممن ثم كان بسيطاً ومطلقاً والثاني يوجد بين
تبديل الاطراف مع الاختلاف في الكمية لا الكيفية ممن
ثم كان مختلفاً بمنه باختلاف عرض وهو اختلاف الكمية
وموافقاً لم يبقا الكيفية وتبديل الاطراف وذلك اختلاف
لفظي عرضي لا عبرة له واو

# الفصل الثاني

في قواعد العكس اي شروط جريانه على القضايا

اذكر ان القضايا المحصورة اربع كليتان وجزئيتان فاما
موجبتان واما سالبتان والعكس كما عرفت قسمان مستوى
ومتقابل وهنا لا نبحث عن قسمي المستوى لانهما معنى
واحد بل عنه وعن قسيمه المتقابل وذلك نظراً الى بيان
جريانهما على القضايا المذكورة واو

فنقول اولاً ان الموجبة الكلية تنعكس بالعكس المستوى
دائماً الى جزئية موجبة والدليل على ذلك لانه اذا صدق
كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم
المنافاة الكلية بين الانسان والحيوان فيصدق ليس
بعض الانسان بحيوان وما ذاك الا لان الانسان لما كان
مسلوباً عن جميع الحيوان وجب ان يسلب الحيوان
عن بعض الانسان وقد كان الاصل المنعكس كل

كل انسان حيوان وهو نقيض ليس بعض الانسان
بحيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال فيكون اذاً
قولنا ليس بعض الانسان حيوان خلفاً اى باطلاً
لان الاصل صادق فانتفت المنافاة بين الانسان والحيوان
ومن انتفايها بينهما يلزم انتفا صدق قولنا لا شى من
الحيوان بانسان ومن انتفا صدق القول المذكور يلزم
صدق قولنا بعض الحيوان انسان وهذا هو المطلوب
فهذا هو دليل انعكاسها بعكس مستوى جزئية ولكن
لا يلزم ان تنعكس بالعكس المذكور كلية وعلة ذلك
لئلا تنتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع
وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم
وهو محال مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق
عكسه وهو كل انسان حيوان والا للزم ان يصدق
الانسان الذى هو الاخص على كل الحيوان الذى هو
الاعم وذلك محال اما بعكس النقيض فتنعكس كنفسها
اى كلية والدليل على صدق عكسها المذكور لانه اذا
صدق قولنا كل انسان حيوان يلزم صدق قولنا كل ما
ليس بحيوان ليس بانسان والا فيصدق نقيضه وهو
بعض ما ليس بحيوان ليس هو انسان وينعكس النقيض
بعكس مستوى الى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان
وقد كان فى الاصل كل انسان حيوان هذا خلف
ثانياً

ثانياً اما السالبة الكلية فتنعكس بعكس مستوى
سالبة كلية كنفسها وانعكاسها الى سالبة الكلية بنفسه
لانه اذا صدق لا شي من الانسان بحجر يلزم ان يصدق لا شي
من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر
انسان وينعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الانسان
حجر وقد كان الاصل لا شي من الانسان بحجر هذا خلف
دليل اخر وهو نضم النقيض المذكور الى الاصل ونجعله صغرى
فينتج سلب الشي عن نفسه وذلك محال فيقال هكذا لا شي
من الانسان بحجر وبعض الحجر انسان فينتج من الشكل الاول
بعض الحجر ليس بحجر وهو باطل لصدق قولنا كل ما هو
حجر فهو حجر بالضرورة دائما اما بعكس النقيض فتنعكس
الى سالبة جزئية وبهذا العكس عينه تنعكس الجزئية
السالبة الى جزئية سالبة بيان ذلك لانه اذا صدق
قولنا لا شي من الانسان بحجر او ليس بعض الانسان بحجر
فيصدق قولنا ليس بعض ما ليس بحجر ليس بانسان ودليل
صدق العكس المذكور يوخذ من عدم صدق نقيضه وهو
كل ما ليس بحجر ليس بانسان وينعكس النقيض بعكس مستوى
الى قولنا كل انسان حجر وقد كان في الاصل لا شي او ليس
بعض الحجر انسان وهذا خلف ولا يمكن ان تنعكس السوالب
بعكس النقيض الى كلية لاحتمال ان يكون نقيض المحمول
اعم من الموضوع والحال انه يمتنع ايجاب الاخص لكل

افراد الاعم كقولنا لا شئ من الانسان بالحجر فيما ليس بحجر
اعم من الانسان فلهذا المحذور امتنع ان تنعكس السوالب
الى كل ما ليس بحجر ليس بانسان. ثالثاً واما الموجبة الجزئية
فتنعكس بالعكس المستوى موجبة جزئية كان القضية
الموجبة الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التى ذكرناها
فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض
الانسان حيوان ولا يصح فيها العكس بنقيض الوضع لصدق
قولنا بعض الحيوان انسان وكذب قولنا بعض ما ليس بانسان
ليس بحيوان حيث ان الفرس ليست بانسان مع انها حيوان
رابعاً واخيراً اما السالبة الجزئية فتنعكس بنقيض الوضع
الى جزئية سالبة كما سبق تقرير ذلك الا انها فى العكس
المستوى ان تنعكس جزئية لئلا تنتقض بمادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم
لا يصدق سلب الاعم بعض الاخص لأن كل اخص يستلزم
اعمه فان قولنا مثلاً بعض الحيوان ليس بانسان يصدق
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان
لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد الكل بدون
الجزء وهو محال فمن ثم كان لا عكس لها لزوماً
فقولنا لزوماً لانه قد يصدق العكس فى بعض المواد مثلاً يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ويصدق قولنا
بعض الحيوان ليس بابيض مع صدق عكسه وهو بعض الابيض

ليس

الحيوان

ليس بحيوان وذلك لا عبرة له لانه لا لنفس القول بل بخصوص مادة اى لاتفاق وجود التباين الكلى بين الموضوع والمحمول كما فى المثال الاول والعموم من وجه كما فى المثال الثانى واما اذا كان بين الموضوع والمحمول عموم مطلقاً فلا يصدق العكس حسبما اتضح بقولنا بعض الحيوان ليس بانسان لانه يصدق سلب الاخص عن الاعم ولكن لا يصدق عكسه اعنى سلب الاعم عن بعض الاخص لانه لا يوجد الاخص بدون الاعم خلاف العكس

# الفصل الثالث

## فى عكس القضايا الموجهة والشرطية

اعلم ان الحكم فى عكس القضايا الموجهة هو كالحكم فى عكس القضايا المطلقة غير ان الوجه يبقى فاما القضايا فتقلب على سبيل قواعد المطلقات كقولك بالضرورة لا شى من ب ج فعكسها بالضرورة لا شى من ج ب وقس عليه فى الممتنع والممكن نظراً الى نوعى العكسين المستوى والمتقابل والعكس فى الشرطيات هو جعل التالى مقدماً والمقدم تالياً مع حفظ الكيفية وبقا الصدق والكذب بحاله فاولا الشرطية المتصلة ان كانت موجبة سواء كانت كلية او جزئية فلا تنعكس بالعكس المستوى الا موجبة جزئية

وانعكاس الموجبتين جزئية واضح وذلك فلانه اذا صدق كلما كان
اوقد يكون اذا كان الشى انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد
يكون اذا كان الشى حيوانا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو
قولنا ليس البتة اذا كان الشى حيوانا كان انسانا وذلك باطل
وانما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية فذلك للسبب المقدم
ذكره فى الفصل السابق اى لجواز ان يكون التالى اعم من
المقدم وامتناع استلزام العام للخاص كليا كقولنا كل
ما كان الشى انسانا كان حيوانا وعكسه كليا كاذب ثانيا واما
السالبة الكلية المتصلة فتنعكس سالبة كلية لانه اذا صدق
قولنا ليس البتة اذا كان الشى انسانا كان فرسا وجب ان
يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشى فرسا كان انسانا والا لصدق
نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشى انسانا كان فرسا ثالثا
واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا
كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا
كان هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
واعلم المتصلة الاتفاقية لا يعتبر انعكاسها لعدم
الفايدة وكذلك المنفصلات فلا يعتبر فيها العكس لعدم
امتياز جزئيها بحسب الطبع لانه ليس مقدمها وتاليها
بالطبع كما نبهنا فى سوالف اقوالنا بل كل واحد منهما يجوز
ان يقدم ويوخر فالمعتبر اذا معكوسات المتصلة اللزومية

واذا

واذا قد تكلمنا بعكسها المستوى فلنشر اشارة جزئية الى عكسها بنقيض الوضع ودو فنقول ان الحكم بانعكاسها بهذا النوع كالحكم بانعكاس الحمليات بيد فالموجبة الكلية تنعكس كنفسها لانه اذا صدق قولنا كل ما اذا كان الشي انسانا كان حيوانا فيصدق قولنا كلما لم يكن الشي حيوانا لم يكن انسانا لان انتفا اللازم يستلزم انتفا الملزوم والا لجاز انتفا اللازم مع بقا الملزوم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشي انسانا كان حيوانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشي انسانا لم يكن حيوانا واما السالبتان فتنعكسان الى سالبة جزئية كقولك ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الشي انسانا كان فرسا فتنعكس بنقيض الوضع الى قولنا فقد لا يكون اذا لم يكن الشي فرسا لم يكن انسانا والا فكل ما لم يكن فرسا لم يكن انسانا وتعكس الى كل ما كان انسان كان فرسا وقد كان الاصل ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الشي انسانا كان فرسا وهذا خلف ود

اعلم ان القانون الاعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه لانه بعدم هذه المراعاة يقع الخلل في صدق العكس كما اذا قلنا لا شي من الحيطان في الوتد فانه صادق ولا يصدق عكسه وهو لا شي من الوتد في الحيطان وانما كان كذلك لعدم رعاية المحمول بتمامه لان المحمول

هو حاقولنا فى الوتد لا الوتد وحده ولذلك يصح عكسه ويبقى
الصدق بحاله اذا قيل لا شى مما فى الوتد بحيطان وهكذا
يجب الحذر من قلب ماليس بمحمول موضوعًا كقولك بعض
الكنايس فى المدينة فلا يصدق عكسه بعضا المدينة
فى الكنايس بل بعض ما فى المدينة كنايس وامثاله انتهى
الكلام فى القضية

# المقالة الثالثة

في النوع الثانى من نوعى الحكم وهو الفن والانتظام

الفن ويدعى ايضًا النظام والترتيب ٥ هو قول منطقى
يقسم العلم الى رتبة قويمة والى النظام الواجب ليدرك
جيدًا بسهولة ويحفظ بثبات وهو قسمان طبيعى واختيارى
وستنظم فيهما بهذه المقالة ولذلك نجزيها الى بابين ففى
الاول منهما تورد النظام الطبيعى وفى الثانى الاختيارى

# الباب الاول

في النظام الطبيعى

النظام الطبيعى هو حفظ فيه ترتيب الشى على حال ما
هيته وبحسب طبعه او هو ماكان اقرب فهما الى عقولنا واوفق
قبولاً لطبعنا ولهذا دعى نظامًا طبيعيًا لقربه للطبع او
لتقليده مجرى الطبيعة واقتدايه بها ومن شروطه ايراد كل

شى

بشى فى اوانه ومكانه مثلاً ابراد كلما ينسب الى الجنس
فى باب الجنس وكلما يضاف الى النوع فى باب النوع
وهكذا فى جميع الاشياى يلزمه ابراد كل شى فى محله ويذكر
فى كل علم ما يخصه والاجتناز حدود علم اخر غيره كمن
يذكر فى علم الفلك ما يختص بعلم تهذيب الاخلاق
وفى العلم الالهى ما يختص بالعلم الهندسى وقس على
هذا غيره ؤؤ ووو ؤؤ والفن المذكور قسمان
والاولى ان يقال له طريقتان الاولى فن الانحطاط والثانى
الارتقا فن الانحطاط ويدعى ايضاً فن التحليل هو
ما ينحل به الكلى الى الاجزا اى هو ما يكون الشروع
فيه من الكليات الى الجزئيات مثلما اذا ابتدا احد نظام
شرحه من الجنس ثم يتدرج منه الى الانواع ومن الانوا ع
الى غيرها حتى الى الاجزا والافراد هكذا بعينه الطريقة
نتكلم فى القسم الثالث عن الاستدلال لاننا نشرع
فى التكلم فى جنس الاستدلال قبل انواعه ثم نتدرج
منه الى الانواع ومن الانواع الى بقية الافراد فن الارتقا
ويدعى ايضاً فن التركيب والتاليف وهو ما نرتقى به
من الجزئيات الى الكليات بعكس طريقة فن الانحطاط
اى هو ما يكون الشروع فيه على هذا النظام اعنى
فن المبادى الجزئية الى ان تنتهى الى الكليات هكذا
وبهذا النوع شرعنا فى التكلم فى الفن الثالث

من القسم الاول عن القول حيث اننا بحثنا اولا وبديا عن
اجزائه ومباديه اعنى عن الحدود ودلالتها والاسم والفعل
والاداة قبل البحث عنه اى قبل البحث والتكلم عن القول
بل تدرجنا مرتقيين منها اليه كما سبق نظام ذلك ود

واعلم ان الطريقتين طبيعتان اما الاولى وهى طريقة قمن
الانحطاط فانها قريبة للطبع وافهم للطبع لكونها توافق
النظام الطبيعى من حيث ان الشروع فيها انما يكون من
الكليات الى الجزئيات وذلك بتدرج الشرح من الكليات
رويدًا رويدًا الى الجزئيات والحال ان ما كان فيه نظام التدريج
هكذا من العام الى الخاص هو افهم للعقل وانفع للذكر فافهم
للعقل لكون الكليات اوضح لنا بالطبع من الجزئيات لدخولها
فى حد الجزئيات وانفع للذكر لكون التدريج يكون فيها بنوع
مختصر فى الغاية وبخلاف ذلك اذا ما تدرج المدرك من الخاص
الى العام فانه يقع فى الاعادة دايمًا لكونه قبل ان يشرح العام
يلتزم بتكرير الخاص دفعات عديدة لان قابلية عقلنا مفتقدة
بهذا المقدار حتى اننا لا نقدر على فهم الكل ما لم نتبصر
بكل واحد من اجزايه مفردًا على انه وان كانت الكليات
افهم بالطبع بالنسبة الينا كما ذكرنا الان الجزئيات
هى افهم واوضح بالنسبة الى ذاتها لانها اقوم بالطبع
من الكل من هذه الجهة يتقدم فهمها عليه ويتاخر فهمه
عنها والتفهم المستقيم معلق بنظام الطبيعة ود

واما

واما الثانية وهي طريقة فن الارتقا فانها طبيعية لكونها
تقتدي بالطبيعة لكونها الموجودة وتقلد عراها على
ان هذه الطريقة تنظر اولاً وبدياً الى الغاية والمطالب
الماثورة فتلتمس معرفتها اولاً ثم تسلم الوسايط التي
تبلغ الى ماتبتغيه وماهو فيها اول بالنية فهو متاخر
بالعمل وماهو اول بالعمل وحده فتاخر بالنية وكحال
ان الطبيعة الموحدة هذه الحال حالها كما يبصر مثلاً في
انواع النباتات والاشجار النامية فان الطبيعة فيها
تقصد اولاً وبدياً ثمر الا انها تبدع قبلاً اصلاً ثم شجرة
واغصاناً ثم اوراقاً ثم زهرة الى ان تبلغ الى عقد الثمرة الماثورة فالطريقة
الاولى ~~[illegible]~~ تختص غالباً بالعلوم العملية الصناعية كما في
يرى صناعة البنا فانه يقصد اولاً وبداءً منزلاً فيحضر
اولاً الحجارة والطين والخشب وامثال ذلك ثم يشرع في
الاساس ثم الجدران وبعدها السقف وبهذا التدريج ينتهي
الى ما يقصده اولاً من عمل المنزل فمعتادة ان تختص في
العلوم النظرية الرياضية لان العلوم المذكورة غايتها
العلم ومعرفة اوضاعها فمتى حصلت في الذهن وتلقنها
العقل استقر فيها قانعاً كما يرى في علم الطبيعيات
والعلم الالهي والهندسة وامثالها حيث ان هذه الطريقة
تشرع من المبادي العامة كما قدرنا وتتدرج متنازلة

يندرج جميعه الى المبادى التى تولف عنها وذلك مختص
بالعلوم الرياضية التى من شانها ان تبتدى من مبادى
جنسية ثم تركب منها النوعية وما دونها

# الباب الثاني

## في نظام الاختياري

النظام او الترتيب الاختياري ويدعى الغير الطبيعي
ايضاً هو ما عدل عن ايراد ما يوافق مطلوبه المقتضية نوع
النظام المرتب واورد منه ما يطابق ذهن السامعين ويزيد
عقلهم ويبهجهم وهذه الطريقة مختصة بالشعرا
والخطبا والواعظين لان هولاء من شانهم ان يطابقوا يطربوا
السامعين ويهذبوهم بما هو مقبول عندهم وطريقة
ذلك تنشو عن ثلثة • العدل • والزيادة • والقلب فالعدل
هو اذا ما ترك الواعظ والخطيب وعدل بخطابه عن
كلما يحمله مضاداً مطلوبه او مستكرهاً سمعه سامعه عند
من يخاطبهم ولو كان مطابقاً موضوعه غاية المطابقة
كالدلالة الرفيعة والحدود والرسوم الدقيقة والقسمة
اللايقة للحد وما ماثلها والزيادة هي اذا ما تجاوز الخطيب
تخوم مطلوبه باشيا تشرح السامعين وتطربهم ولو لم تكن
لازمة الموضوع من وجه ما اصلاً واما القلب فيراد به
عكسا

٢٥٣

عكس نظام الادلة بصناعة دقيقة لئلا ينتبه السامع
ويتوهمها كاذبة ويمسك عن القدار بها ممتنعا عن
قبولها

ليكن هنا نهاية القسم الثاني في الامور المتعلقة في
الحكم ويتلوه القسم الثالث في الامور المتعلقة بالتصديق
اي انتقال الفكري وهو ثالث فعل العقل

# القسم الثالث من الايضاحات المنطقية

فيما يتعلق بالفعل الثالث من العقل وهو الانتقال الفكري

ان خاصة الفعل الثالث من العقل هي التصديق ويدعى
استدلالاً وحجةً ومباحث هذا القسم اشرف من مباحث
القسمين السابقين وذلك لسببين على الخصوص اولها
ان تلك تفيد العلم التصوري واما هذه فتفيد العلم
التصديقي ولا ريب ان العلم التصديقي هو اشرف
واعلى من العلم التصوري لان المقصود الاصلي من
العلوم هو الادراكات التصديقية لا التصورية ثانيها
لان الادراكات التصورية انما تطلب لاجل الادراكات
التصديقية فمن ثم كانت وسايل بالنسبة اليها ووسايط
موصلة الى التصديق بها فهي اذاً وسايط وتلك غاية
والغاية اشرف من الوسايط ولذلك ومن هذا القبيل لما
كانت معرفة الحجة الناجمة عن الانتقال الفكري هي

المقصود الاهم من المنطق بل هو هي المطلب الاعلى والمقصد
الاقصى وكانت هذه المعرفة مركبة والعلم بالمركب لا يحصل
بعد الا العلم بما منه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا
المركبة من المفردات فحد ثم تقدمت مباحث المفردات على
القضايا والقضايا على الحجة واذ قد اوردنا ابحاث المفردات
فى القسم الاول واستوفينا البحث فى اصناف القضايا
المركبة من المفردات فى القسم الثانى فخليق بنا تجريد
النظر فى مباحث الحجة بهذا القسم المتضمن مباحث
الانتقال الفكرى فنحصر جميع الامور المتعلقة فيه بثلث
مقالات الاولى فى القياس اجمالاً والثانية فى القياس
البرهانى والجدلى والمغالطى والثالثة فى النتيجة

# المقالة الاولى

## فى القياس اجمالاً وهى خمسة ابواب

# الباب الاول

## فى الحجة المدعوة استدلالاً واقسامها

اننا قبل ان نشرع بالتكلم بحد القياس الذى هو احد
اقسام الحجة فلنورد ماهية الحجة واقسامها فنقول
الحجة هى قول مولف من اقوال يقصد بها ايقاع التصديق
بقول اخر غير مصدق به كقولك العالم مولف فالعالم

اذاً

اذاً فاسد فان كنت جاهلاً هذا المطلوب اعني غير مصدق
ان العالم فاسد فلما استدلت عليه بالحد الاوسط الذي
هو مولف بافدانك اياه وصدقه عليه ايضاً تذكرك اي
مولفاً فصدقت حينئذ انه فاسد لعلمك ان كل مولف فاسد
من هذا القبيل تدعى الحجة استدلالاً لاننا من الحد
الاوسط الذي لم يذكر في التالي نستدل على المطلوب
المجهول الذي هو في هذه المثال كون العالم فاسداً ولذلك
تعرف الاستدلال بانه ما يقتضي في مقدمته حداً لا يكون
في التالي كما مثلنا ونظيره كقولك الله صالح فالله اذاً محبوب
الاستدلال ينشو عن ضعف العقل البشري وذلك لانه من
حيث ضعفه وقصره لا يقدر ان ينفذ حقايق متعددة
بنظر واحد بسيط فمن ثم يتدرج من شي الى شي بالاستدلال
والقياس وما جعلناه وسيطاً للاستدلال يدعى حداً
اوسط لهذا السبب عينه لكوننا نستعمله مثل وسيط
للمطلوب ويسمى ايضاً دليلاً فلما مر اي لكوننا نستعمله
دليلاً للذهن به تتوصل الى معرفة المطلوب والمراد
بالمطلوب ~~والمراد بالمطلوب~~ هو ما يقع التسال عنه للعلم
به بطريق الاستفهام وهو كالعالم فاسد في المثال
الاول او كالله محبوب في المثال الثاني فطالب طلب
التصديق به يسال قايلاً هل الله محبوب ام لا فاجيب
بدليل مقنع منطوقاً هكذا كما برهنا في المثال الاول

اى اخذ صلاح الله بمعنى الدليل وجعل حدًا اوسط واقرن
معه غيره فنتج عن ذلك ان الله محبوب وهذا هو المطلوب
المقصود تصديق وهو قسمان موجب وسالب فالدليل المورد
فى صلاح الله ينتج احد قسمى المطلوب اى الموجب وهو
الله محبوب وهذا الدليل اى قولنا ليس الله بجسم فاذاً
ليس بقابل التقدير ينتج قسم المطلوب الاخر اى السالب
فهذا معنى الاستدلال وما عدا التعاريف السابقة يحد عند عامة
الفلاسفة بانه قول منطقى ينتج من الدليل المستلزم جزاً
اخص من المطلوب وانواعه اربعة المثال الاستقرا الاضمارى
القياس ولكل من هذه الاصناف امور قريبة منه كالدلايل.
كالدليل. والراى. والعلامة. وقياس التعليل. والقياس
النداسى. فالاضمارى. والتمثيل يختصان باهل الفصاحة
والاستقرا.. والقياس يختصان بالمناطقة غير ان القضايا
الغويصة يجب اثباتها فى القياس واما القضايا الواضحة
فبالاستقرا كما نبه الفيلسوف فاناخذ بشرح كل نوع منها فى
الفصول التالية

## الفصل الاول

### فى القياس التمثيلى

التمثيل ويدعى استقرا خطابى ايضاً كما دعاه الفيلسوف
كما فى الفصل الاول من كتاب الخطابة ويرسم بانه حكم
على

على شي جزي معين لثبوت ذلك الحكم في جزي اخر معين
او جزيات اخر معينة لمعنى مشترك بين هما اي بين
الجزي او الجزيان كمن يحكم بان العالم محدث كالبيت وانما
يحكم هذا الحكم لما بدا له من المماثلة بينهما حيث انهما يشتركان
معنى واحد و هو التاليف والحال ان البيت
انما هو محدث لانه مولف وهذه العلة عينها وهي التاليف
توجد في العالم فيكون ايضا محدثا كالبيت وهذا الحكم يكون
كليا على المعنى المتشابه فيه كما يبان في هذا الدليل ان
الله تعالى غفر لداود حين تاب فاذا يغفر لك اذا تبت
دليل اخر سالب ان الله لم يغفر لقايين لانه لم يتب افلا
يغفر لك اذا لم تتب و وجه التشبيه والتمثيل لان الراي
الصايب يقتضي ان الشبيه يحكم عليه بشبيهه
وقد يقوم التمثيل بنوعين من الامثلة كما قدر الفيلسوف
في الفصل العشرين من كتابه الثاني في الخطابة اولهما
يقوم باخذ المثال من الافعال الصايبة والتي صارت
من القدما كتوبة داود النبي التي توخذ مثالا لغفران
ذنب من تاب توبة صادقة مثل داود ثانيهما يوخذ من
امثلة الحكما والادبا كامثلة لقمان وجالينوس وغيرهما
حينما تريد ان نضرب مثالا يناسب غرضنا كانه
شي جزي وهذا قول فقط واما الاول فانه قول
منطقي لانه ذو قوة اشد في الاثبات كقولك العين الضعيفة

التخالف

لا تدرك المنظورات العالية كاملاً فاذا بقياس التمثيل العقل
الضعيف لا يدرك المعقولات العالية بالكمال والتمثيل
يخل بانظار التمثيل وايراد الاختلاف على النسق هكذا
تنكر التمثيل وسبب الخالق هو ماكذا وكذا

# الفصل الثاني

## في القياس الاستقراء

الاستقراء هو الاستتباع قد رسمه الفيلسوف بانه حكم
على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي كلها
او كثرها وهو قسمان تام وناقص وذلك لان الحكم المذكور
اما انه يصدق على كل جزئيات ذلك الكلي بدون تخلف
بعض منها او على اكثرها فان كان الاول فهو الاستقرا
التام لتمام الحكم به على كل جزئياته اجمع بدون تخلف
واحد منها وذلك كحكمنا على ان كل حيوان طويل العمر
فهو قليل المرارة الحاصل من استقرائنا اي استتباعنا
جزئيات الحيوان الطويل العمر كالانسان والفرس
والثور والجمل فوجدناها كذلك فحكمنا بهذا الحكم
كليًّا في الحيوان الطويل العمر وكحكمنا ايضًا على ان كل
نار حارة لسبب ان نار بابل ونار مصر حارة ونار اورشليم
حارة فحكمنا بثبوت وجود الحرارة في كل نار بواسطة تتبع
اكثر جزئياتها واستعمال هذه الحجة مخصوص بالجدليين
كما

كما نبهنا وان كان الثانى فهو الاستقرا غير التام مثلما
اذا استقريت الحيوانات فوجد اكثرها يحرك فكه الاسفل
عند المضغ فنحكم على كل حيوان بانه يحرك عند المضغ
فكه الاسفل ولكن لانه قد يتخلف بعض الجزئيات عن
ذلك الحكم كالتمساح فى المثال المذكور فانه يتخلف عن
ذلك الحكم من حيث انه يحرك عند المضغ فكه الاعلى
فمن ثم كان هذا الاستقرا ناقصاً غير تام
الاستقرا يرتقى دائما من الجزئيات الى الكليات كما استبان
فيما اوردناه من الامثلة لان من خاصته اثبات المطلوب
بذكر الافراد والاجزا كلها وان استطال ذكرها لكثرتها
فليذكر بعضها ويختم القول بلفظ وما يتلوه او يضاهيه
او يشاكله وامثال ذلك وقد يحل عزم الاستقرا بايراد
الابرام. والابرام ليس هو سوى استثنا بعض الافراد
من ذلك الحكم العمومى الكلى وذلك كاستدلال من رام
اثبات ان كل انسان ابيض فيستدل هكذا الرومى ابيض
والفرنجي ابيض. فاذاً كل انسان ابيض فالجواب
يكون بانحلال النتيجة بايراد الايراد هكذا النتيجة
كاذبة لان الزنجي هو انسان وليس بابيض ومثله
من قصد الاثبات ان كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ واورد لاثبات رايه جزئيات الحيوان فيحل
عزمه دليله بان التمساح حيوان ولا يحرك فكه الاسفل

بل تكون الاعلى عند المضغ ولهذا كان قياس الاستقرا لا يفيد اليقين
يجوز ان يكون حال البعض الذى لم يستقرا غالفا لحال البعض
المستقرا ووو الاستقرا يمتاز عن التمثيل بوجهين احدهما فى
المقدم وذلك لانه فى التمثيل يوخذ واحدًا غصوصًا معينا واما فى
الاستقرا فيوخذ اجزا كثيرينا ثانيهما فى التالى لان نتيجة التمثيلى
من عادتها ان تكون مفردة واما نتيجة الاستقرائى فكلية وذلك
واضح فى امثلة كليهما المذكورة ٠ع٠

# الفصل الثالث

## فى القياس الاضمارى

اعلم ان القياس المذكور يسمى باسما متعددة وجميعها ترجع
الى معنى واحد حيث انه يسمى كما ذكرنا الاضمارى ٠ المطوى ٠
المدخم الناقص او الغير الكامل فيدعى اولاً اضماريا لكون
احدى مقدمتيه تضمر فى الضمير ولهذا السبب يسمى
الضمير ثانياً يسمى مطويًا من الطى لان احدى مقدمتيه
تطوى فى الذهن ثالثًا ناقصاً لنقصانه من احدى المقدمتين
رابعًا مرخماً هو الحذف اى تكون احداهما محذوف فيه محذوفه
ولهذا يرسم بانه ما حذف فيه احدى المقدمتين الكبرى
الكبرى كانت ام الصغرى مثال ذلك الفضيلة محبوبة
فالعدل اذاً محبوب فالمحذوف هنا من الصغرى وهى العدل
فضيلة واما اذا قلنا العدل فضيلة فهو اذاً محبوب فيكون
المحذوف

المحذوف منه هذه الكبرى وهي كل فضيلة محبوبة
وبازدياد هتين القضيتين يعود كاملاً

تنبيه

اعلم انه اذا وجد في تالي القياس المذكور موضوع المقدمة
تكون الكبرى فيه محذوفة كقولك البخيل محتاج فليس
البخيل بغني فتذكر كبرى وقل كل محتاج ليس بغني .
وكل بخيل محتاج فلا شي من البخيل بغني واما اذا وجد
البخيل فتكون الصغرى محذوفة كقولك من لم يخطي فليس
بعلة للتخطية فالله لم يخطي قط فاذا الخ .. وان لم
يوجد احداهما فتكون الكبرى محذوفة ومتى زيدت
رجع الاضماري الى القياس شرطي مثاله قولك
الفضيلة تسعد فالرذيلة اذاً تتعس فتذكر كبرى شرطية
وقل اذا كانت الفضيلة موصلة الى السعادة فتكون
الرذيلة مبلغة الى التعس والحال ان الفضيلة موصلة
الى السعادة فالرذيلة اذاً مبلغة الى التعس

# الفصل الرابع

يشتمل على بقية انواع الاستدلال مما هو قريب للاصناف
المقدم ذكرها

اولها الدليل وهو الضميري ويكون على نظام الشكل
الاول ولو صرح بمقدمتيه كقولك هذه المراة ذات

لبنا فهي اذا ولدت فنذ كبرت وقل كل امراة ذات لبن قد ولدت
وهذه اذا الخ ثانيها العلامة فهي كقياس الاضماري ايضا
والحد الاوسط فيه اما يكون اعم من الطرفين كقولك هذه
المراة مصفارة فهي اذا حبلى واما اخص الطرفين كقولك
ان الشجعان ظلمة لان التمرهذا كان شجاعا وكان ظالما وايو
ثالثها القياس الاقتراني ويراد به ما كان حاويا ومشتملا على
اقرانين لا القياس الذى هو باذا الاستثنا لان هذا القياس
ليس هو الا اجتماع قياسين مطويين فهو كالاضماري
وعين الدليل ويبني هكذا فانه اذا ما رام احد ان يثبت ان
المصنوعات التى صنعها البارى تعالى منفرد كاهي
كاملة فليشرع بيننا قيلة واستدلاله على هذا النسق
ان كانت المصنوعات الخاصة المصنوعة منه تعالى ليست
بكاملة فذلك اما لان البارى تعا غير قادر واما لانه
غير مريد وكلاهما عال فليس الاول لكونه تعا قادرا
على كل شي وليس الثاني لكونه خيرا محضا فاذا المصنوعات
التى صنعها تعا خصوصيا هي كاملة
رابعا قياس التعليل او القضايا التى قياساتها معها
هو استدلال مجموع من قضايا كثيرة تالية بعضها متعقبا
مثال ذلك اذا رام احد ان يثبت ان الانسان فاسد فيبنى
دليله هكذا وكل انسان حيوان وكل حيوان حي وكل حي
ممتزج وكل ممتزج يلتئم من عناصر وكل ما يلتئم من عناصر

بلتام

يلتئم من مضادات هو فاسد فاذاً اكل انسان فاسد وسميت
هكذا لكونها بعضها على بعض شيشرون سماها قضايا
قياسية معها خامسها القياس الفراسي
وهو ما كان الدليل فيه اى الحد الاوسط هيئة بدنية
توجد في الانسان المتفرس فيه كما توجد لحيوان غير ناطق
ويكون من شان تلك الهيئة ان تتبع مزاجاً يتبعه خلق
من اخلاق النفس سواء كانت المحمودة كالكرام والشجاعة
والمذمومة كالشح والجبانة فاذا وجدت تلك الهيئة حدث
بوجود ذلك الخلق لانهما معلول علة واحدة فاذا وجد
في شخص ما مثلاً في زيد عظم الاعالي اى صدر لا عريضاً
عريضاً وهذه الهيئة توجد في الاسد والاسد موصوف
بالشجاعة فيحدث ان زيداً شجاع لانه عريض الصدر
كالاسد سادسها الراي وهو
مقدمة كلية محمودة في ان كذا كاين او غير كاين
صواب فعله او غير صواب وتوخذ دايماً في
الخطابة مهملة وهي تتمة قياس كامل متضمن بقضية
واحدة. كقولك ان التواضع اس الفضايل فكيف
لا يحب. فمعنى ذلك ان اس الفضايل محبوب
في الغاية. والتواضع هو اس الفضايل فالتوضع
اذاً يجب ان يحب في الغاية. وهذا يسمى القياس
الشعري كما سيجي. تنبيه

اعلم ان جميع ما تقدم شرحه القياسات المذكورة التي
هي اتالم احجت او الاستدلال هي ضعيفة النتيج لا يتلزم
منها تالي ضرورة بل يتحصل اقتناع ووهم لانه لا قوة النظام
القضايا وتالتفها من قضيتين لعدم وجود حد اوسط
يقرنهما ويضطر به العقل لقبولها • والحال انه قد يورد قول
كاذب يبني على صورتها بقضيتين تشملان على مقدم
وتالي لا يكون منهما اقتناع نحو زيد ماشي فباكٍ فيتخلص
مما ذكرنا انه لا ينتج الا عن القياس التعليمي المولف من
مقدمتين وتتلوهما نتيجة ولذلك فكل قياس من القياسات
المذكورة لا يمكنه ان يثبت شيا مالم يرتد الى القياس التعليمي •
فاولاً قياس التمثيل لا يثبت شيًا مالم يرتد الى القياس
المذكور ويبين هكذا انه يجب الحكم على كل تايب كالحكم
على داود والله تعالى عفى عن داود حين تاب صدقاً فاذاً
يعفو عن كل تايب صادق حقيقي وعنك ايضاً اثبت
حقاً ثانياً الاستقرا ايضًا لا يثبت شيًا مالم يرتد الى
القياس لان مثل المورد انفاً بالنار لا نيان قوته مالم يفهم
هكذا ان الاشيا السفليت هي كالعلوية • وكل نار سفلية
هي حارة فاذاً كل نار هي حارة ثالثاً ان القياس الاضماري
هو قياس تعليمي في العقل مولف من مقدمتين ونتيجة
كما بينا لانه لا يمكن ان يوجد قياس مطوى بسيط بالمعنى

ولو

ولو كان بسيطاً باللفظ لكون العقل لا يقدر ان يطابق
بتصديق المطلوب ويقنع بوما لم يرى رباط الحد الاوسط
مع الطرفين وذلك لا يمكن الا بالقياس رابعًا القياس
الاقترانى قلنا انه اجتماع قياسين مطويين ولاثبات
قوته ما لم يعد الى قياسين كاملين كما مر خامسًا قياس ما
التعليل او القضايا التى قياساتها معها هى اجتماع قياسات
مطوية شتى ترتد الى قياسات كثيرة وقس على ما ذكرنا
الباقى ‌و‌و فالناتج اذاً مما تقرر ان العمدة فى القياسات
هو قياس التعليمى ويرسم بانه قول مركب من ثلاثة قضا يا
مرتبة باستقامة حسب القانون وقد بحث عنه الحكيم
فى اربعة كتب افردها للتكلم فيه فقط وها نحن ناخذ
بالتكلم عنه فى الابواب التالية بعون الله وارشاده

# الباب الثانى

## فى حد القياس

قال ارسطو رئيس المشائيين فى الاصحاح الاول من كتاب
الجدل والمصادرات القياس هو قول مولف من اقوال متى
سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر اى انه قول منطقى
اذا سلمت به مقدمتات فمن لازم الضرورة تتبع النتيجة
لتسليم المقدمتين كقولنا كل صالح محبوب والله صالح
فانه مركب من قولين اذا سلمنا لزم عنهما لا انهما قول

قوله اخر وهو فالله اذا صلح عود و او فالقول جنس وهو
المركب اما المفهوم العقلى وهو جنس للقياس المعقول واما
الملفوظ وهو جنس للقياس الملفوظ. فالقياس اذاً
صنفان معقول وملفوظ فالمعقول هو الذى يتركب من
القضايا المعقولة والملفوظ هو الذى يتركب من القضايا
الملفوظة والاول منها هو القياس حقيقةً والثانى انما
سمى قياسًا للدلالة على المعقول ومن ثم اهمل القول من
وصف كونه معقولاً او ملفوظًا ليعلمها كليهما وقوله
مولف من اقوال يفصل بين القياس والقضية الواحدة
التى يلزم صدقها كذب نقيضها وصدق عكسها وغير ذلك
من لوازمها كما عرفت فى باب العكس والمراد بالاقوال ما
فوق قول واحد ليتناول التعريف القياس البسيط المولف
من قولين اى قضيتين كالقياس المقدم ذكره مثلاً والقياس
المركب من اقوال فوق الاثنين وقوله اذا سلمت اشارة
الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة فى نفسها
اى صادقة بل ربما كانت منكرة كاذبة فى نفسها بل يلزم
ان تكون بحيث لو سلمت مستلزمة بتاليفها قول اخر
يلزم عنها ليندرج فى الحد القياس الصادق المقدمات كالقياس
المقدم مثاله والقياس الذى مقدماته كاذبة كقولنا كل جماد
حمار وكل انسان جماد فان هتين المقدمتين وان كانتا
كاذبتين فى نفسهما الا انه بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان

كل

كل انسان حمار قوله لزم عنها يفصل بين القياس و
الاستقرا غير التام والتمثيل وما هو معدود معهما اذ
لا يلزم منها شى على التحقيق لانها لاتستلزم المقصود
لامكان تخلف مدلولها عنها واما قوله لذاته يحترز به
عن عدة امور يحصرها ثلثة اعداد فاولا يحترز به
عما يلزم للازمه لا لذاته بل بسبب مادة خصوصية
حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم كما سياتى
تقرير ذلك فى الفصل الاول والثانى من الباب الرابع.
ثانيا يحترز به عن القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم
قول اخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية
غريبة محذوفة بالكلية من غير بدل حيث تصدق
يتحقق الاستلزام كما فى قياس المساواة والظرفية.
والاستلزام و و و و و اما قياس المساواة فكقولنا
ب مساوٍ ج و ا مساوٍ ب فاللازم المذكور وهو قولنا
ا مساوٍ لج لا يلزم من مجرد هاتين المقدمتين
المذكورتين فى القياس بل انما يلزم من مقدمة اخرى
محذوفة راسا. وهى ان امساوٍ لمساوى ج اى ان الالف
مساوٍ للبا المساوية للجيم والحال ان مساوى
المساوى المساوى مساوٍ فيلزم ج من هذه المقدمة
المحذوفة اللازم المذكورة وهو هذا اى ان امساوٍ
ج ومن هذا النوع قولنا الناطق مساوٍ للضاحك

ب مساوٍ ج و ا مساوٍ ب ا مساوٍ ج

والانسان مساوٍ للناطق فيلزم ان الانسان مساوٍ للضاحك
لكن لا لذات المقدمتين المذكورتين بل لمقدمة غريبة محذوفة
وهي ان كل مساوٍ لمساوي الشي مساوٍ لذلك الشي و
اما قياس الظرفية فكقولنا الذى في البيت والخمرة في
الدن فيلزم ان الخمرة في البيت فاللازم المذكور لا لذات
المقدمتين الموردتين بل لزم بواسطة هذا القول المحذوف
وهو ان كلما يكون في الدن يكون فيما فيه الدن لان ما يكون
في الظرف يكون فيما فيه الظرف و
اما قياس الاستلزام فكقولنا حسب طريقة قياس
العرب الشمس ملزوم لوجود النهار ووجود النهار
ملزوم لوجود ضيا الارض فيلزم ان وجود الشمس
ملزم لضيا الارض وذلك بواسطة مقدمة محذوفة
وهي لان ملزوم الملزوم ملزوم وانما قيدنا قولنا بحيثية
الصدق في المقدمة المحذوفة بقولنا حيث تصدق
يتحقق الالزام بناءً انه حيث لا تصدق المقدمة
المذكورة فلا يتحقق الالتزام كما في قياس المباينة والتصفية
اما قياس المباينة لاننا اذا قلنا الفرس مباين للناطق
والانسان مباين للفرس فلا يلزم منه ان الانسان
مباين للناطق وما ذاك الا لان مباين المباين لم يلزم
ان يكون مباينًا اما قياس عدم المساواة فكالتصفية
كقولك مثلاً ا نصف ب وب نصف د فلا يلزم منه ان يكون ا

نصف

نصف د بل ربع د ولزيادة الايضاح فلنورد مثالاً في العدد
فقولنا مثلاً ٣ نصف ٦ و ٦ نصف ١٢ فلا يلزم منه ان تكون
٣ نصف ١٢ بل ربع ١٢ وذلك لان نصف النصف لا يكون
نصفاً بل ربعاً ومن هذا عرفت ان هذا التاليف انما ينتج
بواسطة مقدمة محذوفة اذا كانت صادقة واما
اذا كانت تكذب فمقدمة قياس المباينة وعدم المساواة
فلا كما ابنّا ور ثالثاً يحترز بالقول المذكور اى قوله
لذاته عما يمكن ان يورد في القياس بدلاً من القضية
المحذوفة مما هو في قوتها ويقتضي لزوم اللازم كما
تقتضيه المحذوفة وذلك كقولنا جز الجوهر يوجب
رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر
فجز الجوهر فان هذا اللازم لا يلزم مما صرح به بل جوهر
لزم من مقدمة اخرى محذوفة يجب ان تقترن
بالاولى وهي هذه ان ما يوجب رفعه رفع الجوهر
فهو جوهر لكن لما كانت قوة المقدمة الثانية وهي
قولنا ارتفاع ما ليس بجوهر الخ وهي قوة المحذوفة
فيتوهم ان اللازم يلزم منها حال كونها مقرونة بالاولى
وليس كذلك ومن ثم يكون نظام القياس بحذف المصحح
بها وذكر المحذوفة مكانها هكذا كل ما يوجب رفعه رفع
الجوهر فهو جوهر وجز الجوهر يوجب رفع الجوهر
فجز الجوهر جوهر ور فهذه هي اذاً الامور التي

التى يحترز منها بالقيد المذكور وهى ان لا يكون لزوم مايلزم
عن القياس بسبب مادة خصوصية وانه لا يحتاج فى
لزوم مايلزم عنه ان يقترن به شئ اخر يتم به لزوم اللازم
سواء كان ذلك الشئ امامعروفا بالطبع كما فى قياس
المساواه والباقى والباقى امرانه معروف ولكن اورد بدله
ماهو فى وقته كما قدرنا فى قوله الثالث اخيرا قيد الحد
بقوله قول اخر اشارة الى ان القول وهو النتيجة
يلزم ان يكون مغايرا لكل واحدة من المقدمات فانه لو لم
لم يعتبر ذلك فى القياس للزم ان يكون كل قضيتين قياسا
كيفما كانتا نحو كل فرس حيوان وكل حمار ناهق وبالتالى
لكان القياس اما هديانا او مصادرا على المطلوب
مشتملة على الدور لانه متى كان المطلوب عين
الدليل فلذلك دور مصادرة . اى متى جعل المطلوب
نفسه مقدمة فى قياس ينتج منه المطلوب . كقولك
كل بشر ضحاك وكل انسان بشر فكل انسان ضحاك
فالنتيجة والكبرى هما شئ واحد فان قلت هذا الحد
منقوض بالقضية المركبة المستلزمة عكسها وعكس
نقيضها فانه يصدق عليها التعريف المذكور لانه يصدق
عليها انها قول مولف من قضيتين يستلزم لذاته قول
اخر قلت ان اللزوم فى القضية المولفة ليس بطريق
الاكتساب ... فهذا مفهوم القياس وبيان ماذكر
فيه

ومن النهار

فيه من الاحساسات والقياس اما طبيعي اما عقلي فالقياس الطبيعي هو ماينتج المعلول من العلة او بالعكس اي العلة من المعلول كمن يستنتج من طلوع الشمس وجود النهار من طلوع الشمس والقياس العقلي ويدعى الاعتباري ايضاً هو ماينتج شيئاً من شي بالالتزام فالطبيعي هو فكر عقلي به يفهم الذهن من صدق قضية صدقاً اخر كما مثلنا والاعتباري هو تاليف عقلي مولف من جملة قضايا فكرية ينتج به مجهول ما من مفهوم ما وتسمية قياس تطلق عليه باخص نوع لكون معنى التسمية المذكورة هو مخاطبة ما عقلية فلهذا سمي قياساً واشتق ذلك من قضية يونانية معناها مخاطبة بجدال انساني. او خطاب مع الغير حيث ان القياس يفهم انه تصور عقلي بجدال انساني او مخاطبة وينقسم الى البرهاني والجدلي. والمغالطي. والخطابي. والشعري وكل منها ينقسم الى اقسام اخر كما سياتي وهذا للقياس نظراً الى اختلاف مواده فالقضايا هي المواد والتاليف المخصوص الواقع فيها يدعى صورة القياس وهذا ماننظمه فيه بالابواب التالية ❊

## الباب الثالث

في مادة القياس جملاً التي هي احد بداية الباطنة وفي طريقة ايجاد الحد الاوسط اعلم ان مبادي القياس جنسان بعضها

باطنة وهي ما تدخل في نفس القياس وبعضها خارجة
وهي ما كانت خارج القياس. فالباطنة شيان وهما المادة
والصورة وذلك لان القياس كحسب ساير الصنايع
يتركب من جزئين ذاتيين اي من مادة والصورة ويقوم
بهما. ونتكلم عن ذلك بثلثة ابواب احدها هذا الباب
في مادة الاقيسة عمومًا
فنقول اولًا في مادة القياس البعيدة وذلك لان مادة
القياس صنفان بعيدة وقريبة فالقريبة هي القضايا
والبعيدة هي الحدود كونه امًا ضروريًا ان القضايا تصاغ
من الحدود قبل ان يصاغ القياس منها اي من الحدود
واذا قلنا المادة التي يتركب منها القياس اشارة الى ان
للقياس مادة اخرى بعيدة غاية وهي مادة التي
يبحث عنها او يتكلم فيها فهذه مادة ليتكلم فيها الا التركيب
منها اذ انه يتركب من الحدود ولا يكون تركيبه الا من
ثالثة حدود فقط كما جاء عن الفيلسوف فالاول والثاني
هما الحدان اللذان يبحث عن اقترانهما او تباينهما ويسميان
الطرفين ومنهما يتركب المقصد اي المطلوب وهو النتيجة
فما كان منهما موضوعًا في المطلوب يسمى حدًا اصغر
وما كان محمولًا فيه حدًا اكبر والثالث هو ميزان
الطرفين يسمى الحد الاوسط او الوسيط مطلقًا
او الدليل فهذه الحدود الثلثة التي يتركب منها القياس

اي

ای حد اکبر واصغر واوسط اما وجه تسمیتها فالحد
المحمول فی الکبری والنتیجة یسمی حد اکبر لانه
الاعم فی الاغلب والاعم اکثر افرادا فیکون اکبر والحد
الموضوع فی الصغری والنتیجة یسمی اصغر لانه اخص
فی الاغلب والاخص اقل افرادا فیکون اصغر واما الحد
المکرر فی الکبری والصغری ای الذی لا یوخذ لاثبات
المطلوب وممتنع الوجود فیه یسمی اوسط للسبب المقدم
فی باب الاول من هذا القسم وقیل انه یسمی اوسط لتوسطه
بین طرفین المطلوب او لانه وسیلة لنسبته الاکبر الی
الاصغر فیکون فی المعنی وسطاً وقدرنا جمیع ذلک بدرسالتنا
العیقدیة وانما اعدنا ذکرها للتفطین واعلم ان ایجاد الحد
الاوسط وتحصیله هو امر دقیق وعسر فی الغایة
ولا بد منه لضرب القیاس والا فیضل العقل تایهاً
بتالیف القیاس بدون الحد المذکور الذی یسمی
جسر الحمیر تمد علیه بل لانه یضل عنه من لا یرید
الدخول علیه . فلنورد طریقة تحصیله قبل ایراد مادة
القیاس القدیمة اذ کان المذکور من المادة البعیدة للقیاس
فنقول ثانیاً ان تحصیل الحد الاوسط الذی لا بد منه
لترکیب القیاس هو سهل علی المارسین هذا الفن
الا انه عسر جداً علی المبتدیین فلذلک ههنا نحن
نقدم لهم بعض طرایق وجیزة لتحصیل هذا الحد. فاقول

لان الحمیر

فاقول انه اذا كان القياس هو اثبات المطلوب بطريق الانتاج
من قبل المقدمات المرتبة حسب ضروب القياسات المستقيمة
كان الواجب لتحصيل الحد الاوسط ان تنظر الى احدى المطلوب
المقصود اثباته. وهذا اما يكون موجبا كليا او سالبا كليا او موجبا
جزئيا او سالبا جزئيا فان كان المطلوب موجبا كليا فاطلب
ما يحمل على احد حديه سواء كان جنسا قريبا او بعيدا او
خاصة او عرضيا بشرط ان يكون موضوعا للحد الاخر وان
كان اعنى المطلوب سالبا كليا فاطلب ما يسلب عن احد احدى
المطلوب مما يحمل على الاخر. وان كان موجبا جزئيا فاطلب
من موضوعات احد الحدين ما هو موضوع الاخر وان كان
سالبا جزئيا فاطلب من محمولات احداهما او بعضه ما لا يحمل
على الاخر كله او بعضه وها انا اورد ذلك مفصلا بطريق
الحمد والتمثيل فاولا انه اذا كان المطلوب المقصود اثباته
موجبا موجبا كليا مثلا كقولنا كل انسان حساس فاطلب
من محمولات الحد الاول اى الانسان ما يكون موضوعا للحد
الثانى اى الحساس هذ الذى هو محمول المطلوب وهذا هو
الحيوان الذى يحمل على الانسان ويكون موضوعا للحساس
وبالنتيجة انه هو الحد الاوسط بين طرفى المطلوب فخذه
وضعه فى المقدمة الاولى واحمل عليه الحساس فتحصل
المقدمة الكبرى وهى كل حيوان حساس ثم احمله على
موضوع المطلوب الذى هو الانسان فتكون لك الصغرى

وهو

حيوان فينتج عنهما المطلوب من الشكل الاول وهو كل انسان حساس

وهو كل انسان ~~حساس~~ هكذا ان كان المطلوب كل جسم
حادث فننظر الى ما يحمل على الجسم ويوضع للمحدث
فترى ذلك هو المولف لان كل جسم هو مولف من مادة وصورة
وكل مولف محدث عن الاجزا التى تالف منها. فناخذ اذاً
المولف حداً اوسط ونضعه ونحمل عليه المحدث فتحصل
على المقدمة الكبرى. وهى كل مولف محدث ثم نحمله
على موضوع المطلوب وهو الجسم فتكون لك الصغرى
وهى كل جسم مولف فتنتج النتيجة وهى كل جسم
محدث وو وو و وو ثانياً اذا كان المطلوب سالباً
كلياً كقولنا لا شى من الانسان بحجر وطولبت باثباته
بطريق القياس فاعمد الى ما يسلب عن احد حدى المطلوب
ويحمل على الاخر اى نحو الجامد الذى يحمل على
الحجر ويسلب عن الانسان فيكون هو الحد الاوسط
واحمله مسلوباً عن موضوع المطلوب وهو الانسان
فتكون هو الحد الاوسط واحمله مسلوباً عن موضوع المطلوب
وهو الانسان فتكون لك احدى المقدمتين هكذا لا شى من
الانسان بجامد ثم ضعه اعنى الجامد واحمل عليه محمول
المطلوب موجباً هكذا وكل جامد حجر ينتج من هتين
المقدمتين المطلوب المقصود من الشكل الاول على
نظم قياسات العرب وهو لا شى من الانسان بحجر وكذلك
من الشكل الثانى اذا عكست الكبرى ليكن الحد الاوسط

فاقول انه اذا كان القياس هو اثبات المطلوب بطريق الانتاج من قبل المقدمات المرتبة حسب ضروب القياسات المستقيمة كان الواجب لتحصيل الحد الاوسط ان تنظر الى احدى المطلوب المقصود اثباته. وهذا اما يكون موجبا كليا او سالبا كليا او موجبا جزئيا او سالبا جزئيا فان كان المطلوب موجبا كليا فاطلب ما يحمل على احد حديه سواء كان جنسا قريبا او بعيدا او خاصة او عرضيا بشرط ان يكون موضوعا للحد الاخر وان كان اعنى المطلوب سالبا كليا فاطلب ما يسلب عن احد احدى المطلوب مما يحمل على الاخر. وان كان موجبا جزئيا فاطلب من موضوعات احد الحدين ما هو موضوع الاخر وان كان سالبا جزئيا فاطلب من محمولات احدهما او بعضه ما لا يحمل على الاخر كله او بعضه وها انا اورد ذلك مفصلا بطريق الحمل والتمثيل فاولا انه اذا كان المطلوب المقصود اثباته موجبا موجبا كليا مثلا كقولنا كل انسان حساس فاطلب من محمولات الحد الاول اى الانسان ما يكون موضوعا للحد الثانى اى الحساس هذا الذى هو محمول المطلوب وهذا هو الحيوان الذى يحمل على الانسان ويكون موضوعا للحساس وبالنتيجة انه هو الحد الاوسط بين طرفى المطلوب فخذه وضعه فى المقدمة الاولى واحمل عليه الحساس فتحصل المقدمة الكبرى وهى كل حيوان حساس ثم احمله على موضوع المطلوب الذى هو الانسان فتكون لك الصغرى

وهو

حيوان فينتج عنهما المطلوب من الشكل الاول وهو كل انسان حساس

وهو كل انسان حساس هكذا ان كان المطلوب كل جسم
حادث فننظر الى ما يحمل على الجسم ويوضع للمحدث
فترى ذلك هو المولف لان كل جسم هو مولف من مادة وصورة
وكل مولف محدث عن الاجزا التي تالف منها. فتاخذ اذاً
المولف حدًا اوسط وتضعه وتحمل عليه المحدث فتحصل
على المقدمة الكبرى وهي كل مولف محدث ثم تحمله
على موضوع المطلوب وهو الجسم فتكون لك الصغرى
وهي كل جسم مولف فتنتج النتيجة وهي كل جسم
محدث وَدِ وَاو و ود ثانيًا اذا كان المطلوب سالبًا
كليًا كقولنا لا شي من الانسان بحجر وطولبت باثباته
بطريق القياس فاعمد الى ما يسلب عن احد حدى المطلوب
مما يحمل على الاخر اي نحو الجامد الذي يحمل على
الحجر ويسلب عن الانسان فيكون هو الحد الاوسط
واحمله مسلوبًا عن موضوع المطلوب وهو الانسان
فتكون هو الحد الاوسط واحمله مسلوبًا عن موضوع المطلوب
وهو الانسان فتكون لك احدى المقدمتين هكذا لا شي من
الانسان بجامد ثم ضعه اعني الجامد واحمل عليه محمول
المطلوب موجبًا هكذا وكل جامد حجر ينتج من هتين
المقدمتين المطلوب المقصود من الشكل الاول على
نظم قياسات العرب وهو لا شي من الانسان بحجر وكذلك
من الشكل الثاني اذا عكست الكبرى ليكن الحد الاوسط

عمول فى المقدمتين حسب وضع الشكل الثانى هكذا
كل حجر جامد ولا شى من الانسان بجامد فلا شى من الانسان
بحجر وكذلك اذا كان المطلوب لا شى من الجسم بقديم فناخذ
ما يحمل على الجسم ويسلب عن القديم وهذا هو المولف
فنقول لا شى من المولف بقديم وكل جسم مولف فلا شى
من الجسم بقديم
ثانياً واذا كان المطلوب موجبا جزئيا كقولنا بعض الحيوان الناطق
ورمت اثباته بطريق ~~اثباته بطريق~~ القياس فخذ من موضوعات
احد الحدين ما هو موضوع الاخر كالانسان الذى هو احد
موضوعات الحيوان وموضوع الناطق فهو الحد الاوسط
الطرفى مطلوبك وقل من الشكل الاول هذا كل انسان
ناطق وبعض الحيوان انسان فنتج المطلوب وهو بعض
الحيوان ناطق ومن الشكل الثالث كل انسان ناطق وبعض
الانسان حيوان فينتج بعض الحيوان ناطق
رابعاً ان كان المطلوب سالبا جزئيا كقولك بعض الحيوان
ليس بفرس فخذ من موضوعات احدهما ما ليس موضوعا
للاخر كالانسان واسلبه كله عن محمول الموضوع المسلوب
الذى هو الفرس قايلاً لا شى من الانسان بفرس ثم احمل
عليه موضوع المطلوب هكذا بعض الحيوان انسان
فينتج مطلوبك من الشكل الاول وهو بعض الحيوان
ليس بفرس وان اردت من الشكل الثانى فاعكس الكبرى

او

اومن شكل الثالث فضع الحد الاوسط موضوعاً فى المقدمتين
وهكذا ان اخذت من محمولات احدها او بعضه مالا يحمل
على الاخر كله او بعضه كالصاهل الذى يحمل على الفرس
كله ولا يحمل على كل الحيوان او الناطق الذى يحمل على
بعض الحيوان ولا يحمل على شى من الفرس. وقلت فى
اثبات المطلوب المقدم ذكره وهو بعض الحيوان ليس
بفرس هكذا كل صاهل فرس وبعض الحيوان ليس
بصاهل ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس بفرس
واذا عكست الكبرى يكون من شكل الثانى كما تقدم بيان
ذلك واذا اخذت الناطق حداً اوسط وقلت فى اثبات
المطلوب نفسه من الشكل الاول هكذا لا شى من الناطق
بفرس وبعض الحيوان ناطق فينتج المطلوب ايضاً وهو
بعض الحيوان ليس بفرس وان عكست الكبرى فيكون
من الثانى وهذا الذى عرفته من تحصيل الحد الاوسط
من المحمولات والموضوعات التى هى اجناس وفصول
اعرفه ايضاً عن التى هى خواص واعراض. فانه يتخذ
منها نفسها الحد الاوسط كما اذا طولبت باثبات هذين
المطلوبين وهما كل ضاحك انسان وبعض الانسان
اسود فتاخذ الاول المتعجب الذى يوضع للانسان
ويحمل على الضاحك وتقول هكذا كل متعجب انسان
وكل ضاحك متعجب فكل ضاحك انسان وتاخذ

الثانى الحبشى الذى هو عرض للانسان فنقول كل حبشى
اسود وبعض الانسان حبشى فبعض الانسان اسود
فهذا ما يجب ان تعرفه التحصيل الحد الاوسط لتركيب القياس
ثالثاً نقول ان مادة القياس القريبة هى القضايا حسبما
نبهنا فيما تقدم كونه يتركب منها بلا وسيط وهى فى كل قياس
صحيح ثلثة الكبرى . والصغرى والنتيجة فالقضية
المشتملة على الحد الاكبر تسمى الكبرى والمشتملة
على الاصغر تسمى الصغرى والقضية الحاصلة منهما
تدعى نتيجة هذا بحسب القاعدة الاصلية التى يجب
ان تسلم للمبتدين المستفيدين واما بحسب عرف المنتهين
المجادلين فالمقدمة الاولى من القياس الحملى كيفما كانت
قد اتفقوا عليها بانها الكبرى . والثانية الصغرى ليلا
يلتهوا بالاستقصا عن ذلك وينشغلوا عما هم فيه من
البحث واما القياس الشرطى فالاولى تسمى مقدماً والثانية
تالياً وقد سبق التنبيه على ذلك جميعه فى كتابنا هذا . وفى
وفى الايصاغوجى المعرف بالرسالة العبقرية فعليك بالمرا
جعة ولكن لانه توجد اختلافات بين المنطقيين فى
مقدمتى القياس نظراً الى ان ايا منهما هى الكبرى او الصغرى
على التحقيق فلا يجب ان يصدنا الاختصار عن ايرادتهم
بذلك فمن ثم ... نقول رابعاً ذهب اولاً
بعض الى هذه التسميات اصطلاحية ودليلهم على
ذلك

٢٨٩

ذلك لان القياس يستقيم جيدًا سواءً بنى حسب
عادة الفلاسفة ومالوف العلما بان الاولى هى الكبرى
والثانية هى الصغرى كما سبق القول او ركب
على طريقة فلاسفة العرب الذين اصطلحوا دايماً
فى انهم يقدمون الصغرى على الكبرى اعنى بان تكون
المقدمة الثانية الكبرى والاولى الصغرى لانها اشرف
المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى
هو اشرف من المحمول لانه اى المحمول يطلب لاجله فتكون
اذا الكبرى والصغرى تسمية خارجة لاعبرة لها ثانياً
قال اخرون ان الكبرى ما كانت كلية والصغرى جزئية
وذلك يصدق بحصر اللفظ فى الضربين الاخيرين من
الاول اعنى الثالث والرابع وهما صدك وبيصف
وامثالهما ودليلهم على ذلك لانه من خاصة الكمية التى
كما مرَّ فى بابها فالقضية الكلية اذا تكون هى الكبرى
حقاً من وجه كميتها والقضية الجزئية تكون هى الصغرى
بتدقيق اللفظ ثالثاً ذهب غيرهم ان محمول المطلوب
هو الحد الاكبر وموضوعه الحد الاصغر فالمقدمة اذاً
التى فيها الاكبر يجب ان تسمى الكبرى والتى فيها الا صغر
يجب ان تكون الصغرى كما سبق تقرير ذلك وهو
الاثبت الدليل كون غاية القياس ايضاح الانتاج وهو
المطلوب فى هذه الصناعة العقلية والحال ان محمول

ان محمول اللازم حد اكبر موضوعه حد اصغر لان
كل محمول اما انه اعم من موضوعه واما مساوٍ له ومن الممتنع
ان يكون اخص منه واقل شايعية فينتج اذاً انه اذا اقترن
موضوع اللازم بالحد الاوسط اينع الصغرى واذا اقترن
به المحمول ابدع الكبرى ﴿و﴾ سوال اى حد من الحدود الثلثة
اشرف الجواب الاصغر لانه موضوع المطلوب ودونه الا
كبر لانه يطلب لاجله كما سبق القول ودونهما الاوسط
لانه يطلب لاجلهما اى لاتحاد المحمول بالموضوع او تباينه
عنه فان قيل فالاحد الاوسط اذ هو اشرف حدود القياس
لكونه يوضح المطلوب قلت الحد الاوسط من
هذا الوجه عينه ليس باشرف بل ادنى كونه فى بيان
القياس يستخدم لايضاح المطلوب ولاريب ان المطلوب
هو السبب الغايى فى القياس واما الحد الاوسط فهو
الالة والواسطة الموصلة اليه والحال ان الغاية افضل
من الوسايط فاذاً الخ ﴿و﴾ ١

## الباب الرابع

### فى صورة القياس

صورة القياس ليست هى سوى نظام مادته البعيدة والقريبة
فنظام المادة البعيدة اى الحدود وبالنسبة الى الحد الاوسط
على ما يخص الوضع والحمل اللايق به يدعى صورة بعيدة للقياس

ونظام

١٨٦

ونظام المادة القرينة اى القضايا بالنسبة الى الكمية
والصورة اعنى بالنسبة الى كون القضية كلية اوجزئية
سالبة اوموجبة فيدعى صورة قرينة فللاول تبدع شكلاً
والثانية تبدع ضرباً اوقرينة فالاشكال اربعة كما عرفت
فثلثة لارسطو والرابع لجالينوس واما الاضرب فهى
٦٤ ضرباً لانه يتصور فى كل شكل من الاشكال الاربعة ستة
عشر ضرباً فتكون جملة الاضرب كما قلنا حاصلة من ضرب
اربعة فى ستة عشر ولكن هذه الضروب جميعها
ليست بجيدة ولا منتجة لعدم استجماعها القوانين
الموضوعة من الفلاسفة لصحة الانتاج ولذلك ٢٤
ضرباً الممكنة الانعقاد فى الاشكال الاربعة لم يوجد متبعاً
للقوانين والشروط العامة والخاصة سوى ١٩ ضرباً
وهى المثلمة عدتها من الفيلسوف فتسعة منها تناسب الى
للاول واربعة للثانى وستة للثالث غير ان اربعة الاولى
من التسعة المتنسبة للاول مستقيمة النتج وتختص فى
الاول بنوع اخص والخمسة التالية لها نتيجها غير
مستقيم وتنسب للرابع وماعدا هذه ١٩ ساقط كما برهنا
فى الايساغوجى فعليك بالمراجعة ولو
سوال انه قد تحقق ان الاشكال لا تكون اكثر من اربعة على
ما تقتضيه القسمة الصحيحة ولكن هل ضروب الاشكال

لا يمكننا ان تكون اكثر من تسعة عشر الجواب انه قد يمكن
فرض ضروب اخر فوق الضروب المذكورة الدليل الاول
لان جميع الضروب الطاين فيها المطلوب كليًا يمكن ان يوضع
فيها ضروب اخر يكون فيها المطلوب جزيًا لان الشكل
المذكور ضربه مثلاً من كليتين موجبتين ونتيجة موجبة كلية
كما في اول ضرب من الاول فيمكن ان تبقى الكليات وينتج
موجبة جزئية وقد هكذا اذا كان مولفاً من سالبة
كلية موجبة كلية والنتيجة سالبة كلية فيمكن
ان تبقى الطيتان السالبة والموجبة وتكون النتيجة
سالبة جزئية كما جا عن الفيلسوف والسبب لانه متى
قيل المحمول على كل الكل يقال على البعض ايضًا ولا
بالعكس اما اذا لم يقل على شي فلا يقال على البعض
الدليل الثاني انه كما ان شكل الاول يخصه ضروب
غير مستقيمة هكذا الشكل الثاني والثالث ايضًا.
اما الثاني فكقولنا كل حلو طيب لا شي من دواء بطيب
فبعض الحلو ليس بدواء وهذا على نظام ثاني ضرب
منه اما الثالث فكقولنا كل سكر حلو وبعض السكر ابيض
فبعض الحلو ابيض وهذا على نظام ثالث ضرب
منه وقد توجد دلايل اخر اختصرنا عن ذكرها خوف
الاطالة ينتج منها ومما اوردناه انه يمكن فرض ضروب
اخر كثيرة ازيد من تسعة عشر ونو

فان
قيل

قيل اولاً بان الضروب الثلاثة الاولى من الخمسة الغير
مستقيمة فهى هجعن تبهص وصغمن مساوية
للضروب الثالثة المستقيمة من الشكل الاول اعنى
هفن تبتى وصدك ولا فرق بينهما سوى ان النتيجة
فيها منعكسة والحال ان اختلاف النتيجة لا يبدع ضروبا
متباينة فالثلثة الاولى اذا ليست بمتباينة عن الثلثة
الاخيرة المستقيمة فخذها اذا اولى الصغرى واضحة
كون لا اختلاف فى القياس الا ان وجد اختلاف الكمية
والكيفية فى المقدمتين الجواب بانكار الصغرى
وثباتها مثالات الضروب المذكورة ادخلت لزيادة البيان
وهى ماسة على طريقة العكس والحال ان الامرين
اعنى الرد بالبيان والعكس مضطر البرهان المنطيقى
كاضطراره الى النظر فى الكمية والكيفية وان قيل
ثانياً ان بمقوص هو الضرب الاخير من الخمسة الغير
المستقيمة بطال لوجود بعمقوه وهو الضرب الرابع
من الخمسة المذكورة لاتيانها فى كمية الكبرى لا غير
اجيب بانكار الكبرى لان الغرض فيه ايضاح ابيي
مثاله بعض الجسم حيوان ولا شى من الملاك بجسم فبعض
الحيوان ليس بملاك فها ان نتجه واضح وبين كون
الحيوان متحداً بالجسم ولن يوجد ملاك جسماً فصح
ان الملاك ليس بحيوان ومع هذا فهكذا ارتضى

الاقوموں لیلا یفقد شی من الضروب الناتجة احتراماً للفیلسوف
الذی حدها فی الکتاب الثانی من المقدمات وان قیل ثالثاً ان الشکل
الاول هو کاف لکل مقصد لانه یثبت کل صنف من القضایا
فیجب اذا طرح الشکل الثانی والثالث لان الحاجة لیست
بماسة الیهما انهما لیسا یبنیان القیاسات بنفسهما الا بالاول
اجیب بانکار الصغری لانه قد توجد مقاصد شتی
لا یتیسر نتیجها فی الشکل الاول علی جلیته دون عکسها
او حدود مهملة غیر معینة وانما عکست فلا یکون عکسها
طبیعیاً واذا الفت من حدود غیر محصلة کانت اوفر ~~ایضا~~ ابهاما
حا واقل فهماً ولذلک یکون بیان کذا مقاصد فی الثانی
والثالث اوفر ایضاحاً واجلی بیاناً من بیانها اذا ما
قرنت بها قضایا ونظمت علی هیئة الشکل الاول. مثال
ذلک فی هووه وهو الضرب الرابع والاخیر من الرابع
نحو قولنا کل انسان حیوان وبعض الحی لیس بحیوان
فبعض الحی لیس بانسان فهذا الضرب لا یمکن ارتداده بالعکس
الی الاول لسبب اوردناه فی الایساغوجی فان رمت ان
تنتج لازمت فی الشکل الاول فتضطر الی حدود غیر محدودة
نحو ما لیس بحیوان لیس بانسان وبعض الحی لیس
بحیوان فبعض الحی لیس بانسان ومثله فی فصفمن
وهو الضرب الخامس من الثالث نحو بعض الانسان
ابیض وکل انسان حیوان فبعض الحیوان ابیض ینتج
صدره

صلارك وهو الثالث من الاول هكذا كل انسان حيوان
وبعض الابيض انسان فبعض الابيض حيوان
والحال ان القضايا الاولى هى عن حدود عصلت
ومعينة اما الثانيات فهى عن سورة غير معينة وقد
تقدم ان تلك افهم وابين من هذه فالشكلان اذاً
مفيدات وليسا باطلين

# الباب الخامس

## فى قواعد القياس وهى مباديه الخارجة

قواعد القياس هى بعض شروط وقوانين يقتضيها القياس
لتقويته وكماله وتدعى مبادى القياس الخارجة لانك
كما عرفت مما تقدم ان مباديه جنسان باطنة وهما المادة
والصورة وتدعى ايضاً داخلة لكونهما تدخل فى نفس
القياس حسبما تقدم تقديم ذلك فى باب السابق وخارجة
وهى قوعده المذكورة وتدعى خارجة لكونها لا تتضمن
فيه بل هى خارجة عنه وهى ثالثة انواع اولاً اصلية
ثانياً مقومة ثالثاً مكملة وهنا نحن ناخذ بايضاح الاصناف
الثلثة فى هذا الباب بثلث فصول

# الفصل الاول

## فى اصول القياس

اصول القياس هي قواعد تعتمد عليها كل قضيه قوة
القياس وهي نوعان عامة وخاصة فالعامة هي
ما كانت اساسًا وقاعدة لاشكال القياسات جميعها والخاصة
هي ما تختص لكل واحد من الاشكال دون غيره ويه
فنقول اولًا ان اصول القياس العامة قسمان منطقية
هي قاعدتان احداهما للموجبات والاخرى للسالبات
فقاعدة القياسات الموجبة هي ان كلما يصح ان يقال
كليًا على موضوع كلي اعم. يلزم ان يقال على كل
فرد من افراد ذلك الاعم ولذلك من هذا القبيل فلان
الحي يقال كليًا على الحيوان لصدق قولنا كل حيوان
حي فيلزم اذاً ان يقال الحي على كلما هو تحت
الحيوان ضرورةً وعلى كل فرد من افراده بقولنا فاذًا كل
انسان حي وكل اسد حي وكل فرس حي وامثال ذلك وان اختل
بفرد منها فالقول فاسد اما قاعدة السالبة فيراد بها
انه كلما يصح سلبه كليًا عن الاعلى يلزم ان يصح سلبه
عن الادنى اي عما تحته ايضًا ولذلك فلان سلب
الحس يصح عن النبات لصدق قولنا لاشي من النبات
بحساس فيلزم ان يصح سلبه ايضًا عن كلما تحت
النبات فيقال فالتين اذاً ليس بحساس والتفاح ليس
بحساس والارز ليس بحساس. وامثالها وان اختل
في واحد منها فالقول فاسد ويه

اما

اما قواعد القياس الالهيت لهما اثنتان ايضا الاولى
تشتمل على مبدايين احدهما للموجبات والاخر للسالبات
فلمبدا الموجبات هو هذه القاعدة الواجبة المسلمة
وهي كل شيئين اتحدا بالثالث اتحدا بذاتهما اي كانا واحدا
بالذات وهذه مبدا واضح بذاته لانه اذا كان ب هو ا و
ج هو ب فيكون ج هو ا اي اذا كان الانسان حيوانا ناطقا
وزيد هو انسان فيكون زيد حيوانا ناطقا. ولنثبت ذلك
بقياس اخر فنقول مثلا اذا سلم الخصم مقدمتي
هذا القياس هي كل حيوان حي وكل انسان حيوان. وتجا سر
على انكار ما يلزم عنها وهو فاذا كل انسان حي
فمن المعلوم انه يلتزم حسب المبدا المسلم من
الفلاسفة بتسليم نقيضه وهو بعض الانسان
ليس بحي لان انكار طرفي التناقض كلاهما غير
ممكن اذ كذبهما معا محال. والحال ان الانسان
هو بعض الحيوان فيضطر ان يسلم بان بعض
الحيوان ليس بحي وهذا نقيض الكبرى المسلمة
منه وذلك خلف فيكون اذا نقيضه حقا وهو المطلوب.
وهكذا ~~يتضح~~ بالاسم المذكور ره يحتج بامر
اما مبدا السالبات فهو ان كل شيئين تباينا في ثالث
تباينا بذاتهما بيان ذلك اي انه متى كان احد الطرفين
متباينا عن الحد الاوسط في احدى المقدمتين

يلزم في النتيجة تباينهما اى سلبها عن بعضهما والا فالقياس فاسد كما يتبين بهذا القياس السالب لانه اذا الحكم مقدمتين هذا القياس وهو قولنا لا شى من الانسان بطاير وزيد انسان ثم نكر ما يلزم وهو فزيد ليس بطاير يضطر ان يسلم ان ذاك زيدًا طاير فينتج منه نتجًا ضويًا لا نكر بعض الانسان طاير وذلك نقيض الكبرى المسلمة منه. لانه يراد بها سلب الطاير عن كل فرد من افراد الناس اعنى بان تكون افراد الناس جميعها منفصلة ومتميزة عن الطاير حتى لا يشذ منها احد وو وو وو فصح اذا أن عزم القياس السالب موسس على عدم اتحاد المحمول بالموضوع وتباين افراده اجمع وذلك يقتضى شرطان احدهما ان يكون موضوع احدى المقدمتين ومحمولها في الاخرى واحدًا هو هو. ليصح انه متى سلب احدهما عن الاوسط في احدى المقدمتين يسلب ايضًا في النتيجة عن الاخر والا فلا نتج القياس. مثلًا ان صح بان زيدًا وبكر عمه انسان واحد فيلزم انه متى نكر عن زيد انه عالم ان ينكر ذلك عن بكر عمه ايضًا والا لسلمت وجدت صفة واحدة عن موضوع واحد نفسه اما ان كانا اثنين فمن سلب العلم عن زيد لا ينتج سلبه عن بكر عمه من هذا القبيل صح لانه لا نتج عن سلبنين

وذلك

وذلك لتباين موضوعيهما والاخر ان الحد الاوسط
يوجب على الطرفين فى المقدمات ويسلب عن
الاخر ليصح سالبة فى اللازم كما نبهنا فيما سبق حسبما
يشاهد فى هذا القياس المذكور حيث استبان منه
استقامة النتيجة على هذا الشرط المذكور وفساده
بفقده وذلك واضح لانه اذا كان زيد احد الناس والناس
اجمع منفصلين عن الطاير صح ان زيدًا منفصلاً
عن الطاير وثو ثو وثو القاعدة الثانية وهى مبنية
على محالية شى واحد نفسه وعدمه معًا نظرًا الى
كل وجه وهى هذه انه من الممتنع ان شيئًا واحدًا يكون
هو هو بعينه ولا يكون بل اما انه كما جاء فى القضية
او ليس كذلك كما بيان فى هذا القياس الموجب على
كل انسان حيوان وزيد انسان فزيد حيوان . تقديره
ذلك فمن حيث انه قد جاء فى كبرى هذا القياس الحكم
بالحيوانية على كل انسان وجاء فى صغراه بالانسانية
على زيد الذى هو فرد من افراد الانسان المحكوم عليه
بالكبرى انه حيوان . فمن ثم لكى يكون النتيجة مستلزمًا
وبالتالى متضمنًا ما جاء من الحكم بهتين المقدمتين
يلزم ان تكون فى النتيجة هذه لا غيرها وهى ان
زيدًا حيوان بعينه يكون ولا يكون معًا اى ممتنع ان
يكون الانسان حيوانًا ويكون زيد انسانًا ولا يكون

وما ذاك الا لصدق المبدا المذكور وهو انه من الممتنع ان شيئًا واحدًا

حيوانًا لانه لزم من ذلك محال وهو ان الشى نفسه ووذلك
كالحيوان نفسه فى القياس المذكور يكون مع زيد ولا
يكون مع زيد معًا وهذا خلف فتحقق اذًا من هذا التقرير
اولًا صدق هذه القاعدة ثانيًا صدق القاعدة
الاخرى الالهية الاولى الا ترى ان الحيوان اتحد بالحد
الاوسط الذى هو الانسان وزيد اتحد به اى الانسان
الذى اتحد به الحيوان فينتج بالضرورة اتحادهما باياهما
اى اتحاد زيد بالحيوان والحيوان بزيد لكونهما اتحدا بثالث
وهو الانسان غير ان للمعترض ان يقول ان قواعد الموجبات
هو مسلمة فى المبروات ومنقوضة فى الالهيات كما يستبين
فى قولنا كل شيئين اتحدا بثالث اتحدا باياهما و
الدليل لان الاقانيم الالهية هم متحدون بالطبع الالهى
ومع ذلك فهم متميزون ومنفصلون من بعضهم انفصالًا
حقيقيا وهذه من اخص قواعد الايمان فى الديانة المسيحية
اجيب ان المراد بالقاعدة المذكورة ان كل شيئين او اكثر اتحدوا
بشى اخر اتحدوا ايضًا ببعضهم اى كانوا شيئًا واحدًا
لا اكثر اذا كان ذلك الشى المتحدين به متساويًا من
كل جهة وغير قابل الاشتراك لكثيرين مسلم اما ان
كان ذلك الشى المتحدين به اوسع من كل واحد منهم وقابل
هذا الاشتراك منكر والحال ان الطبيعة الالهية الغير
المحدودة تتسع بقبول الاشتراك بكل من الاقانيم اعنى
قابلة

قابلت الاشتراك مع الاب والابن والروح القدس بخلاف
الاقانيم التي لا تقبل هذا الاشتراك فلذلك لا ينتج من
كون كل واحد من الاقانيم الالهيت واحدًا مع جوهر
الالهي ان يكونوا واحدًا بايا هم بل واحدًا بنظرًا بما
يصيرهم واحدًا اي واحدًا بالطبيعت والجوهر لا با
لقنوميت وايضًا وهو تقدر علم ان القاعدة
المذكورة تقتضي لصدقها شرطًا ما وهو ان الطرفين
اي الحد الاكبر والاصغر يوقعان النسبت مع
مع الثالث المتحدين به اي مع الحد الاوسط بالطبيعة
بمعنى دلالته كلها والا فلا تصدق ولهذا وان كان
حقًا الاب والابن والروح القدس هم شي واحد بالطبع
الالهي على مقتضى المبدا المذكور وهو ان كل شي
او اكثر اتحدوا بثالث اتحدوا بايا هم كان يلزم ان
تكون الثلثت الاقانيم الالهيت شيًا واحدًا مع بعضها غير اقنوم
غير متميز اقنوم اخر لكونها بالذات واحدة الا انهم
مع ذلك متباينين بايا هم والسبب هو ان الطبع الالهي
المتحدين به غير مقول على كل واحد منهم بكليته
ومتحد به حسب وساعيته لان اللاهوت ليس
محصورًا في اقنوم واحد بل في ثلثت اقانيم فيلزم
اذًا الصدق القاعدة المذكورة ان يكون احد الطرفين
موقع النسبت كليًا مع الوسيط الماخوذ متساويًا ولذلك

فالقاعدة المذكورة تصدق في الله نظراً الى الصفات المطلقة لكونها توقع النسبة مع اللاهوت الماخوذ متساوياً فيقال ان الله قادر على كل شي فالاب هو الله فالاب قادر على كل شي وذلك لان اللاهوت مقول على الصفات المطلقة بكليته ولا تصدق ان نظراً الى الصفات الالهية الاضافية كما يتضح بهذا القياس الله هو الاب والابن هو الله فالابن هو الاب لذلك لعدم ايقاع النسبة بين اللاهوت وبعض الصفات الاقنومية الاضافية لانه غير مقول بكليته على الاضافيات

## تنبيه

اعلم ان هذه القاعدة المفهومة هكذا هي اس للقياسات الموجبة كلها من اي شكل كان ولكن ان توخذ بمعنى اخر فتختص بالشكل الثالث الموجب وحده كما سياتي وكذلك القاعدة السالبة الالهية واو

نقول ثانياً اما قواعد الاشكال الخصوصية فهي خمسة الاول ثنتان للشكل الاول احداهما للقياسات الموجبة فيه والاخرى للسالبات وثنتان للثالث احداهما للموجبات والاخرى وواحدة فقط للشكل الثاني لكونه ينتج سالباً والباقي تنتج سلباً وايجاباً فقاعدة القياسات الموجبة التي للشكل الاول هي انه يلزم ان يوافق الحد الاكبر للاوسط في الكبرى والاصغر للاوسط في الصغرى لكي يوافق الاكبر للاصغر في النتيجة كقولنا كل انسان حيوان

للسالبات

وكل

وكل حكيم انسان فكل حكيم حيوان ٥ قاعدة السالبة
من الشكل المذكور يلزم الطرف الاكبر ان يباين الاوسط
في الكبرى والاصغر يوافق الاوسط في الصغرى لكي
يباين احدهما الاخر في النتيجة كما في هذا المثال لا
شي من الانسان بحجر . وكل حكيم انسان . فلا شي من
الحكيم بحجر ٥ قاعدة الشكل الثاني هي انه بنفي التالي
يلزم ان ينفى المقدم ايضًا . اي اذا ما سلب الاعم
عن شي ما يلزم ان يسلب عنه الاخص ايضًا . مثلاً
اذا انفى الطاير عن الانسان فيجب ان ينفى عنه الحمام
ايضًا كما يبان في هذا القياس كل حمام طاير ولا
شي من الانسان بطاير ولا شي من الانسان بحمام ٥
اما قاعدتا الشكل الثالث فهما القاعدتان الالهيتان
السابق ذكرهما لكن لان خاصة الشكل المذكور ان
ينتج جزئيًا فقط . فمن هذا القبيل يلزم في النتيجة
الموجبة اثبات الحدين المتوافقين بذاتهما لتوافقهما
بشي اخر ثالث اثباتًا جزئيًا كقولنا كل حكيم انسان
وبعض الحكيم خطيب فبعض الخطيب انسان ٥
واما في السالبة فيلزم بسلب احد الحدين الغير المتوافقين
لعدم اتفاقهما بشي اخر ثالث عن الاخر جزئيًا
كقولنا لا شي من الفرس بأسد وكل فرس حيوان
فبعض الحيوان ليس بأسد ٥

# الفصل الثانى

## فى مبادى القياسات المقومة

اعلم ان المراد بالمبادى المقومة للقياسات هى قوانين التى تقوم العقل بتركيب القياسات وهى قسمان بعضها عامة على جميع الاشكال وبعضها خاصة لكل واحد فواحد منها نابحث عن العامة وهو

فنقول اولا ان القوانين العامة للقياسات سبعة فاثنان للحدود مطلقاً واثنان للحد الاوسط واثنان للمقدمتين واحد للنتيجة وهو القانون الاول لا قياسا سوى عن ثلثة حدود فقط لفظاً ومعنىً. قولنا معنى احترازاً عن الحد اذا كان ذا معانيين او معانى كالالفاظ المشتركة لانه اذا كان فى القياس هكذا فالقياس فاسد. كقولنا كلما كان عديم البداية والنهاية ازلياً والعالم عديم البداية والنهاية فالعالم ازلى ووجه فساده لان الحد الاوسط فى الكبرى ماخوذ بمعنى عدمية الزمان وفى الصغرى بمعنى النوع الرابع من الكيفية اى الشكل الكرى. لان كل شكل كرى لا بداية له ولا نهاية ونظيره قولك كل كلب ينبح والكوكب كلب فالكوكب ينبح. فالكلب ماخوذ فى فى هذا القياس بمعنيين ولذلك يعادل حدين وانما يكون القياس فاسداً اذا وجد فيه اكثر من ثلثة حدود لكون القياس

القياس يبحث عن موافقة تنافيهما يلزمه قياس واحد
والقياس الواحد يقتضي طرفين واوسط بينهما يقترن
بكل منهما او باحدهما دون الاخر حتى لو بطل هذا اما
اقترانهما ببعضهما او تباين احدهما عن الاخر باقترانهما
فيه او اقتران احدهما وتباين الاخر وهذا لا يمكن ان
يكون الا واحداً لكونه رباطاً بين شيئين وما كان كذلك
يجب ان يكون واحداً لا اكثر فلهذه العلة كانت الحدود
في كل قياس صحيح ثالثة لا اكثر

القانون الثاني هو ان الحد الماخوذ في المقدمتين
او احدهما جزئياً لا يوخذ في النتيجة كلياً لئلا ينتج
الاكثر من المطلوب ويفسد القياس كقولك كل سكر حلو
وكل سكر جسم فكل جسم حلو وهذا باطل وسبب
ذلك لان الحلو في الكبرى والجسم في الصغرى بما ان
كلاً منهما محمول في قضية موجبة ومحمول القضية
المذكورة متى حمل بالفعل على ما تحته تباد كليته
كما سيجي وحصل جزئياً ومتى حصل كذلك جاز
اطلاقه على اشيا مختلفة واما في النتيجة فيوخذ
حد الحدين الماخوذين جزئين في المقدمتين وهو
الجسم كلياً بما انه موضوع والنتيجة موجبة فينتج
الاكثر من المطلوب كما ذكرنا ويفسد القياس. وبخلاف
ذلك يصدق القياس الماخوذ فيه احد الحدين كلياً

نسبتين او تباينهما الحكم على احدهما اثباتاً او نفياً والمحمول ان اريد الحكم على الحملين شيئين او شيئاً نفياً

فى احدى المقدمتين وجزئيا فى النتيجة كقولك كل حيوان
حساس وكل انسان حيوان فبعض الانسان حساس فالنتيجة
صادقة . ولو ان الانسان الماخوذ كليا فى الصغرى بما انه
موضوع والقضية كلية اخذ جزئيا فى النتيجة ولمية ذلك
لان الكلى يصح ان يكون جزئيا ولا ينعكس لزوما

القانون الثالث هو ان الحد الاوسط يجب ان يدخل فى
فى كل من المقدمتين ولا فى النتيجة لكونها اثباتها السبب
فى القسم الاول لان الحد المذكور هو الذى ينسب اليه الحدان
الاكبر والاصغر بقصد معرفة معا موافقتهما بذاتهما او تباينهما
والحال انه بدون دخول الاوسط فى كل من المقدمتين اى
فى الكبرى مع الاكبر وفى الصغرى مع الاصغر يمتنع ذلك
ولا يتبين المطلوب المقصود . فلذلك كان القياس
المحذوف الاوسط من احدى مقدمتيه فاسدا وصدقه
يمتنع كقولك كل انسان حيوان . وكل ضاحك حساس يكون
فكل حيوان ضاحك وهو فاسد لحذف الحد الاوسط وهو
الانسان من الصغرى لانه يلزم من حذفه ان فى القياس
اكثر من ثلثة حدود وهو محال كما مر فى
القانون الاول ويصح القياس المذكور بذكره وعكس
اللازم مطلقا فينتج هكذا فكل ضاحك حيوان . والعلة
فى القسم الثانى وفيه تعليلان متقاربان احدهما ان المقصود
بالقياس وهو ان يقترن الحد الاكبر والاصغر بالاوسط

فى

في المقدمتين احدهما ان المقصود بالقياس هو ان
يقترن الحد الاكبر والاصغر بالاوسط ولو
ثم يفرزا بعضهما في النتيجة لايضاح نسبتهما المتوافقة
او المتنافية والحال انه لو دخل الاوسط في النتيجة
لا متنع نتيج النسبة المذكورة اعني نسبة احدهما الى
الاخر وهو محال ثانيهما ان الحد الاوسط هو مقياس
به يحكم على موافقة شيئين واتحادهما او تنافيهما وتباينهما
والمقياس يجب ان يتقدم على الحكم لا يدخل فيه لذلك
هذا القياس فاسد لوجود الحد الاوسط في نتيجته
وهو كل انسان متميز من الشجر ولا شي من الناطق
متميز من الانسان فلا شي من الناطق متميز من الشجر.
فاحذف لفظة المتميز من النتيجة يصح القياس
اخر موجب كل انسان حيوان وكل ضاحك انسان.
فكل انسان ضاحك فهنا انه بذكر الاوسط وهو الانسان
في النتيجة لزم ان تعاد احدى المقدمتين ومن ثم
كانت النتيجة عين الصغرى وذلك حشو عيب
الركاكة والهذيان ونفس المصادرة على المطلوب المشتملة
على الدور لان من شروط النتيجة ان تكون مغايرة
لكل من المقدمتين كما مر في تعريف القياس ولو
القانون الرابع هو ان الحد المذكور الى الاوسط
اذا اخذ في القياس بمعنى فرض تقسيمي فيجب له ان

يوخذ بمعنى ذلك فى احدى المقدمتين لا بالاثنتين وذلك
لان الفرض الفرض التقسيمى من حيث انه يصدق
على كل جزء من جزئياته . فاذا اخذ فى المقدمتين
بحسب ذلك اى بمعنى فرض تقسيمى فتكون الحدود فى
القياس اربعة لكون الحد الماخوذ مرتين جزئيا يعادل
حدين ولذلك هذا القياس فاسد كل انسان حيوان
وكل فرس حيوان ينتج كل فرس او بعض الفرس
انسان فالنتيجة فاسدة لان الحد الاوسط وهو
الحيوان هنا ماخوذ جزئيا فى المقدمتين لا كليا بما
انه محمول فيهما وهما موجبتان واذ كان ذلك فتتفق
به اشيا مختلفة لان الجزئى يمكن حمله على اشيا متباينة
ذاتا كالحيوان المحمول بعضه على الانسان وبعضه على
الفرس . والحال النتيجة تتبع اخس المقدمتين دايما
ومن هذا القبيل اذا كان الاوسط جزئيا فى المقدمتين
واتفق به فى الكبرى والصغرى حدان مختلفان
عن بعضهما ذاتا لزم اتفاقهما حسب الصناعة
فى النتيجة ايضا وهذا محال ❊ تنبيه ❊
اعلم اولا ان الحد الاوسط اذا كان موضوعا فى القضية
فانما يوخذ كليا فى الكلية الموجبة كانت او سالبة
وجزئيا فى الجزئية الموجبة واما اذا كان محمول
فانما يوخذ كليا فى السالبة كلية كانت او جزئية وفى

الموجبة

الموجبة سواء كانت كلية او جزئية فلا يوخذ الا
جزئيا ويؤ ويؤ اعلم ثانيا انه اذا كان الحد الاوسط
ماخوذا جزئيا في القضية سواء كان موضوعا او محمولا فيكون
القياس فاسدا والعلة بذلك ما تقدم تقريره واما
اذا كانت كليا فالقياس يكون ناتجا لانه حج لا يمكن
ان يحمل عليه او هو يحمل على اشيا مختلفة ذاتا
لان الكلي بما انه يحوي جمع افراده فيمتنع ان تحمل
عليه غيرها او يحمل هو على سواها مثال ذلك
كل ضاحك ناطق وكل انسان ضاحك فكل انسان
انسان ناطق اخر سالب لا شي من الحجر بحيوان
وبعض الانسان حيوان فبعض الانسان ليس بحجر ويؤ
القانون الخامس لا قياس عن سالبتين لان السالب
هو نزع شي عن شي ومتى كانت القضيتان سالبتين
نزع الاوسط عن الاكبر في الكبرى وعن الاصغر
في الصغرى فاذا لكون شيئين ينافيان في المقدمتين
شيئا اخر ثالثا فلا ينتج عنهما شي كقولك لا شي من الحجر بحيوان ولا شي
من الانسان بحجر ولا شي من الانسان بحيوان
وسبب ذلك ما قلناه اذ كان من الممكن ان يختلف شي
او بعضه عن شيئين من غير ان يكونا مختلفين
بل متفقين كالحجر في القياس المذكور فانه يختلف
عن الحيوان وعن الانسان مع اتفاق الحيوان مع الانسان

ولما كان ذلك ممكناً كان القياس عن سالبتين فاسداً وبخلاف
وذلك اذا كانت احدى مقدمتيه موجبة فانه يكون ناتجاً ولمية
ذلك لان الحد الاوسط اذا سُلب عن الاكبر واوجب للاصغر
صح ان يسلب الاصغر عن الاكبر فى النتيجة. كقولنا لا شى
من الفرس بحيوان ناطق وكل انسان حيوان ناطق فلا شى من الانسان
بفرس فالقياس المذكور منتج لان الحيوان الناطق سلب
عن الفرس فى الكبرى واثبت للانسان فى الصغرى فنتج عن
ذلك ان الانسان متباين عن الفرس. لان ما يحمل عليه لا
يحمل على الفرس وقس عليه فيما اذا كان القياس عن موجبتين
لان الاكبر والاصغر اذا كانا متوافقين بذاتهما مع الاوسط فى
الكبرى والصغرى لزم اتفاقهما مع بعضهما فى النتيجة
وذلك جميعه موسس على القواعد الاصلية المحررة فى
الفصل الاول من هذا الباب ٥٥

القانون السادس لا قياس عن جزئيتين والا القياس فاسد
كقولك بعض الحيوان فرس وبعض الانسان حيوان. فبعض
الانسان فرس. وسبب ذلك اولاً لان الجزئى تحمل عليه اشيا
مختلفة كقولك بعض الحيوان انسان وبعضه فرس. واذا
ما حمل عليه فى المقدمتين اشيا مختلفة بالذات اتفق
بالنتيجة شيئان متباينان ممتنع وذلك محال كما مر ثانياً لكى
يكون القياس ناتجاً فيلزم ان يوخذ الحد الاوسط كلياً اما
فى المقدمتين او فى احدهما ولمثال انه اذا كانت المقدمتان

جزئيتين

جزئيتين فلا يوخذ الحد الاوسط كلياً بل جزئياً فيهما فاذاً
لمح. ثالثاً اذا اخذ احد الاوسط مرتين جزئياً فيا عدل
حديناً فتحصل لمحدود في القياس اربعة حدود فيكون
فاسداً فسبب ذلك مرّ في القانون الاول

القانون السابع هو ان النتيجة يلزم ان تتبع اخس
المقدمتين فاولاً اذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى
جزئية فالنتيجة يجب ان تكون جزئية كما يتضح في
الضرب الثالث من الشكل الاول والا فسد القياس كقولك
كل ناطق عاقل . وبعض الحيوان ناطق فبعض حيوان
عاقل وسبب ذلك انه لا يصح ان ينتج الاعم من الاخص
كما انه لا يصح ان ينتج الكل من بعض الاجزاء ولو صدق
بالعكس اعنى ولو صدق نتج الاخص من الاعم مثلما يصدق
نتج بعض الاجزاء من الكل والحال في انه القياس المذكور الحيوان
اعم من العاقل لانه يطلق على ما يعقل ومن هذا القبيل كانت
نتيجته فاسدة ثانياً وهكذا اذا كانت احدى المقدمتين
سالبة والاخرى موجبة فالنتيجة سالبة كما يبان
في الضرب الثاني من الشكل الاول ضرب واول وثاني
ضرب من الشكل الثاني وايضاً اذا كانت احدى المقدمتين
كلية سالبة والاخرى موجبة جزئية فالنتيجة سالبة
جزئية مثلما في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني
ولمية ذلك لانه في النتيجة الموجبة يوجب شي لشي . وفي السالبة

بسلب شئ عن شئ . واذا ماتم ذلك كانت الحدود متباينة عن
بعضها لكون السلب يدل على التباين والايجاب على التوافق
والحال انه اذا كانت الحدود متباينة فى المقدمتين امتنع
توهمها توافقها فى النتيجة لانما يختلف ذاتاً عن غيره مرة
واحدة لا يمكن اتفاقه معه ابدًا وقد مرّ ان الايجاب اتحاد
وتوافق والسلب تخالف وتباين فاذاً الخ

ثالثاً وهكذا اذا كانت احدى المقدمتين ضرورية
والاخرى ممكنة فتكون النتيجة ممكنة اقناعية كقولك
كل انسان حيوان وكل ضاحك انسان فبعض الضاحك حيوان
ومما تقدم عُلِم ان النتيجة يلزم ان تتبع اخس المقدمتين
دائماً حتى فيما ذكرناه ثالثاً الا فيما قد استثنيناه بعضاً فى المخالفة
المختلطات ثم انه ما عدا الاسباب الخاصة الثلثة المقررة
هنا فقد اورد الفلاسفة للزوم اتباع النتيجة اخس
المقدمتين سببين اخرين عموميين احدهما منطقى والاخر
طبيعى فالسبب المنطقى هو ان الطرفين اى الحد الاكبر
والاصغر اما يتحدان بالذات فى النتيجة لسبب اتحادهما
فى المقدمتين مع شئ اخر ثالث وهو الحد الاوسط واما
يتباينان فيهما بالذات لتباينهما بالحد المذكور والحال انه اذا كان
اتحاد المقدمتين من احد الطرفين مع الحد الاوسط وتباينهما
بذاتهما لتباينهما به بامر اخس او بامر عدمى سلبى
فيكون اذاً رباط احد الطرفين مع الاخر او انحلاله عنه فى

النتيجة

النتيجة كذلك اى بامر اخس والباقي اما السبب الطبيعي
فهو لان العلة تشرك المعلول بلا بد بشى من نقصها لان
العين الرمدا مثلاً تصدر بصراً ضعيفاً والرجل العرجا تخنع
مشياً غير كامل ذا قزل . والحال ان المقدمتين هما علة النتيجة
فيلزم ان تتبع اخسهما والا فلا يكونا اشتركتا المعلول
بشى من نقصها فلذلك لا يجب الخ وزد على ذلك لم يكن صدور
النتيجة عن كلمن المقدمتين بواسطة الحد الاوسط
فلا ينتج شى كامل ومثلما انه من اختلاط الحمار مع الفرس
واقترانهما يصدر المعلول متوسطاً اى انقص من الفرس
والكمل من الحمار . فهكذا تصدر النتيجة احياناً من المقدمتين
غير متساويتين بالشرف والكمال بل احدهما تفضل الاخرى
اعنى انقص كمالاً من هذه واكمل تلك ومن هذا القبيل كانت
النتيجة الصادرة من مقدمة واحدة ضرورية واخرى
ممكنة اشد ايقاناً من النتيجة الصادرة عن مقدمتين
ممكنتين اقناعيتين . وهكذا في العلم الاهوتي فان
النتيجة الصادرة عن مقدمة الايمان كقول الله او
كنيسته وعن مقدمة اخرى طبيعية هي اوفر ايقاناً من
النتيجة الفلسفية اى المستنتجة عن مقدمتين
فلسفتين كما يعلم جمهور الاهوتين قاطبة
واعلم انهما يتبع القانون المذكور وغيره من
القوانين المختصة بالمقدمات هو بان تكون المقدمتان

متناقضتين وقد نبهنا على ذلك في الباب الخامس من القسم الثاني والا
فالقياس فاسد كقولنا ان كان زيد انساناً فهو ماشي وان كان ليس
بماشي فهو انسان فاذاً ان كان زيد انساناً فهو ماشي وليس بماشي فالنتيجة
كاذبة لان صدقها مقدر على تقدير صدق المقدمتين وحينما يوجد
تناقض يمتنع وجود الصدق وهنا التالي يناقض المقدم والمقدم
التالي. وذلك لان المقدم مبني على مشي زيد بتقدير كونه ا
نساناً والتالي مبني على عدم مشي زيد بذلك التقدير نفسه
فالتالي والمحال اذ يمتنع ان يمشي زيد ولا يمشي على تقدير
شيء واحد عينه لكون النتيجة هي ما يتفق بها شيئان بحالة
واحدة او يختلفان عن حالة واحدة ولذلك كان القياس
المركب من متناقضتين فاسداً كما مثلنا وكذلك اذا كان زيداً انساناً
فهو ماشي وان كان جالساً فهو انسان فلذا ان كان زيد
انساناً فهو ماشي وجالس. فالنتيجة كاذبة لان التالي يضاد
المقدم واذ قد انهينا بذا استوفينا الشرح بالقوانين العامة
على الاشكال الثلثة الحملية فهات نشرح القوانين الخصوصية

اذا كان عن متضادتين كقولنا

# الفصل الثالث

## في قوانين القياسات الخصوصية

قوانين القياسات الخاصة ستة لكل شكل من الاشكال
الثلثة قانونان يختصان به كما برهنا فيما تقدم ولكي يتضح
اثباتها اشد اتضاحاً فيجب ان نورد قبلاً بعض امور

سبق

سبق التنبيه عنها ﺗﻨﺒﻴﻪ ﺗﻨﺒﻴﻪ فاعلم اولًا ان الحد يوخذ
فى القياس نوعين اولهما مساويًا اى كليًا لكل ما يدل عليه
وذلك بالمطابقة ثانيهما غير مساوى جزئيٍ بمعنى بعض
مايدل عليهِ و ذلك بالتضمن ﺗﻨﺒﻴﻪ اعلم ثانيًا ان كل حد
يكون فى القياس اما محمولًا اما موضوعًا وهذا يكون اما
فى القياس ~~اما محمول اما موضوعًا وهذا يكون~~ اما فى قضية
موجبة او سالبة فموضوع القضية الكلى هو كلى موضوع
القضية الجزئية هو جزئى لان القضية تاخذ كميتها من
الموضوع كما مرّ بيان ذلك فى الباب الثانى من القسم
الثانى محمول القضية الموجبة لا يكون الا جزئيًا وان
كان كليًا لان الكلى اذا ما حمل بالفعل على ما تحته تباك
كليته كقولك بطرس انسان كما قررنا فى القانون الرابع
من الفصل السابق محمول القضية السالبة لا يوخذ
الا كليًا لان السلب هو نزع الطبيعة ورفعها ومن ثم ينزع
عن موضوعه كل شى من الطبيعة المسلوبة عنه ويرفعها
كقولك بطرس ليس بحجر فالحجر هنا ماخوذ بمعنى فرض
تقسيمى تام والمراد بذلك سلب كل حجر ونزعه عن بطرس
فاذا تقرر ذلك فهات الان نبحث عن قانونى كل شكل
بحسب هذه الامور ﺗﻨﺒﻴﻪ تنبيه ﺗﻨﺒﻴﻪ اعلم ان القوانين المخصوصة
بكل قياس هى قياسية . على القوانين العامة السبعة
التى ذكرناها فيما سبق استطرادًا . ولكن محل ذكرها هنا

فقانونان الشكل الاول احدهما كلية الكبرى والاخر ايجاب
الصغرى وسبب ذلك مر بيانه في مكانه اما هنا فالمقصود
ايضاح هذا الامر اى كيف انه يفقد احد الشروط الخاصة
بكل شكل تقع المضادة للقوانين العامة على انه في هذا الشكل
اذا فقد الشروط الاول اى بان كانت الكبرى جزئية لا كلية
فلكان الحد الاوسط من حيث انه موضوع فماخوذ فيها جزئياً
في الصغرى ايضاً لانها موجبة حسب القانون الثاني فالحد
الاوسط الذى هو محمول فيها يوخذ ايضاً جزئياً وعلى
هذا النوع فيكون الحد الاوسط ماخوذاً مرتين جزئياً وهذا يناقص
قانون الرابع العام اما يفقد الشرط الثاني اى بان كانت الصغرى
سالبة لا موجبة لكانت الكبرى موجبة حسب القانون الخامس
العام. ولذلك الحد الاكبر من حيث انه محمول الموجبة فيوخذ
فيها جزئياً واما في النتيجة فلانها لا تكون الا سالبة حسب افتراض
القانون السابع فيوخذ فيها الحد المذكور كلياً كما سبق تقرير
ذلك ومنه يتضح ان الحد الاكبر يكون ماخوذاً جزئياً في المقدمتين
وكلياً في النتيجة وهذا يخالف القانون الثالث العام وقولنا ان الحد
الاكبر يكون ماخوذاً جزئياً في المقدمتين اشارة الى ان الحد
الاوسط في الصغرى يكون هو المحمول السالب لا الاكبر
تنبيه اعلم ان هذين القانونين انما يصدقان في
ضروب الشكل الاول المستقيمة لا في الغير مستقيمة كما بيان
في الضرب الرابع والخامس من الضروب المذكورة

قانونان

قانونان الشكل الثاني احدهما كلية كبرى وثانيهما اختلاف
مقدمتيه في الكيف اما بفقد الشرط الاول فينتج القياس اكثر
من المطلوب وهذا نقيض القانون الثاني العام والعلة لذلك
كالعلة المقدم ذكرها في فقد شرطي الاول لانه لو كانت الكبرى
جزئية لا كلية فلكان اخذ فيها الحد الاكبر جزئياً لكونه موضوعها
ولا احدى مقدمتي هذا الشكل يلزم ان تكون سالبة حسب
افتراض قانون الثاني فالنتيجة لا تكون الا سالبة لاتباعها
اخس المقدمتين. واذا كانت كذلك فيوخذ فيها الحد الاكبر كليًا
لانه محمول سالب ولذلك يكون الحد الماخوذ جزئيًا في المقدمتين
ماخوذاً كليًا في النتيجة اما بفقد الشرط الثاني فلانه لو
كانت كلتا المقدمتين موجبتين فلكان الحد الاوسط
المحمول مرتين في الشكل الثاني ماخوذاً جزئيًا مرتين وهذا
ضد القانون الرابع العام. ومن ذلك علم ان النتيجة في
جميع اضرب الشكل الثاني لا تكون الا سالبة حسب افتراض
القانون السابع العام وللشكل الثالث قانونان
احدهما كلية احدى المقدمتين والاخر ايجاب الصغرى
اما فقد الشرط الاول فيضاد القانون السادس العام.
اما الثاني فينافي الثاني العام لانه لو كانت الصغرى سالبة
للزم ان تكون النتيجة ايضاً فيه سالبة حسب القانون
السابع العام ولذلك يكون الحد الماخوذ جزئيًا في المقدمتين
ماخوذاً كلياً في النتيجة ولهذا السبب عينه كانت

نتيجة هذا الشكل جزئية دايماً لانها لو كانت كلية للزم
ان الحد الاصغر من حيث انه موضوعها ان يكون ماخوذاً
فيها كلياً وقد كان في الصغرى جزئياً لانه محمولها وهي موجبة
حسب افتراض القانون الثاني الخاص والحال ان الحد
الماخوذ كلياً في النتيجة وجزئياً في المقدمتين او احدهما
فينتج اكثر من المطلوب وهذا خلاف القانون الثاني العام
فهذه هي قوانين القياسات العامة والخاصة وهي بالعدد
ثلثة عشر وجميعها يقتضيها القياس ليكون صحيحاً وناتجاً بالنسبة
الى صورته وانما قلنا بالنسبة الى صورته اشارة الى انه يمكن ان
ان يصح القياس بالنسبة الى مادته بمخالفة بعض هذه القوانين
كما يبان في هذه القياسات التالية الاول بعض الانسان ليس
بماشي وكل ضاحك انسان فبعض الضاحك ليس بماشي
الثاني بعض الحكيم انسان وبعض الخطيب انسان فبعض
الخطيب حكيم الثالث كل انسان حي وكل انسان حيوان
فكل حيوان حي . فالاول ناتج وهو من الشكل الاول مع ان الكبرى
فيه جزئية وهذا ضد احد قوانينه والثاني ناتج وهو من الشكل
الثاني مع انه مركب من جزئيتين وهذا ضد القانون السادس
العام وخلاف القانون الاول المختص به والثالث ناتج وهو
من الشكل الثالث . مع ان النتيجة فيه كلية وهذا يضاد
القانون المختص بنتيجته . حيث ان اللازم فيه يجب
ان يكون جزئياً فالناتج اذا صحت هذه القياسات المذكورة

انما

انما هو من قبل المادة ولذلك لا اعتبار لها ؎ و ؎

# الفصل الرابع

## فی مبادی القیاسات المکملت

ان مبادی القیاسات المکملت هی القواعد والقوانین التی تعید القیاسات الغیر الکاملت الی کاملت والمراد بالقیاس الکامل هو ما کان نتیجه بیناً واضحاً بذاته لبیان کل المطلوب ومستقیماً وهذه لیست الا الضروب الاربعة المختصة بالشکل الاول کما نبهنا فی سوالف اقوالنا وما عداها من الضروب فهی غیر کاملت وقولنا غیر کاملت لا یراد به ان قیاساتها عقل بل یراد به انه غیر بین بذاته باول نظر للجمیع ولو کان نتیجه صحیحاً وانما کانت کذلک لاحد الاسباب التالیة وقد نبهنا عنها فیما تقدم لانه اما ان یکون نتیجها منعکساً کما بیان فی ضروب الشکل الاول الخمست واما لا یکون الا سالباً کما بیان فی ضروب الشکل الثانی واما لا یکون الا جزئیاً کما بیان فی ضروب الشکل الثالث فلهذا لزم عند الاحتیاج ردها جمیعها الی الاربعة الاولی والرد هو تحلیل القیاس الغیر کامل الی الکامل بعکس احدی المقدمتین ونقلها لبیان انتاجه ویکون بصنفین بالعکس والخلف ؎

نقول اولاً فی رد القیاس غیر کامل الی الکامل بطریق العکس وطریقة ذلک هو ان یبقی الحد الاوسط عینه

وتعكس احدى المقدمتين او تنقل فبي تدرج الضرب الغير
كامل الى الكامل . وينتج النتيجة المذكورة عنهما التي وردت في
القياس غير الكامل يدعى هذا رد البيان ايضاً . وذلك لانه ليس
هو الا تفسير القياس الغير الكامل وبيانه برده الى القياس
الكامل لانه اذا سلم احد مقدمتي القياس الغير الكامل ونكر
النتيجة فبرد بالبيان الى احد الضروب الاربعة الكاملة
كما مر بيان ذلك في العبقرية نقول ثانياً في رد الاقيسة غير الكاملة
الى الكاملة بطريق الخلف اعلم انه الرد الى الخلف هو قياس
يدعى قياس الخلف يستعمل لاثبات حقيقة المطلوب المشكوك
به بيطلان نقيضه والحق لا يخرج عن شي ونقيضه فاذا بطل
النقيض تعين المطلوب . ولما كانت الا ضرب الغير الكامل
ليست بواضحة لما قدمنا ذكره فقد يمكن ان نسلم فيها المقدمات
وتنكر النتيجة . فيلزم ح ان ترد الى خلف وردها الى
الخلف على هذا النمط وهو ان يوخذ ما يقابل النتيجة
بالضد او بالنقيض ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج
مقابل المقدمة الاخرى بالنقيض او بالضد كما مرت امثلة
ذلك فيما تقدم في باب العكس القضية وحسبما قررنا في الايساغوجي
المعروف بالعبقرية ولزيادة البيان فلنعد مثلاً مما مر ذكره فنقول
مثلاً اذا ما انكر الخصم نتيجة هذا القياس بعد تسليم
مقدمتيه وهو الضرب الاخير من الشكل الثالث . فسلم ان
بعض الجسم ليس بفاسد . وكل جسم مولف . وانكر ما ينتج

عنهما

عنهما وهو بعض المولف ليس بفاسد فهذا الضرب يرتد
بقياس الخلف الى اول ضرب من الشكل الاول اى الى
هفنَ هكذا كل مولف فاسد وكل جسم مولف فينتج
ما يناقض الكبرى الاصلية هكذا فكل جسم فاسد فماذا
يفعل الخصم هنا حيث انه لا يمكنه انكار النتيجة من
هذا الضرب الواضح بهذا المقدار فينكر الكبرى والحال
انها نقيض النتيجة المنكرة منه انفًا. وقاعدة فلسفية
ان من انكر شيئًا يلتزم تسليم نقيضه لان انكار طرفى
التناقض كليهما غير ممكن اذ كذبهما معًا محال. والصغرى
قد سلمها انفًا فى القياس الاول فيكون اذًا نقيضه حقيقيًا
وهو المطلوب. فهذه هى الغاية المقصودة من قياس الخلف
وقد مر شروط ذلك وطرايقه فى الايساغوجى حيث تكلمنا
هناك بنوعٍ كافٍ ووافٍ فعليك بالمراجعة ٥

# الفصل الخامس

## فى خواص القياس

خواص القياس تعنى عن فضيلة القياس ووسيلته
وهى ستة بالعدد الخاصة الاولى انه يمكن ان ينتج من
هاتين المقدمتين عينهما نتايج كثيرة مثلاً لقد يمكن
ان ينتج من هاتين المقدمتين وهما كل حيوان حساس
وكل انسان حيوان هذه النتايج باسرها اي كلية بسيطة

كقولك فاذا كل انسان حساس اوجزئية بسيطة كقولك
فاذاً بعض الانسان حساس او مخصوصة كقولك بطرس
حساس او معدولة جزئية كقولك فاذاً ليس بعضا
الانسان بحساس او معدولة كلية كقولك فاذاً كلما ليس
بحساس ~~ليس بحساس~~ ليس بانسان الخاصة الثانية هي
ان من قضيتين صادقتين لا ينتج الا نتيجة صادقة ومن
قضيتين كاذبتين ينتج صدقاً وكذباً كما ياتي مثال ذلك في
قوانين النتيجة ولكن من مقدمة كاذبة لا ينتج نتيجة
صادقة مطلقاً اللهم الا ان كان بالفرض والتسليم اعني
بحيث لو سلمت المقدمتان كما مرّ في حد القياس الخاصة
الثالثة المصادرة بالرد الى البيان اي العكس كما مرّ الرابعة
المصادرة بالخلف كما مرّ الخامسة المصادرة بالدور والدور
هو ما يتركب من قياسين برهانيين وتوخذ نتيجة احدهما
مع احدى المقدمتين لاثبات المقدمة الاخرى هكذا.
كل ناطق هو قابل العلم وكل انسان ناطق. فكل انسان قابل
العلم. وكل ناطق انسان فاذاً كل ناطق قابل العلم وما عدا هذه
الخواص الجنسية فقد يمكن ايراد خواص اخر نوعية اي
خصوصية لكل شكل من الاشكال الثلثة وتدعى ايضاً
قوى القياس فقوة الشكل الاول ان ينتج الى المطلوب
كان اي موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسلبة
جزئية قوة الشكل الثاني هي ان ينتج مطالب جزئية فقط اي
سالبة

[illegible]

سالبة كلية وجزئية فوة الشكل الثالث هى ان ينتج مطالب
جزئية فقط اى موجبة جزئية وسالبة جزئية ومن ذلك
علم ان الموجبة الكلية انما تنتج فى الشكل الاول فقط
والسالبة الكلية فى الشكل الاول والثانى و الموجبة
الجزئية فى الاول والثالث والسالبة الجزئية تنتج فى
الجميع

# الفصل السادس

## فى تقسيم القياس

القياس ينقسم اولاً بتصور مادته القريبة اى القضايا
بمقدار انقسام القضية وتنتظم فى ذلك فى مقدمة
الباب الاول فى المقالة الثالثة وبحسب ذلك يكون
اما بسيط اما مركب فالقياس البسيط هو ما يكون مركبا
من قضايا بسيطة غير مولفة ولا ينحل الى قياسات
اى هو ما الف من مقدمتين يشتركان فى حد اوسط القياس
المولف هو ما يلتيم من مقدمات كثيرة فوق اثنتين منسوقة
نحو مطلوب واحد ويكون بصنفين موصولا ومفصولا فالموصول
هو الذى لا تطوى فيه النتيجة بل توخذ مقدمة لقياس
اخر كبرى كانت او صغرى هكذا كل حى نامى وكل شجر حى فكل شجر
نامى ثم تاخذ النتيجة وتجعلها صغرى فتقول وكل نامى
مغتذى وكل شجر نامى فكل شجر مغتذى والمفصول
هو الذى فصلت عند النتيجة ولم تذكر كقولك كل حى

حا نامی وکل شجر حی وکل نامی مغتدی فکل شجر مغتدی ودو
یتقسیم القیاس ثانیاً بحسب قضایاه ایضاً الی شرطی وهو ما کان
مولفاً من قضایا شرطیة فان کانت متصلة فیسمی شرطاً متصلاً
وان کانت منفصلة فیسمی قیاساً منفصلاً اعلم ان القیاس
الشرطی المتصل اما موجب اما سالب فان کان موجباً فشرط
انتاجه انه من وضع الشرط یجب ان یوضع ای ینتج المشروط
کقولك ان کان الانسان حساساً فهو حیوان والحال انه حساس
فهو اذاً حیوان لانه متی وضع المقدم یجب ان یتبعه التالی
ضرورة کما مثلنا ولا ینعکس ای لا یلزم من وضع التالی وضع
المقدم والا فالنتیج فاسد ای لا یقال ان کان الحیوان حساساً
فهو انسان والحال انه حساس فهو اذاً انساناً ومثال اخر
لو کانت الشجرة حساسة لکانت حیّة والحال انها حیه فهی
اذاً حساسة ووجد خطا هذا القیاس لانه عن موجبتین
فی الشکل الثانی ویظهر خطاوه باطلاقه هکذا کل حساس
حی وکل شجرة حیة فکل شجرة حاسة
واما ان کان سالباً فشرطه فی انتاجه انه من سلب المشروط
ینتج سلب الشرط اعنی ینتج نقیضه کقولنا لو کانت
الحجارة حیة لاغتذت والحال انها لا تغتذی فلیست اذاً
بحیة . لان قاعدته انه من سلب التالی ینتج سلب المقدم لا
بالعکس . ای لا ینتج من سلب المقدم سلب التالی کقولنا لو
کان الشجر حیواناً لکان حیاً والحال انه لیس بحیوان فلیس
اذاً

اذاً بحي . فهذا ان نتجه فاسد لسبب استنتاج سلب التالي من
سلب المقدم ووجد خطاه الان صغراه سالبة في الشكل الاول
وبيان خطاه باطلاقه هكذا كل حيوان حي . والشجر ليس بحيوان
فالشجر ليس بحي والقياس المنفصل هو ما كانت كبراه قضية
منفصلة فهذه اذا كانت حقيقية ذات اجزاء متقابلة صح
ايجاب الجزء الواحد من سلب الجزء الاخر وبالعكس كقولنا
اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً . والحال انه زوج فهو ليس
بفرد وان قلت والحال انه ليس بزوج فهو اذاً فرد هذا كانت اذا
المنفصلة ذات جزئين او ثلثة . اما ان كانت تفوق على
ثلثة . اما ان كانت اجزاء فصاعداً فالنتيج موكول على ايجاب
احد الاجزاء من نفي البقية او بالعكس اي بايجاب البقية
ونفي الواحد كقولك اما ان تكون الكلمة اسماً او فعلاً او
حرفاً والحال ان الاسم كلمة وليس هو بفعل ولا حرف فهو
اذاً اسم ولولا النفي لكان النتيج فاسداً لانه يلزم منه قسمة
الشي الى نفسه وذلك محال لانك لو قلت بدون السلب
والحال ان الاسم كلمة لنتج فالاسم اذاً اسم . فصح اذاً
ان شرط انتاج المنفصل هو ان يكون عن اجزاءٍ متقابلة
وان تذكر جميعها كامثلتنا والا ففاسد كمن يقول زيداً
اما فقيه اما طبيب اما فيلسوف والحال انه ليس
عن اضداد فمن ثم لمن الممكن اجتماع العلوم المذكورة
فيه كلها او غيرها كالهندسة وامثالها ولم يذكرها او

اوخلوه منها ﴿و﴾ تنبيه ﴿و﴾ اعلم ان احكام القياس
الشرطى متصلا كان او منفصلا هى كثيرة جدا وقد اوردنا بعضا
من احكامه بدقة فى كالت شرحنا الرسالة الابهية
فعليك بمراجعتها وانما نعلمك هنا قاعدة مطردة . وهى
انه فى القياسات المتصلة ينتج الوضع الوضع والرفع
الرفع . واما فى القياسات المنفصلة فبالعكس اى ينتج
الوضع الرفع . والرفع الوضع لانه فى المتصلة اللزومية
متى صح وضع المقدم وهو الشمس فى قولنا كلما كانت
الشمس طالعة صح وضع التالى وهو قولنا كان النهار
موجودا واما فى المنفصلة العنادية متى صح ان العدد
زوجا ارتفع وضع كونه فردا وبالعكس ينقسم القياس ثالثا
بتصور مادته البعيدة اى الحدود اولا الى خصوص والى
حملى ثانيا والى اقترانى واستثنائى فالمخصوص هو ما يتضمن
حدا مفردا خصوصيا او هو ما كان الحد الاوسط فيه خصوصيا
كقولك ان اريسطو كان معلم اسكندر واريسطو كان رئيس
المشائيين فرئيس المشائيين كان معلم اسكندر الحملى هو ما
كان الحد الاوسط فيه كليا كالقياسات المورد سابقا فى مثال
ضروب القياسات القياس الاقترانى هو ما كانت الحدود
فيه مقترنة غير مستثناة والاستثنائى هو ما كانت حدوده
غير مقترنة باستثناه بادة استثنائية . وهذا التقسيم بحسب
تسميتها والاولى ان يقال القياس الاقترانى . هو ما لم

لكن

عين النتيجة او نقيضها مذكورًا فيه بالفعل بل بالقوة فهو
اقترانى كقولنا كل مولف محدث . وكل جسم مولف فكل جسم
جسم محدث فاللازم فى هذا القياس هو كل جسم محدث
وهذا لم يكن مصرحًا به . بالفعل ولا نقيضه لكن فيه بالقوة
لانه تحت المولف وقد صرح فيه بان كل مولف محدث وقد
يكون من حمليتين كما مثلنا ومن شرطيتين كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودًا
فالارض مضية . ينتج كلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضية واما ان كان عين النتيجة او نقيضها
مذكورًا فيه بالفعل فهو القياس الاستثنائى مثاله ان
كان هذا العدد فردًا فهو لا ينقسم بمتساويين ولكنه
فرد فيلزم انه لا ينقسم بمتساويين وهذه النتيجة مذكورة
بعينها فى القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من
هذا المثال بقولك لكنه منقسم بمتساويين يلزم
منه انه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو ان العدد
فرد مذكور فيه بالفعل والمراد من كون عين النتيجة
او نقيضها مذكورًا بالفعل فى القياس هو ان يكون طرفاها
او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذى فى النتيجة
واعلم ان الاستثنائى قد يكون من منفصلين كما مثلنا ومن
شرطيتين متصلتين كقولك ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود

وتقول لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة
ينقسم القياس رابعًا بتصور صورته البعيدة الى قياسات الشكل الاول والثاني والثالث والرابع و
ينقسم خامسًا بتصور صورته القريبة اى ضروبه الى مستقيم وغير مستقيم والى كامل وغير كامل وامثلة ذلك مر ذكرها فيما تقدم و
ينقسم سادسًا بحسب كميته وكيفيته الى كلى وجزئى والى موجب وسالب ويوخذ ذلك من نتيجته لان القياس بحسب كليًا او جزئيًا موجبًا او سالبًا من نتيجته و
ينقسم سابعًا بتصور حالته الى مطلق وموجه فالمطلق هو ما تولف عن قضيتين مطلقتين فالموجه ما تالف عن قضيتين موجهتين او احداهما موجهة والاخرى مطلقة فالموجه فالاول كقولك بالضرورة كل حيوان حساس وبالضرورة كل انسان حيوان فبالضرورة كل انسان حساس والثانى كقولك بالضرورة كل حى متحرك وكل حيوان حى فالاذا فبالضرورة كل حيوان متحرك وقس على هذا فى الممكن والممتنع واعلم انه اذا كانت احدى مقدمتى القياس الموجه موجهة بالضرورة . والاخرى بالامكان فالنتيجة تكون ممكنة حسبما نبهنا على ذلك فى قوانين القياسات العامة كقولك ممكن ان كل حيوان ينام وبالضرورة كل انسان حيوان ثم فممكن ان كل

انسان

انسان ينام و د و و د نتقسم القياس ثامنًا واخيرًا
واخيرًا بتصور الصناعة الى قياسا منتج والى قياس
مثبت فالقياس المنتج هو ما يصاغ عبرةً من الاشيا وهو
ما يستنبط القياسا من كل مادة ولا يمتلك شياً اخر من القيا سا
سوى نوع ترتيب الحدود ونظمها و يوخذ غالبًا من الحروف
و يوضع بمنزلة موضوع و محمول كالقياسا التالى كل ا
ب وكل ج ب · اضر سالب لا شى من ا ب وكل ج ا فلا شى
من ج ب فالاحرف تعتبر هنا و توخذ نيابة عن الموضوع و
المحمول فمن ثم اذا قيل كل ا ب فكانه قيل كل موضوع محمول
مثلاً كل انسان حيوان وقد استعمل الفيلسوف غالبًا
هذا النوع من القياسات لفايدتين اولهما الاختصار لان
قولنا كل ا ب اخصر من قولنا كل انسان حيوان وهو
كما استعمل النحاة الاسم المضمر عوض الظاهر اختصا را
ثانيهما وهو السبب الاخص ليبين ان احكامهُ هي
صادقة بالذات فى كل مادة ولا تختص بمادة دون اخرى ·
وهكذا يرتفع توهم الانحصار بخصوص المادة على
انه لو وضع الفيلسوف وغيره من الفلاسفة احكامًا
للكلية مثلاً قولنا كل انسان حيوان واجروا على ذلك
الاحكام · امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام ·
انما هى فى هذه المادة دون غيرها من الموجبات الكليات
المركبة من مادة اخرى فمن ثم تصور مفهوم القضية

وجرده وها عنا عن المواد تنبيهًا على ان تلك الاحكام الموضوعة لجاريت عليها شاملت لجك ياتها غير مقصودة على البعض كما انهم فى قسم التصورات اخذوا مفهومات الكليات مع اشارة الى مادة من المواد و بحثوا عن احوالها بحثًا متناولًا لجميع طبايع الاشيا ولهذا صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطبقة على الجزئيات جميعها ❁ — دون البعض

القياس المثبت ويدعى القياس المولف من الاشيا ايضًا هوما يقرن صورة القياس بمادة خصوصية واجبت لماثبات وهو ثلثة انواع حسب انواع المواد الثلثة الواجبة الاثبات اى الواجبة . والممكنة . والممتنعة. وذلك لان القياس اما انه ينسب الى الصورة وهى الاشكال الثلثة وضروبها كما تقدم واما الى المادة ويختلف القياس حسب اختلافها و بحسب ذلك يقسم القياس المذكور على الخصوص الى ثلثة انواع اى الى البرهانى. والجدلى . والمغالطى . وقولنا على الخصوص اشارة الى انه يمكن ان يقسم الى اقسام اخر كالخطابى . والشعرى . ولكنها ترجع الى الجدلى.

واذ قد انهينا الشرح فى صورة الاقيسة وايراد خواصها وبيان انواعها واقسامها فهات الان ناخذ بايراد موادها لخصوصية اى مواد البرهانى . والجدلى وما ينبعث من الخطابى . والشعرى . ثم المغالطى وهذا ما تتضمنه المقالة

الثالثة

# المقالت الثالثت

في القياس البرهاني والجدلي والمغالطي وتشتمل على اربعة ابواب

## الباب الاول

في ايراد المواد التي تتركب منها الاقيسة المذكورة بطريقة الاجمال

اذ قد انتهى بنا الشرح في الصورة القياسات التي هي هيئة التاليف الواقع في مقدماتها واحدة وايضًا مما يتعلق بصورتها من الاستقراء والمثال وعكس القياس ورد الخلف الى مستقيم والقوانين الخاصة والعامة ونحو ذلك مما قدمنا شرحه الذي انما ابتدينا ببيانه قبل مواد القياس وشرحها لان القياس ينقسم الى اقسام متعددة وان كان لكل قسم منه مادة خصوصية ويعمها جميعها صورة واحدة فكان لها حدث تقديم النظر في العام على الخاص. نعم اننا اشرنا الى ماهي مواده ولكن بطريق الاجمال والعموم لا بالافراد والخصوص فمن ثم قد فرغنا من ذلك فحري بنا ان نبتدي ببيان مواده الخصوصية وهذا ما تشتمل عليه مقالتنا هذه في ابوابها التالية احدها هذا الباب

نقول ان القياس يقال على شيئين لانه اولًا يقال على الافكار المولفة في الذهن تاليفًا موصلًا الى التصديق

الاول

بشئ اخر ثانياً يقال على القول المسموع المولف من اقوال يلزم من تسليمها قول اخر. فمادة المعانى المعقولة والقضايا الفكرية. ومادة الثانى الاقوال المسموعة من حيث هى دالة على المعانى المعقولة. ولما كانت هذه المواد مختلفة فمن ثم تنقسم القياسات بحسب اختلافها الى اقسام مختلفة اى الى البرهانية. والجدلية والمغالطية والخطابية. والشعرية وذلك لان مواد القياسات لعلى ثلثة انواع لانه اما يكون مصدقاً بها او غير مصدق بها ان يكون التصديق بها يقينياً او تشبيها باليقين فهذه ثلثة اقسام تنتج منها اقسام القياس المذكورة المتركبة منها فالقياس المولف من القضايا المصدق بها تصديقاً يقينياً يسمى برهاناً والمطلوب منه هو اليقين اى التصديق اليقينى الذى لا ريب فيه ولهذا كان تاليفه من مقدمات يقينية لانتاج كل مطلوب يقينى ونتيجه واضح لانه يجعل العقل متيقناً بغير ارتياب كقولك كل نامى حى وكل شجر نامى فكل شجر حى القياس المولف من المواد المصدق بها ولكنها غير يقينية فهو الجدلى ويدعى الاقناعى ايضاً وخطابياً وشعرياً. فمقدماته وهمية ومادته اتفاقية ممكنة واللازم الناتج عنه وهمى. مثاله من سميت والدا فقد ولداك وقد سميت زيداً والداً لزيد اذاً فقد ولداك والقياس المركب من المواد الغير المصدق بها فهو المغالطى ويدعى سفسطياً ايضاً لانه يتصف بمادة مشتبهة فظاهرها وهمية و

وهى

وهي كاذبة تقولك ما يسقي ويكسر الشرب يقطع العطش
واللحم المالح يسقي ويكسر الشرب فاللحم المالح يقطع العطش
فهذه هي مواد الاقيسة المذكورة بطريق الاجمال. فهنا نبحث
عن كل واحد منها وعن مواده بطريق الافراد ثلثة ابواب.
اولها الباب التالي

# الباب الثاني

في القياس البرهاني وهو سبعة فصول

## الفصل الاول

في تعريف القياس البرهاني واليقين

البرهان يعرف بانه قياس مولف من مقدمات يقينية لانتاج
اليقين كقولنا كل ناطق قابل العلم وكل انسان ناطق فكل انسان قابل
العلم فالقياس جنس يتناول الاقيسة الخمسة وكل قياس
والمولف ذكر ليتعلق به الجار والمجرور وهو قوله من مقدمات
يقينية وهذا القول بمنزلة فصل يخرج الخطابة والجدل
وبقية الاقيسة. لانه يجب ان تكون مقدمتا البرهان صادقتين
صدقا يقينيا. لكون اللازم عنهما اعني بها النتيجة البرهانية
يقينية. وفيه ايضا احتراز من النتيجة الصادقة الناتجة
عن مقدمتين كاذبتين لانه وان كان صح امكان ذلك ولكن
هذا يحدث بالعرض كقول الفيلسوف ان الكاذب ليس

ليس يقابل العلم والمراد من الصدق هنا لا الصدق الاقناعى
الى الممكن بل الصدق الضرورى وهو ضرورة رابطة
المحمول بالموضوع لان الاقناعى لا يكفى للقياس
البرهانى لكنه يوجد فى الجدلى ايضا بل الصدق الضرورى
هو المطلوب لمقدمتى البرهان وبهذا فقط يتميز البرهان
عن الجدلى . واما قولنا لانتاج اليقين اشارة الى الغاية
المقصودة من البرهان لان المقصود منه انتاج اليقين
كما نبهنا فيما تقدم . وانما قيدنا التعريف به . يشتمل الحد
على العلل الاربع . وهى العلة الصورية والعلة المادية
والعلة الفاعلية وعلة الغائية فالمولف يشير الى
العلة الصورية ويدل عليها بالمطابقة والى العلة
الفاعلية بالالتزام وهى القوة العاقلة المولفة تاليفا موصلا
التصديق بشى اخر اما فى الذهن او فى الخارج والمقدمات تشير
الى العلة الغائية واعلم ان الاستقرا الاستقرا التام
المستوفى للجزئيات كلها داخل فى هذا الحد

والبقين يحد بانه اعتقاد ان الشى هو كذا مع اعتقاد اخر
بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال
فالقيد الاول وهو قولنا لا يمكن ان يكون الا كذا نحترز به من ثلثة
امور اولها الظن مطلقا لان الظن اعتقاد غير ثابت وراى
مرجوح وهو احد طرفى الشك الموصوف بصفة الرجحان
ثانيها الشك وهو ما استوى الاعتقاد بطرفيه اى هو الوقوف

بين

بين شيئين لا يميل العقل الى احدهما ثالثها الوهم وهو
الاعتقاد المرجوح العارى عن الجزم المحتمل للطرف الاخر
احتمالاً راجحاً فهو كالظن وبالقيد الثانى وهو قولنا مطابقاً
للواقع اى لنفس الامر يخرج الجهل المركب فانه وان
كان اعتقاداً بانه لا يمكن ان يكون الا كذا لكن ليس مطابقاً للواقع
اى لنفس الامر الكاين فى ذات الشى بل خلافه وانما قلنا
الجهل المركب لان الجهل قسمان بسيط ومركب فالجهل البسيط هو عدم العلم بشى
المركب هو عدم العلم المذكور مع وجود راى باطل مضاد انه كذا فالجهل
للجهل من يجهل ان الهواء حار رطب وذا جهل بسيط ومع
ذلك يعتقده بارداً يابساً وذا جهل مركب ويسمى الاول بسيطاً
لانه ليس فيه الا عدم الراى فقط. والثانى مركباً لان فيه عدماً
مع حصول راى اخر فكان مركباً من العدم والوجود. وبالقيد
الثالث اى قولنا غير ممكن الزوال احتراز به عن
القيد التقليد فانه وان كان اعتقاداً لا يمكن ان يكون الا كذا
مطابقاً للواقع الا ان الاعتقاد فيه على دليل زواله بتشكيك
الشك وان قد عرفت ماهية كل من البرهان واليقين
فلنورد اقسامها واولاً اقسام اليقين فنقول وبه

# الفصل الثانى

في اقسام المقدمات اليقينية المؤلف منها البرهان
ان مقدمات اليقينية ستة اقسام القسم الاول منها

يسمى اوليات وهى القضايا التى يصدق بها العقل بذاته
وبغريزته لا لسبب اخر من الاسباب الخارجة عنه كالتعلم
وشهادة الحواس الظاهرة والباطنة كقوة الوهم اوقوة
اخرى من قوى النفس. بل انما يحكم العقل بصدقها بمجرد
تصور الطرفين اى لا يتوقف العقل فى التصديق بها
الا على حصول التصور لاجزائها المفردة بدون اعانة
كما ذكرناه. وهذه كمثل قولنا الواحد نصف الاثنين، والكل
اعظم من الجزء وكل شيئين او اشيا متساوية فى شئ واحد
هى متساوية بذاتها. ومن الممتنع ان الشى بعينه يكون او لا
يكون. والشى الواحد لا يخلو من احد طرفى النقيض لا
متناع ارتفاع النقيضين وامثالها فهذه القضايا اذا عرضت
على كل عاقل وتصور معانيها يجد نفسه مصدقا بها غير
منفك وهذا التصديق. ولا ريب ان هذا التصديق ليس من
شهادة الحواس لان الحس لا يدرك الكلى. بل ادراكه
مقصور على جزئى واحد او اثنين فصاعدا بشرط
ان يكون محصورًا فهذا اذا حكم من العقل وهو كلى على
كل كلى وو وو وو القسم الثانى منها يدعى المشاهدات وتسمى
المحسوسات وهى القضايا التى يصدق العقل بها ويحكم
بوجودها بواسطة الحس سواءً كان من الحواس الظاهرة
كحكمنا بوجود الشمس وانارتها الكون ذلك مدرك بالبصر
ونظير ذلك وجود الثلج وبياضه والقار وسواده والنار
وحرارتها

لان ذلك محسوس بالمس. او الحواس الباطنة كحكمنا وتصديقنا
بامور في ذواتنا غير مدركة بالحواس الظاهرة بل بقوة
باطنة غير الحس الظاهر. مثل شعورنا بان لنا فكرة
وارادة وشهوة شهوية وقوة غضبية وخوفاً وحزناً و
فرحاً وامثالها. وتدعى مثل هذه القضايا الشعوريات و بالقوة
**القسم الثالث** منها يسمى **المجربات** وهي القضايا التي
يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس
وذلك لان الحس اذا تكرر عليه اقتران شي بشي
مراراً متعددة غير محصورة وتكرر ذلك في الذكر
حصل في الذهن مع هذه الانكار قياس طبيعي وهو
ان اقترانهما لو كان اتفاقياً لا وجودياً لما اطرد في
اكثر الامور. وهذا مثل حكمنا بان السقمونيا مسهل
للصفرا وان الخمر مسكرة والضرب موجع والمغنا طيس
جاذب للحديد وان الكواكب تطلع وتغيب وتتحير
وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة
ولا تزيد فاننا اذا راينا حدوث السكر وتكرره مع
تكرر شرب الخمر علمنا بالتحقيق تكرار وتكرار
سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فيكون اذاً
حدوث هذا الحادث مسبباً اما بشرب الخمر واما مقارن
له. حيث انه لو لم يكن كذلك لم يتكرر السكر مع
تكرار الشرب غالباً. لان ما يكون بالاتفاق لا يدوم ولا

لا يقع على الكل غالبًا فاذا ما رينا ذلك نحكم بواسطت الحسا وهذا
القياس ان الخمر مسكر لتكرار التجربت عليه ومن هذا التقرير
علم ان اليقين في المجربات يتوقف على تكرار المشاهدات
لان العقل يحتاج في جزم الحكم عليها الى تكرار المشاهدة مرة
بعد اخرى وبما يجرى مجراها القسم الرابع يسمى
حدسيات وهي قضايا يصدق بها بواسطت الحس وحدث
قوى يذعن الذهن بحكمه ويزول معه الشك. الحدث هو
سرعت انتقال الذهن من معلوم الى مجهول. وذلك مثل
حكمنا ان نور القمر مستفاد من الشمس لما نشاهد من
اختلاف هيات تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من
الشمس على انه اذا ما راى ذكي الذهن القمر انما يضى
دائمًا جانبه الذي يلي الشمس وينتقل ضوءه الى مقابلت
الشمس حدث في الحال ان القمر يستنير من الشمس و
هذا حكم حدسي وكل من كان اصفى ذهنًا واذكى قريحتًا
كان اسرع الى هذا الحكم. وفي هذا ايضًا قياس خفي كما في
التجربيات فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت
اتفاقًا او من امر خارجي على نمط واحد من اختلاف تشكلاته
بسبب اختلاف القرب والبعد
القسم الخامس ويدعى المتواترات وهي القضايا التي يحكم
العقل بصدقها بسبب اخبار جماعت اي بواسطت
السماع من جميع كثير استحال العقل تواطيهم واتفاقهم

على

على الكذب. وهذا كتصديقنا بوجود رومية واورشليم
وغير ذلك من البلدان النائية عنا بواسطة الاخبار الصادقة
بحيث لم يبق للشك في ذلك امكان. وكاعتقادنا بوجود موسى
وانه ادعى النبوة وظهر المعجزات على يديه. وتجسد سيدنا
يسوع المسيح وظهوره في العالم وكلما كتب عنه. فهذه
القضايا وامثالها وان كانت بالنسبة الى الذين شاهدوها
اعيانا هي شي حقيقي على نوع واضح وصحيح الا انها با
لنسبة الى بقية الناس الذين ما نظروها فهي شي
مستوجب التصديق واضحًا لاجل بعض دلايل توجب
بحكم الرجل الفطن. الحكيم على ذلك الشي انه اهل
للتصديق وان الفطنة تقتضي ان يصدق وهذه الدلايل
والحجج هو تواتر الشهادات وتوافرها اعني شهادة كثيرين
من الناس مستوجبين التصديق يحققون لنا وجود
ذلك الشي تحقيقا نافيا على كل شك حتى ان كل من كان
ذا حكمة وفطنة فانه يحكم حالًا ان انكار ذلك ضرب
من الجهل والحماقة

## تنبيه

اعلم ان هذه القضايا وما قبلها من المجربات والمحدثات
لا يمكن ان تثبت على جاحدها ومنكرها لان انكار
منكرها اما يكون عن نكد وتعنت واما يكون عن
عدم تصديق ما جد به المجرب او الحادث او المتيقن
بما تواتر عنده من الاخبار فان كان الاول فلا مطمع

فى الخامد . وان كان الثانى فكيف السبيل الى القاعد وازالت
شكره ولحال انه لايسلك الطريق المفض به الى هذا اليقيين
القسم السادس وبعى المقدمات الفطرية القياس وتسمى
ايضًا القضايا التى قياساتها معها وهى مايحكم العقل بصدقها
بواسطت لاتغيب عن الذهن عند تصور الطرفين اوطرفى
المطلوب وهما الاصغر والاكبر كقولنا الاربعة زوج
بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين
على ان مثل هذه القضايا معلومة دائمًا بقياس حده
الاوسط حاضر بالذهن عند تصور الطرفين فكلما احضر
المطلوب فى الذهن اى كلما تصور العقل المطلوب مولفًا
من حديه الكبر واصغر تمثل بينهما هذا الوسط للعقل
من غير تطلف الى اكتسابه كالمثال المورد فان من فهم معنى
الاربعة وفهم معنى الزوج تمثل له الحد الاوسط بينهما
وهو كونها منقسمة بمتساويين فعرف فى الحال كونها
زوجًا بسببه . ولهذا السبب تدعى قضايا قياساتها
معها اى لحضور الحد الاوسط فى الذهن الذى
يصير لنا ان نحكم بما هو كذا وكذا اى بان كل منقسم بمتسا
ويين هو زوج والاربعة منقسمة بمتساويين فالاربعة
زوج وليست معرفة الزوجية للاشيا مستغنية عن
الوسط . فانه لوكان تدل الاربعة ثمانية وسبعون لم
تتمثل فى الحال كونها زوجًا مالم يعرف الوسط . ومن
هذا

هذا القسم قولنا العالم محدث لاننا نحكم بصدق ذلك بسبب
وسط حاضر فى الذهن وهو كونه مولفاً والمولف محدث
لانه بعض اجزايه المولف منها ود
فهذه هى المقدمات اليقينية التى يولف منها كل قياسا
برهانى وانما انحصرت فى الاقسام الستة المذكورة فذلك
لان الحكم بصدق القضايا المذكورة اما العقل اما الحس
اما العقل والحس معًا فان كان الحاكم العقل فاما ان يكون
حكم بمجرد تصور طرفى القضية او بوسيط لا يغيب
عن الذهن فان كان الاول فهى الاوليات ه وان كان الثانى
فهى الفطرية القياس وان كان الحاكم بصدقها هو الحس
فاما ان يكون من الحواس الظاهرة او الباطنة فان
كان الاول فهى المشاهدات وان كان الثانى فهى الوجدا نيات
واما ان الحاكم بالصدق مركبًا من العقل والحس فان كان
الحس حس السمع فهى المتواترات وان كان الحس
غير حس السمع . فاما ان يحتاج العقل فى الحكم الى
تكرار المشاهدة ترتيب المحمول على الموضوع لانضمام
قياس خفى الى تلك القضايا ولا يحتاج فان احتاج
فهى المجربات وان لم يحتج الى تكرر المشاهدة فهى
الحدسيات . واعلم ان المقدمات المذكورة وانما تكون
يقينية من شروط اطلبها من المطولات ود

# الفصل الثالث

## في اقسام البرهان

البرهان قسمان لمي واني فالبرهان اللمي هو علم قياسي
به يعرف الشي ويدرك بسببه القريب الموجب وجوده والموضح
انه لمن الممتنع ان يكون ذلك الشي بخلاف ما هو كقولنا كل
ناطق متعجب وزيد ناطق فزيد متعجب . فالحد الاوسط
هنا وهو الناطق سبب قريب للتعجب في زيد ومنه علمنا
وتيقنا وجود التعجب فيه البرهان الاني هو علم قياسي
به يعرف الشي ويدرك اما من قبل فعله او من سببه البعيد
نحو قولنا كلما ينمو ويورق فهو حي . والشجر تنمو وتورق
فالشجر حي . فالحد الاوسط في هذا القياس وهو النمو
معلول الحيوة ومفعولها وبه علمنا وجود الحيوة النامية
في الاشجار ﴿و﴾ و البرهان اللمي يطلب الحد الاوسط
الموقع التصديق والاعتقاد لا بوجود الشي او لا وجوده
فقط بل يطلب ايضًا العلة الموجبة لوجود الشي او لا
وجوده والبرهان الاني يطلب الحد الاوسط الموقع
التصديق بالمطلوب فقط . اي اما التصديق بوجوده
او عدم وجوده لا يطلب علة وجوده فلما يكون العلة
القريبة من هذا القبيل فالبرهان الاول اللمي من شانه
ان يبرهن مطلوبه دايمًا بحد اوسط يكون سببًا قريبًا
له كما مثلنا . اما البرهان الاني فيبرهن مطلوبه دايمًا اما
بمفعولاته كما مثلنا او سببه البعيد . ويكون احد الامرين

الحد

لحد الاوسط فيه والمراد بالعلة القريبة والسبب القريب
هو ما بوجوده يوجد المعلول وبزواله يزول سواء كان
ذلك السبب متاتياً عن خارج وذلك كتوسط الارض ما بين
الشمس والقمر لانخسافه لانه بوجود التوسط المذكور
يعتريه الانخساف وبزواله يزول او كان صادراً عن باطن
كما في هذا القياس كل ناطق قابل العلم والانسان ناطق فا
لانسان قابل العلم . فالناطق هنا وهو الحد الاوسط سبب
فاعل باطن قريب اعني علة غير متوسطة لقابلية العلم
في الانسان فبوجوده توجد قابلية العلم فيه وبزوالها منه
على فرضية ذلك تزول القابلية المذكورة منه ايضاً والمراد
بالسبب البعيد هو ما اثر في شيء بواسطة اي هو ما اوجد
معلوله الذي هو المطلوب لا بذاته بل بواسطة السبب
القريب وذلك كالجدود بالنسبة الى بني بنيهم . وكالنفس
الحسية بالنسبة الى التنفس في الحيوانات المتنفسة لانها
لانها توثر التنفس في الحيوان بواسطة الرية لا بذاتها
كما قرر الطبيعيون ومن خواصه ان يقتضي وجود المعلول
وجوده ولا ينعكس اي اما المعلول فلا يوجد به بل
بغيره كما نبهنا . لكنه بزواله يزول المعلول وهاك قياساً
في المثل المورد عينه كل متنفس هو ذو نفس حساسة
والشجر ليس لها نفس حاسة . فالشجر ليست متنفسة
فها انه بزوال النفس الحاسة من الشجر التي هي الحد الاوسط

هنا لم يوجد التنفس فى الاشجار كما نتج المطلوب. وبالتالى
فالحد المذكور حصل التصديق والايقان فى العقل بعدم
وجود الشى اعنى بعدم وجود التنفسا فى الشجر وهو
المطلوب **البرهان** اللمى اما اكمل او كامل **فالاكمل** ويدعى
القوى ايضاً هو ما كانت قضاياه اوليت وهذا انما يكون
فيما اذا برهنا خاصت الموضوع بصورتيه اوحده **فالاول**
كقولك كل ذى روح ناطقت قابلت للحكمت وكل انسان
ذو روح ناطقت هى فكل انسان قابل الحكمت. فالروح الناطقة
هى علت فاعلت للمحمول وصورة للموضوع اى للانسان
الذى هو هنا موضوع المطلوب وهى عينها السبب
الفاعلى القريب لقابليته وجود الحكمت التى هى محمول
المطلوب هنا **والثانى** كقولنا كل حيوان ناطق متعجب
وزيد حيوان ناطق فزيد متعجب. فهذا البرهان
والذى قبله اوردا سببًا قريبًا لمطلبيهما وهو الذات
عينها اعنى ذات الموضوع وذلك افضل البراهين.
لان الذات علت خواص الموضوع كلها وقضاياهما اوليت
غير محتاجت الى برهان اخر **والكامل** ما كانت قضيتاه
او احداهما خلافما ذكرنا لانها لا تكون الا باوساط قابلت
البرهان بقضايا اخر اوليت كصغرى هذا القياس
كلما كان ذو ثلثت ابعاد ينافى جسمًا اخر يحوى
معه فى مكان واحد. وكل جسم ذو ثلثت ابعاد فكل

جسم

جسم يتانى لخ . فالصغرى هنا ليست باولية فتحتاج لايضاحها
برهاناً اخر من الاوليات هكذا كل ما تالف عن مادة وصورة
كان ذا ثلثة ابعاد وكل جسم مولف عن مادة وصورة فكل جسم
ذو ثلثة ابعاد فالصغرى فى هذا البرهان هى
قضية اولية واضحة بغير اوساط لانها حد الموضوع
الذى هو هنا الجسم ثم البرهان الانى ايضاً اكمل وكامل
فالاكمل هو ما اثبت وجود الشى من قبل مفعولاته اى العلة بالمعلول
وقدمنا مثاله ومنه قولنا كل ما يستفيد نوره باستدارة هو
كرى والقمر كذلك فالقمر كرى والكامل هو ما اثبت مطلوبه
بعلله البعيدة كما سبق التمثيل ومنه قولنا كلما يمكن ان تسد مسامات
جلده عن تنفس البخار قابل الحمى والحجار لا جلد لها فلا
تقبل الحمى فالسدة سبب بعيد اما القريب فهو فساد الاخلاط
فان قلت لم كان البرهان الانى المثبت مطلوبه بعلله افضل
من الذى يثبته بعلله البعيدة قلت لامرين احدهما ان البرهان
عن المفعول يبدع علماً تاماً بصفه لان الشى يعلم جيداً بمفعولاته
والمسببات عنه . واما البرهان عن سبب بعيد فلانه لا
يثبت الشى بمفاعيله فلا يزال العلم الناتج عنه غير تام
لانه اذ كان المعلول يوجد بغيره لا بد كما قدرنا فلا يبدع
علماً وتصديقاً كاملاً ثانيهما لان البرهان عن مفعول
يصاغ من الشكل الاول سواء كان موجبا او سالبا اما
موجباً فكقولك كل كل نام ومغتذى حى والشجر نام

ومغنذى فالشجر حى اما سالبًا فكقولك كل جامد ليس بحي بحي ولاشجر جامد فالشجر ليس بحى واما البرهان عن سبب بعيد فاذا كان سالباً فلا يصاغ الا من الشكل الثانى كما يبان من الامثلة الموردة . نعم انه يصاغ من الاول وذلك بارتداده الى الضرب الثانى وهو نشئ الا انه يلزم لذلك ان تعكس صغراه مطلقاً وتجعل بعد العكس لا صغرى لانها سالبة وكبراه صغرى لانها موجبة ليستجمع شرطى الاول الا انه ينتج بعكس المطلوب . وضف الى ذلك امراً اخر فان البرهان عن معلول يشتمل باثبات وجود الله وما يتعلق به . فمن هذا القبيل يفضل ايضا على قسيمه بل يكون من هذه الحيثية نفسها احياناً اشرف من اللمى ولو لم يكن افضل منه من عين الجنسية ومع ذلك فكلاهما اعنى هذا وقسيمه يعتباران بالبرهان لانهما كافيان لايضاح الشئ انه كذا اوليس كذا

## الفصل الرابع

في بيان سبب تسمية القياس البرهانى باللمى والانى واولاً فى شرح تسميته بالبرهانى: البرهان مطلقاً يسمى باسما متعددة لكن المشهور بين الناس اسماية تسميته برهاناً وذلك لان ماعدا ان نتجه يقينى ثابت راهن موكد فهو مع ذالك بين وواضح بهذا المقدار حتى كانه يشير الى الشئ بالاصبع فمن ثم كان يتضمن التاكيد والبيان فلذلك

دعى

دعى برهاناً . واما لم سمى الاول منه لميًا والثانى انيًا فنجيب
اولاً ان القسم الاول سمى لميًا لان اللمى هو ما يوضح
وجود الشى بايراد سببه الموجب وجوده كما سبق
تقرير ذلك فى باب القضية الشرطية . والحال ان
البرهان المذكور يورد قضية سببية تتضمن الامرين
معًا احدهما تصديق العقل واهتدايه الى العلم والمعرفة
بوجود الشى ثانيهما العلة القريبة الموجبة وجود
ذلك الشى وهذه السببية تتحصل فى كل قياس لمى من
الصغرى والنتيجة على انه اذا ما رام الطالب ان
يعلم هل الانسان قابل العلم ولم ذلك اى لاية علة
ولاى سبب يقبل ذلك . فالبرهان الانى يقنعه بايراد
جواب السوال المطلوب على هذا النحو كل ذى
روح ناطقة قابل العلم والانسان ذو روح ناطقة
فالانسان قابل العلم فهاان القياس المذكور واضح
اولاً ان قابلية العلم موجودة فى الانسان ثانياً اورد
لمية ذلك اى سببية وجود القابلية المذكورة فيه
بايراد العلة القريبة الموجبة وجود هذا الامر .
وهى لانه ذو روح ناطقة لان النطق سبب العلم
القريب فى الانسان فالذهن اذا يستقر ومقتنعا ثابتا
بتصديق هذا القياس لتحصيله من الصغرى و
النتيجة قضية سببية لمية تبدع له علمًا يقينيًا

وهي لان الانسان ذو روح ناطقة فهو قابل العلم. فلاجل
انه اذا اعطي لمية الشي في الذهن والخارج معًا سمي
لميًا ومعرفة الشي عن علته القريبة تسمى لمية كما
قدرنا ونجيب ثانيًا ان القسم الثاني انيًا فذلك لانه يفيد
انية وجود الشي لا لميته لانه انما يوضح ان الشي
موجود. لا لم وجد وجد هكذا. وذلك لانه يوضح
وجود الشي اما بتوسط العلة البعيدة الغير الموجبة
وجود الشي واما بتوسيط المعلول. فالامر ان يوضح ان
وجود الشي فقط بدون علة وجوده والمعرفة المذكورة
تسمى انية كما سبق التقدير فلذلك دعي انيًا وقد
يقال ان الاول يسمى لميًا لانه يقع بازاء سوال
من يسال عن علة وجود الشي المصدر بلفظة لم الشي
يجري هكذا او لم كان هذا الشي مثلًا لم النهار موجود
فلان العلة تقع في جواب الاستفهام المصدر بلفظة
لم دعي لميًا. واما الثاني فلانه يقع جوابًا باذا السوال
هل والجواب للسوال المذكور يتصدر بلفظة ان وذلك
كسوال من يسال هل الله موجود فيجاب انه موجود
لان العالم موجود والشمس طالعة لان النهار موجود
وامثالها فلهذا سمي انيًا ولكن هذا بحث لفظي
والحق ما سبق تقديره لان القياس البرهاني يقع
بحسب قسميه جوابًا للسوال المصدر بهل والسوال
المذكور

هذه نظير قولنا لان الشمس [طالعة] فالنهار موجود ولان الحيوان ليس بناطق فليس بقابل العلم

المذكور يدعى مطلب هل وجوابه يسمى مطلب لم والثاني
يتضمن قسمي قياس البرهاني ولايضاح ذلك اعلم
ان مطلب هل هو ما يطلب به التصديق اي العلم
باحد طرفي النقيض اي الايجاب والسلب وهو على
قسمين لانه اما يطلب به العلم التصديقي بمطلق وجود
الشيء اولا وجوده فقط • بل يطلب مع ذلك ايضا العلة
الموجبة وجوده او عدمه

فاذا تقرر ذلك نقول ان القياس البرهاني بحسب
قسميه اللمي والاني هو لتعرف علة جواب هل ويدعى
مطلب لم لانه هو ما يطلب به لمية اي سببية جواب
هل لانه اذا سئل هل قوم ياجوج وماجوج في
الوجود واجيب انهم في الوجود وهم متصفون
بالسواد بمطلب لم فيسال لم هم موجودون ولم هم
سود فان كان الجواب بعلة معرفة بمطلق وجود الشيء
اولا وجوده فقط كان القياس انيا واما ان كان
الجواب بعلة المعرفة بالوجود وعلة الوجود ايضا
كان القياس لميا • ومن ثم كان القياس الاني جزءا للقياس
اللمي • لانه اي الاني يوضح وجود الشيء فقط واما ذاك
فيوضح وجود الشيء ويورد سبب وجوده القريب
ايضا وبه وبما قدرنا تقرر يعلم ان المطالب العلمية
اي طلب معرفة الشيء والعلم اليقين به تكون على

اعلى اربعة انواع على هذا النسق وتدعى السؤالات
التعليمية ايضاً كما دعاها الفيلسوف وسوابق البرهان
والمعارف السابقة اولها هل الشى موجود مثلاً هل
القمر موجود ثانيها ما هو الشى اى ما هو القمر.
هذا سؤال يطلب به حقيقة الذات ويدعى مطلب ما
ثالثها هل ذلك الشى كاين بشى او هل الانخساف يحدث
فى القمر ام يقوم بذاته رابعها لماكان موجوداً بشى او لم
يعتريه القمر الانخساف وهو

# الفصل الخامس

## فى القضايا البرهانية

القضايا قسمان بعضها برهانية وبعضها ليست
برهانية فالقضايا غير البرهانية هى ما لا تقبل برهاناً
الا لانها معلومة ذاتاً وما كانت كذا لا يلزم العلم بها
اقامة برهان واما لان سببها لا يعلم عن يقين وهى
صنفان ذاتية وعرضية فالذاتية هى ما كان فيها المحمول
من ذات الموضوع وذلك كحمل الحد او جزئه على الموضوع
والاول كقولك الانسان حيوان ناطق والثانى نحو
الانسان حيوان او الانسان ناطق فهذه القضايا لا برهان
لها الا فيما استثناه الفلاسفة عن ذلك لانها معلومة
بالذات وذلك لان المحمول هنا يفتقر اليه الموضوع

فى

فی ذاته وحقیقته ولا یمکن تصور فهم الموضوع دونه فیکون
اذا کان الموضوع معلومًا واذا کان کذلک فکیف یطلب سبب
وجوده للموضوع ویدعی مثل هذا الذاتی ذاتیًا بالمحمولیة واما
العرضیة فهی ما کان المحمول موضوعها ~~ویدعی مثل هذا~~
من العوارض العامة الاتفاقیة. کالمشی والحرکة. والمرض.
بالنسبة الی الانسان فمثل هذه القضایا وامثالها. لا برهان
لها لان سببها بما انه یتغیر فلا یعلم عن یقین والیقین
یجب ان یکون دائمًا لا یتغیر والقضایا البرهانیة هی
التی یکون محمول موضوعها خاصة من خواصه کالضحک
والتعجب والعلم بالنسبة الی الانسان. والانخساف
والانکساف بالنسبة الی القمر والشمس والامتداد
بالنسبة الی الکم فهذه القضایا وامثالها تدعی برهانیة
لانها هی التی یطلب بها علة وجود محمولها لموضوعها
اعنی التی یقوم علیها البرهان لایقان العقل وتصدیقه
بموافقة المحمول للموضوع بایراد السبب الموجب لذلک
وتدعی الاعراض الذاتیة لانها تختص بالموضوع او بجنسه
وایضًا لان الموضوع او جنسه یوخذ فی حدها وتعریفها
مثال ذلک فی الضحک لانه اذا ما سیل عن ماهیة الضحک
فیجاب انه فعل صادر من الانسان من قوة متحرکة عن
التعجب الخ. فالانسان اخذ فی حد الضحک وهو موضوعه
وتدعی ایضًا الذاتی باللزومیة لانه من شانها ان تلازم الشی

مثلاً النوع ولا تنفك عنه والفرق مابين الذاتى بهذا المعنى
يمكن تصور الموضوع بدونه لانه يمكن تصور الانسان
بدون الضحك والعلم والبكاء وامثالها ثم ان موضوعه
يدخل بحده والذاتى بالمعنى الاول بعكسه اى لا يمكن
تصور موضوعه بدونه لانه لا يمكن تصور الانسان بدون
الحيوان ناطق ثم انه هو يوخذ بحد موضوعه لا بالعكس
كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان فمحمول القضايا
البرهانية اذا يجب ان يكون من هذه الاعراض الخاصة
بحيث ان تكون اولا مختصة بالشى وحده اى بجنس
ما وحده ولو لم نقل على كله كالعلم والموسيقى بالنسبة
الى الانسان او كله وحده دايما كالضحك قوة بالنسبة
اليه او لا دايما كالضحك بالفعل سواء كانت ملازمة
كالضحك بالقوة او مفارقة كالضحك فعلاً او صادرة عن
ما باطن الموضوع كالعلم والضحك او عن خارجة
كالانخساف المعترى القمر عن توسط الارض والانكساف
المسبب للشمس عن توسط القمر ثانياً ان تكون صادقة
ثالثاً ان توضح عن سبب قريب لحقيقتها وجميع
ما شرحنا مختص باللمى لان القياس البرهانى المذكور
من شانه ايضاح الخواص عن الذوات بايراد اسبابها
القريبة ~ تنبيه ~ اعلم انه ما عدا الصنفين
من الذاتى وهما الذاتى بالمحمولية والذاتى باللزومية

المقدم

المقوم ذكرها يوجد صنفان اخران من اصناف الذاتي
وهما الذاتي بالوجودية والذاتي بالسببية فالذاتي
بالوجودية هو حمل الجوهر على ذاته ~~بالوجودية~~
كقولنا انسانية بطرس قايمة بذاتها وبالتالي حمل
كل موجود قايم بذاته على موضوع كقولك زيد انسان
وحيوان ناطق وامثالها ومن ثم يتصاعد الى ذلك الجواهر
باسرها لانها قايمة بذاتها وينفى عن هذا الصنف
جميع الاعراض لانها ليست قايمة بذاتها بل في الغير
ما عدا اعراض القربان المقدس. وهذا النوع الذاتي
مفيد للبرهان الاني خاصة سيما في اثبات وجود الله
وما يتعلق به لان من وجود الخليقة يتبرهن وجود
الخالق في الاني كما انه من الجواهر المخلوقة تتبرهن
في اللمي الخواص الممتازة عن الذات كيفما كانت
اي سواءً كانت ممتازة اعيانياً ام اذهانياً لاننا نبرهن
كون الانسان قابل العلم من كونه ناطقاً. واعلم انه
قد يبرهن في الله بعد اثبات وجوده في الاني بعض
براهين في اللمي ايضاً. كايضاحنا فيه الابدية من
عدم تقلبه. اما الجواهر المخلوقة فلا يمكن ايضاحها
من الخواص في البرهان المذكور اي اللمي لان
الخواص بعدها اي بعد الجواهر والذاتي بالسببية
هو متى حمل المسبب على سببه الضروري البارز

البارز عنه بالفعل حالاً كقولنا الطبيب بعالج المذبوح
يهلك والمخنوق مات وقد ينفى عن هذا الذاتى كل مفعول
هو صادر عن سبب غير ضرورى اى غير مقتض
وجود مفعوله حالاً بالفعل وذلك كالمفعولات الصادرة
بالقوة الممكن اصدارها فعلاً . لانها لا تنتج نتيجة
موكدة يقينية كقولك زيد متحرك بالقوة . فاذاً متحرك
بالفعل حالا لانكذا فعل البرهن عن اللمى فى سببه

# الفصل السادس

في اقسام العلل وتفصيل دخولها في البراهين بمعنى حد الاوسط
نقول اولاً ان العلة بالنسبة الى مطلوب القياس
البرهانى قسمان علة الشى وعلة المعرفة فعلة
الشى وتدعى علة الوجود ايضاً هى ما تمنح الوجود
للمعلول كالله بالنسبة الى الخليقة و النار بالنسبة
الى الدخان والشمس بالنسبة الى وجود النهار
والضيا وهى اما حقيقية واما تقديرية فالحقيقية
هى ما تمنح للمعلول وجوداً حقيقياً ممتازاً منها تميزاً
حقيقياً عيانياً وتشتمل على العلل الاربع والتقديرية
هى ما كانت غير ممتازة من المعلول حقاً بل وهماً .
وتكون قدم منه بالطبع حسب تصورنا للاشيا
حتى على فرضية امتيازها منه فتصدره حقاً .

وذلك

وذلك كالذات بالنسبة الى خواصها علة المعرفة
هي ما تهدينا الى معرفة الشي ولو كانت بعده وكان
هو علتها وسببها كالخليقة بالنسبة الى الخالق والدخان
بالنسبة الى النار والضيا بالنسبة الى الشمس
والخواص بالنسبة الى الذات وهكذا كل معلول
منعكس بالنسبة الى علته وتدعى الاولى معرفة
لمية والثانية معرفة انية ولو
نقول ثانياً ان مقدمتي البرهان اللمي يلزم ان
يكونا بالنسبة الى المطلوب لا العلة المعرفة فقط
بل علة الوجود ايضاً اما مقدمتا البرهان الاني
فيلزم ان يكونا علة المعرفة فقط بالنسبة الى
المطلوب لا علة الوجود وبهذا يمتاز احدهما عن الاخر
كما سبق تقرير ذلك ثم ان العلة في كل من البرهانين
بحسب قسمي العلة المفروضين هنا ليست هي سوى
الحد الاوسط المكرر في مقدمتي كل منهما لاجل نتاج
المطلوب لانه هو علة والسبب لنسبة الاكبر
للاصغر في البرهان وبه تعطى المعرفة اللمية في اللمي
والانية في الاني والحد المذكور قد يقع في البرهان
بحسب اقسام العلل كما نبه الفيلسوف فاولها العلة
الفاعلية وهي مبدا الحركة اي السبب الموجود لذلك
المعلول كالنجار للكرسي والاب للابن ثانيها العلة

المادية وهى ماتحتاج اليه ليقبل ماهية الشى او هى
ما يتركب منها ذلك الشى كالخشب للكرسى والذرع
للجنين ثالثاً العلة الصورية وهى مايكون بها الشى
فى نوع وجوده كالهيئة للكرسى والنفس للانسان رابعها
العلة الغائية وهى مايكون لاجلها الشى كالكن للبيت
والمصلوح للجلوس وللكرسى والسعادة للانسان •
فكل واحدة من هذه العلل الاربع تصلح ان تقع حدوداً
وسطى فى البرهان لان كل علة لشى فهو شى فهى
واسطة بينهما • لكن منها ما هى قريبة • ومنها ما هى
بعيدة كما نبهنا سابقاً فالعلة القريبة ما ابرزت شيأ
بغير توسط • والبعيدة ما ابرزت شيأ بتوسط اى
• بواسطة القريبة نقول ثالثاً ان الحد الاوسط فى
الانى فانما يكون عن العلل البعيدة او عن المعلولات
كما شرحنا فى سوالف اقوالنا • اما فى اللمى فلا يكون
الا عن علة قريبة لايجاد الشى • اى لوجود المحمول
للموضوع والعلة المذكورة فيتفق ان تكون علة صورية
او مادية بالنسبة الى الموضوع وفاعلية ايضاً الا
انها بالنسبة الى المحمول لا تكون الا علة فاعلية او
غائية ولميه ذلك لان محمول المطلوب فى القياس
البرهانى فى اللمى انما يكون صفة عرضية من الاعراض
الذاتية وهى الخواص كما قررنا • فلهذا لا تكون علته المادة •

او الصورة

الصورة بل ما ذكرنا اعنى العلة الفاعلية والغائية وهما
الموصوفان منا بما تقدم بالسبب القريب الذى بوجوده يوجد الموضوع
وبزواله يزول

# الفصل السابع

في ايراد الامثلة من العلل المذكورة ووقوعها حدًّا اوسط في البرهان
انه وان كان اصلحه كل واحدة من العلل لان تكون حدًّا
اوسط في كل من البراهين اللمى والانى ولكن لا ينقطع
سؤال اللم الا باعطاء العلة الذاتية العرضى وهى الخاصة منا الذاتي
القريبة التى بالفعل وذلك لا يكون الا في اللمى ولكى
يتضح ما اوردناه اوفر اتضاحا فلنورد امثلة متباينة
لكل صنف من اصناف العلل

فنقول اولا بايراد امثلة القياس البرهاني اللمى
واولا ما يكون عن علة فاعلية كقولك كل ما يفعله الله و
الطبيعة لا يكون عبثا والاشياء الطبيعية يفعله الله
والطبيعة فالاشياء الطبيعية اذا ليست هو عبثا فهنا الحد
الاوسط سبب فاعل للموضوع والمحمول احدهما خارج
وهو الله والاخر باطن وهو الطبيعة اخر موجب
كلما يعمله الاب من الاعمال الخارجة يعمله الابن ايضا والعالم
صنعه الاب فالعالم صنعه الابن ايضا

الثاني علة مادية خصوصية كقولك كل مولف من
متضادات فاسد وكل ممتزج مولف من متضادات

فقط ممتزج فاسد فالحد الاوسط هنا وهو المتضادات
مادة خصوصية للموضوع اي لكل ممتزج وسبب فاعل
باطن للمحمول ويكون عن علة مادية غير خصوصية
بل عامة جنسية كقولك كل حيوان حساس . وكل انسان
حيوان فكل انسان حساس فالحد الاوسط هنا وهو الحيوان
علة مادية عامة للموضوع وفاعلية للمحمول

تنبيه اعلم ان المادة تقال على ثلثة انحاء
مادة يكون منها الشي ومادة يوجد فيها الشي ومادة ينظر
اليها الشي فالاولى يراد بها الجزء الذاتي الاعم الذي
منه ومن الصورة يقوم الشي كالحيوانية فانها تقيم مع
النفس الحساسة الحيوان الحساس ومع النفس الناطقة
الحيوان الناطق والثانية يراد بها المحل او الموضوع الذي
يقبل فيه الشي كالشعر بالنسبة الى الشيب والعقل
بالنسبة الى الفلسفة فذلك محل قابل الشيب وهذا محل
وموضوع تقبل فيه الفلسفة والثالثة يراد بها الموضوع
الذي ينظر اليه العلم او الصناعة ويتنوع به ويكون
موضوع البحث والممارسة فاذا تقرر ذلك نقول
ان الحد الاوسط قد يوخذ في البرهان من كل نوع من
انواع المادة المذكورة فمن النوع الاول قد مر مثاله
ومن الثاني كقولك كل مقبول بمحل انما يقبل بحسب حالة
المحل القابل له والفلسفة تقبل بمحل روحي ~~فالفلسفة~~

فالفلسفة

فالفلسفة اذاً روحية ومن الثالث كقولك كل العلوم تتنوع
من موضوعاتها وتتخذ شرفها منها والعلم الالهي يتنوع
من موضوع شريف في الغاية . فالعلم الالهي اذاً هو شريف الخ
**الثالث** عن علة صورية خصوصية كقولك كل ذي روح
ناطقة هو قابل العلم وكل انسان هو ذو روح ناطقة
فكل انسان قابل العلم **فالحد** الاوسط هنا هو الروح
الناطقة سبب فاعل باطن للمحمول وصورة خصوصية
للموضوع . ويكون ايضاً عن صورة عامة غير خصوصية
وذلك متى كان الحد الاوسط عن الفصل فقط او عن
الحد جملة كقولك كل حيوان ناطق قابل ~~العلم~~ الحكمة
وكل انسان حيوان ناطق فكل انسان قابل الحكمة
**الرابع** عن علة غائية كقولك كلما ابدع لتامل السماويات
يجب ان يكون مستقيم القامة والانسان ابدع لتامل
السماويات فالانسان يجب ان يكون مستقيم القامة
**اخر** ما يفيد الطبخ يلزم ان يكون حاراً والكبد مفيد
للطبخ فالكبد يلزم ان يكون حاراً . فالحد الاوسط
في المثالين بسبب غائي وه
**نقول ثانياً** بايراد امثلة القياس البرهاني الاني
وقد عرفت ان المذكور يبرهن وجود الشي بدون
ايراد علة وجوده . اقلما يكون بدون ايراد العلة
القريبة لانه مثلاً انما يثبت صدق النتيجة من غير

ابراد السبب القريب الذى لاجله كانت صادقة خلاف اللمى.
ولا يضاح الشى يكون عن امرين اما عن اسبابه البعيدة
واما عن مفعولاته فمن هذا القبيل كان الحد الاوسط فى
هذا البرهان. اما عن سبب بعيد للشى وهذا لا يكون
السالبة كما قررنا فى الفصل الثانى من هذا الباب. واما عن
مفعولات ذلك الشى ثم المفعولات اما تكون عن خواص
ذلك الشى واما عن معلول لا يمكن رجوعه الى
علة اخرى مثال الاول نحو كل ضاحك هو ناطق وكل
انسان هو ضاحك فكل انسان ناطق فههنا تبرهن ان كل
انسان ناطق من كونه ضاحكاً ما تبرهن بعكسه فى اللمى
مثال الثانى العالم موجود فالله موجود. لانه يمتنع وجود
معلول بدون علة وينتظم قياساً استثنائياً هكذا لابد
من وجود علة اولى غير معلولة لوجود العالم (والمفهوم
بالعلة المذكورة الله فقط) والحال ان العالم موجود فالله
اذاً موجود

تنبيه والله اعلم

اذا صح فى الانى قضايا اولية اقدم من المطلوب ولكنها
ليست علةً له كان البرهان الانى عن مفعول كقولك.
كلما يقتبل نوره باستدارة كرية فهو مستدير الشكل
والقمر يقتبل نوره بنمو كرى فالقمر مستدير الشكل
اخر كلما ينمو ويورق فهو حى وهذه الشجرة تنمو وتورق
فهذه الشجرة حية اخر ما كان نبضا مفاصله مختلفاً

فهو

فهو محموم وهذا المريض هكذا فهذا المريض محموم ومن
ذلك قولنا. زيد محموم فاذاً متعفن الاخلاط لان الحمى
معلول الاخلاط فهذه الاستدلالات جميعها انية عن
المفعولات الحسية الخارجة. وكذلك اذا ما انتبه احد
وابصر شعاع الشمس في منزله فاستدل من ذلك
على طلوع الشمس. كان ذلك الاستدلال انياً من
فعل حس لانه صادر عن شروق الشمس. واما اذا كانت
المقدمات سببًا للمطلوب لكنها باوسط كان البرهان عن
سبب بعيد. كقولك كل خليقة تقبل النظر الى وجد
البارى تعالى فعقلية والانسان قابل النظر الى
وجد الله تعالى فالانسان عقلى فقابلية النظر سبب
بعيد لكون الانسان عاقلاً ان السبب القريب لذلك
هو النفس الناطقة. وقد يتفق ان يكون الحد الاوسط
فى الانى معلول الاكبر ومثل هذا القياس يسمى دليلاً
كقولك كل محترق قد مسته النار وهذه الخشبة محترقة فقد مستها
فهذه الخشبة قد لمستها النار فالاحتراق الذى هو الحد
الاوسط معلول الحد الاكبر الذى هو مماسة النار
وكذلك نقول كل محموم متعفن الاخلاط وزيد
محموم فزيد متعفن الاخلاط فالحد الاوسط وهو
الحمى معلول الاكبر الذى هو تعفن الاخلاط واما
اذا كان الاوسط علة للاكبر فالبرهان لمى كما اذا كان

الاوسط علة للاكبر فالبرهان لمى كما اذا كان بالعكس فالبرهان
انى • فاذا عكست كبرى قياسا الانى واضفت اليها نتيجة صغرى
حصل البرهان لميًا لان الحد الاوسط يكون فى الاقتران المذكور
علة الاكبر وهذا عين القياس اللمى • كما يبان فى المثالين
الموردين عند انقلاب كبراهما هكذا • كلما مسته النار يحترق
وهذه الخشبة مستها النار فهذه الخشبة محترقة •
فالحد الاكبر وهو الاحتراق معلول الحد الاوسط الذى
هو هنا مماسة النار وكذلك قولنا كل متعفن الاخلاط
محموم وزيد متعفن الاخلاط فزيد محموم فالحد الاكبر
بهذا المثال وهو الحمى معلول المتعفن وهو سببها
القريب الموجب وجودها فى زيد • وهكذا اذا عكست
كبرى اللمى واضفت اليها نتيجة صغرى حصل القياس
انيا لتوسط المعلول ولهذا يقال على الاطلاق ان توسيط
العلة يبدع برهان اللم وتوسيط المعلول يبدع برهان
الان واو و واو ولنجعل هنا نهاية الشرح فى القياس
البرهانى وقد لاح مما شرحناه بهذا الباب ان البرهان
اجمالاً هو قياس يقينى واضح او هو قياس مبدع علمًا
وهذه غايته • وهو قسمان لمى وانى والفرق بينهما فالاول
علم قياسى يعرف به السبب القريب الموجب وجود الشى
والموضح انه لمن الممتنع ان يكون الشى بخلاف ماهو واما
الثانى فهو علم يعرف به وجود الشى من فعله او من

سبب

بسبب بعيد ومن ذلك ينتج ان برهان شى بطريق اللمية
هو برهان شى بشى متقدم عليه وعلى حصر الكلام هو
برهانه بعلته المصدرة له كبرهان وجود البرهان وجود
الدخان من قبل النار. ووجود الضيا والنهار من قبل
وجود الشمس واما برهان الشى بيرهان انى. فهو برهان
الشى بما هو بعده وعلى حصر اللفظ هو برهانه بمفعولاته
الصادرة عنه ومنه التى عينها تكون علة معرفة وجوده
كبرهان وجود النار من قبل وجود الدخان ووجود ا
لخالق من قبل وجود الخليقة واو
ومن ذلك علم ان برهان وجود الله انما يكون انياً لا لمياً
حيث انه تعالى كاين بذاته منذ الازل ولا علة مصدرة
له بل هو العلة الاولى لجميع الكاينات فاذاً انما يكون
برهان وجوده بما هو بعده اعنى بواسطة المفعولات
والخلايق الصادرة عنه. حتى ان هذه عينها تكون
علة معرفة وجوده ومن ثم قال الكتاب المقدس فى سفر
الحكمة ان من جسامة المبدءيات والبرايا قد يمكن ان يشاهد
خالقها بمعنى القياس. والرسول الالهى يقول ان خفيات
الله وازليته تعلم وتبصر بالطبيات. معنى ذلك ان الله
الذى لا يرى منا بالذات يظهر لعقولنا ويعرف منا
بالمعقولات ومن هذا القبيل اضحى الانى افضل شرفاً
من اللمى ولو لم يكن افضل اقناعاً وهنا مظنة سوالات

فلنوردها ونحلها ولو سوال اول اى برهان من البراهين
اللمية هى اقوى الجواب ان الاقوى والافضل هو الذى
يكون الحد الاوسط فيه عن حد الموضوع او صورة الموضوع
لكون صورة الموضوع او حد الموضوع هما علة خواص الموضوع
كلها اقلها يكون بالقوة لانه من حد الانسان المتضمن صورة
الانسان يمكننا ان يتبرهن كل خواصه على التدقيق لانه اذا قيل
الانسان ناطق او حيوان ناطق فقيد ان الانسان ناطق متعجب
ضحاك قابل العلم وامثال ذلك لان الخواص والافعال المختصة
لكل نوع من الكاينات فجميعها صادرة من الصورة وحدها لان
الصورة مصدر الافعال والخواص كما قال الفيلسوف ولو
سوال ثانى وما الاقوى فى البرهان الانى الجواب اننا قد
تقدمنا فقلنا ان الذى يكون عن مفعولات هو اقوى
من الذى يكون عن سبب ذلك مر بيانه ولو
سوال ثالث كيف يقال ان اللمى ايقن من الانى والحال
ان اللمى يثبت وجود الشى من علته وذلك بمعلوله ولا
شك فى انه يمكن وجود العلة بدون المعلول لانه قد
يوجد وقد كان ممكنا ان يوجد بدون خلايقه والاب
بدون ابنه وامثال ذلك ولا يمكن بالعكس الجواب
ان اللمى هو اكثر ايقانا من الانى من حيث انه يثبت
وجود الشى ويورد سبب وجوده ولا ريب اننا نعلم
الشى عن يقين متى علمنا وجوده وعلته وجوده وبخلاف
ذلك

نسخة ... (margin note, illegible)

ذلك اذا علمنا وجود الشي فقط بدون علمنا بسبب
وجوده فالاول يستقر به الذهن قانعاً وينقطع به
السوال بخلاف الثاني لانه يفتقر الى تسال اخر وان
قلت ان الاني يثبت وجود الشي من مفعولاته وخواصه
والحال ان المفعولات والخواص افهم واوضح من الذات
والعلت التي بها يثبت اللمي وجود الشي اجبتك ان
المعلولات الصادرة من عللها والخواص الصادرة عن
الذات هي اوضح من العلل والذات بالنسبة الينا اي
الى حواسنا مسلم بالنسبة الى ذاتها منكر والحال ان
مقدمتا البرهان اللمي يجب ان تكونا اوضح من النتيجة
بالنسبة اليهما اي الى ذاتيهما واما مقدمتا البرهان
من الاني يجب ان يكونا اوضح من النتيجة بالنسبة
الينا وليكن هذا كافياً في بيان البرهان فلنشرع
عن بيان القياس الجدلي وهذا ما يتضمنه الفصل الثاني

# الباب الثالث

في القياس الجدلي وفيه ست فصول

## الفصل الاول

في انواع المقدمات المولف منها القياس الجدلي واقسامه
القياس المولف من مقدمات صادقة غير يقينية يشمل

على القياس الجدلي والخطابي والشعري والشعري
كما سبق التنبيه على ذلك وانواعها ستة كانواع مقدمات
البرهان القسم الاول المشهورات وهي قضايا
يحكم العقل بها بواسطة اعتراف الناس كافة او اكثرهم
او هي اراء اوجب التصديق بها اتفاق الناس عليها اما
لسبب مصلحة عامة كقولنا العدل جميل والظلم قبيح
والصدق محبوب والكذب مرفوض مبغوض. او لسبب
رحمة كقولنا مراعات الضعفا محمودة واسداء المعارف
حسن محمود. او لسبب استنكاف كقولك كشف
العورة في المحافل قبيح منكر فهذه القضايا وامثالها
ليست هي من مقتضيات الفطرة بل مما تدعو اليه البدر
اما محبة التسالم وصلاح المعيشة او شي من الاخلاق
الانسانية مثل الحيا والرحمة والانفة والخلاء وسنن
قديمة لا زالت باقية ولم تنسخ او الاستقرا الكثير بحيث
لم يوجد لها نقيض والدليل على ان هذه القضايا ليست
من موجبات الفطرة اي مقتضيات الطبع لانه اذا اراد
الانسان ان يشك بها ولا يصدقها فيمكنه ذلك ولا ريب
انه لا يمكنه ذلك في ان الكل اعظم من الجزء والواحد نصف
الاثنين فمن هنا تعرف انها غير فطرية على ان معنى موجبات
الفطرة هو ما يشعر به الطبع الانساني ويقتضي تصديقه
بغير ارتياب وتشكيك خلوا من كل تعليم او سماع راي

او

او اعتقاد مذهب او معاشرة انسان او معرفة سياسة.
وهي قسمان بعضها لا يجحد صدقها احد بحيث يفهم دلالة
الفاظها ولا تنكر باعتماد من ذي نطق وترتسم بما كان
صدقها واجب بالضرورة كالبيان بما مرّ من الامثلة وبعضها
صدقها موكول على حكم الحواس وتقتضي ان يداود فيها
احياناً المعلم تلميذه. وهذه كقولك ان الجسم مولف من
مادة وصورة. والنطق يحتمل ان يتجزى. وان
الخط طول لاعرض له وامثالها. واما ما يشك به خلوّ
من ذلك فليس هو من موجبات الفطرة ولكن ليس كلما
توجبه الفطرة الانسانية هو صادق بل الصادق ما
توجبه الفطرة العقلية اي قوة العقل وانما يعرف
كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادتها اعني بشهادة
القوة العقلية واعلم ان المشهورات على اقسام
منها ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحيث كما مرّ من
الامثلة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان اخل به لم
يصدق مثل قول الجمهور. الله قادر على كل شي
وهذا من مبادي المشهورة وانكاره حماقة. مع
انه تعالى ليس بقادر ان يخلق الهاً نظيره ولا انساناً
بدون حيوانية ونطق. ولا جبلاً دون عمق. ولا
ان يوجد عرضاً حالاً بدون محل يستند عليه وموضوع
يقوم به. ولا غير ذلك من الاشيا الممتنعة المستحيلة

فشرط صدقه ان يقال هو قادر على كل شى اذا كان ممكناً. ومنها ما
هو كاذب مثال اشهار قبح ذبح الحيوان عند بعض من الناس
اتباعاً الغرايزهم الضعيفة. مع ان الشرع يذيق هذا القبح
كان الشريعة المسيحية تبيح ذبح الحيوان المسمى خنزيراً
فيما ان قبح ذبحه والكد مشهور عنه اليهود وغيرهم من
الامم ومنها ما تكون مشهورة بالنسبة الى الكافة وقد تكون
بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم
فان مشهورات المنجمين وكذلك مشهورات كل صناعة
قد تخالف مشهورات صناعة اخرى

الاطبا غير مشهورات

النوع الثاني المقبولات وهي اراء اوقع التصديق بها قول
من يوثق بصدقه اما لامر سماوي كمن يعتقد فيه المعجزة
او من كان فريد عقلاً كالعلما او فضلاً كالصلحا او لراى
او فكر يتميز به مثل تصديقنا اموراً قبلناها عن ايمة
الشرايع والفلاسفة. واما المجامع كقولك المحسن يثاب والمسى يعاقب
النوع الثالث المسلمات وهي المقدمات التي توخذ بحسب
تسلم احد الخصمين ليبنى عليها الكلام لدفع الخصم،
سواءً كانت حقيقية او مشهورة او مقبولة ولكن لا يلتفت
فيها الا الى تسليم المخاطب وهذه منها ما يلزم المتعلم
قبولها والاقرار بها في مبادى العلوم ثم تصديقه بها وهذا
التصديق اما يكون من المتعلم مع استنكار وعناد فيه
فتسمى مصادرات واما مع مساحة وطيب نفس

فتسمى

اصولاً وو ، وو النوع الرابع الوهميات وهى القضايا
التى ا وجب التصديق بها قوة الوهم وهى قسمان بعضها
صادقة يقينية وبعضها كاذبة . فالصادقة هو حكم
القوة الوهمية فى المحسوسات وتوابعها بحسب ما هى
مثل حكمنا بان الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى
آنٍ واحد . وان الجسمين لا يكونان معًا فى مكان
واحد وان العرض لا يقوم بذاته وامثالها والكاذبة هى
حكمها فى غير المحسوسات على وفق ما عهدته من
المحسوسات كما سيأتى بيان ذلك وو
النوع الخامس المظنونات وهى القضايا التى يصدق
بها اتباعًا لغالب الظن مع تجويز نقيضه اى هى
التى يحكم العقل بها بسبب ترجح جانب الحكم كقولك ان
فلانًا يداوم التحدق فى فلانة فاذًا يشتهى ان يملكها وقيل
وقيل ان فلانًا يطوف ليلاً فهو اذًا متلصص وكلما ترمنهاه
اذا لم يكن الاعتقاد فيه جزمًا والتصديق به حتمًا بل
كان امكان لتصديق ما يقابله مع الميل الاغلب لتصديق
ما اعتقده فيه فهو من جملة المظنونات النوع الـ
السادس المخيلات وهى القضايا التى تقال قولاً للتصد يق
بها بل للتخييل يؤثر فى النفس تأثيرًا عجيبًا من قبض
وبسط او اقدام او احجام وهذه مثل قول من اراد
تنفير غيره عن اكل العسل . لا تأكله فانه مرة مقيئة.

اوتنفير غيره عن شم الورد. لا تشمه فان سم بغلاء قايم في وسطه روث او ترغيب غيره في شرب الدوا انه الشراب والجلاب فيجد السامع بهذه الاقوال في نفسه مع التكذيب بما اثار المصدق بها واكثر الناس يقدمون على عوارض الامور ويحجمون عنها بسبب الاذعان بهذه المقدمات لا عن رويت وفكر او عن غلبت ظن ورد فهذه هي جملت القضايا غير يقينيت التي تولف منها القياسات المذكورة وتدعى مبادى القياسات

# الفصل الثاني

## في تعريف القياس الجدلي واقسامه والغرض منه

القياس الجدلي يولف من مقدمات مشهورة او منها ومن المسلمات كقولنا كل ظلم قبيح ووضع الشي لغير ما وضع له فهو ظلم. فاذا الخ ويعرف بعلته المادية اى بمقدماته بانه قياس مولف من قضايا اقناعيت قولنا اقناعيت فصل يفصله عن البرهاني وغيره ويعرف بمفعوله انه قياس يحتمل الراى والظن لان القياس المذكور هو ليس بضروري ولا حقيقي بل هو مادونه وشبيه به وهذا امايكون عند الجميع اما عند الاغلب اما عند الفلاسفت كقولك انه لا يجب خبايت الوالدين. وهو قسما مقبول ومظنون فالمقبول

هو

هو ما يستند على نص من يوثق بصدقه من الخلايق كالملايكة والناس وهذا ينشي الايمان الطبيعي والمليكي والبشري . المظنون هو ما يستند على التصور الحقيقي وقد مر فيما تقدم ما هو الظن وحد ايضًا بانه فعل عقلي ماخوذ عن مبادي لا تظهر حق الشي او كذبه فيسطيع الذهن على ايجابه او سلبه واما الراي هو تصديق العقل بشي لسبب مقنع واما الايمان الطبيعي والمليكي والبشري هو تصديق العقل وتكذيبه لشي اعتمادًا على شهادة شخص سواء كان مليكيًا او بشريًا وهذا يمكن ان يُغلط ويُغش واما الغرض من الجدل وفوايده فمتعددة اولًا الزام الخصم المعاند للحق بادعائه لراي يعانده لانه قد يمكن ان يكون الخصم المذكور قاصرًا عن ادراك رتبة البرهان ويعسر عليه فلهم مقادمته . فيعدل به حينيذ الجدل الى المشهورات التي يعتقد ان تصديقها واجب القبول وبها يعدل عن رايه الفاسد ثانيًا يتفق انه يراد تلقين الاعتقاد الصادق الحقيقي لشخص ما متميزًا عن عامة الناس . والمذكور لا يرضى بالتقليد والكلام الوعظي الخطابي . ولم يبلغ رتبة ادراك الحقايق من البرهان اليقيني فيدرج الى قبول هذا الاعتقاد الحق بالاقيسة الجدلية

ثالثها انه في كل علم جزئي تتقدم عليه قضايا دقيقة
لا تتضح في ذلك العلم ولا تستبين به بل في علم اخر
اعلى منه مثلاً يتقدم في العلم الطبيعي بعض مبادي
انما تتضح في العلم الفايق على الطبيعيات اي العلم
الالهي. ويراد المتعلم عند تسليمها فربما لا تسمح
نفسه بتسليمها وقبولها ودقتها وعدم وضوحها في
ذلك العلم فيتروض ذهنه بالقياسات الجدلية الى
ان ينتهي الى معرفتها بالبرهان من العلم الاخر رابعها
انه في قوة الاقيسة الجدلية ان ينتج منها طرفا النقيض
فاذا ضربت قياسات على الاثبات واخرى على النفي
في مطلوب واحد. واهتدى الفكر والروية فيها
ربما لاح من انشا ذلك ما هو الحق ويأ

# الفصل الثالث

## في مباحث القضايا الجدلية واماكنها

اعلم ان مباحث الجدل هي قضايا الجدلية المطلوب
اثباتها ومن ثم يكون موضوع البحث الجدلي هو الشي
المطلوب معرفته والتصديق به بطريق قياسي.
ويلزم ان يكون مشتبهاً اي شيئاً واقعاً عليه الشك
والظن يمكن اثباته بادلة وشهود. وقولنا ان يكون
شيأ مظنوناً مرتاباً به لان من يرتاب بكون الثلج ابيض

برده

هل ينبغي
يردع بشهادة الحواس لا بشاهد اخر وكذلك من يسال
السبح لله والاكرام للوالدين والطاعت للسلطين لا يجاوب
بحجج تقنع بل بعذاب اليم يردع والظن والاشتباه في الشي
قد يكون على انواع لان منه ما يتبين للجميع انه هكذا.
ومنه ما يتبين للغالب للحكما وذلك اما غالبهم اما اوفدهم
علماً او اشهرهم سمعتاً ولذلك قلنا في الفصل السابق
ان القياس الجدلي هو قياس يحتمل الراي والظن اما عند
الجميع او الاغلب او عند الفلاسفت والموضوعات البحثية
الواقع عليها ما ذكرنا هي مثل قولك هل العالم ازلي وهل
الصيت الصالح خير عظيم يفوق الذهب والمعادن وهل
الكيفية جنسا للايمان وامثالها وهي قسمان بعضها
عن صفات عقلية كقولك هل الكيفية جنس للملكت والقوة
وبعضها عن صفات خارجة عن العقل نحو هل الاستدارة
تصاعد الى الاين. لان الاشتباه قد يكون اما بوجود
الشي او بماهيته وهل هو بسيط ام مركب فلذلك
كان السوال الطالب معرفت الشي يتضمن اشيا متعددة
حصرها الفيلسوف بالاربعة انواع المذكورة اولاً هل
الشي موجود ثانياً وما هو ثالثاً وهل هو بسيط ام
مركب رابعاً ولم هو كذلك فهي المباحث الجدلية
وتدعى مطالب ايضاً ومشاكل ومسايل وقضايا جدلية
اما بيان هذه القضايا فيفتقر الى الدلايل. والدلايل تفتقر

المعادن تستخرج منها والى طرايق تستعمل بها لانتاج
المطلوب ودحض ما ينافضه فالدليل هو تصور يدفع
الاشتباه عن الشى ويستعمل فى النتيج لتحصل منه المصادرة
اى الممانعة والمدافعة لنفى كلما يناقض الحكم المطلوب
بيانه والمعادن وتدعى اماكن الجدل ايضًا هى اساسات
وقواعد تعتمد عليها القضايا المنطيقية التى توخذ
منها الادلة وتستخرج لاثبات القضايا المذكورة لانها
بمنزلة اصل مرشد ومحل الوجود الدليل اى لايجاب
الحد الاوسط المستعمل دليلًا لاثبات المطلوب. اما الطريق
فهى نوع استعمال الدليل المستخرج من المعدن
لكى ينتج عن ذلك اثبات المطلوب ولايضاح ذلك بترتيب
ونظام. فلنضرب مثالًا يشتمل على كلما ذكرناه وليكن
المثال قولنا هل عدم الميتنوة هو جنس الحيوة الابدية.
وهل الجوهر صنف من الهواء فالجواب عن المسالتين
ان عدم الميتنوة ليس بجنس للحيوة المذكورة
لانها خاصتها والجوهر ليس بصنف من الهوا لانه موضوعه
فطرايقة القياس مربوطة على هذه القاعدة. وهى
كلما كان موضوعًا وخاصةً لشى فلا يكون جنسًا له وهى
المعدن والمكان والاس فان انكر عليك ذلك منكر وشيد
اثبات ذلك بطريق قيلى فاستخرج الدليل من ذات
المعدن اعنى الحد الاوسط وهو الخاصة فى المسالة

الاولى

الاولى والموضوع فى الثانية وانظمه كبرى واثنى عليه
صغرى فيتضح المطلوب هكذا كل ما كان خاصة او
موضوعًا للشى فلا يكون جنسًا له وعدم الميتوتة هى
خاصة الابدية والجو موضوع الهوا فعدم الميتوتة
اذًا والجو ليس بهما الخ واو ومما تقدم بيان ان طريقة
القياس مربوطة ومتشددة على القاعدة المذكورة المدعوة
اسًا ومعدنًا ومكانًا ومحلًا ومرصدًا ولنورد اقسامها فى
الفصل التالى

# الفصل الرابع

## فى اقسام معادن المباحث الجدلية واماكنها

معادن الادلة المنطقية قسمان قياسية وسماعية فا
لقياسية وتدعى الطباعية ايضًا هى تحوى الدليل
فى ذاتها وطبعها اى هى ما يحصل الدليل منها بالنظر
الى اجزا القضية المطلوب اثباتهما وهما الموضوع
والمحمول وتدعى طباعية لان الدليل الماخوذ عنها
يكون شيًا غريزيًا طبيعيًا بالموضوع والمحمول ومتعلقًا بهما
ذاتًا والدليل الماخوذ عنها يدعى صناعيًا لانه يفتقر الى
صناعة وحذاقة لايجاده عنه كما اوردنا السماعية
هى ما لا تحوى الدليل فى ذاتها ولا يكون لاصقًا بها بل يتاتى
عن خارج وهى الشواهد الاتية عن نص الهى او بشرى
والدليل المستخرج عنها لا يقتضى ايجاده صناعة سوى

ان الممارست فی استخدام یجب ان یکون بنظام وترتیب
القیاسیت اورد لها الفیلسوف اربعت معادن اخذا ذلک
عن محمولات المطالب المقصود اثباتها و هی حد المطلوب
وجنسه وخاصته والعرض العام وانما حصر الفیلسوف
المحمولات المنطیقیت وهی الصفات المحمول علی کل موضوع
منطقی بالاقسام الاربعت المذکورة فذلک لانها تشتمل علی
انواع المسایل المنطیقیت الدلیل لکون ما یحمل علی الموضوع
اما یحمل علیه ذاتا وعرضیا فان کان ذاتیا اما ان یساوی الموضوع
بالحمل ای ینعکس علیه اولا فالاول الحد الثانی الذی
ینعکس هو الجنس وان کان عرضیا. فاما ان یساویه ای
یساوی الموضوع المحمول علیه بالانعکاس اولا فالاول الخاصة
والثانی العرض العام اما شیشرون فاوردها ستت
معدنا لانه اخذ عدد ذلک من الموضوع ومحله وعلله
ووسایطه وغیر ذلک الممکن اشتمالها عند اثبات
المطلوب وترجع جمیعها الی معادن اریسطو وهی
قسمان مطلقت ومضافت فالمطلقت اما مطابقت للمطلوب
او متناقضه فالمطابقت هی ما ناسبت ووافقت المطلوب
کله او جزءا وهی بالعدد عشر فالاول منها تابع لاسم
المطلوب وهو معدن تحقیق الاسم واشتقاقه وتاویله.
والتسعت التالیت کاینت فی عین ذات المطلوب وهی
٢ حده ٣ جنسه ٤ نوعه ٥ کله ٦ جزئه ٧ علله ٨ ~~محله~~
معلولاته

٣٦٧

٨ معلولاته ٩ موضوعه ١٠ المقترن برا ى بالموضوع فو
والمتنافرة الغير المطابقة يراد بها المتقابلات وهي
المعدن وجملتها خمسة المتباينة ١١ والمتضادة ٢ و
٣ المتضايفة و المعدمة ٤ و المتناقض ٥ و المضافة معادنها
خمسة ١٢ المتشابهات ١٣ و الاكبر و الاصغر و المساوى
١٤ السوابق ١٥ التوابع ١٦ الظروف وتدعى اللواحق
وتلحق المقرون كما ستوضح فو
١٨ السماعية اعنى الشواهد فانها عشر طرايق وهي
صنفان الهية وبشرية نقلية عن الانام الافاضل ويضاف
الى ذلك شهادة الحواس الباطنة كالضمير الذى يحكم
على الشى انه كذا او ليس كذا . والحواس الظاهرة لان
قوتها عظيمة جدًا في الحكم على موضوعاتها فو
فهذه جملة المعادن القياسية والسماعية التى توخذ
منها الدلايل عند اثبات المطالب الجدلية والفرق بين
الدلايل المستخرجة عن هذه وذلك بالنسبة الى
اثبات المطالب لان دلايل السماعية تستعمل لاثبات
المطالب الاعيانية والعقلية ومرافعة كلما يضادها
على سوية اى بحالة واحدة اما الادلة المستخرجة
عن المعادن القياسية فاستعمالها متباين بالنسبة
الى المطالب الاعيانية والعقلية وذلك لانه اذا كان
المطلب عقليًا فالدليل المفيد لاثباته منها يجب

371

ان يوخذ من ذات المطلوب بمقام كبرى ويثنى عليه صغرى
كما برهنا فيما سبق واما اذا كانت المطالب اعيانية فالدلايل
المفيدة لاثباتها منها يجب ان يوخذ من توابع الموضوع والمحمول
وملحقاتها كما يبان بهذا المثل. كلما يعمل بحسبما ترشده اليه
قواعد الصناعة صناعة. والمنطق يعمل كذلك فالمنطق
صناعة. كل من يهب اسباب السقوط يجب العالميات فهو
راهب. وزيد يرهب ذلك فاذاً راهب فالدليلان من توابع
المطلوب وهما التاويل والاشتقاق ولكى يتضح ما اوردناه
من المعادن بزيادة فلنورد طريقة استعمالها فى الفصل الثانى

# الفصل الخامس

## فى ايراد طريقة استعمال المعادن لاستخراج الادلة

انه اذا كانت هذه المعادن الطباعية جميعها ترجع الى مسايل
اريسطو الاربع كما قد بينا وهى هذه الامور الاربعة اعنى
الحد والجنس والخاصة والعرض العام لكون هذه الاربعة
فقط تحمل حسبما سبق القول فى القضايا الجدلية وتعاد
اليها معادن شيشرون الستة عشر فمن ثم نجزى هذا
الفصل الى اربعة اجزاء لاثبات معادن الفيلسوف الاربعة
ونضيف اليها اماكن شيشرون الستة عشر

## الجزء الاول

فى

في طرايق استعمال الاسالة التي تنقرب مسايل الحد

اعلم انه يُعاد الى هذه المسالة من اماكن شريفة
معدن الحد والاشتقاق والنوع والعلة والمعلول وذلك
لكون الحد يشرح النوع ويعرفه تارة بالاشتقاق اي
كاشتقاق الاسم وتاويله وتارةً يشرحه بعلله واخرى
بفعله بمعلولاته فمن ثم كان الانسب رجوع هذه
المسايل الى مسايل الحد نقول اولا ان للحد المعدن طريقتين
اولهما ان ما يوافق الحد يوافق المحدود فلانه يوافق
الحيوان الناطق ويختص به التعجب والبطر والعلم
وامثالها فيوافق الانسان ذلك ويختص به وبالعكس
اي عالم يوافق الحد فلا يوافق المحدود فالصهولية والنبح
مثلاً لا يوفقان الحيوان الناطق فلا يوافقان الانسان ايضاً
ومما يندرج تحت هذه الطريقة قولنا ما صدق عليه الحد صدق عليه
المحدود والا فلا ثانيهما متى كان الحد يوافق الحد فالمحدود يوافق
المحدود مثلاً لان الحي الحساس يوافق الحيوان الناطق.
فالحيوان يوافق الانسان. واما ان كان الحد لا يوافق الحد
فالمحدود لا يوافق المحدود. ولذلك ومن هذا القبيل
فلكون الحي الحسي لا يوافق العنصر الحار اليابس فالحيوان
لا يوافق النار ونحو نقول ثانياً لمعدن الاشتقاق ثلث
طرايق اولها كلما صدق عليه شي مشتق صدق عليه ما
هو مشتق عنه اصل ذلك المشتق ايضاً مثلاً بطرس

دبر الجمهور فبطرس مدبر وكلما سلب عن شي مشتق سلب عنه ما هو مشتق عن اصل ذلك المشتق ايضاً كقولنا زيد لم يشر ولم يدبر قط فزيد ليس بمشير ولا مدبر ثانيها ما يطلق عليه الشي المشتق يجب ان يطلق عليه اشتقاق ذلك الشي المشتق مثلاً من يطلق عليه انه مدبر فيجب ان يدبر ثالثها المشتقة عن الضاد فمتضادة مثلاً لكون السخونة والبرودة هما شيان متقابلان فاليد الساخنة واليد الباردة المشتقين من السخونة والبرودة هما متضادان تقول ثالثاً لمعدن النوع سبع طرايق اولها ما يصدق على النوع يصدق على الجنس او قلما يكون جزئياً فلانه يصدق على الانسان انه ناطق فيصدق ان بعض الحيوان ناطق . ولكن ليس ما يصدق على النوع كلياً يصدق على الجنس كلياً فلذلك لا يقال لان كل انسان ناطق فاذاً كل حيوان ناطق ثانيها ما يسلب عن النوع يمكن ان يسلب عن الجنس جزئيا . مثلاً فلانه يصح السلب في قولنا الانسان ليس بصاهل فيصح اذاً السلب بقولنا فاذا بعض الحيوان ليس بصاهل ولكن ما يصدق سلبه عن النوع كليا . ليس كذلك يصدق سلبه عن الجنس كلياً حيث انه لا يصدق قولنا ان لا شي من الانسان بصاهل . فاذاً لا شي من الحيوان بصاهل ثالثها ما صح تطابقه على جميع الانواع صح بجنسها فلانه

يصدق

قولنا مثلاً ان الانسان حساس والبهايم خرس
حساست فيصدق النتج فاذاً الحيوان حساس ولكن
مالم يصدق على احد الانواع فلا يصدق على الجنس
مثلاً انه لا يصدق ان الانسان ليس هو غير مايت
والبهايم الخرس ليست هي غير مايتة فلذلك لا يصدق
النتج فاذاً الحيوان ليس هو غير مايت رابعها ماينافي الجنس
ينافي النوع ولا ينعكس لان ماينافي الحيوان مثلاً كالجمود
فانه ينافي الانسان ايضاً ولكن ماينافي الانسان كالصاهل
والنابح والناهق فلا تنافي الحيوان خامسها متى كان الجنس
يقابل الجنس فالنوع يقابل الجنس مثلاً القضية تقابل الرذ
فالعدل يقابل الرذيلة سادسها بوجود النوع يوجد الجنس
ولا ينعكس نحو هذا الانسان فاذاً حيوان ولا يقال هذا
حيوان فاذاً انسان لامكان ان يكون حيوان اخر غير الانسان
سابعها بزوال اجمع يزول الجنس حا مثلاً المودة ليست
بشجاعة ولا قناعة ولا عدل ولا فطنة فليست بفضيلة
نقول رابعًا لمعون العلل اجمالاً طريقة واحدة وهي
انه بوجود العلة فعلاً يوجد المعلول وبزوالها يزول
المعلول لانه من شروق الشمس يوجد النهار وبغروبها
يزول النهار واما كل واحدة من العلل على الخصوص
حا فللعلة المادية طريقتان اولها انه بفقد المادة يفقد
المركب والصورة الهيولية كقولنا حيث ليس خشب

الفضلية
يلت

فليس سفينة والحجارة جسم خايب من الات متباينة فهى
خايبة من نفس حساسة . وانما قلنا الصورة الهيولية لان
النفس الناطقة العقلية لا تزول بزوال المادة حيث انها
تختص بحيوة عقلية روحية كنفس الانسان دون غيره من
الحيوان ثانيها مثلما تكون الحد المادة فكذلك يكون المركب .
كقولنا الصنم عود فاسد ففاسد . وهذه الطريقة انما تكون
صادقة فى المركبات الصناعية لا فى الطبيعية لانه وان لم يكن
جسم الفرس صاهلا ذاتا لا ينتج منه ان الفرس ليس بصاهل
وللعلة الصورية واحدة هى بوجود الصورة يوجد الشكل
المركب من المادة منها وبزوالها يزول وللعلة الفاعلية
طريقتان اولهما اذا كانت العلة الفاعلية علة
بالذات واضطرارية فالبارز عنها يكون نظيرها كقولنا
الله جيد فاعماله كذلك ثانيها ما كان سببا للسبب كان سببا
للمسبب عنه . فالفضيلة مثلاً بعضها مسببة من
الطبيعة وبعضها من التاديب وبعضها من العادة والحال
ان السعادة المدنية مسببة عن الفضيلة . فاذاً السعادة
المدنية البعض منها من الطبيعة والبعض من التهذيب
والبعض من العادة وانما تصدق هذه الطريقة فى الاسباب
المرتبة وتكذب فيما عدا ذلك لانه بيسما ينتج من قول من
يقول ان الله سبب لارادتنا وارادتنا سبب للخطايا فالله سبب
للخطايا . لانه وان كان تعالى علة ارادتنا وبالتالى علة

للفعل

للفعل الصادر عن الارادة. الله تقدست اسماوه ليس
هو العلة علة لصوريته المخطية اعنى بها سلب الاستغنا مت
الواجبة للفعل لان علة وسبب خيانة الارادة وللعلة
الغايية طريقة واحدة وهى بوجود الغاية توجد الوسايط
الموصلة اليها كقولنا زيد عالم فاذاً درسا بالكتب ونحو
نقول خامسا لمعدن المعلولات اربع طرايق اولها ان
من وجود المعلول ينتج وجود العلة اما معًا وقبلاً
نحو السرير موجود فالنجار موجود اوكان فى
الوجود. ومن وجود المخلوقات وجود الخالق ثانيها
بزوال المعلول المتعلق وجوده بعلته الضرورية
تزول علته كقولنا النهار ليس هو بموجود عندنا
فاذاً الشمس ليست هى فوق افقنا ثالثها المعلول
كالمعلول منه فالمعلول الصالح هو ما كان عن علة
صالحة من حيث هى صالحة كالبصل الصالح فانه من
عين الصالحة والمعلول الردى هو عن علة ردية
من حيث انها ردية كالبصل الردى فانه يحصل من
الحب الردية رابعها بزوال الوسايط تزول الغاية
كقولنا ليس كل الناس يجتهدون فاذاً ليس كلهم يخلصون

# الجزء الثانى

## فى طرايق استعمال المعادن التى لتقرر منابد الجنس

اعلم انه يعود الى هذه المثلث من اماكن تنبثق من معدن
الجنس هو كلى بالقوة. ثم ثم يحوى الانواع المتدرجة
تحته مثل اجزاء وضعت ٨عليه ويعود اليه ايضا معدن
السوابق واللواحق لكون الجنس هو تالى بالنسبة الى
انواعه وتابع لها لانه بوجود النوع يوجد الجنس
ضرورة ولكنه اسبق بالطبع من النوع فلهذه المناسبات
ترجع اليه المعادن المذكورة ٥ ٥
نقول اولًا لمعدن الجنس ستة صابق اولها ان ما يطلق
عليه انه جنس فيجب ان يطلق عليه بعض انواع
مثلاً ان ما هو حيوان هو انسان او بهيم اخرس فانه
يمتنع ان يوجد جنس ولا يكون له انواع ومالم تطلق عليه
انواع فلا يطلق عليه انه جنس ثانيها ان ما يوجد فيه
النوع ٨الجنس مثلاً ان ما يوجد فيه الانسان او الفرس
او غيرهما يوجد فيه الحيوان ثالثها كل ما حمل على
جنس حملاً كلياً يحمل على جميع انواعه وكلما سلب
عن جنس سلباً كلياً يسلب عن جميع انواعه مثال
ذلك الحيوان قابل الموت. فاذاً الانسان وجميع انواع
الحيوان من الفرس والاسد وغيرها قابلة الموت. كل
حيوان ليس بجامد فاذاً الانسان والفرس وجميع
انواع الحيوان ليست بجامدة رابعها كلما يمكنا ان يطلق
على النوع يطلق على الجنس ولا ينعكس لانه يطلق
على

٨ محليه

٨ يوجد

على الانسان انه ناطق فينطلق على الحيوان. ولكن
ما يطلق على الحيوان من النابح والصاهل والزابر
وغيره فلا يطلق على الانسان خامسها بزوال الجنس
يزول النوع ولا ينعكس وذلك ظاهر سادسها الجنس
الذى تتضمن تحته نوعاً اشرف من انواع جنس اخر هو اشرف
من ذلك الجنس ولهذا فالحيوان مثلاً هو اشرف من النبات
لتضمنه انواعاً اشرف من انواع النبات كقول ديونيسيوس
ان ادنى الاعلى هو اشرف من اعلى الادنى ثم نقول ثانياً
لمعرفة الكل والاجزاء سبع طرايق اولها بوجود الكل
الذاتى توجد اجزاؤه الذاتية لانه يلزم من وضع الانسا ن
وضع اجزايه الذاتية اى الحيوانية والناطقية الجسد
والنفس ثانياً برفع احد الاجزاء الذاتية يرفع الكل لانه
برفع النفس الناطقة يبطل الانسان وبرفع جزء من
الحد يبطل المحدود ثالثها ما صح بكل مشابه صح
باجزايه اجمع بالسلب والايجاب نحو السما بطبعه
غير فاسد فالنجوم غير فاسدة بطبعها رابعها
بوجود جميع الاجزاء واتحادها يوجد الكل لانه بوجود جود
الجدران والسقف يوجد البيت خامسها بزوال
الكل اما تبطل الاجزاء او تنحل كما يرى فى الانسان
والبيت سادسها بوضع الكل المتمم او الكلى بالقوة
لا توضع اجزاؤها بالضرورة لانه لا يلزم من وضع

الانسان وضع انه ضرورة ولان وضع الحيوان وضع
الفرس وكذلك برفع احد اجزاهما لا يبطل الكل لانه
برفع الاذن لا يرفع الانسان ولا برفع الفرس يرفع
الحيوان الا انه بزوال جزء رايسي من الكل المتقوم بزوال
الكل. كما هو بين في الانسان ان قطع راسه او جرح قلبه
وفي البيت ان هدم جدارة وسقط سقفه سابعها ما
صح في الاجزا اجمع صح في الكل وما لم يصدق على الكل
كقولك رسالة بولس الى رومية ورسالته الى قرنثية
والى تلاميذه وغيرها كتبت بالهام الهي فكل رسايل
ماربولس كتبت بالهام الهي ولاشي من جدران البيت
ولا اعمدته ولا سقفه بقديم فليس البيت بقديم
نقول ثالثاً في معادن السوابق والتوابع وقبل ذلك
اعلم ان التابع يقال بنوعين اولاً تابع فرض شي ضروري
وهذا لا يمكن وجوده دون فرض شي سابق له كالبيت
بالنسبة الى الاساس ثانياً تابع الاتباع الضروري
وهو ما يقال على الغير مستقيماً كالحيوان بالنسبة
الى الانسان فاذا عرفت ذلك نقول ان لمعدن السوابق
واللواحق بالمعنى الاول طريقتان اولها انه بوضع
المقدم لا يوضع التالي بالضرورة لانه بوضع الاساس
لا يوضع البيت بالضرورة وبزوال التالي لا يزول
المقدم بالضرورة لانه ينقض الاساس ينقض البيت
بالضرورة

بالضرورة لانه ينقض الاساس ينقض البيت بالضرورة
ثانيها انه بوجود التالى يوجد المقدم لانه بوجود البيت
يوجد الاساس وبزوال التالى لا يزول المقدم بالضرورة
لانه لا يلزم بالضرورة نقض الاساس من نقض البيت
ولمعدن السوابق واللواحق بالمعنى الثانى طريقتان
ايضًا اولها بوجود السابق يوجد الاحق لانه بوجود
الانسان يوجد الحيوان وبزوال السابق لا يزول الاحق
لانه بزوال الانسان لا يزول الحيوان ثانيها بوجود
اللاحق لا يوجد السابق بالضرورة لانه
بوجود الحيوان لا يوجد الانسان بالضرورة الا انه
بزوال اللاحق يزول السابق بالضرورة حيث انه
بزوال الحيوان يزول الانسان بالضرورة وهو

## الجزء الثالث

في طرايق استعمال المعادن التي لاثبات شطلات الخاصة
اعلم انه يعود الى هذه المنطقة من معادن شيليشرون
معدن الاقتران والموضوع والدليل لكون الشي يتضمن
هذه الاشيا لخواص له وايضاً يعود اليها معدن الظروف
لكون الظروف هي متعلقة بالشي ادبياً كتعلق بعض
من الخواص نقول اولاً لمعدن الخاصة اربع طرايق اولها
بوجود الخاصة يوجد موضوعها سلباً او ايجاباً مثلاً

زيد ضاحك، فزيد انسان الميمون ~~ليس~~ ليس بضاحك
فليس بانسان ثانيها ما صح بالخاصة صح بموضوعها سلباً
وايجاباً مثلاً الضاحك بالكِ فالانسان الذي هو موضوع
الضحك بالكِ الضاحك ليس بعديم الفهم فالانسان
ليس بعديم الفهم ثالثها الخاصة تصدق على كل موضوعها
وعلى كل فرد من افراد موضوعها دايماً كالضحك والعلم بالقوة
فانهما يطلقان على كل انسان وعلى كل فرد من افراد الانسان
رابعها الخاصة تقال على موضوعها بالضرورة ولكنها
لا تقال عليه ذاتياً اذ نقول ثانياً لمعدن المقترنات خمس
طرايف اولها كلما يصدق على مقترن ما يصدق على الموضوع
المقترن به ذلك المقرون كقولك ان العدل فضيلة فاذاً
العادل المقترن به العدل ذو فضيلة او يفعل بالفضل
ثانيها اذا ما ثبت بعض المقرونات على موضوع ما فيثبت
عليه بقية المقرونات التابعة ذلك المقرون كقولك اريسطو
كان معلماً فاذاً اريسطو كان ذا علمٍ او كتب تعليماً او درسا
علماً وامثال ذلك ثالثها اذا ما سلب احد المقرونات عن
موضوع ما فتسلب عنه ايضاً بقيتها كقولنا اريسطو لم
يكن مسيحياً فاذاً اريسطو لم يعش مسيحياً ولم
يمت مسيحياً رابعها اذا ما قبلت احدى المقرونات
على موضوع ما فمقرون المحمول يقال على مقرون الموضوع
كقولنا اذا كان البياض لوناً فيكون الابيض ملوناً خامسها

اذا

اذا كان المقرون ينافي الشي فمقرون المحمول ينافي مقرون الموضوع مثلاً اذا كان العدل ليس برذيلة فالعادل ليس هو رذيلاً واما الدليل فله طريقة واحدة وهي انه يحضور الدليل سابقاً كان اولاحقاً اولاصقاً يحضر مدلوله المشار اليه لاننا مثلاً نستدل على قرب طلوع الشمس من كوكب الفجر. وعلى اقبال المطر من تكاثف الغيوم وعلى الحمى من اختلاف النبض على نياطي المرضا من قلة الاصفرار والى نقول ثالثاً ان لمعدن الظروف طريقة واحدة وهي بوجود الظرف يوجد الشي وبزواله يزول مثلاً يوسف لابس برنساً فذاهب والمسيح اما يكون مولده في بيت لحم وقت استيلا اليهوذ على الشعب ولكن الان استيلا يهوذا زال فالمسيح اذاً ولد وقولنا ارسطو درس العلوم باجمعها زمناً مديداً عند الفلاسفة فينتج نتجاً اقناعياً انه كان فيلسوفاً ماهراً والى

# الجزء الرابع

في طرايق الاماكن التي لاثبات مسئلة العرض العام

انه يعود الى هذه المسئلة ساير اماكن تشرف من حيث ان هذه المسئلة تستدعي الاشيا العرضية بالطبيعة نقول اولاً ان لمعدن العرض العام طريقتان اولهما ان ما يعرض على الجنس لا يعرض على النوع

بالضرورة لانه قد يعرض على الحيوان انه اسود لكن
لا يعرض ذلك على العقعق وهو نوع من الطيور التي
حرم الله اكلها على بني اسرايل ثانيهما ما يعرض على
النوع يعرض على الجنس مثلاً يعرض على الانسان
انه حكيم فيعرض ذلك على الحيوان ايضاً ود
نقول ثانياً ان لمعدن المتشابهات طريقتان اولهما ان ما
يصدق على احد المتشابهات يصدق في الباقي مثلاً ان
مدبر السفينة لا يلتزم بدفع التهلكات المتوافقة
فاذاً بالتمثيل ولا مدبر الجمهور . والاوعية الضيقة
الفم لا تمتلي الا بما يسكب فيها شيئاً فشيئاً . فاذاً بالتمثيل
لا تقبل التلاميذ التعليم المعطى لهم الا شيئاً فشيئاً
ثانيهما ان سبب النظير هو نظير مثلاً ان العقاب المفروض
على قاتل ابيه شرعاً يفرض على قاتل امه شرعاً ولمعدن الختلافات
طريقة واحدة وهي ان الخلف سبب لخلف مثلاً ان
العقاب المفروض بالشريعة على قاتل ابيه يجب
ان يكون مختلفاً عن العقاب المفروض على السارق ود
نقول ثالثاً لمعدن المتقابلات اجمالاً طريقتان اولهما ان
سلب احد المتقابلين يوجب الاخر وبالعكس كقولك
زيد مريض فليس بمتعافٍ ولا يمكن وجودهما معاً ثانيهما
صفات المتقابلات الخصوصية متقابلة كقولك الديان
يحفظ العدل فيكون الظالم من ابعداه وقولنا الخصوصية

لانها

لانها اذا كانت متباعدة فالنتيجة فاسدة كقول من يقول البياض لون منظور فاذا السواد لون غير منظور ومعادن كل نوع من المتقابلات بيان بالطبيعة من لوحق المقولات

نقول رابعًا في معدن الاكبر والاصغر والمساوي

فاولًا معدن الاكبر طريقتان اولهما ما اوجب للاكبر يوجب للاصغر مثلاً الله وهب الانام الحيوة فيلهمهم القوت لحفظ الحيوة واعطاهم جسدًا فيعطيهم ثيابًا ثانيهما ما يسلب عن الاشرف اي الادني كقولنا اذا كانت الملكية ليست باطهار قدام الرب كم بالحري الناس ولمعدن الادني طريقتان ايضًا اولهما من عدم صدق الادني ينتج عدم صدق الاكبر كقولنا لم يسمح احد" بغض اخيه. فكيف يوذن له بقتله وان الناموس لايجيز ارتكاب الخطية العرضية للحصول على كل خيرات العالم فبالاولى لايجيز ارتكاب الخطية المميتة للحصول على ذلك ثانيهما ما صح بالادني صح بالاكبر و الافضل كقولنا ان كان الله يهتم في الجسد فكيف لا يهتم بالنفس التي هي اشرف من الجسد وان كان يقيت البهايم وافراخ الغربان فكيف لا يقيت الناس والله يمنح خيراته للمهدوليين فكيف لا يفيضها على المنتخبين. ولمعدن المساوي ثلثة طرايق وترجع جميعها الى طريقة واحدة بشرط ان الموضوعات

الواقع عليها السوال تكون مجانست بالوضع والحمل وهي ما
تصدق بمتنافٍ صدق بنظيره سلباً وايجاباً وماكذب بمتنافٍ
كذب بنظيره كقولنا ان فضيلت العقل تميل الى
فعلها الكامل وان كان لا يليق بالمهذب الخطاب السريع
فلا يليق به المشى السريع جدًا ولنجعلنّ هنا نهايت
ما اختصرناه من معادن الادلت القياسيت وقد اهملنا
ذكر معادن السماعيت مع بعض امور تلزم لايضاح الهذه
النوعين ليلا يطيل بنا الشرح وانما اوردنا ما اوردناه مع
ان مولفنا لا يطيق ذلك تمرينا فهم المبتدى بهذه الصناعت
حتى اذا ما تروض ذهنه بما اختصرناه يتدرج الى فهم
باقيها اذا وقف عليها فى مولف اخر اذ انه من القواعد
المنطيقيت المتشابهت السابق ذكرها ان الاوعيت
الضيقت الفم لا تمتلى بالدفق الغزير بل بما يسكب
فيها شيئاً فشيئاً. فاذاً بقياس المماثلت افهام المتعلمين
لا تقبل التعليم المعطى لهم والمنسكب فى
عقلهم الا تدريجًا وشيئاً فشيئاً

# الفصل السادس

## فى القياس الخطابى والقياس الشعرى

النوع الثالث من الانواع القياسات الخمس القياس
الخطابى ويولف من المظنونات اومنها ومن المقبولات
كقولك

كقولك من يطوف ليلاً فهو سارق وفلان يطوف في الليل ففلان
سارق والغرض منه اقناع الجمهور فيما يحق عليهم ان يصدقوا
به من الامور السياسية والوظايف الشرعية وحثهم على
اقتنى الفضايل الادبية وتجنب الامور السيئة الردية
وتعظيم ما يحق ان يكون عظيماً عندهم. وتحقير ما يجب
ان يستهان به. وبالاجمال اقول ان امور الخطيب والواعظ
منه ترغيب الناس الى فعل الخير. وتنفيرهم عن الشر فاذاً
ما قصد الواعظ ان يحرض الشعب على اقتناء صالح.
مثلاً فضيلة التواضع فيسرع بمديح هذه الفضيلة معظماً
اياها عند الجمهور ليرغبوها فيهتف هكذا ان التواضع
هو اس الفضايل فكيف لا يحب في الغاية. والتواضع هو
اس الفضايل فالتواضع جيد ويجب ان يحب في نفسه الغاية
على هذا فيما اذا ارد تنفيرهم عن الرذيلة مثلاً في
الكبريا فيهتف هكذا ان الكبريا اسقطت كوكب الصبح
من السما واخرجت ادم من الفردوس. وصيرت الاول بعد
كونه ملاكاً شيطاناً والثاني بعد كونه ملكاً وسيداً اسيراً
فكيف لا تكره وهذه المقدمات تتضمن اقيسة مقدرة لان
معنى ذلك كلما كان سبباً للسقطة مكروه والكبريا هي سبب
لذلك فالكبريا اذاً مكروهة واما النوع الرابع من انواع الا
قيسة الخمسة القياس الشعري وهو قياس مولف من
مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض وهي المخيلات

والغرض الشاعر الشعرى كغرض الخطيب من الخطابى الخطابى
اى انفعال النفس بالترغيب والتنفير والترهيب. فقياس المصـ
الترغيب كقولك كل ياقوت منفرح والخمر ياقوت سايلة
فالخمر منفرح وقياس الترهيب والتنفير قولك كل مهيج
مرة الصفراوية مقيى مهوع. والعسل كذلك. فالعسل مرة مهوعة
فالنفس فى الاول تنبسط وترغب شرب الخمر كرغبة الظامى
الى الما. وفى الثانى تنقبض وتنفر عن اكل العسل نفرة الغنم
عن الذيب ويزيد فى ذلك اذ يكون الشعر على وزن لطيف
وينشد بصوت طيب رخيم والله

# الباب الرابع

فى قياس المغالطى وفيه ثلث فصول

## الفصل الاول

فى ماهية القياس المغالطى

النوع الخامس والاخير من القياسات الخمسة قياس
المغالطة وهو قياس مولف من مقدمات شبيهة بالحق وليست
حقيقية ولهذا يسمى القياس المذكور قياسًا ملتبسًا
مشتبهًا غشاشًا او يركب من مقدمات وهمية كاذبة شبيهة
بالحق او بالمشهورة ويسمى سفسطة والتعريفان بعلته
المادية ويعرف ايضًا بمعلوله انه قياس مودى الى

الغلط

الغلط والغلط هو معرفة كاذبة وانما قلنا تعريفه الثاني
وهميات كاذبة لان الوهميات قسمان صادقة وكاذبة
فالصادقة مر ذكرها في الفصل الاول من الباب السابق
وهي من اقسام اليقينيات والكاذبة هي قضايا يحكم بها
الوهم الانساني في امور غير محسوسة قياسا على
الامور المحسوسة كالحكم ان كل موجود يجب ان يكون متحيزا
مشارا الى جهة . وان يكون مدركا بالحس والمشاهدة والوهميات
قوية بهذا المقدار حتى لا تكاد ان تتميز في مبادي الامر
عن الاوليات فاذا كاكذب عن الاوليات فاذا اكذب الكاذب
من هذه القضايا من ههنا يعرف من شهادة الشرايع وايضا بشهادة
القوة العقلية المقتضية القياسات الصحيحة على ان
العقل يولف قياسات من قضايا لا ينازع الوهم في صحتها
واستقامتها ثم يلزم من تلك القياسات نتايج مناقضة لا
حكام القوة العقلية فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم
بذلك انها فاسدة ومما يعرف به كذب الوهم مع حكمه به
ويناقضه حكم العقل كالخوف الصادر عن الموتى مع
انه يوافق العقل في ان الميت والجماد لا يخاف منه .
فينتج ان الميت لا يخاف منه . فحكم العقل من الوهميات
فهو كاذب فالقوة العقلية تحكم بان الوهم غير شخص
وغيرها من الالام الباطنة كالخوف والغضب والشهوة
والغم وامثالها والحال ان الوهم يقصر عن درك ذاته

لان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك الاشيا المذكورة لايدركها
الوهم الا متشخصت ذوات حجم وتحيز فيما ان القوة العقلية تحكم
بعدم ذلك فهي اذا اوهام كاذبة وان كان هذا الحكم الوهم في
المحسوسات صادقا ظننا بما هو فوق المحسوسات كالباري
تعالى والملايكة والنفس الناطقة والعقل واما القضايا المشبهات
بالحق فهي التي يصدق بها على اعتقادها اوليت اومشهورة
اومقبولة اومسلمة لا شيئا منها شي من ذلك تقع المغالطة
في القياس بالنسبة الى مادته فهذه هي مواد القياس المغالطي
وليس في معرفته فايدة الا التوقي والاجتناب من الغلط
فقد يصح فيقصد فيه اعراض اخر كانبه الحكيم في الاصحاح الثاني
من كتابه الاول في حل المشكلات قايلا ان غاية المغالطة هي
تخجيل الخصم والزامه بالحق ومناقضة قوله وروذالته والاستهزا
به وقطع كلامه وايراد التبكيت عليه عندما يروم ان يكتسب
فايدة من الانتصار ومن هذا القبيل فالقياس المذكور يستعمل
الولاً لامتحان من لا يعلم قصوره ونقصانه في العلم فيقصد
به تنبيهه على عدم كماله في ذلك فيقصر عن ذلك الادعا وان
ذاك يسمى قياسا امتحانيا ثانياً يستعمل لتغليط الخصم ان
يقصد به الغلط في التعليم واذ ذاك يسمى قياسا مغالطيا
ثالثاً يستعمل ويقصد به تبكيت من يظن به عند العامة انه عالم
فيكتشف لهم تحيره وعجزه عن استبانة الصواب والخطا
فيه وهكذا يصدون عن الاقتدا به وعند ذلك يسمى قياسا
عناديا

وقد يكون في تعليم بجانبنا من ذلك

٣٨٧

عناديًا رابعًا يستعمل بقصد الخداع طمعًا في الجاه والثنا وربح المجيد الباطل واذ ذاك يسمى قياسًا خداعًا غشاشًا خامسًا واخيرًا يستعمل احيانًا ويقصد به الربح والمكسب وعند ذلك يسمى قياسًا سفسطيًا. وجد الغلط فيه يكون اما من المادة او من الصورة او من كليهما معًا وها نحن ناتي بتفاصيل ذلك في الفصلين التاليين

# الفصل الثاني

## في اماكن خطا القياس بالنظر الى مادته الناشي عن الالتباس اللفظي

لقد يكون القياس فاسدًا مغالطيًا من حيث الصورة التي هي هيئة التاليف وذلك حينما يكون مولفًا بمخالفة البعض من القوانين العامة والخاصة التي هي بمنزلة شرايع وقواعد يستند تركيبه عليها. فلهذا يمكن وقوع الخطا والفساد به بمخالفة احدها. وقد تكلمنا في ذلك كلامًا كافيًا وشافيًا ووافيًا في الابواب السابقة. فلنشرعن بشرح ما يمكن ان يكون به مغالطيًا وفاسدًا من جهة المادة التي هي المقدمات المولف منها. لكونها ماخوذة من اماكن مشتبهة فتلتبس بالصادقة مع كونها كاذبة مغالطية والغلط يكون فيها من ثلث جهات. اما لكذبها. او لانها ليست غير النتيجة. او لانها ليست اعرف من النتيجة. ثم ان الكاذب لا يميل بالذهن الى التصديق به الا لمناسبة بينه وبين الصادق. والحال ان هذه النسبة لا تفارق

اللفظ والمعنى. فمن ثم كان هذا الالتباس الناشى عن المادة صنفان
لفظى ومعنوى ولكل من الصنفين اماكن متعددة ينشو عنها
الالتباس المذكور المسبب الغلط فى القياس. فلنوردن اماكن
الالتباس الكاين عن اللفظ بهذا الفصل واما الالتباس الناشى
عن المعنى بالفصل الذى يليه فنقول اننا اذا اعتبرنا الا
لتباس الناشى عن اللفظ فنبصر ان له معدنًا واحدًا
اصليًا وهو اشتراك اللفظ وعنه تنتج بقية معادن
الالتباس اللفظية. وذلك لان الالفاظ المشتركة
نوعان. اما بسيطة. اما مركبة والالتباس المذكور ينشو
عن اللفظ المشترك بحسب هذين النوعين لانه اما ينشو
عن اللفظ المشترك بحسب بساطته اى بحسبما هو لفظ
مفرد غير مركب اما ينشو عنه بحسب تركيبه اى بحسبما
هو لفظ مولف من كلمتين فصاعدًا فالاول يشتمل على معدنين
اولهما معدن الالتباس الناشى عن الاسما المتباينة الملتبسة
بالمترادفة وهى الالفاظ التى تشترك فى معنى وتفترق باخر
فتلتبس بالمترادفة حسبما نقرر فيما سياتى والثانى اسم
الاشتراك التركيبى وهو اللفظ المركب المشترك الدال
على معنايين فصاعدًا ليس بعضها احق فيه من البعض
يشتمل على خمسة معادن اخر وهى مع ما تقدمها سبعة.
لانه يشتمل اولًا على معدن الالتباس الناشى عن التصريف
ثانياً على معدن الالتباس العارض بسبب القول المشاكل

بعضه

٣٨٩

بعضه ثالثاً على معدن الالتباس الذي يعرض بسبب دلالة
قول على معاني مختلفة رابعًا على معدن الالتباس العارض
بسبب التركيب الذي يصدق مجتمعًا ويكذب مفترقاً اي منفرداً
خامسًا على معدن الاشتباه العارض بسبب الانفراد والافتراق
وهو التركيب الذي يصدق منفرداً اي حالة افترافه و
انفصاله ولا يصدق مجتمعًا عكس ما تقدمه و
فهذه هي انواع الالتباس اللفظي الناشي عن اللفظ المشترك
فجميع ذلك يقع من الالفاظ المشتركة بين معنيين الا
المعدن الثاني من الاول فانه من الالفاظ المتباينة الملتبسة
بالمترادفة فلناخذن بتفاصيل ذلك على طريق اللف والنشر المرتب
فاولها معدن الالتباس الناشي عن اشتراك الاسم فنقول
انه صنفان لان اللفظ المفرد المشترك اي دالاً على معنيين
بجوهره اي في جوهر اللفظ ووضعه الاصلي واما بماهية
وصيغته فالاول وهو الدال في جوهر اللفظ ووضعه الاصلي
هو ما قدمناه فيما سبق من الالفاظ المشتركة كقول من
يقول كل كلب نابح وبعض النجم كلب فبعض النجم نابح
ومنه قولنا غاية الشي خيره والموت غاية الحيوة فالموت
خير الحيوة فالمغالطة بالقياسين من الحد الاوسط الماخوذ
بمعنيين لانه لفظ مشترك ومن جملة ذلك ايضًا الالفاظ
المتشابهة والمشكلة والثاني وهو ما كان مشتركاً في
هيئته وصيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول

اما ان يكون مشتركاً

كالقابل مثلاً الذى صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن
من حيث الصيغة ان القبول فعل انه مفعول. فلذلك اذا ركب
مثل هذا بنظم قياسى نتج فاسداً كقول من يقول كل قابل ذو فعل
والهيولى الاولى قابلة للصور. فللهيولى الاولى فعل. وهو فاسد
لان الهيولى الاولى لا فعل لها حسب الراى الالحق
بجمهور الفلاسفة كونها قوة انفعالية بالذات لقبولى
الصور المطلة لها فى الوجود. وانما وقع الوهم بان للهيولى
فعلاً لانها قابلة والقابل فاعل القبول فيكون القبول فعلاً وليس
كذلك ؤؤ ؤ ؤؤ حاشية ؤؤ ؤ ؤؤ المراد بالقوة الانفعالية
هى ما تقبل صورة ذاتية كانت كقبول الجسد للنفس او عرض
كقبول الجدار للبياض ثانياً معدن الالتباس الناشى عن الالفاظ
المتباينة الملتبسة بالمترادفة وهذا ينشو عن الالفاظ
التى تشترك فى معنى وتفترق فى معنى اخر معتبر
فيغفل الذهن عما فيه الافتراق ويجرى اللفظين على
الموضوع مجرى واحداً فى جميع الاحكام فينتج فساداً
كالناطق والفصيح المشتركين بمعنى واحد وهى الوصفية
حيث ان الناطق وصف والفصيح وصف له ولكنا يفترقان
معنى من وجه ان احداهما بمعنى النطق العقلى والفصيح
بمعنى حسن الخطاب الحسى اللفظى. فاذا نظم اللفظان
بطريقة قياسية وجريا بمعنى واحد كان النتج فاسداً.
كقول من يقول كل ناطق فصيح وباقل الفهيه ناطق فباقل
الفهيه

الفهيد فصيح • كل ناطق منتظم وهذا الاخرس ناطق فهذا
الاخرس منتظم • وما عدا ذلك فقد يحصل القياس
من قبل المترادفة اذا كان فهم احد اللفظين المتواردين على
موضوع واحد لا معنى مختلفاً بل زيادة معنى مثل
السيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف
مع وصف الحدة • لان السيف اسم لهذه الالة والصارم اسم
لها اذا كانت متصفة بالحدة • وكالخمر والسلافة فانهما
يتواردان على موضوع واحد • الا ان السلافة تدل على
زيادة معنى من الصفا والتروق فاذا الفت مثل هذه القضايا
تاليفاً قياسياً • فالقياس منها مغالطي نحو كل سيف صارم
وهذه الالة المتلمة سيف • فهذه الالة هي صارم اخر
كل خمر سلافة وهذا المعتصر جديداً من الكرمة خمر فهذا
المعتصر جديداً من الكرمة سلافة ثالثها معدن الاشتباه
الناشي عن دلالة قول على معاني مختلفة وهذا لا فرق
بينه وبين المعدن الاول سوى ان ذاك لفظ مشترك
مفرد وهذا مركب كقولك المستولي على الانام ملك
عليهم والجهل مستولي على الانام فالجهل حاك ملك
عليهم • فالمغالطة هي في لفظ المستولي الماخوذ
في الكبرى بمعنى السلطان المدني والتدبير السياسي
وفي الصغرى بمعنى العلم ونظيره قول من يقول كل ما

كان لداود فهو ملكه. وسفر المزامير لداود فاذاً ملكه رابعًا
الالتباس الذى يعرض بسبب التصريف وهذا يكون عن اللفظ الواحد
الذى يحصل مشترك المعانى فى اشيا مختلفة بسبب اختلاف حركات الاعراب
والبنا والوقف او بسبب علامة اخرى نحوى كقول من يقول من يكثر من
الشراب السكر فهو سكير وزيد يكثر من شراب السكر. فزيد سكير
اخر كل من هو ابى فهو حاو الذى وكل ماقة ابى فكل ماقة والذى
ومن ذلك من يقول ضرب زيد بالسكون فيهما. فيحتمل ان يكون ضرب
زيد كونه ضاربًا اى صادرًا منه الضرب او كونه مضروبًا اى واقعًا
الضرب عليه. فالابهام يقع للفظها بالسكون. ومن ذلك الوقف
والابتدا نحو مايعلم قلب الانسان الا الله. والباحثون عن حقايق
الكاينات يعترفون بانه تعالى احاط علمًا بكل شى. فان معنى
الكلام اذا وقف على الله يغاير معناه اذا وقف على الباحثين عن
الحقايق فاذا اقترنت مثل هذه القضايا الى قضايا اخر على تاليف قياسى
تحدث مغالطة خامسها الالتباس العارض بسبب القول المشاكل
بعضه وهذا يعرض بسبب دلايل الصلات وانصراف الكنايات
الى امور مختلفة كما فى هذا القياس نحو قول من يقول الذى اخذته
من الجزار اللحم. وعمانيًا تحوذت من الجزار فاذاً عمانيًا اكلت
فالمغالطة وقعت هنا من الاسم الموصول وهو الذى الدال على
جوهر الشى فقط واما هنا فاخذ للدلالة على الكيفية اى
كيفية الشى لا للدلالة على جوهره اعنى للدلالة على كون
اللحم نيًا واما انصراف الكنايات الصادر عنه المغالطة كقولك كل
ما

ما علمه الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم الحجر فهو اذا حجر فالمغالطة
في هذا القياس من الضمير اعني لفظة هو الممكن انصرافه الى
رجوعه الى ما الموصولة في كلما والى الحكيم فان انصرف الى الحكيم كان فاسدا
لانه ينتج منه ان الحكيم حجر سادسها الالتباس الناشي عن التركيب
الذي يصدق مجتمعا ولا يصدق مفترقا ويراد به كل تركيب مولف
من جزئين اي حرفين يصدقان معا حالة اجتماعهما ويكذبان
عند افتراقهما فمتى انتقل من جمعهما كان الى افتراقهما كان فاسدا
كقولك ممتنع ان الراقد ينظر وبطرس راقد فممتنع ان بطرس
ينظر. فالنتيجة كاذبة حسب المبدا الرابع ان الانتقال مما
يصدق مجتمعا الى ما يكذب مفترقا جعل النتيجة كاذبة لان
امتناع النظر يصدق عند اجتماعه مع النوم. ويكذب عند مفارقة
النوم وسبب المغالطة لانه اذ يصدق الحدان عند اجتماعهما
فيوهم انهما يصدقان عند افتراقهما ايضا فتحصل المغالطة
واعلم انه قد يعرض الالتباس المذكور حينئذ بسبب تردد
حرف العطف بين دلالتين اي بين دلالته على جميع اجزاء الموضوع
وبين دلالته على جميع صفاته المتواردة عليه ومثل هذا اذا ركب
بنظم قياسي عرض منه اشتباه في النتيجة كقولك الاثنان
والثلثة زوج وفرد والخمسة اثنان وثلثة. فالخمسة زوج وفرد
النتيجة صادقة ان عني بها جميع الاجزاء لان الخمسة حاصلة
من جزئين احدهما اثنان والاخر ثلثة. والاول زوج والثاني
فرد. وكاذبة ان عني بها جميع الصفات لان الخمسة بالنسبة

كونها عدداً واحداً لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية ثم ان النتيجة
الصادقة لا تكون كذلك الا اذا حملت الجزئية على الموضوع والا فكذبت
فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كان قولك كاذباً انما تحمل الفردية
ايضا. وسبب ذلك لا حمل احد الاجزاء على الكل لا يفهم منه
على العادة الا كونه صفة للكل لا كونه جزءاً منه. ومن هذا يعرض انه
قد لا يصدق مفترقاً بما يصدق مجتمعاً ومنه قولك الخمسة عدد واحد
والاثنان والثلثة خمسة. فالاثنان والثلثة عدد واحد. فهنا ان اجتماع
الخمسة في الكبرى مع العدد الواحد صادق. وكذلك اجتماع
الخمسة في الصغرى مع الاثنين والثلثة صادق ايضاً الا انه لما
افترقت الخمسة عنهما في النتيجة نتج فساداً وما ذاك الا لهذا
المبدا ان الانتقال في القياس من حدين يصدقان عند اجتماعهما
ويكذبان عند افتراقهما يجعله فاسداً حسب القاعدة الراهنة الانتقال
من المعنى المركب الى المعنى المنفصل لا يصدق والنتج سابعها
الالتباس الناشي عن الاشتراك التركيبي الذي يصدق مفترقاً
ولا يصدق مجتمعاً فهذا يعرض بسبب انتقال القياس الحجمع
حدين يصدقان عند افتراقهما ويكذبان عند اجتماعهما عكس سابقه
كقولك ممكن ان زيداً المغلول في السجن يمشي. فامكانية مشي زيد تصدق
عليه بانفراده عن القيد وتكذب مع الجمع بينهما. ونظيره قولنا هذه الفرس
والدة وهذه لزيد. فهي اذاً ام زيد. فصفة الوالدية تصدق على
الفرس بانفرادها وانترافها عن زيد وتكذب بالاجتماع وما ذاك الا لهذا
المبدا الراهن ان انتقال من المعنى الصادق ومنفصلاً الى الكاذب متصلاً .

يفسد

٣٩٥

يفسد النتيجة فهذه جملة انواع الالتباس اللفظي ويقع منها
مغالطات يصعب حلها

# الفصل الثالث

في اماكن خطا القياس الناشي عن الالتباس المعنوي

اعلم ان الاشتباه المذكور له سبعة معادن ينشو عنها الاول
ينشو عن العرض وهو متى اطلقت صفة العرض على الجوهر
لاشتراكهما معا في اثر ما فيوخذ العرض في القياس مكان الجوهر
اي يوخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فتحصل المغالطة كقول من يقول
الابيض مولف عرض والثلج ابيض فالثلج مولف عرض وهو فاسد
لان ليس كل ابيض مولف عرض وبسبب هذه المغالطة لا يجب
الانتقال في القياس في التصورات الثانية الى الاولى لان التصورات
المذكورة تطلق على الموجودات الاولى اطلاقا عرضيا من حيث
انها ناشية عن افعال العقل الثلثة ولذلك يكون القياس
فاسدا كقولك الحيوان جنس والانسان حيوان فالانسان جنس
ولهذا السبب عينه لا يجب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس
الثاني ينشو عن الحكم الكاذب بالظن وهو الذي لا يصدق الحكم
على شي من موضوعه البتة وهذا يكون فيما بين متباينين مندرجين تحت كلي واحد نحمل صفة احدهما على الاخر مع انها لا
تصدق عليه او يحمل احدهما على الاخر فالاول مثل حكمنا ان كل
بياض جامع للبصر بسبب ان السواد جامع له فيتوهم ان جمع
السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا

الحكم. والثانی مثل ان نحکم بالبیاض علی السواد وبالعکس لان
اللون صادق علی کل واحد منهما فیتوهم انه لما صدق علیهما شی
واحد فینبغی ان یصدق احدهما علی الاخر ولیس هذا بواجب
لان الحکم بمثل ذلک فاسد ان قد یقع تحت کلی واحد متفقان
ومختلفان ویفهم نتاج الموجبتین فی الشکل الثانی لهذا السبب
واعلم ان الوهمیات الکاذبة التی قدمنا ذکرها هی من هذا النوع
وتشتبه بالصادقة لاجل ما ذکرنا. ای لاجل توهم اندراجهما
تحت شی واحد ای تحت الجنس لان الوهم اذ یحکم فان
کل موجود یجب الاشارة الیه والاشیاء الروحیة کالله والملائک
والنفس والعقل هی موجودة. فالاشیاء المذکورة یمکن الاشارة
الیها الثالث ینشو عن الحکم الکاذب بالجزء ویدعی الحکم الجزئی
والتبعیضی ویراد به کل حکم انما الحکم به یصدق علی البعض
فیحکم به علی الکل ای انما یحمل علی الجزئی فیحمله المغالط
علی الکل الذی فوقه کالضاحک مثلاً الذی انما یصدق علی
الانسان فیحمل علی الحیوان فیکون الحکم کاذباً فی بعضه. اذ
بعض الحیوان لیس بضاحک. وکذلک ما اذا حملت صفة
علی الکل انما یحکم بها علی بعض ذلک الکل. کقولک الزنجی
احمر اللحم. فالزنجی احمر او ابیض الاسنان فهو اذاً
ابیض. روح الانسان غیر مایتة فالانسان غیر مایت.
ومنه ما اذا کان الحکم صادقاً علی الشی بشرط او بوقت
دون وقت فیحکم به مطلقاً ودایماً کقولک الجسم الابیض

میدد

مبدد للبصر فالجسم اذاً مبدد له. فالحمد مضر لاصحاب الحمى فالحمد
مضر. وامثال ذلك ومن هذا النوع ايضاً الحكم على لازم الشى بما
يصدق على الشى كحكمنا مثلاً بان كل متوهم ضاحك لان التوهم
يصدق على ما هو ضاحك اعنى الانسان والقياس منه يبنى من
الشكل الثالث هكذا كل انسان ضاحك. وكل انسان متوهم. فكل
متوهم ضاحك. وهو فاسد لان اللازم هو التوهم ليس مساوياً
لملزومه اي للانسان. حتى يجوز ان يحمل على كل متوهم
ما يحمل على الانسان بل هو اوسع منه. لان التوهم لازم ليس
للانسان فقط بل للحيوان ايضاً وهذا هو السبب الذى
لاجله يوهم فى الشكل الثالث صدق كلية النتيجة. على
انه اذا ما راى المظن ذلك كل انسان متوهماً وراى كل
انسان ايضاً ضاحكاً. ظن ان كل متوهم ضاحك وانما الصادق
بعض المتوهم ضاحك لا كله فتنبه الرابع يكون عن التالى
والمقدم. متى استنتج من وضع المقدم الاكبر وضع التالى
الاصغر. كقولك لو كان هذا الشى حيواناً لكان انساناً ولكنه
حيوان فاذاً انسان او نتج من رفع الاصغر رفع الاكبر
نحو قولك لو كان الاسد انساناً لكان حيواناً ولكنه ليس
بانسان فليس بحيوان. او نتج من نقيض المقدم نقيض
التالى نحو قولك لو تتكون النفس الناطقة من مادة سبق
وجودها لكان لها ابتدا ولكنها لم تتكون من مادة سبق وجودها
فليس لها ابتداء اخر لو كان الغزال انساناً لكان حساساً

تنبا

ولكنه ليس بانسان فليس بحساس الخامس ينشو عن استنتاج المعلول من غير
علته وذلك متى استنتجت لازمًا من ملزوم لا يلزمه ذلك اللازم مثلاً قيافا فصالح
وقديس اخص بطرس قارى فثماسا غيره من العلم صار العلما ارباب بدع فاستيصال
العلم واجب اوهو متى استنتج معلول من علة غير مساوية كقول من يقول بمقدار
مايكون حمل الفرس خفيفا بمقدار ذلك يجرى سريعًا فاذا اذ لايكون حاملاً شيأ
فيجرى بلحظة اوطرفة السادس ينشو عن الاستفهام المختلف المعانى
ويدعى ذا المسايل ايضًا وذلك متى كان السوال متضمنا استفهامات متعددة ملتبسة
كقول من يقول هل تعلم ماذا اطلب منك فان اجبت لا اعاد فقال انى اطلب
منك اسمك فاذاً ما تعلم اسمك فالكبرى متضمنة استفهامات اولها هل تعرف
اى شى طلبت منك ثانيها هل تعرف اسمك ساتلك فالاول يمكن الاهتدا الى
معرفته طبيعيًا من قبل تمشى الفكر والثانى فلا و كذلك من يسال عن شى
يكون العلم به كليًا والجهل به جزئيًا كمن يسال قايلاً هل تعلم ان كل اثنين زوج
ولا بد من نعم فى الجواب ثم يعود فيقول هل الذى فى يدى زوج فان اجبت لا
اعلم فقال فاذاً لست تعلم ان كل اثنين زوج لان الذى فى يدى اثنان ولم تعلم
انه زوج فالجواب عن هذا هو ان هذا جهل جزئى. وما علمت. فهو عام كلى ولا
يلزم من عدم معرفة هذا الكلى اعنى به المعرفة والعلم بان كل اثنين. زوج.
العلم بكل اثنين تنبيــــه اعلم ان ما اوردناه من الاماكن فالالتباسات الناشى
عنها فهو من جهة كذب المقدمات السابع ينشو عن جهل المصادرة وذلك متى
قصد المغالط انكار النتيجة بايراد نقيضها فيوردها هى نفسها مثل
نقيض ويبنى عليها مقدمة اخرى ولكن بغير لفظها فيقع الاغترار بتغاير
اللفظ فيظن انها غير النتيجة وتكون هى نفس النتيجة. وهذا النوع من

المغالطة

المغالطة يدعى المصادرة على المطلوب الاول وهو الذى به تكون المقدمات
مغالطية لكونها ليست غير النتيجة. لان به يجعل المغالط المطلوب نفسه
نفسه مقدمة فى قياس ينتج منه المطلوب وله طريقتان اوليهما ما يكون بتبدل
اسم من المطلوب باسم مرادف له احتيالاً. مثل ان يقال كل بشر ضحاك وكل
انسان بشر فكل انسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شى واحد
ثانيهما ما يكون المطلوب بعض مقدمات القياس كقولنا المحموم مضر لاهل
الحمى والمحموم لا يضر الاصحاء. فالمحموم اذاً ليس مضراً ومضراً اخر مثل
زيد اكبر من الغزال واصغر من الفيل. فزيد اصغر واكبر غيره من
كان مولوداً من غيره فهو اصغر منه وبعد فى الزمن. والابن مولود من ابيه
الازلى فالابن اصغر منه وبعده فى الزمن واعلم ان المصادرة على المطلوب الا
بالمعنى الاول قلما تخفى الا على ضعفاء العقول واما بالمعنى الثانى فكلما كانت
المقدمات ابعد من المطلوب كان هو اقرب قبولاً من العقل وقد يمكن ا
لمصادرة على المطلوب الاول فى الاشكال الثلثة لكن ان كان المطلوب موجباً
كلياً امكن ان يجعل فى الشكل الاول صغرى وكبرى وان كان جزئياً لم يمكن
الا صغرى وان كان سالبا كليا لم يمكن الا كبرى واما فى الثانى فان المطلوب
لا يكون الا سالباً فان كان كلياً ففى احد الضروب يكون صغرى وفى ضرب
اخر يكون كبرى واما ان كان جزئيا لم يمكن الا صغرى. وفى الشكل الثالث
ان كان موجباً جزئياً جاز ان يجعل صغرى وكبرى وان كان سالباً جزئياً
لم يجز الا كبرى وفى الاول لا يصح بيانه بوجه ما لانه لا يصلح لا صغرى
ولا كبرى ود الثامن الارتكاك وهو متى استعمل المغالط بيان الشى
بالشى نفسه او بيان امر مبهم بما يساويه بالابهام والجهل. او بما هو اوفر

ابهاما منه واخفى وهذا هو النوع الذى به تكون المقدمات مغالطية. بسبب
انها ليست اعرف من النتيجة لانه اما تكون المقدمات مساوية للنتيجة
فى المعرفة كالمتضادات اذا اخذ بعضها مقدمة لبيان الاخر او لاثباته
كما اذا اثبت احد ان ابراهيم هو ابو اسحاق بهذه الحجة فقط وهى لان
اسحق هو ابنه او يثبت ان اسحق هو ابن ابراهيم لاجل هذا
السبب فقط وهو لان ابراهيم هو ابوه واما تكون المقدمات اخفى من
النتيجة وهذه قسمان لانها اما تعرف وتبان بالنتيجة واما تكون
غير مبنية بها. وما تعرف وتبان بالنتيجة اذا اخذت مقدمة فى
بيان النتيجة فيدعى هذا النوع من المغالطة البيان الدورى
ويعود حاصله الى بيان الشى بنفسه والمراد بالبيان الدورى
ويدعى ايضا الدور الملتوى. هو متى استعمل المغالط فى
اثبات شى وايضاحه ما تتوقف معرفته على ذلك الشى نفسه الذى
يستعمل هو لتثبيته كما مر فى مثال المتضايفات. وطريقته ان
تاخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياسا لنتج المقدمة
الاخرى. فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة. وتارة تكون مثبتة
للمقدمة فتغير المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئا
اخر.. وتقرن به عكس المقدمات الاخرى وانما يمكن ذلك
على التحقيق اذا كانت الحدود فى المقدمات متعاكسة متساوية
تنعكس كل واحدة منها على الاخرى من غير تغيير الكمية
مثل قولنا كل متفكر ضحاك. وكل انسان متفكر فكل انسان
ضحاك. وان طولبت ببيان الصغرى فتاخذ النتيجة عكس
الكبرى

لنتاجهما وبيانها نقول كل ضحاك متفكر وكل انسان ضحاك فكل انسان
ضحاك فكل انسان متفكر وهكذا تاخذ النتيجة مع عكس الصغرى لنتاج
الكبرى اذا طولبت ببيانها فنقول كل انسان ضحاك وكل متفكر انسان
فكل متفكر ضحاك اخر كل مولود من زرع بشر هو من نسل ادم
والنفس الناطقة مولودة من زرع بشر فالنفس الناطقة من
نسل ادم وان انكر منكر الصغرى وطلب بيانها فتاخذ النتيجة
مع عكس الكبرى فتقول كل مولود من نسل ادم هو من زرع
بشر والنفس الناطقة مولودة من نسل ادم فالنفس مولودة
من زرع بشر غيره كل متنفس حي والانسان متنفس
فالانسان حي وان طولبت ببيان الصغرى نخذ النتيجة
مع عكس الكبرى وقل كل حي متنفس والانسان
حي فالانسان متنفس وهكذا ان طولبت ببيان الكبرى
فاصنع كما تقدم باول قياس واعلم ان كل قياس دوري
فهو مصادرة على المطلوب الاول ولا ينعكس فهذا بيان
الغلط في القياس من جهة مادته فقط واما خطا القياس
في صورته وحدها فقد تقدم التنبيه على ذلك وقد يكون
خطاؤه فيهما معًا متى كانت حدود القياس ومقدماته غير
متباينة اما عدم تباين الحدود فهو حينما يعبر عن الاصغر
والاكبر او عن الاوسط او الاكبر باسمين مترادفين فيعدم
القياس اركانه الثلثة في المعنى فتختل صورته لذلك وهذا
من المصادرة على المطلوب الاول او اذا كان الحد الاوسط

لفظاً مشتركاً مستعملاً في المقدمتين بمعنايية المختلفين اما عدم التمايز
في المقدمات فهو مما قررناه في المعدن الخامس من الفصل السابق فمن هذه الوجوه
يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المادة. تنبيه اعلم ان الخلال
القياسات المغالطية انما يكون بالتمييز لا غير اي بتمييز احدى
المقدمتين الكبرى او الصغرى او كليهما. ولنضرب مثلاً وليكن
هذا القياس كل ما تكون من مادة سبق وجودها له ابتدا والنفس
الناطقة لم تتكون من مادة سبق وجودها فليس لها ابتدا نقول
هكذا اجيب بتمييز الصغرى كلما لم يتكون من مادة سبق وجودها
لم يكن له بدءٌ اذا لم يكن له بدءٌ اخر غير المادة مسلم. له بدءٌ اخر
منكر والحال انه وان لم يكن للنفس بدءٌ مادي فلها بدءٌ فاعلي
وهو الله. فاذاً الخ. غيره من كان مولوداً من غيره فهو اصغر منه
وبعده في الزمن والابن مولود من ابيه الازلي فالابن اصغر منه وبعده
في الزمن اجيب بانكار النتيجة والكبرى فيها نظر (اي تمييز
من كان مولوداً من غيره فهو الخ اذا كان الايلاد بمسبوقية
الصدور منكر لان المسبوقية المذكورة هي عبارة عن شيء
يكون وجودها مغايراً من ساير الوجوه وقس على هذا غيره وستقف
على زيادة تحقيق في ذلك مما سيمر معك في الباب التالي وليكن
هذا القدر كافياً في باب المغلطات القياسية وقد وفينا بشرحهما
وايضاحهما هنا لامرين اولهما لكي لا نلتزم باعادتهما في مكان
اخر والاخر لانها قد وردت في غير كتب باختصار ذي غموض
وابهام واذ قد فرغنا من شرح القياس فهات نشرع في بيان غاية
القياس

في الزمن او الطبع او الحقيقة مسلم فمسبوقية

٤٠٣

القياس وهي النتيجة التي لاجلها القياس وهذا ما يتضمنه الباب
التالي فيه نختم هذا المختصر وبالله التوفيق

# الباب الرابع

في النتيجة اجمالاً وفيه اربعة فصول

## الفصل الاول

في حقيقة النتيجة

النتيجة تعرف بطريقة بطريق الاجمال بانها قول لازم
عن شيء وذلك لان اللازم هو ما يلزم اي يقتضي وجوده عن شيء
كلزوم اعني كاقتضاء وجود النهار) عن وجود الشمس ووجود
الدخان عن النار فالمقتضِي (بكسر الضاد) وجود الشيء كالشمس
بالنسبة الى وجود النهار يدعى ملزوماً والمقتضى (بفتحها)
وجوده عن ذلك الشيء كالنهار عن الشمس يدعى لازماً لانه
لازم لغيره فالنتيجة اذاً لانه ما يلزم الوجود عن المقدمات
فتدعى قولاً لازماً بالنسبة اليها. والمقدمات ملزوماً وعلى
هذا التقدير فقولنا الشمس طالعة ملزوم وقولنا فاذاً النهار
موجود لازم. وهذا هو النتيجة المقدم تعريفها الا انا لكي
نتكلم في ذلك بادق معنى فنقول ان النتيجة يلاحظ فيها
ثلثة امور اعني ثلثة اعمال عقلية متباينة اعياناً فالاثنان
السابقان ينتجان الثالثة ضرورة فالاول المقدمة الثاني التالي

الثالث هي النتيجة عينها بحسب تدقيق اللفظ وحصره فالمقدمة
هي ما يحصل منها قضية اخرى كقولنا ان كان زيد حيوانًا التالية
هي قضية تتبع المقدمة كقولنا هو حساس اما النتيجة الماخوذة
بلا بالالتزام هي ارتباط التالية بالمقدمة وتعبر لجاري العادة
باذن والفا وغيرهما وتسمى ايضًا مطلوبًا كما اشرنا الى ذلك في
الباب الثالث من المقالة الاولى لهذا القسم ولبيان ذلك اعلم
ان القول اللازم له اعتبارات اولها اعتبار حصوله من
القياس اى من المقدمتين ثانيهما اعتبار كونه مقصودًا منه
اى من القياس فبحسب الاعتبار الاول يسمى نتيجة وبالاعتبار
الثاني يسمى مطلوبًا وليكن القياس مثلًا كل مولف حدث وكل جسم
حدث فمجموع المقدمتين على النظم الى نظمناه قياس واللازم عنه
وكل جسم حدث باعتبار كونه لازمًا عن المقدمتين المنظومتين
نظمًا قياسيًا هو نتيجة واما قبل اللزوم اى عند اخذ الذهن في ترتيب
القياس واقامته عليه هو مطلوب. واو

# الفصل الثاني

## في تقسيم النتيجة

النتيجة تقسم الى نتيجة خاصة ونتيجة اخص والى نتيجة الا
ستدلال فالاخيرة اى نتيجة الاستدلال قد مرّ ذكرها في الباب
الاول من مقالة الاولى لهذا القسم. والثانية اعني الخصوصية يراد بها
ما لا تقتضي حدًا اوسطًا لا يلزم ايجاده في المطلوب فلذلك النتيجة

التي

التي تستعمل بحدود هي عينها في المقدم والتالي هي
بغير حد اوسط . وهذه على ثلثة انواع اولاً النتيجة
البسيطة الحاصلة من قضية بسيطة الحاصلة من قضية
بسيطة كقولك كل انسان حيوان فاذاً بعض الانسان حيوان
ثانياً النتيجة المعكوسة الحاصلة من قضية معكوسة كقولك
في العكس المستوي كل انسان حيوان فاذاً بعض الانسان
حيوان وفي عكس النقيض كلما ليس بحيوان ليس بانسان
ثالثاً النتيجة المتعادلة المتساوية الحاصلة عن قضية
تعادلها وتساويها معنى كما قررنا في باب تساوي القضايا كقولك
كل انسان حيوان فانه يلزم عنها حسب شرايط المتعادلة
فاذن لا شي من الانسان ليس بحيوان ليس بعض الانسان
ليس بحيوان . والنتيجة الثالثة اعني الاخص معنى
هي ما تنتج عن المقدم ونه

فانتج اذاً مما تقدم ذكره ان لفظ النتيجة قد اخذه المنطقيون
المنطقيون على ثلثة انحاء كما قررنا اولاً اجمالاً بمعنى
عام اي بمعنى استدلال وبهذا المعنى تكلمنا عن النتيجة
في الفصل السابق وسنتكلم في الفصل التالي ايضاً ثانياً بمعنى
خاص اي بمعنى الاستدلال الذي يقتضي في مقدمته حداً
اوسط كما في نتايج القضايا الثلث المذكورة وبهذا المعنى
النتيجة تقابل الاستدلال لانه يقتضي في مقدمته حداً
اوسط كما سبق تقرير ذلك في اوايل ابواب هذا القسم

ثالثاً بمعنى اخص اى بمعنى انتاج التالى من المتقدم وهى
التى جرت العادة بها ان تقرن باذن الاستنتاجيت والفالجزائيت
كقولك زيد انسان فحيوان • او حيوان فاذاً حساس وبهذا المعنى
فالنتيجت صورة متقنة للقياس

# الفصل الثالث

## فى احكام النتيجت

اعلم اولاً انه لقد يمكن ان يكون الملزوم صادق واللازم عند
اعنى النتيجت كاذبت مثلاً الاسد حيوان فالاسد اذاً زاير • فالمقدمت
صادقت والنتيجت كاذبت ولو تصدق للزم ان كل حيوان زاير
وبالعكس اى يمكن ان تكون النتيجت صادقت والمقدمت
كاذبت مثلاً الارز حيوان فالارز حساس اعلم ثانياً ان ~~التسليم~~
التسليم والانكار يقع على النتيجت والتمييز والنظر يقع
على اللزوم اى يقال فى تسليم النتيجت مسلم وفى انكارها
منكر او تنفى الاو او لاء نسلم فقط ولا يقال النتيجت فيها
نظر او فيها تمييز • لانها تحوى معنايين • وبخلاف ذلك لا يقال
الملزوم مسلم او منكر بل يقال فيه نظر او تمييز اى معنايين وسبب
ذلك لان الملزوم اعنى المقدمات هى مقدمات مركبت من حدود يمكن
ان تكون متضمنت معانى مختلفت اما النتيجت فلانها تدل على قوة
النتج ولا تتضمن • سوى معنى واحد ولنضرب فى ذلك مثلاً للايضاح
فنقول • اذا ما قصد احد ان يثبت ان الله ليس بقادر على كل شى

فيستدل

فيستدل هكذا من لم يقدر على صنع عجايب خياليت ليس
بقادر على كل شي والله لا يمكنه صنع العجايب المذكورة فالله
اذاً ليس بقادر على كل شي فالجواب يكون هكذا الا يمكن
الله بصنع عجايب خياليت مسلم فاذاً ليس بقادر على
كل شي امين التالي ليس بقادر على كل شي المتضمن ابرازه
نقصاً ما مسلم ليس بقادر على ابراز كل شي لا يتضمن وجوده
نقصاً منكر اعلم ثالثاً ان النتيجة تكون صادقة بنوعين اعني
بتصور المادة وبتصور الصورة فاولاً تكون صادقة بتصور المادة
وذلك حينما يكون صدقها من قبل مادة خصوصية لا تصدق الا بها وهذا
انما يصح فيما اذا كانت المادة اعني الحدود متساوية متعاكسة
على بعضها كما يبان في الكلية الموجبة اذا عكست مطلقاً اعني
كلية موجبة وكانت حدودها متساوية فان النتيجة الصادرة
عنها تكون صحيحة بتصور المادة المذكورة كقولك كل انسان ناطق
فاذاً كل ناطق انسان ولكن مثل هذه القضية اذا عكست كلية
في مادة اخرى فمن الملزوم الصادق يمكن حصول لازم كاذب
كما يبان في هذا المثال وهو كل انسان حيوان فاذاً كل حيوان انسان
ثانياً تكون النتيجة صادقة بتصور الصورة اذا ما كان عكسها
يصح في كل مادة وهذا يبان في الموجبة الكلية المذكورة اذا ما
انعكست جزئية بل في كل قضية اذا ما روعيت فيها شروط
العكس التي قررناها في بابه ففي مثل ذلك لا تحصل نتيجة
كاذبة من مقدمات صادقة البتة وامثلة ذلك لا تخفى

٤٠٦

# الفصل الرابع

## في قواعد النتيجة اى قوانينها

لقد سلم الفلاسفة للنتيجة سبعة قوانين اى قواعد وهى هذه
الاول ويحوى ثلثة مبادى اولاً من الصدق لا ينتج الا صدق كقولك
الفرس حيوان فاذاً حى ثانياً و الكذب لا ينتج الا من الكذب
كقولك زيد حجر فزيد جامد ثالثاً من الكذب قد ينتج كذب وصدق
مثلاً من هذه المقدمة الكاذبة وهى قولنا الفرس هى شجرة يمكن
حصول الامرين اعنى الصدق و الكذب فالصدق هو ان يقال فاذاً
الفرس حى والكذب هو ان يقال فاذاً الفرس نبات واعلم انه من
هذه المبادى اخذ ذلك المبدا المشهور بالجدل وهو انه متى
قيل فى الجدل التالى كاذب يقال فاذاً المقدم ايضاً الثاني
اذا كانت المقدمة ممكنة فما يلزم عنها يكون ممكناً كقولك
بطرس ماشى فمتحرك. فاذا كانت واجبة ضرورية فلازمها
كذلك كقولك الانسان حيوان فحى و حساس واما اذا كانت
المقدمة ممتنعة فيمكن ان ينتج عنها لازم ممتنع وممكن
وواجب. مثل الاول الانسان فرس فصاهل مثال الثاني
الانسان يطير والطاير يتحرك فالانسان اذاً يتحرك مثال
الثالث الاسد انسان فالاسد حى وحيوان ق و
القانون الثالث اذا كان لازم عن المقدم ممتنعاً فالمقدم
يكون ممتنعاً كقولنا زيد حجر فجامد واذا كان اللازم ممكناً فلا
يكون

يكون المقدم الا ممكناً كما في ب ت القانون الثاني الا انه قد يكون
اللازم ضروريا والمقدم ممتنعا او ضروريا او ممكناً. مثال
ذلك الفرس انسان وصاهل وماشي فالفرس اذاً حيوان
القانون الرابع كلما ينافي اللازم ينافي الملزوم ايضاً اي كلما ينافي
في التالي ينافي في المقدم ولا ينعكس مثلاً زيد انسان فحيوان.
فالجامد ينافي الحيوان فينافي الانسان ولكن ليس كلما ينافي
الانسان ينافي الحيوان لكون الزاير ينافي الانسان ولا ينافي
الحيوان القانون الخامس من نقيض اللازم ينتج نقيض المقدم
كقولنا هذا الانسان فحيوان. نقيضه هذا ليس بحيوان فليس
بانسان ولا ينعكس اي ينتج من نقيض المقدم نقيض اللازم
فانه ولو لم يكن هذا الشي انساناً لا ينتج من ذلك انه ليس بحيوان
لامكان كونه فرساً او غيره من الحيوانات الخرس واو
القانون السادس كل ما صح نتيجة من اللازم صح نتيجة من
مقدمه مثاله اذا صح قولنا بطرس انسان فبطرس حيوان.
يصح قولنا الحيوان حساس والحساس حي والحي جوهر
فبطرس جوهر وكلما ينتج المقدم ينتج تاليه كقولنا الضاحك
انسان فحيوان فالضاحك ينتج الحساس والحي والجوهر فالحيوان
ايضاً ينتج ذلك واو
القانون السابع اذا كانت المقدمة موجبة نحن العقل تنتج القوة
كقولك زيد الان متحرك فاذاً يقدر ان يتحرك وذلك لان الفعل
تالي القوة واخص منها والاخص ينتج من الاعم ولا ينعكس

لانه لا يصدق القول زيد قادر ان يتحرك فاذاً زيد متحرك
الان. لانه بينما ينتج زيد ضحاك بالقوة فزيد ضاحك حالاً
واما اذا كانت المقدمة سالبة فالامر يجري بالعكس فمن
سلب القوة ينتج سلب الفعل ولا ينعكس كقولنا زيد ليس
بقادر ان يتحرك فزيد الان اذاً غير متحرك ولا يصدق
القول زيد غير متحرك الان فزيد اذاً لا يقدر ان يتحرك

## تنبيه

اعلم انه مما يلتحق
بالقوانين هذه القواعد الثالثة اولها انه من مقدمات
كلية تنتج نتيجة كلية وجزئية ثانيها من مقدمات جزئية
لا تنتج الا نتيجة جزئية ثالثها من مقدمات شخصية
تنتج نتيجة شخصية كقولك زيد انسان وهذا المرء زيد
فهذا المرء انسان . والكلية نحو قولك كل ذي هذه الذات
المفردة هو زيد وزيد هو انسان فكل ذي هذه الذات
المفردة هو انسان. والجزئية زيد هو انسان وبعض الحيوان
زيد فبعض الحيوان انسان والسبب
في الامر الاول اما الكلية النتيجة فلان الاكبر والاصغر اذا اتفقا كلياً في
الحد الاوسط في المقدمتين لزم اتفاقهما ايضاً كلياً مع بعضهما في
النتيجة وذلك واضح اما جزئية النتيجة فلان الجزئي اخص من
الكلي والاخص ينتج من الاعم دايماً ولا ينعكس كمل

كملنا الله بنعمتك وايدنا بقدرتك وعاملنا برحمتك يا ارحم الراحمين امين .
وكان النجاز من تالتفر في اواخر شهر حزيران من شهور سنة ١٧٥١ في دير مار
اشعيا

وكلية وجزئية فالشخصية

٤١٧

# فائدة فايدة

اعلم ان الاشتقاق يكون على قسمين احدهما ما ينظر الى اللفظ
فقط . ويسمى الاشتقاق المشاع وهو لفب واحد لالفاظ شتى
تختلف بالتصريف والحركات والحروف كقولك بارد تبرد ومتبرد اسم
مفعول ومبرد اسم فاعل وهم جرا كما عليه الصرفيون ثانياً ينظر
الى المعنى المدلول عليه بذاك اللفظ كقولك ادم من الاديم وهو
التراب لانه دعى ترابا منه تعالى وسما من السمو وعلو من العلو
والارتفاع ويسمى هذا النوع الاشتقاق المؤول والاشتقاق
التاويلي لانه يتاول بشرح حقيقة لفظه ومن ثم يعرف التاويل
بانه شرح حقيقة اللفظ عن اصله ما من وجه دلالة اللفظ
على ذلك الاصل كقولك انسان فان هذه اللفظة ماخوذة من الانس
المفهوم به اشتراك المعيشة فتكون اذاً هذه اللفظة مشروحة
عن اصلها الذى هو الانس المراد به اشتراك المعيشة المدلول
عليه بلفظة انسان اعلم ثانياً ان هذا الاصل الذى يوخذ
منه شرح حقيقة اللفظ قد يكون ملفوظاً اما عن وجه علة
ما من احدى العلل الاربع نحو رسول فانه سمى كذلك من
غاية وظيفته لان حقيقة تاويل رسول هى انه منفذ
لخدمته واما عن معلول كالحايط الذى دعى هكذا من
فعله لانه محيط لما داخله واما عن خاصته كالرئيس
الذى دعى راساً من خاصة الراس وهى السياسة
واما عن موضوع او مقرون كمريم التى دعيت هكذا ام

عالية بالنسبة الى مكابدتها مستصعبات او لسمو شرفها قالت الفلاسفة ما كان مقترنًا بموضوع اجل واشرف يفوق بالصلاح او الرداوة على ما كان مقترنًا بموضوع احقر وادنى ولذلك الفضيلة هي اشرف من الصحة والرذيلة اشرف من المرض من حيث ان الاولى مقترنة بالنفوس والثانية بالاجسام

كمل نسخًا في اليوم العاشر من شهر اب المبارك سنة ١٨٣٣ بدير مار يوحنا على يد احقر العباد واذل الزهاد باسيليوس راهب من جمع رهبان مار يوحنا القانونيين الفاسيليين الروم الملكيين والحمد لله وحده امين

كتبتك وقد ايقنت لا شك انني ازول ويبقى الحرف بعدي راسخ سنين مع دهور

مستعملي حالًا باذن الطاعة المقدسة من المذكور حبًا باتمام الفايدة الجزيلة الواجب اجتناها من جنات هذا الكتاب الفريد المفيد الوحيد رحم الله مولفه ومحرره م

حساب الهندى الذى يخص الميزان

النصف محسوب خمسة غروش — غروش

والربع محسوب ٧ غروش — غروش

والخمست محسوبة ٨ غروش — غروش

ونصف الخمست ٤ غروش — غروش

ذهب

١٥ مثقال

٥٢٣ في ٦٥ سعر

٠٧٥
٩٠٠
٠٠٧٢
٠٠٣ في
٠٠١ في ٥
٠٠٠ في ٥٢٣

٩٨٩ ٣٢

ميزان الجمع حسبنا
الانصاف والاخماس والارباع مثل
ما تقدم اعلاه واسقطنا التسعات

ميزان ذهب

421

